

الساقي من رسوم النور
نقح طال الدين الدمري الك

لعمرك الله سرية

في يوم الجمعة
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٤٠
في دار الكتب
بدمشق



١٢٤٠
١٢٤١
١٢٤٢
١٢٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم رب لسر داعن بالبرم
كتاب حكم البيع مدركك
 او نقل ملك تقابل بركب
 وفي اللسان مطلق المبادلة
وشروطه الاجابة غير الضمنية
 كبيعك الشئ لدا وليك
 وهبة وسلم في الاشهر
 ولا بيع بعته مؤكلا
 رلك ذابتم قد عيشه
 ويسوي كاف الخطاب يشفي
 ولا يصح بالمقايضة الشئ
 والخلع والغسل وهو حار
والنموذج اختار من حيث الدليل
وقال في المجموع بالاجماع
 وحيث ابطالناهما ما نصحت
 وقيل بل يسقط بالراضين
 ثم قبوله ولو لحققت له
 من لفظه البسيط والمركب
 باذن شرع وقبوله الشريك
 وخصه الشارع بالمعاملة
 وفيه باللفظ القوي استغني
 ولفظ عوضك او اشركك
 والترك بعد فتح عقد المشرى
 علس الناح وصرح هو لك
 كلفك ملكك شيئا بينه
 لكن يبيع متوسيط على
 قد اخذت من اهل هذه الكلمة
 من الرهن والهبات والجار
 فيها الجواز من حقير وقليل
 يتجلا الاستحجار من بيع
 يرد اذا قساذ بيعه فرض
 وقيل ان كافر وراضي
 باع او ابتاع وفيه بتقبله

عز

موايه
جليل

عن لفظي المجموع والحاوي الصغير
 مثل تملك او اشترى شئ
 لكن قبلت فيه في الاجاب
 والوهم في تمتة الابائ
 وقوله من غير ذكر التمس
 فيه اضطرار ولا في اشتبه
 من غير تحريم على الراجح
وقال في الروضة من باب السلم
 والخلف في المذكور في التمس
تممة سوى قبلت ونفسه
 بانها من صيغ القبول
 مقوله يملك بعد بعثني
 كذلك الناح والاحج رة
 والكنايات بقصد ينعتقد
 وخذه او ادخلته في ملكك
قال الامام وفي الخلف ما
 ثم توفرت اثناء قطعا
لا روضة ولا صغير وكبير
 بالتمس الاول او قبلت له
 وجها قد صحح الاجاب
 فيما ذكر شئنا ابات
 بعثك ما وصفت من معين
 على العز نراذ في هذه الشبهة
 من صيغ العقود او معنى مبان
 فيه خلاف وهو علس من جرم
 يكتفي وفي الدخاير الموهمة
 يكتفي مقدما اذ الشرح جرم
 وخالف الامام في المقول
 به هنا على الصحيح استغني
 وهذه بالصيغة المختارة
 كلك واجعلته اذ بعثت
 على الاصح وكذا اسد كذا
 لو عديمت قدسنة عندها
 ثم امرأه عليه جمعا

كذا في المتن
 العلم بان قوله

موايه
بدل

وابطالوه من وديا اشترط
 واشترطوا ان لا يطول فصلة
 بالعلم اليسير في التفاضل
 ولا يضرب وصله الاحباب
 فان يقل مدشيت ليس ينفذ
ثم القول الشريك فيه ان يقع
 في القدر والتاجيل والصفات
 وكل ما يفهم من استار
 في العقد والفتح والافترار
 في الجنة والصلاة والشهادة
 واشترط الفقر ارتفاع صوته
 والرشد شرك العاقد المحقق
 سوى الذي اكره غيره على
 رجع في الاصح ممن صودرا
 وليس عند رة سوى الذي كلب
 وحي في تلجئة وهزل
 والشرك ايضا في ضرب الجفيرة
 عليه اشهاد الاجل ما اشترط
 بينهما فلا يزول وقصده
 الا اذا اشهر بالاعراض
 بان تستأهل الكمال طابا
 وان يكن لعلي هذا يعتقد
 طبقا لمعنى دون لفظ قد وضع
 ونحوه كالسفي والاشياء
 الاخر من المشير بالعبارة
 ومن الدعاوي لا على المختار
 وفي الطلاق شريك زياده
 للسمع القريب خوف موته
 وعدم الاكراه لا الحرف
 يتبع متاع نفسه لن يبالا
 وخصه الشامل ان يصادرا
 وقتل باكل كركره سلب
 وكل مستحق رجب
 وصفة الهليف فمن صكفيه

فمن عصى بسكره فطقت
 وزايل العقل بالانوع مرص
 وهو غير الرضه لن كالحبا
والشافعي قال لا يفتس
 اذ المرصن بالمتا معذور
فايدة يؤخذ من ذان من
والشيخ عز الدين قال الصبر
 وكما هو السنة غير ما ادعي
والصبر انواع ثلاث شدة
صبر على الحاقة للرحمة
والصبر عند التايبات كلها
 من الحديث قد انا الصبر ضيا
 واختلفت مشاع التصوف
قال بعضهم ثبات المومنين
 وقيل ان الصبر عند النوب
 وقتل ان الصبر من صبور
قال الجنيدي وهو من ذي البوس
 يجمع منه كلم يواهن
 بعد زوال الشرع لاجل ما عرض
 بل وضع التحليف عنه جليا
 ذو مرصن بمن رمنه الناس
 وذاك في غير الهوى ما زور
 يصاب قد حاز الثواب والمغن
 هو الذي حصل فيه الاجر
 نعم تمام الاجر فيها معا
 ناز بها من قلبة مخلص
والصبر عن فناء العصيان
 بلا تفجير لجل كليلها
 اذ لا يزل خلة مهتديا
 في رشمه بضايك فعرن
 على كتاب الله ثم الشئ
 حمل البلاء الا في الحسنة الادب
 تترك اغترضا على المقدور
 تجزع المر بلا تعبير

العلم
ما شور

ولا ينالني الصبر شاكوي الحال
والترك للشاكوي مقام عالى
لا تنظر الصبر بعين كاره
فالصبر قد جاق قدير الصبر
والصبر في الذكر انا مبيتنا
وعلموا محض هدي العبد
اذ صاحب الصبر شديد القوة
وقتل بل حيلة ذال ان القود
وحجة الاسلام ذو اليقين
قالا جميعا جنة الرضوان
لن لباب الصبر مصرع فقط
والصبر فضل خضر الانسان
ولا يباع مصحف من لفر
ومن وكيل مسلم لذي
ومثل يوعه قبول هبته
فحرم الايداع والاعارة
لذلك احبنا النبي لمسل

لله من ذري الصبر والعبد
وانظر حديث علمه كمال
قد حقت الجنة بالمساره
يدويه خبر عالم عن خبر
امانه زادت على السبعين
يلونها دات قنوك وسيله
بحاسب النفس بل هفوه
لشعب الإيمان وهو المعتمد
وبعد الامام فخر الدين
للارباب ثم مصراعان
لقلة الداخل وهو ملتقط
لا ملايك ولا حيوان
سوى ومثل سلم فيه شعر
وبعضه كذلك في الحكم
لذا وصية به لحكمته
منه وما يعقد من احسان
ولتب الفقه العلي المنزل

والصبر من ذري الصبر والعبد
وانظر حديث علمه كمال
قد حقت الجنة بالمساره
يدويه خبر عالم عن خبر
امانه زادت على السبعين
يلونها دات قنوك وسيله
بحاسب النفس بل هفوه
لشعب الإيمان وهو المعتمد
وبعد الامام فخر الدين
للارباب ثم مصراعان
لقلة الداخل وهو ملتقط
لا ملايك ولا حيوان

اصناف

وصاحب الحاوي الكبير قد ابا
مال العرافيون اثار السلف
وحرم السبل ما نفع لاق
بالنحو واللغات والاعراب
ولا يباع مسلم في الاطهر
لذلك المرتد منه مد منه
وصح من الاصح مما يعفتو
فيه اشهر اعترفه في الاشهر
وصحة الاجار والامثال
وجوزوا الايداع والاعارة
فاعدة قال المحامد لا
لما رقت بذات مؤمنة
والملك من جميع من ثبت دا
في الارث والرجوع في الموهوب
وعقده الفهم والكتاب
قال النواوي شري مر لغيتق
وزاد شحنا على ما نفع لا

لحوق كتب القدران اديا
بحرم منه بيعها لمسل
بالشرع من علم وان تغرق
وحرم التعليم في ذال الباب
من دمر وخطره لم يتكدر
وقوة الروضة ليس لمشيخ
عديبه والضمين لا ما يكلو
والارتقاء جابر الا طهر
ليست نرد الامر بالزاله
وخصر النبيه بالشمار
يقع ملك للرقاب او لا
في غير سب صور معينه
وبعد رفق عنهن السيدا
وقليس والرد بالعيوب
من بعد حجر كاهر صابنه
عليه ساع عليه اتفقوا
مسايلا اذ لرها علي الو لا

اداب

وصاحب الحاوي الكبير قد ابا
مال العرافيون اثار السلف
وحرم السبل ما نفع لاق
بالنحو واللغات والاعراب
ولا يباع مسلم في الاطهر
لذلك المرتد منه مد منه
وصح من الاصح مما يعفتو
فيه اشهر اعترفه في الاشهر
وصحة الاجار والامثال
وجوزوا الايداع والاعارة
فاعدة قال المحامد لا
لما رقت بذات مؤمنة
والملك من جميع من ثبت دا
في الارث والرجوع في الموهوب
وعقده الفهم والكتاب
قال النواوي شري مر لغيتق
وزاد شحنا على ما نفع لا

كبيعته من كافر بمشركه وأختلط الملك وكان حذرته
 وقسح العقد فذا العبد يرد كافر بحكم ما قد استترد
 ويبقى العبد الذي منه عتقت تقادر فعجز الذي نصيب
 وأسلم العبد ورث صبرته يد كية يظهر عند خبرته
 كذا الوالة ومال المشرى ان غاب عن بلدة عبيد اشترى
 والرد في فوات شرط قتره بالرقة بالعيب الذي قد ستره
 والفسخ في ملك حيا المشرى أو بعيه كذا الحكم التخير
 تفسخ كلها وعيب مثنى به يرد كعيب مثنى
 والتلف الحاصل للمقابل أو تلف من قبل قبض وابل
 تخير البايع وهو واضح وعلمه فيه الخيار راجح
 أو راس المال سلم قد جعله وانقطع المسلم ثم ابطله
 والكافر الوكيل حيث عقدا على رقيق كافر ثم اهدى
 ولطهر العيب يرد المشرى على الوكيل فيه حيث قصدا
 طير بعده من الاقتراض ومثله كحصول ايصا في القراض
 ووارث باع رصقا فطهره من على الليث قدما اشتهد
 وأسلم العبد وذا كمالا انتفى قد فسح العقد الذي قد فسخ
 ويرجع الملك الى الوراث معلق بالدين والشرائش

والعلم

واجعل والاجرة حيث رجعا بحكم فسح فيه مثل المدعى
 ومدة روق لغيره كحكم فيه ما سلام له مسك لم
 ولك ان تقول هذا بيعك فالمملك ليس بها هنا محدد
 ومثله الا يصرأ منها بالجنان ووقف حاكم بتغير ثبوت
 ان اسلمت قفر عطايرت ولها ذلك مستحق
 أو اسلم الزوج الذي قد دخلا بامته كافرة أو اختلا
 وواطئ أمة فرع مسلمة نصير الملاء له مسئلة
 حتى ولو كان له منها اليسير فتلك بالوكر لها نصير
 ومسلم طرأ ما أمره كفسد إماماؤه بشبهة إذ يغتفر
 فتوكل المستنجات فالسولد بوق للسيّد وهو المعتمد
 وكافر أصداق عبدا كافرًا فصار بالاسلام ببرا كاهرا
 لم اقتضى الى الرجوع فيه الكلية أو نصف ما يلفيه
 أو فسح الخلع بعيب مدو حيا أو فوت مشروط لذاته قصدا
 وبيع ما الارش فيه تفلق واختار قوله الفدا المطلق
 وعجز المالك عما ذكره بغيره بغيره أو غيبة مخصره
 فيفسخ العقد له بسببه ويرجع الملك لحكم كلبه
 أو اشترى ثوبان بدين موحدا أو راجف بالحزم

والبيع ذكرن خمس شروط
 فيبطل المبيع من تطهير
 وكل عين كحرقها لا يمكن
 والحرق والوجعان في الحرقه
تتم الكلب لغير النفعه
 للصيد والزرع ودرج وسفر
 وتحريم اقتناء كلب بصفه
 واقتناء عين كلب خصصوا
 ومن تغدو الكلاب قد ورد
 بذكره الجاحك والسبيل حريم
وشروطه الثاني حصول النفع به
 فالحشرات يبيعها شرعا مبيع
 وزمن الحمار للزمن في الرقيق
 كذلك الهزار وهو القندليب
 والخلان راءه لا ما يبيع
 كالذئب والتمير وفهد واسد
 اما الذي يعضل حال لشرته

لحجارة العين وما بها تحسوط
 بالكلب والمبيته والخزير
 وامنعته من دهن وان ذامكن
 عما رتبها حيث حلها سمه
 لا يقتنى الابنصر شفقه
 والكبر ويقتنى لقصد بيعه
 لغير ذوات بسوا متصفه
 بغير اكل اجر كل يوم يتقص
 تعدد القير اكل للزمن انقرد
 بعدم التكرار والنقل التزم
 لجنسه او نوعه او سببه
 كذا الانثى والغراب مبيع
 ببيع الكاوس للون الانيق
 وجمعه عنادل وهو غريب
 للصيد والقتال فيما صحوا
 وكل شئ منه بهلك الجسد
 وينفع استعماله في فلتته

السوق

والسوقونيا والافيتون لا
 للبيعه المحرم فيه المتجسد
 فقد اضل نقر من اليمث
 ففسدت عقولهم بسببه
 وصح بيعه عليق وفرم
 ولا يجوز البيع للنش الحقيق
 وعصبه حكر ولكن الحلال
 والبيع للاوتار والصلبان لا
 ولا التي رضاء ما لا يبعد
 لذلك بيع قبيحة مغنيه
 وان تزد بالسبب المقهور
 والوديت والكلبي صحا
 واللبث والديك لنج وهراش
 والترد المزمار ان لم يبيع
 والمتولى واذا ما حله
 وبيع مملوك المياه حايبر
 بصيته من النهر كيف قدمنا
 منع لانها لتنع حرم
 لقلد فيها اغنياء ايسر
 يسكرهم به تغالوا في الثمن
 واستحشقت اقبادهم من طلبة
 ودود قيزبان اولم يسر
 كحبة من ذرة او شعير
 يؤخذ من شئ لا اذن حلال
 ببيع للعصيان فيها فاعلا
 وقيل هذه بجهة تحسد
 ببيع اذ هم شامستور
 فبيعها اربطه المهودي
 والنووي والامام رجحاه
 فيه الخلاف ولغايب الغراس
 لبيدق الشطرنج عند الاصح
 بكرة الشطرنج فيما صحا
 ولا نزول عنه ملك الحايبر
 وجوزوا بيع الثراب في النفا

وَدُرُّ أَدَمِيَّةٍ أَمَّا الْإِسْلَامُ
 وَالثَّالِثُ الشُّرُوطُ قَدْرُهُ عَلَى
 ذِي أُنْتِي وَقِيلَ مَحَّانُ عِزِّهِ
 وَقِيلَ أَنْ يَبِيعَ لِقَادِرٍ عَلَى
 وَيَتَّبِعُ الْكِبَارَ لِلْعَتَقِ الصَّحِيحِ
 وَلَا يَبِيعُ بِنْتَهُ نَصْفَ عَيْتِنَا
 وَمِثْلُهُ التَّمَلُّلُ جَدْعُ نَبَاتٍ
 لَا زَوْجَ خُفْيَةٍ وَلَا مِصْرَاعَ بَابٍ
 مَالُ التَّوَاوُلِ الطَّرِيقُ مِنَ النَّفِيسِ
 وَلَا الرِّبَانُ إِذَا تَقَبَّلَ خُصْرَتِ
 لَعْنَةُ بَيْعٍ أَنْ يَبِيعَ الْمُرْتَهَنَ
 وَالْبَيْعُ بَيْعُهُ مِنْ بَدَايَةِ تَنَاوُلِ
 وَاسْتَفْرَقَتْ قِيمَتُهُ مَا بَقِيَ
 وَهَكَذَا إِذَا تَعَلَّقَ الْقَصَاصُ
الرَّابِعُ الْمَلِكُ لَرَبِّ عَقْدَةٍ
 وَحَالَهُ وَمُفْلَسٌ وَمِنْ لَقَبِهِ
 نَابِيعُ مَنَّهُ بَابُكَ وَنَ الْقَدِيمُ
 مِنْ دَهَبٍ فَصَحَّ قَطْعًا عَمَّا دَنَا
 تَسْلِيمَ لَا يَبِيعُ مَا مَسَّلَ وَلَا
 لِمَوْضِعٍ عَنْهُ الْمَزِيدُ مَا حُرِفَ
 تَرَجٌ بِلَا مَوْثِقَةٍ لَنْ يَبِيعَ طَلَا
 وَيُنْبِتُ الْوَلَا بِالْعَتَقِ الْفَحْشِ
 إِذَا نَقَصَ الْقَطْعُ لَسِيفٍ وَإِنَّا
 وَالْفَقْرُ مِنْ كَانَتْ حَيْثُ عَيْتِنَا
 وَكَمْ تَوْبٌ مَعَ خَيْرٍ مِنْ قَتَابٍ
 يَقْطَعُ قَبْلَ بَيْعِهِ دُونَ السَّيِّئِ
 وَهَذِهِ مِنَ الرُّبُحِ بِدَلَّتْ رُشْدُ
 مَا عِنْدَهُ مِنْ بَعْدِ قَبْضِ مَا رُبِحَ
 حَيَاتُهُ لَا عَصْوَةَ لِلاَحْتِيَاطِ
 فَفِيهِ لِلْفَقِيهِ خَيْرٌ مَخْصُفٍ
 بِالنَّفْسِ دُونَ عَصْوَةِ الْإِحْتِصَانِ
 وَذَا الْوَيْلُ إِذَا خَلَّ مِنْ حَرِّهِ
 وَكَافِرٌ إِلَّا الْفَضُولُ فَقَطُّ
 بِوَقْفٍ مَلَكُهُ وَعَقْدُهُ شَدِيدٌ

مَا لَهَا

فَإِنْ أَجَازَ مَا لَكَ التَّصَرُّفُ
 وَمَوْفُوقٌ مِنَ الدَّلِيلِ حَقَّقَتْهُ
 عَلَى حَدِيثِ الْبَارِئِ وَحَسَنَتْهُ
 وَمِنْ حَدِيثِ الثَّغَارِ فِي سَبْعِ الْفَرَقِ
 وَالْكَفْلُ بَعْدَ الرِّشْدِ أَنْ أَجَازَهُ
 وَعَاقِدُ الْبَيْعِ يَلْفُظُ اشْتَرَيْتُ
 لَمْ اسْتَبَانَ الْمَلِكُ فَالْمُصْحَفُ
 فِي أَمَةٍ لِلْأَبِ إِذَا عَقَدَ الْأَنْحَالُ
 فَالْمُسْتَكِلُ النَّاحِ إِذَا تَرَى حَيْثُ بَانَ
 وَهَذَا إِذَا خَالَجَ مِنْ يَطْنُهُمَا
 وَخَصَرُ شَيْءٍ كُنْهُهُ لِأَجْبِئِي
 أَوْ بَاعَ مَا لَا كُنْهُهُ لِنَفْسِهِ
 وَنَقَلَ هَذَا فِي نَهَايَةِ الْأَسَامِ
الخَامِسُ الْعِلْمُ بِهِ أَيْ بِالصِّفَةِ
 وَخَصَرُ أَحْمَامٍ بَرَجٍ اخْتِلَاطُ
 لِذَلِكَ الْفُلُوسُ إِذَا بِالْقَدْرِ
 فَبِئْسَ الصَّلَاحُ مَفْصَعٌ بِنَقْلِهِ
 صَحَّ وَالْأَلْفَسُ دُنْتُ فِي
 لَفْظِ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ عُلْفَتُهُ
 عَبْدُ الْعَنْجَمِ وَسَوَامَا اسْتَحْسَنَهُ
 مِنْ الْأَرْزَامِ يَقْوَى مَا التَّقْوَى
 يُلْعَنُ إِذَا الْوَلِيُّ ذُو أَحْبَازِهِ
 مَعَ اعْيَانِهِ لِنَسَائِدِ مَا ظَهَرَ
 مَعْتَهُ وَمِثْلُهُ الْمُسْتَرْجَعُ
 وَلَا حَنْيَاكُ فَبِهِ اشْتَدَّ لَنْبَاكُ
 مَحَالًا مَبْطَلَانِ تَلَا حِجَةَ اسْتَبَانَ
 مُحْرَمَةٌ وَبَانَ لَا حِجَةَ لَهَا
 بَيْعٌ إِذَا بَانَ لَهُ فَرَا لِمُدَّهَبِ
 فَبَانَ مِيرَاثُهُ مِنْ أُمِّيَّةٍ
 هُنَا فِي الرِّحْقَةِ بِالْبَيْعِ التَّامِ
 وَالْجَلَسُ وَالْقَدْرُ لِبَيْعٍ وَصَفَتُهُ
 حَيْثُ بَاعَ لَشْرِكِهِ فَقَطُّ
 تَرَوِجُ مَا لَوْزَنُ لَهَا لَمْ يَفْسِدِ
 وَيَبِيعُ خَيْرٌ وَشَايِعٌ بِمِثْلِهِ

وصح في شرب البهائم الشهي
واحد العبد من عند الفكا
اذا أحد العبدان عند الخفي
وصح بيع المتاع ما علمت
وفي الأصح هكذا ان جهلت
ما اذا فتر فقامت عصا
وما طلق على هذا السدار
او بالذي باع فلان سلقته
وابن الصلاح قال ان تعجلا
واوجبوا تعيين جليش مثله
على الذي غلب منه من البلد
وحسب التعيين لفتا ان غلبت
ومن نظيره من الخلع الكسفي
وان تغل بعث بوزن عشرة
وصح بيع ضربة او غشم
وان تغل بعث منها فكا
ولا يبيع بيع غائب اذا

يباع شربها بجهل الصفة
واحد التوبين او من ابتغى
يبيع وهو من الثياب منتهى
صبيغاتها والشيوخ قسمت
ولو اخذنا بالقياس بطلت
منها على صياح فشرعا ما انعقد
وزنة المجهول من احجار
او جهلا مقداره او صفته
صح ويبلغ العقد ان تاجلا
وحملوه في سبور معينه
ولو نكروا اذ تزوج في العقد
نوع وثم غرض عند الطلب
بالفصد في الاصح ما لم يعرف
من فضة فبالكل ما شتره
كل كذا او عد ديس درهم
لو جعل المبيع منها مائة
لم تتقدم روية او ثبتا

لواحد

لواحد او لهما في الثمن
وقت البيع فما حصدا
نعم يجوز بيع نفس العبد له
وحيث بالصحة عقده انقبض
لغيره حبشني هدي
وثبت الخيار عند رويته
للمشتري قطعا كذا للبايع
وها هنا الخلق وجهين وفي
والفصح قبل ان يراه معتبر
ويكتفي بالروية المقتدمه
لكن نظام بكتف الامتاجي
وصح في تحمل على السهم
والذلول لا وصاف في الكاوش
والقول قول المشتري في الاختلاف
ورؤية البقض اذا دل كسفي
عما ابيع ثم هذي المشورة
فان يغل بعث من ذاك النوع

او خاصه لم يبرأ من المثلث
قطعا اذا لم يره اهل الشري
واجز في نفسه اذا علمته
فالشروط ذكر الجليش والنوع فقط
لا الوصف عند الرافعي والنوري
للخبر الضعيف في مسئلته
في بيع الاغني والعرض الرافعي
تصح روية ومحموع ثمن
دون ما جازة وقيل بعث
ان ائمن التحبير فما استقدمه
ودا من الجدد بانضباطا
وقيل بالكل كسفي الاسدي
وثبت الخيار اذا خلف ضابط
في التقصير ون ما عليه الامتياز
ومثله المتودج اذا ما انتفى
في بيعه للخطبة المحصورة
لذا قد ايت بكل في المحجوع

وَلَكِنْ إِنْ تَقُولُ لَمْ يَسْتَرْكُوا
 مِنْ مَوْضِعِ الثَّرْوَةِ قَبْلَ مَا شَرَا
 وَالْأَكْتِفَاءُ بِالْقَوَانِ الْخَالِقِ
 لِقِشْرُ زَيْلٍ وَسَيْفٍ لَا الْقَدْرُ
 وَحَيْثُ بَيْعُ الْحَشْدَانِ قَطْعًا
 وَلَيْسَ تَوَكُّلُ الرُّوَيْتِ بِالْفَسَادِ
 لَا الْقَوْلُ فِي فَشْرِهِ عِلْسُ الْبَحْرِ
 وَالطَّلْعُ فِي الْقَشْرِ أَبَا تَقْشِيرَةٍ
 وَاعْتَبَرُوا الرُّوَيْتَ بِاللَّيْقِ عِي
 فَرُوَيْتُ الدَّارَ عَلَى الْمَعْرُوفِ
 هُمُ الْيَتُوتُ خَارِجًا وَدَاخِلًا
 وَرَفَعُوا السَّوْجَ عَنْ يَمَانِهِمْ
 لَا جَرِيحًا أَمَامَهُ مِنْ لَا شَهْرٍ
 وَرُوَيْتُ الْأَوْرَاقَ فِي كُلِّ كِتَابٍ
 وَدَوْنِ خَلٍّ مَعَهُ شَيْءٌ مَا انْتَصَفَ
 وَأَوْجِبُوا بَيَانَ عَيْبِ كَتَمَةٍ
 مَالِ الْحَامِلِ وَالْحَبْرِ جَانِبِ
 فَمِنْ بَعْضِ صَبْرَةٍ يَنْصَبُ
 وَمِمَّا لَمْ يَدْرُجْ عَيْنَ لَا تُرِي
 مُحْتَمٌّ عِنْدَ جَمِيعِ الْخَالِقِ
 لِلدَّرْعِ عِنْدَ الْمُتَوَكِّلِ إِذَا صَدَفَتْ
 لِذَلِكَ الْفَقَاءُ بَيْعًا يُرِي
 وَصَفَ بَيْعَهُ هَذَا الْعَبَّادِي
 وَالنَّفْسُ مِثْلُ قَصَبٍ لِلشُّكْرِ
 لَا الْمُدَّ وَزَكَاتُ أَيْ هُدَيْرَةٍ
 جَنَسٍ وَتَوَعُّعُ عَرَفَةٍ لَا الْخَنَافِ
 لِلتَّيَابِ وَالْجُدْرَانِ وَالشَّقُوفِ
 وَالشَّحْجِ وَالْمُدَّاعِصِ وَالْمَدَاخِلِ
 وَرُوَيْتُ الشَّبَاهِ وَالْعَوَالِمِ
 وَالْفَشْرُ فِي الثَّوْبِ مَقَالُ لَا لُثْرٍ
 وَكُتُوهُ لَا الْمُسُ فِي جَنَسِ الشَّيْبِ
 بِالطَّبِيبِ وَالْخَلَّافِ فِيهِ شَيْءٌ وَصَفُ
 بَابِعْدُ أَوْ اجْنُبِي عِلْمَ سَهْ
 لَا جَنَبِي سِنَّ الْعَمْدِ رَانِي

مرفوع

وَمِنْ صَبْرٍ يَرْحَمُ وَأَعْقَدَ السَّكْمَ
 وَالشُّرْكَاءُ فِيهِ لَوْ أَنَّ رَأْسًا لِي
 وَحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ
قَاعِدَةٌ تَصْرِفَاتُ الْأَعْمَرِ
 فَالْبَيْعُ مِنْهُ وَالسَّيْرُ أَلَمْ يُبْلِغْ
 وَخَصَّ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ الْحَبَّارِ
 وَمَنْ رَأَى عَيْبًا رُبْعَهَا عَمِيمٍ
 وَرَهْنُهُ وَصَلَحُهُ لَهَيْبَتِهِ
 وَعِنْدَ غُسْلِ مَيِّتٍ يُؤَحِّدُ
 وَاجِجٌ وَاجْتُمَعَتْ عَنْهُ سَقَطَا
 وَلَيْسَ يَجُزُّكَ مِنَ الدِّمَاءِ الْعَمِيمِ
 وَلَيْسَ بِالْمَحْرَمِ فِي الْبَسْوَادِ كِبِ
 وَمَنْعُوا اجْتِهَادَهُ فِي الْقَبْلَةِ
 وَلَوْ هُوَ الْكَذِبُ إِذَا اسْتَهْ
 وَلَشَهَادَةُ الْأَعْمَرِ بِالْأَسْتِغْنَاءِ
 وَمَا بِهِ فِي أَدْنَى سَخَرٍ شَقِيقٍ
 وَلَا حُلَّ نَصْبِهِ أَمَّا مَا

وَمَقِيلٌ لَا إِنْ تَبَلَّغَ تَمِيزُ السَّمِ
 مَوْصُوفُهُ كَضْرَاهُ فِي حَالِهِ
 بَلَدٌ يُؤَدِّبُ أَسْنَبَانَ فَرَضَهُ
 بَعْضُ لِقَاوِ الْبَعْضِ صَحَّ حُزْنًا
 مَعَ الْمُسَافَةِ وَقَبِيضٌ مُلْزِمٌ
 سَيَّرَ أَنْفُسَهُ مَعَ الْأَنْخَبَارِ
 يَبْتَاعُهَا إِذَا لَا تَغْيِيرَ يَسْمِي
 مُتَمَنِّعٌ وَصَيْدُهُ لَمِيتُهُ
 وَمِنْ الْجَهَادِ حِكْمَةُ التَّخَاخُرِ
 إِلَّا بِقَابِدٍ لَيْسَ تَرْكُ ضَيْطَا
 وَلَمَنْعُ التَّكْفِيرِ قَوْلًا جَزْمًا
 لَا مَرَاةَ أَفَادَةُ الْعَبَّادِ
 لَذَا فُتَّاحُ عَيْنِهِ فِي الْجُمْلَةِ
 الْأَلْمِصِيرُ إِذَا أَعْبَانُهُ
 بِشَرْطِهِ وَسَابِقِ أَمْرَانِهِ
 ثُمَّ بِهِ الْأَعْمَرُ سَرِيقًا الْغُلَاقِ
 وَلَا يَلِي بَيْنَ الْوَرَاكِ أَحْكَامًا

اعرف

وابن ابي عمير ومن فيه صنف
 وكان من مشق والسلكات
 صلاح دين الله ذي الانابة
 فارس القاضى بما افنتاه
 وقلد الفضل فبحاؤله
 وبقيت مسالك معهوده
 كسليم ونظر الاوقاف مع
 كتابة الرقيق منه تدفع
 وجزية الذمة منه تؤخذ
 وخلقه بجمع والمغابن
 والمخالب البصير ان روي
 وقد مضت مسألة الامامة
 ونذر عتق خصه وجهان
 ومن الصلاة بالبصير من الاج
فلم ومن فروعه المستغنى
 وعلماها يسقط الحفاته
 معال تعبير الامام يشهد

منتصرا دابة مختصة
 يومئذ به الذنات زدان
 العالم المحض بالمقاس
 بعد العمى اليه فارقتاه
 وشدة منه بالقضاء عتده
 بقول ووجه هنا معدوده
 ولادة النحل والابصار اجمع
 وقتله في الحرب قبل ثمنه
 وعهده بعد العمى لا يندب
 فيه تمهيد المشركين
 اعمن بجمع ادنما على السوا
 وباحتكا دلم بجمع صبه
 كذا اعتمادا لادان
 والوهم في التدبير في هذا
 هل لمجتهدي وقت صوم اشتبه
 والشيخ نجم الدين قد ابان
 بالمنع والجواز عندي المحمد

وكتبت

وشيئا وافقه واخبره
 وفيه قد افنى ابو منصور
 بان ذات الطفل في حال الصغر
 اما ابن ابراهيم عبد الملك
 فمرفقا وبه نعت ذاحب
فانه دعوى النعمان رويته
 بحجاب فيها بايع بالحق
 والشرح والبروصة كل ارتضا
 والمنقول قال ان المشرك
 فالمنقول هكذا به احتسليم
 والبغوث ولذا العثماني
ضابط الفتوة ونوعا مختلف
 بالبيع والصرف وعقد السليم
 والخلع والنحل والاحبار
 وجايز العقود بالوكالة
 والقرض والايديع والمساكنة
 ومنه من وجه ومن وجه لازم

وقاسر حكمة على الاحبار
 ابن اخي صباغنا المستنصر
 لمنع متها ذو العمر لا من الكبر
 المقدس ذو العلا والشك
 وقال لا حق له بها كسليم
 من مشرتر بعد لزوم صفقته
 بذاك افنى شيئا والحج
 ذلك منه وبه فيه فصحى
 مصدق من قول منيع الشكر
 كذلك القاضى بمثل حكمة
 به اجابا ولذا الخبر جاني
 فبعضها لزومه حتما ألف
 مع حوالة وضع من لازم
 والسفنى والزرع بلا سكر
 والرهين قبل القبض كالحالة
 والمستعار لشريك كالبقة
 عقد كتابية صحح السليم

والرهن بعد القبض والقبض
لقد لنا ملك بغير مال
صورته من قال في شرار قبيح
ومثله قال المحب الطبري
اذ نومي لا صح ملك من ملك
والملك والتلك لن تحمعا
والفرض طر وملك من لقط
وقلنا ينج له اسير اذا ما
ولا مباح وديار حصلت
باب الربا مع الربا يانده
مدلوله في اللغة النوب
واختلفوا انهما حقيق
كل محرم ان من القفود
ما هو في البحر مقابل العوض
في حالة التقيد او الناحية
قال في المطلب اخذ المال من
ولا تقرب لرب اوسوا

وحزينة وبيعة السلحالك
يعرفه الفقيه ذوالمدارك
شربته لخدمة البيت العتيق
فما نبت وخصف ابا الشجر
وقيل بل في ملك نفسه الشللك
الامن الرولى حين جمع
وكافرو شفعه خضت فقط
قابلة لاسلب قد علمنا
بل هو عن هذا القبيل انفصلت
وكتبة بالواو والباء والالف
من الشئ ومقابل قدر ادة
ومذهب الفاروق والصدقة
والشع قال فيه اجود الخدود
غير معلوم مما تلي عرس
من بدل ولو مع التقدير
غير مقابل وخطرا ائمن
فشمع القمار بالذى حوله

انواعه اربعة وهي اليد
وليلة القرائ والاجتماع
في كل ما النقص على المعلوم
من حكمها بالقبض والشاوي
ها وها لفظة موضوع
لمارات في فامق الخب
اجنت وكان حبها لرجل
تمزج لي من لخصها الاث
دحرجة ان شئت او الفاء
ويحكم هذا الباب شرع علقه
والاودى مال عندى علقه
والجنس والبيك او الميزان
والفتوة او صلاح الاقليات
اما ان سيرت في الاحاس
فالبسغ للعلم بالطمع
من شرطه الحلو والمماثلة
وفي اختلاف جنسه التفاضل

والفضل والشيء وفرض مرقه
وسنة ليس بها شرع
والنقد والعللة في المعاشوم
من الكلب والوزن وقول الراوي
للقبض وفي اللغة المسموعة
والشيء بعد تعين اجب
وجعلت نصفه عبوق في ماء
لم تقول من يعيد ههنا
ثم ثني ان يلوس داء
بالطمع والنقد عموما الملقه
الجنس لكن شرطه لحيثه
لحنارة احمد والنعمان
يراه مال لا افتيات
يعتبر العلة في القياس
مع اتحاد الجنس في الدوام
وقد منه في مجلس المعامله
بحوزحت ما عداه حاصل

ثم الطعام ما لم ينهى
لاد برغال لا ينبت
والعذب في كل المياه ريوي
او نادرا في الزمن المصنوع
فالريويات الجيوب مطلقا
والمصالح والصمغ والنوابك
واللفث والثفا وانواع العسل
وصغرت وزعفران وجنر
وارمني الجبن دون الحيوان
وحب كنان وما الوردي
اقا الرباحين التي لم تجعل
قلاربا فيها ولا في الصندل
والاستيرال من حواب ما هو
واختلاف نعتيه اجناس
او اختلاف الجنس من الامول
والبيض جنس ينفق وناقض
دون الجراد فهو جنس سرك

من القوت والدوا والتفكه
ونحوه ما اعتد طفته حبسه
على الاصح ودليله قوتي
يولد بالطرثوث والسب لوط
والعفص والاهليلج الذي ارتقا
وما به ثقلة بغير اناك
ويصل وغارقون ان تشل
وتلك منفعة بلا ضرر
وساير الادهان حتى ذهنيان
راي العيز لا النوا وكاف عرف
في سكر لسقم فحق
والمسك والنوا وحب الخنظل
حد به الجنس الذي شراه
كالشحم والالبنة اذ تفسا
بالشحم والادهان والخلول
وابيض اللحم لقان متابع
وقبل من انواع لحم الحديك

والزيت بالزيتون بالمنع سمي
قد جمعوا الزيت على زيتون
وذلك جمع للقياس ما اقترب
جسنت وباللام وتون سبر
افاد خلفا في الكوم بعث قد
وغيره عن حكم مثل الخيس
ان يبيع بعضه ببعض للزمر
او خل تمرا وزبيب عنب
في صفة البيع بكيان منقسطا
والخلف من بعض حاة نافل
كلامع المثل له مقتصد
فتما الاقسام بالوصف المضاف
للعقد غير اول وثاني
بالكيل او بالوزن فيما مثله
من الحبة والبلد المسترفة
وجامد السمن بوزن اشتهر
او كان بالوصف من غير احتجار

ولا يباع شريح يسمى
واغرب الغاي بالتعيين
ثقله ابو علي من القسرت
والسكر النبات والطبرزد
غريبة في روضة الحتام قد
مثلية او لا فقتل ما يلبس
كثير الحل له عشر صور
لانه من عنب او زبيب
فالاولان فهما المثل شريك
وما عدا هذين فهو باطل
والضايك الحاوي لها ان يذرا
ثم الى ما بعده ايضا صاف
وكما توصف بالبطالان
واما تعتبر المماس له
في عهد من رتب السما شرفه
فالجب والمنايع كيلة له
وعند جمل عادم لدا الحجاز

اولم يكن حسيباً وامكن
 قبل البيع له المعتبر
 وقيل الكيل وقيل الوزن
لهذا لما شئتمثل لا يباع
صورته ببيع الولي مال من
 والتفقد بالنقد له في الاحكام
 وستوى القوي والمكسّر
 وقمة الصنعة ليست تعتبر
 والقرض في مجلس عقد جاز
مثاله من اشترى ديناراً
 واقترض المقبوض منه واشترى
 فالفقد جاز وذا ان اقتبضه
 ثم به وفي بقية الثمن
 وفرصة الراجح في شئ من العذر
 وان على عيّنين قد صاروا
 يبتطل في الاصح فالعبارة
 وان اراد ببيع ما تلسّس
 من قبله او وزنه متسكن
 من حكمه وقيل لا بلحش
 وقيل بالاصل الشهير استغني
 في ربوي لشروطه لا يتيسر
 بليته اذ لا غبطة في ذال الثمن
 والبيع للطعام بالطعام
 والتبر والخالص والمكسّر
 والقرض صادق على كل المشور
 اذ هو المقصود منه جاز
 بصره واقبض اختصاراً
 سواه في مجلس عقد المشتري
 شيئاً وبعد القبط منه اقتصره
 فالعقد باطل كنفريق زمت
 وانهم المذكور في متن الوجيز
 ثم استنبان البقوض بعد ايفاء
 راجحة هنا على الاستشارة
 بغيره بالقض في المكسّر

من غير حكر فالطريق فيه
 بذهب او شترى عروضا
 وشترى به وقيل ذال الفنا
 ومثله يقتض كل منهما
 او باخذ اية بلقظ الهبة
 والبيع بالخمين والمحارزة
 وانما تعتبر المماثلة
 فالأوقد يعتبروه أو لا
 من رطب او عنب او فطر
 ولا يباع رطب برطب
 وغير ذك كجفاف قطعاً لا يباع
 والمنع من تماثل في رقيق
 وغير ذك الأدهان من جنس الجيوب
 نهاية الجفاف والبلل من منع
 كذا النشا ومثله اللحم الطري
 والقديد ذوا المنع في الجديد
 وفي جبوب الدهن حباً ولذا
 ان يفرق النوع الذي يلف فيه
 ثم يبيع ذلك المقبوض
 ان كان ذاك لا حياء يتبع
 صاحبه ويبرأ من عندها
 وهذه بعينه لا تشتبه
 تبطله للجمل حيث جازفة
 وقت الجفاف ان راو تماثله
 كالخل والعصير حيث حصل
 ذاك في بيع القرايا ان عرّض
 ولا يثمر ولذا في العنب
 مثله وعم ذال لا يباع
 والخبر والسواجز وما والسويق
 بشرط في تماثل لها يوثق
 والقلم والشئ بوضفه امتنع
 مثله فالمنع بالجزم حرك
 وجوزوا ببيع القديد بالقديد
 ذمنا بل مثله قد اخذنا

والعنب والزبيب فيه اعتبروا
واللبن الرايب والحليب
والبيض والاجبات لا مماثله
وقلها بالتاثير قد شاعرا
بالحم والقلية المنقصة
والقند والسكر مكلفا فلا
ولا تفسد نار تميز بدت
ومقتضى التصحيح في باب السلم
قاعدة اذا تعدد المبيع
وتفسد الصفقة ان تعددت
اما التي من جانبها جمعت
واختلف المبيع جلتا منها
لانها بيع ذات معدن
وذات بئر عذبة مما يبر
مدحوة ودرهم سما
او صفة كصية وكسند
يتطلب في الجميع والشرواني

والخار العصبير فيها اختبروا
والسمن والمخبض والمشتوب
فيها ولا في اقط قد مات له
بالطبخ والسني ولن يدخدا
والدبس والحلاوة المنعقدة
ببيع بعضه ببعض مثالا
في شمين او في غسل نابت
جوازها وهو يستعمل في
بثمن مفصل صحيح الجسيم
ببيع او مشد كيف بدت
جنسا من الربا وان تنوعت
او جانب وهو مقصد قهما
او موته بذهب معين
ودو قليل من شراب او شقير
قابل من الاوصاف فلا منها
او نوعه كزبيب ولبسند
تدقق ما قابل بالبتكال

والاخر

والدراهم وامن الجمهور فيه
عاطفة لحرم بيع الحيوان
قابض المسيب الامام رفعه
والبيهقي والفتية البقوي
بالرفع عن بصيرتهم عن سنده
وهو وان ارسله فيعتصم
عذبه الصديق ثم المندني
وابن الصلاح نكل الجواز فيه
وحكمه نعم جميع ما استشرى
لبيع لحم غنم بامسية
او قلب او لحال او بلبية
والشاة واللواح كاللسان
وجاز بيع حيوان بلبان
خامسة يقال في اي سنة
نفي الخاري خيرا قد نزل
او قبل هجرة بغير جاهد
باب المناهي العصبير في لفظ الصبي

على الاصح من خلاف يقتضيه
بالحم بالعموم من كل اوان
وما لا عليه فيه نفعه
وصريح الحاكم انه زوي
وعن امية ثقة ذكره
يعمل الاكثر لم يعتصم
مال جواز القياس اذ غني
عن بعض شرائح الوسيط اذ لقيه
وفي سوي ما كوله في الاظهر
وهذا بشيخ او بالبيعة
او سمي او نحو برقية
بالشاة قد منعه الرواني
وسمي كذا لبيع منعه استنبات
قد حرم الله الربا وبينه
وقيل ان الخطر فيه لم يترك
وقول عام الفتح تراه الواحد
فستر بالضراب والا جبر الصريح

للماء أو للسنز أو ما الخبلة
 إلى شراج الحمل أو موال مبيع
 وما يصلب الفحل مضمون جمع
 وعنها انتهى أن ذلك
 وهو عن الزهري يروي عن
 عن الصريح المشر والنبدوني
 من تبعه بالمرس أو نزل الخبار
 وفي صحاح مسلم يبيع الحصاه
 يبيع ما عليه هذه تفهيم
 ويقتن من يبيع عبثه
 بأن مبعه بالف لسنه
 محذره بالذي نشأ منهم ما
 كان قبل بعث نفل فدا ما به
 أو نصفه مائة أو مئتين
 أو بعث العبد بالغير على
 ما انتهى عن بيعه وشرط جاري
 والتهني عن شرطه في السع ورد

ففي الصحاحين مبيع أحسن له
 وهو الملا فبيع تبطل الحبيبه
 على مضامين كجئون سبيع
 وعكس ذلك التفسير رأي لك
 فنهيه ارسالة غير بعث
 بفسير ط قتل ما لا خنث في
 أو بحال العقد على النبد نذار
 والشافعي ومالك قد خصصاه
 أو الخيار ينتهي ما وقع
 فالتمذي محي وحسنه
 أو اقل أو انتفى ما أحسن له
 أو الذي أشأوه وأبهم ما
 أو كذا النسبة لن يدراه
 لما سواه صح في المسئلتين
 إن تلك دأرك بغير مالا
 أحكام عبد الحق ليس خنث
 في الترمذي وفيه شرط انقرو

نسوه

كبيعه بشرط بيع أو سلف
 وبيع بالف عام أحسن له
 والنذر والايضا بالتاجيل
 لثمن في ذمة كذا شهود
 بل لثمن في الزمان بالزوية أو
 وقيل لا بشرط تعيين الكفيل
 وشرط رهنه المبيع عند
 وجاز بعد قبضه أن يرهنه
 ونبت الخيار أن لم يرهن
 وبيع عبده بشرط عتقه
 صح أو قيل بطلان جمعا
 والعنف حق الله الذي الشزم
 وقيل حق بايع تبطل به
 لكن له الخيار عند الأكابر
 وشرطه في عتقه الولالة
 أو شرط التذبير أو كفايه
 تبطل فيما صح أو في الأربعه

وشرط حصده بايع قد انتلف
 ونحوه إذ يبعد البقاله
 تخرجه عن صفة التعجيل
 لشاهد من غير تعيين الشهود
 بالوصف والكفيل صغارا أو
 وقيل يلف مؤسرا لا دليل
 بثمن نفيد منه عتقه
 من غير شرط في المبيع عبثه
 أو انقضى كماله المتعين
 عن مشترا أو اطلقا في نطقه
 وقيل يكفي الشرط فيه قطعا
 نذر أو بالاجبار في البيع جزم
 قطعا ما من منعه لا نظره
 ثم الولاء مطلقا للمشتري
 أو عتقه بعد زمان أجله
 أو يفت العبد فاذا جابه
 وقيل إذا كثر شرط عتق أو قعه

وشروطه تعليق عتيق بصفه
 كبيعته بشرط ان المشتري
 ويح عقد مقتضاة قد شرط
 والشرط لا نفع به ولا ضرر
 اما الذي عن شرطه انتفى الفرض
 فانه يصح لكن ان شرط
 في الحامه هدر سنة او عسلا
 فالققد فاسد على المنصوص فيه
 فبالخكا ب افتر كلام الرابع
 كما ان اذ ابن الصلاح والفقير
 لكن نقوي ما حكى الاشمه
 بشرطه التزام ما لم يلزم
 وفي اشتراطه لو وصف بقصد
 او لو شرط حاملا او لبونا
 وليس في البيع حمله
 وثبت الخيار خلف الشبهة
 ويبقى حمله في الرخصة
 هذا التوازي بالفساد وصفه
 يبعه بشرط عتيق ما اشترى
 بالقبض والرد لعيب منضبط
 وفي الحامل بالامتناع
 كاطل يابح لنوع اذ عرص
 ما يتفق الرقيق او فيه اشتراط
 او ليس نوع اضكفاه مثلا
 اذ فيه نوع غرض لمضطيقه
 والتوازي لا يخلو في الشافعي
 ولك ان تقول ذال انفع فيه
 بطلان عقد البيع في التمه
 بالنقل والتجديد بالمحيم
 لكون عبيد ثابتا او بفسد
 مع ولا يجعله مضمونا
 بل هو وصف تابع لحمله
 وقيل بلغ العقد في البهيمه
 بالتوازي والباختشوا الجبسة

بطل

يتطل في الامم وفي الحمل معا
 وفي خفارة وفي البطانة
 وحتر السبل ما قد صنع
 في الخشوا والحل وفي ذكر الاسل
 فمع والبا في المزايا المحمد
 ويبقى حمله عند ابي
 ولا يبع بيع حمله انفسه
 ولا يدون حملها ولا التي
 وصاحب الحمل اذ اوكل ذاك
 ومطلق البيع كالحمل مثله
 وفي سوي المملوك باطلا اذا
 اما اذا او قبحها او رجعت
 بغير حرة فقولان الجديد
لقد عن الجوري بفسد
صورته في بيع المحقة
فصل من المنهي عنه مالا
 كبيع حاضر لباد وهو ان

وباطل في الخشوا هذه ادعا
 خلاف صفقة رأى استبطانه
 وقال في الباطل ان نفعه
 وباطل تواو له لا لنياس
 في الحال والشئ اقتضى ما يطهر
 زيد يبع مثل اسر حشبي
 عنها ما بدو به الامم شرد
 ارقاق حملها اذا لم يثبت
 مباع دفعة لعا لا شتر اك
 جنينها المملوك بالذي اشتمل
 بيعت بالاختيار من احدا
 بفسخ او في حق رهن دفعت
 في هبة دخوله لا يستعير
 بشرط يابح خيار العمد
 للمصرر الحاصل عند الترك له
 يتطل اذ لم يقتض الا ب كالا
 يقدم شخص مبيع في زمن

لح
رهنها

تعم فيه حاجة الناس اليه
فيستد به بلدي بطلب
لان يبيعوه على النقص
كذا التلقين وهو ان يتناع ما
قصدا بعلم واختيار الاكثر
ولا خيار فيه ان شئت
وان تلقاهم لبيع مامعة
ولم الحيا زهورا في الاصح
وان يلبس في بلد في الحيا ورك
وسومه وبيع على سواه
والجش محذور وان لم يعلم
بان يزد فيه قصدا الخداع
ان لم يوافق وكذا في الاشهاد
وركب لعنب لحزم ان
وفي العز نوحلة لم يولد
تظيرة تبايعا وقت السدا
فل عصب او خص بالاشام

لكن يبعه ما انتهى لديه
ترك ابتياعه مما السعرة غلبت
وخص بالعضيان للتحرج
لذي اغتراب سعة لنعلمنا
وهو حرام كاله ابن المشر
في بلد والحظر فيه حفا
جازون العزير وجهه منعه
ان عرفوا القبر وسبق في الاع
ما يوجب الحيا بالنساوي
ان استقر ولزوم ذانفاه
لحومه والعلس في المقدم
واخاف لا خيار لا ريداع
ان كان الا قصير فيه المشترك
بياع للعاصران الكد خط
والكرة منصوص وقول الاكثر
ملتزم وغيره تعمدا
من هو بالجمعة ذوالالستزام

والله

في الحير والروضة والشمته
والاكثر وان خصصوا من التزم
وعن اي حامد الممتياز
لكذلك المقنع والحاوي عثر
وليس في الحنفية دافعي
ومثله اذا استعار المحرم
وفي الصيام في نظير المسألة
وحاول الفقيه اذا ان يطردة
قال الحلبي وعندي بيان
والاظهر احوال الذي امتنع
رناصب الشرة في الصلاة
وان تقسده بالذي تفشده
والمدعي على عثر علمه
والشيخ عز الدين قال ان ابيع
دون سواه قلت هذا يعتضد
من امتناع حلف ثم دفع
ما زاد عن مائة الف درهم

يعم دلا لا شغال الذمسه
بالايم اذ به امامنا جزم
والبند بحسب ما يلزم الشرار
ابي المكارم اصطفينا ستمقن
شكره مع رقيق شافعي
من صيده صيدا اقل يا مشيم
وجبهين في وحي التي تحلل له
في المستفاد وسواه استبعده
شخص على منعه يسلم
بخصته الاثم على الذي منعه
سن له الدفع لئلا يفت
اوجبه اذ عصيانه مقدم
بحلف بل بالرد لن تؤمته
بالادين فالوديقارن المبيع
يفعل في التوريش فيما يستند
لخصمه الذي عن الحق ان دفع
لخر زامن فذره محسوم

عقبت
امتناع في التوريش
من سعة ما بين يدي

كذا سعيد ابن زيد أمتنع
 لها التي تذكره ثم دعا
 هلاكها في بيدها بعد العجب
 وليست الأروى التي في الجبل
 وحرم الخمر وزبيح الأمتد
 ومثله مع حديد الخجل
 كبيعها من ناطح الطير
 وبيع مير وزبيب للذي
 كذا الكبيع خشب الملاهي
 والاحتراز في الطعام قد تهي
 فعنه سيد الأنام قد ربح
 قال سمعت سيد الأنام
 يصاب بالجذام والأفلاس
 قال لو يهلك الولد للذي احتكر
 قال الرازق الخالق للعباد
نذير العينة في البيعة
 وهي لمن حامها مستقبه

من اليمين مع أروى وقد منع
 صدقا ما مزين عليها وقعا
 والمثل الشاير فيها علما
 فذاك وهم عند ضرب المثل
 لمن يفعل منكرا متدرا
 ألا حرب لغيره جهلا
 حيث بها نطم بالتحقيق
 لجعلها في الدين للتنبيه
 لمن بها عن الأله لا هي
 عنه ما به التيقن ينهي
 وفي ابن ماجة أن عثمان
 يقول في تحتكر الطعام
 إذ حصر الأذاعوم الناس
 من زمن الغلاء والطعام انتكر
 بدمهم من قاطن وبادي
 مكرهة قبيحة الشناعة
 وإن تكن عقوده مصححة

والله

وكل هو اللبايع الشواهي
 والبيع ممن ماله مخسر
 والحرام باطل وما احتل
ولا يفرق بين إيم وولاء
 ومثل الباطل والعقد انتفى
 والاب والجذ هناك الأم
 لأن يعقني ووصايا فرفروا
 وحرم الحجة بغير الشفيع
 والبالغ المجنون والصغير
 والوالد الذي تحت يسم
 وهو وعرضه لذمت وما
 منه نباعان فان مات الأب
 واعتقر المفقود للضرورة
 وبما في جاز في البهيمه
خامسة شيء من المعاومه
 وبيع مضطروس سور وني
فصل شرا خلا وجمرا اجمعا

والغبن بالخيار ذو احتياط
 من ذممة صح ولن تحسرم
 يكره لا شتبا هه ما خلط
 من غير تمييز بسبع يعتمد
 به وبالرض هنا لا يلدن
 ومنقوه في إيج وعسم
 لا الرد بالعيب وسبع يلحق
قلت وعندك من النصية لغتفر
 فان اباك فهو الكبير
 وفرعه له بهذا الخسر
 اسلمت الزوجه بعد فهمها
 فبيع فرعه القياس بحسب
 وخص الاستقصاء هه الصورة
 وان تكن بفعله أليمه
 وصريه الغايص لا المتساومه
 بيع القران الكره عنه قدغي
 او عبد زيد مع خر جفعا

كلام

أَوْ رَقِيقٍ غَيْرِهِ أَوْ مُشْتَرَكٍ
وَقِيلَ قَطْعًا بِأَكْلِهِ أَنْ عَلِمَهُ
وَمِنَ الْمُتَالِ الصُّورَةُ الْمُؤَخَّرُ
ثُمَّ الْبَيْتُ مِنْ قَبْلِهَا ثُمَّ الْبَيْتُ
وَقِيلَ لَا يَصِحُّ فِي الْأَوَّلِ لَتَابِتِ
قَالَ الرَّبِيعُ أَخْرَجَ الَّذِي اعْتَمَدَ
وَعَلَّةُ الْبُطْلَانِ جَمْعُ صَفَقَتِهِ
وَقِيلَ مِنْ أَجْلِ خَالَةِ الثَّمَنِ
فَالْجَمْعُ حَيْثُ عَوْضٌ قَدْ أُتْبِعَ
يَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلَاتٍ وَمِنْ
وَأَثَارِ كُلِّ مَنَالَةٍ فَتَجِبُ
قَوْلَاتٍ فِي التَّنْبِيهِ وَالرَّوَضَةِ لَا
وَصَحَّ الْجَمْعُ وَالتَّصْحِيحُ فِيهِ
وَمِنْ الْعِزِّ نَزَمِي الصَّدَاقِ نَفَلَهُ
فِي عَاقِلٍ عَلَى سَبَابِ صَدَاقِ
فَابِدَةٌ خَالَفَ حَكْمَ الصَّفَقَةِ
مِنْهَا إِذَا اسْتَعَارَهُ لِيَرْهَنَهُ

وفي المراء

وَفِي الْعَرَايَا وَخِيَارِ الشُّرُوطِ مَعَ
وَحَيْثُ بَاعَا صَفَقَةً عِبْدَهُمَا
قَوْلَانِ فِي الرُّوَضَةِ وَالتَّنْبِيهِ
وَالرَّوَاغِ الْبُطْلَانِ فِي الْمَجْمُوعِ
أَذَى فِي الصَّدَاقِ الرَّافِعِ نَفَلَهُ
ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ ثَبِتَ الْخِيَارُ
وَقِيلَ نَزَمَ الصَّفَقَةَ أَنْ أَحْبَبَ رَهْ
فَالْخِيَارُ قَطْعًا فَتَذَرُوهُ عِبْدًا
وَالْأَشْهُدُ النَّقْدُ نَزَمَ الْعَصِيرَ
وَالْبَقُولُ قَدْ ذَرُوهُ يَبْقَى رَهْ
وَقِيلَ بِاللَّازِمِ مِنْ تَبَايَعِهِ
وَقِيلَ الْعَبْدُ مِنَ الْعَبْدِ بَيْنَ لَا
وَالْقَطْعُ بِالْحَقِيقَةِ فِي الْأَلْتَرَامِ
وَمِنْ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ جَمْعٌ لَمْ يَلَمْ
وَالْبَيْعُ وَالنَّهْيُ مَعَ قَطْعًا
وَالْبَيْعُ وَالصَّدَاقُ خَصًّا بِالْخَلَا
كَيْفَ هَذَا الْبُكَدُ وَبِعْتُ ذَا

كُلُّ رِبَا لِفَضْلِ شَرْعًا أَمْتَنَ
بِمَنْ مَنَ فَمَنْ نَصَحَ فَبِهِمَا
مَنْ غَيْرُ نَصِيحٍ وَلَا تَوْجِيهِ
قُدْرُ فِي التَّحْيِيهِ وَالْمَجْمُوعِ
عَنْ نَصِيحِهِ وَسَوْفَ تَأْتِي الْمُسْئَلَةُ
لِلْمُشْتَرِكِ قَوْلًا بِجَهْلٍ أَوْ يَذَارُ
مِنْ الْمُسْتَمْتِ بِاعْتِبَارِ حُجَّتِهِ
وَالْخِيَارُ فِي الْأَصَحِّ خَلَا قَوْلًا
كَالْشَّيْءِ فِي الْأَصَحِّ لِلْخِيَارِ
وَالْمُقَارِبُ الْأَمَامُ قَوْلُهُ
وَلَا خِيَارَ وَمُخْلَقٌ لِبَايَعِهِ
يُوجِبُ قَبْلَ التَّحْيِيهِ مَنِ انْتَهَى
أَذَى هَذَا التَّحْيِيهِ فِي الدَّوَامِ
مِثْلُ اجْتَارَةِ وَبَيْعِهِ وَسَلَمِهِ
عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْتَحَقِّ شَرْعًا
وَمِنْ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ دُونَ الْإِبْتِلَا
بِمَا يَبْعُثُ هَذَا يَكُونُ

وصفة البيع ببيع لها
وهكذا في المشتري في الأكل
بنصف ما سئل في الاختار
على الأصح وأحب البغوي
وضع عند الأكثرين كالأب
وولد الصباغ والجزجاني
والمثولي وأبو المعالي
رد والخلات عكسه في الشفعة
بحسب البايخ حصة اختلاف
والاعتبار بالو قبل خلفا
ومانع الاقتسام في النفذ
في العاقد من والو قبل يتصل
لأربع وأربعين ومائة
ما تسمى مثلها بأربع
خاتمة شخصان وكلما بقي
أن اعتبرنا عاقد البيع اندفع
كالواشترى ومات المشتري

تعدد بغير خلف انتهى
فواحد إن قيل الذي اشترى
ومن تعدد على الصفة حاد
والرافع هكذا أو الشووي
حامدهم رشح ذي المهذب
والبنديجي ولذا الرزوياني
والشيخ والعقبة والفدالي
وفي العزاياني حاد الصفقة
والمشتري فيها انفعلة الخلاف
من غير شفعة ورزقي الخلق
أو اتحادة بعقد مفرد
بحسب القرب الذي به دخل
تقل هذا العقد منهم فيه
من العفتو فاعتبروا جمعه
والذي اشتراه عيبا انبثا
افراد حصة بره اديقه
عن ولد بن ولشي اشترى

بغير ثوبيل الشخصين رخص
بنصف ارش العيب من الارش في
فلا ارش صفة يزيده مطلقا
والفرق ان الوارث الذي استقل
والمشتري استحق ارش نصفه
واحد الموطأين يرجع
على اعتبار صفة التعدد
ان اعتبرنا عدا الممسوك
عنه اعتبارا كونه منقرا
باب الخيار البيعان بالخيار
او تنفرا فافعل ابن عميد
وفيه لا يبيع الخيار ابي ولا
تقول مشدني من المفسوم
والفرق والشرقة مع صلح العوض
وسع مال الطفل والامثاله
ولا يبيع العبد منه في الصفير
والخيار في النخل والصداف

بالعيب واحد فيها قضى
بيع بارش نصفها الذي اصطفى
عن نصف ارش لصادق حقا
بالرود نصف ارشه له انتقل
لمقتضى العقد بغير عطفه
بالأرش لمن قدره مفرغ
أو اتحاد العاقد المنقرد
ياخذ بالمشتريين وانتقل
ما جلى الشبلي هنا شردا
مالم يقر صا بالفتا الاختيار
بيدين ومن العهي من استمر
سبقي الخيار بتخاير ولا
وعهم في المطعوم بالمطعوم
وسلم تولية كلف عمره
لا قسمة الأملاك واحواله
ولفظ مجموع والخلق البير
وهبة والوقف منه بالعتاق

بالمعام

وصح في الشبان من باب الهبة
 بيع وذا يفتح بالخيار
 وليس في الخيار جبري في الشفيع
 وبيع أصله وفرعه بغير
 فان قيل لبيع فلهما
 ولهما اذا وقعنا المشتري
 أو مستتر فبعبه لا خيار له
 اما الذي استثنى فمقطعا ليس له
 والثر الاصحاب في الاجبار
 وصح الثبوت في التصح
 مع المحاملت والجرح بابي
 وعن سليم وحسين المتاجر
 وفي شراء الحمد في القيت خلاص
 ويقطع الخيار حيث اختارا
 ويسقط الحق الذي اختار
 ومن لا يمتثل فيه يسقطان
 وقيل اختر ان اجابة انقطع

ان التي لها ثواب وشبهه
 والقبض شرط في الخلاف الجاري
 وأجبري الخيار بعد الجبر
 على خلاف الملك في المعير
 والعنف بانتضابه قد حتم
 وعنفه استبان من وقت الشرا
 وفي الاصح عتقه كالأول
 لذلك لا يبر الخلف شمله
 المساقاة نفقوا خياره
 وخصه الحجة بالترجيح
 وعن أبي حامد ذي الثقات
 وهو الذي يظهر في الثقات
 ومن ابتاع غايب بلا ايتلاف
 لزومه أو دفعه فحتم
 وغيره باق على الخيار
 لعدم التبعية اذا لشر كان
 أو لا فلا أول قطعه رجوع

وسقط الخيار ان تصرفا
 بيد غيرهما وقطعا لا يكون
 بل عتقا الى الوالي ينتقل
 وان يتلونوا عدد الا ينقطع
 وينصب الحاكم من مختار عتق
 وسيد الماذون والمعتق
 ولا يضرب فيه طول مكثه
 ولا مرور زهر ولا استتار
 والقسم قبله أو التفريق
 وشرط غنى الخيار من كل
 ومبطل غنى خيار زويته

فصل في ما شرط الخيار
 ولستوا وما من بيع الوكيل
 في كل انواع البيوع غير ما
 فنقد لقدر أصابه
 وهو حديث حسن في السهمي
 ما لم يشركي أصل وغيره قياس

طوعا ولو من الوالي فكله
 لذلك الا غم أو الجنون
 كما لو ارث بموته نفق
 بفعل بعضهم وباللفظ فطرح
 فاقد اهتمام لا مرفيه عتق
 ولو كذا يركى الواجب
 في الشير والركوب أو في لبثه
 نحاجز ولا ينال كسدار
 ذوالنفي فيها هو المفضل
 ومطل صح والخيار بطل
 على الاصح اذا ترقى بعتته
 لو احده او لهما بالاختيار
 له وللمالك اذ عم الدليل
 من شرطه القبح لمجلس سيما
 علمه الشارح لا خلابه
 وفي ابن ماجه ان من حرقت
 وما سوى البيع عليه لا يقاس

وَحَقُّ مَرَعْمُومٍ ذِي الْمَعَالِ
 وَسِعَ مَا يَفْسُدُ فِيهِ لَوْ تَبَت
 ثَلَاثَةٌ بِالْوَصْلِ وَالشَّوَالِ
 وَجَازٌ لِلوَاحِدِ يَوْمَئِذٍ نَفْسُكَ
 وَالْجَهْلُ وَالْخِلَافُ وَالزَّادُ
 وَحَذْفُ مَا أَفْسَدَ فِي الْمَجْلِسِ لَا
 تَمُوتُ مِنَ الْعَقْدِ أَحْسَنُ مَا زَمِنَهُ
 وَأَخْصَرُ الْأَقْوَالِ لِلْمُحْكَمِ
 وَقِيلَ لِلْبَّيْعِ لَيْسَ الْأَكْثَرُ
قُلْتُ وَفِي اشْتِرَاكِهِ جَنْبَرٌ
 رَأَتْهُ الْخِلَافُ فِي عَمَلَاتِهِ
 وَفِي شِرَارِ زَوْجِيهِ هَلْ تَمْنَعُ
 نَصْرَ عَمَلِ الْمَنْعِ بِهِ وَعَمَلُكَ
 وَيُشِيرُ الْحَكْمُ عَلَى مَا قَدْ رَوَا
 مِنَ الْمَقَرِّ تَطْلُقُ وَالْمُسَدِّعِ
 وَغَيْرَ لَزِمَ بِذَلِكَ الزَّمَنُ
 وَحَصَلَ الْفَسْخُ أَوْ الْإِجْبَازُ

سِتْرًا مِنْ بَعْتِ وَأَكْوَالُ
 كَذَا الْمَصْرَآتُ وَذِي تَقَدَّمَتْ
 أَوْ ذَوْنَهَا وَمَدْرَجُ اللَّيَالِ
 وَلِسَوَاهُ فِيهِ فَذَرَا الرُّقْبُ
 يَبْطُلُ بَيْعُهُ الَّذِي اسْتُرِزَّادُهُ
 يَصِحُّ الْعَقْدُ الَّذِي قَدْ بَطُلَ
 وَقِيلَ مِنْ تَفَرَّقَ بِسَبْذِهِ
 مَلِكُ الْمَبِيعِ وَيُقَالُ الْمُسْتَبْرَكِ
 وَمِيلَ مَوْثُوفٌ بِوَصْفِ حَلَا
 وَقَفَّ لَمَّا كَدَّ قِيَّاسُ الْمَذْهَبِ
 وَالْوَطْءُ وَالْأَكْسَابُ مَعَ الْوَأْفَةِ
 عَلَيْهِ وَحُجِّي كُنْجِيَارِ الْجَمْعِ
 يَعْدَمُ الْعِلْمُ لَوْ كُنْ فِيهِ
 مِنْ اخْتِلَافٍ جَهْدٍ أَذْهَبُ
 وَهُوَ نَجِيرٌ وَطِيءُ الْمُهْمِ تَنْعِ
 تَسْلِمُ مَا يَبِيعُ بِهِ وَلَا التَّمَنُّ
 عَا صَرَحَ لَفْظُهُ أَحَبُّ

وَقَوْلُ لَا خِلَافَ إِذَا عُرِفَ
 وَبَيْعُ بَايَعٍ وَاعْتِاقٌ وَفَحْ
 كَالرُّومَيْنِ وَالْمَوْمُوتِ بَعْدَ الْقَبْضِ
 تَمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ ذِي التَّقَرُّمَاتِ
 وَالْوَطْءُ وَالْعَقْدُ بِأَذْنٍ مِنْهُمَا
 وَالْبَيْعُ دُونَ الْأَذْنِ لَا نَفَاذَ لَهُ
فَقُلْتُ لِمَنْ شَرَا الْخَبِيرَ أَنْ يَكْفُرَ
 وَهُوَ الَّذِي تَقَرَّرَ عَيْنًا مُطْلَقًا
 مِنْ غَيْرِ مِنْ مَصْحُوحٍ إِذَا غَلَبَ
 لَمَنَّهُ مِنَ الْعَقْدِ الْحَضَا وَالشَّرِيقَ
 وَمِنَ الصَّغِيرِ اخْتَارَ بَعْضُ مَنْعَةٍ
 وَهَذَا أَثَرُ الصَّلَاةِ وَالزَّوَالِ
 أَنْ دَامَ دَلَمُهَا وَأَشْفَقَ حَا
 وَكَوْنُهُ يَبْعَثُ دَاخِلَ الْكُفْرِ
 أَوْ أَحْسَنُ أَوْ أَجْهَرُ أَوْ أَفْقَرُ
 أَوْ كَانَ مِنْ رُتْبَتِهِ لَا يَفْسُخُ
 أَوْ ذَا مَرَجٍ أَوْ بَايَعٍ أَوْ مَقَرٍّ

مَعْنَاهُ وَالْجَاهِلُ أَعْنَاهُ يَنْصَرِفُ
 فَسَخُّ كَبَيْعِهِ وَوُثِقَ فِي الْأَصَحِّ
 وَاعْتَقَرَ الْجَمْعُ هُزُورَ وَصْفِ الْعَرَضِ
 مِنْ مُشْتَرَاكِ جِازَةٍ فَالزُّدَاتِ
 إِجَازَةٌ جَزْمًا لِلْمَنْعِ
 وَمَا إِجَازَةٌ بِأَذْنٍ فَعْدَلَهُ
 مِنْ قَبْلِ قَبْضِ الْعَيْنِ عَمَّا أُنْشِئَتْ
 أَوْ قِمَّةً مَا تَبَيَّنَ مَا حَقَّقَتْ
 فَرَجَسِيهِ انْقِدَامُ ذَلِكَ السَّبَبِ
 وَأَنْ يَكُنْ ذَاتُ تَوْبَةٍ مُحَقَّقَةً
 وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاسِ لَعْدٍ سَبَقَهُ
 وَكَوْنُهُ الْخَبْرُ أَوْ مُقَبَّلٌ
 وَمِنْ عَيْوِيهِ الْجُذَامُ وَالْعَمَا
 أَوْ جَسْمُهُ ذُو لَفٍّ مُبِينٍ
 أَوْ خَبَلٌ مِنْ عَقْلِهِ أَوْ أَحْسَنُ
 أَوْ نَاقِدُ الذَّوْقِ لَشَيْءٍ يَطْفَعُهُ
 أَوْ لَا تَقَالُ فِي جَدِّهِ صَدَفٌ

والجواب عن الثاني
 مع الاستدلال به

وَعَدَمُ الْحَيَاتَيْنِ فِي جَنَسِ الْكَبِيرِ
وَكُونُهُمَا ضَرْبَيْنِ أَوْ مَانِبَتَيْنِ
لِذَا بِهِ شَرْكَهُمَا الْقَاضِي أَمْسَدَ
لَمْ يَأْتِ سَعْدِي قَالَ مِنَ الْأَشْرَافِ ذَا
وَمِثْلَهَا رَتَقًا أَوْ ذَاتُ قَرَرٍ
وَالْقَدَرُ وَالزَّوْاجُ وَالْتَوَتُّ
مَعَ اسْتِخْصَاصَةٍ وَقَدَرِ الْمَحْصَنَاتِ
أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْخِنْ أَوْ سَمِيحٍ
وَكُونُهُ مُمَكَّنًا أَوْ أَعْسَدًا
أَوْ أَيْضًا السُّفْرَ الَّذِي لَمْ يَعْهَدْ
أَوْ كَعْبُهُ يَنْقَلِبُ أَوْ يَنْقَلِبُ
أَوْ شَبَّهِ فَنَدَا أَوْ حَلَّ هَبْنَقًا
يُرْعَدُ فِي الْكَارِوِي وَفِي التَّقْلِيْفِ
وَالْعَصْفِ وَالْجَمَاحِ وَالرَّهَادِ
مِثْلُ الْحَبْدِ وَكُونُ أَرْضِهَا
كَذَا الْكَهْمُ وَرَكِبَ وَقَعِي مَا شَتَرَ
وَصَدَقَ الْبَايَعِ فِي خُذُوتِ مَا

مِنَ الذُّكُورِ لَا مِنَ الْعَبْدِ الْقَافِرِ
 تَعَانَتْهُ لِجَلَّةٍ لَهَا أَنْتَ
 قَالَ وَقَدْ قُضِيَ بِهِ أَبُو عَمْرٍو
 وَعَلَّلَ الْعَيْبَ بِمَقْصُودٍ
 أَوْ تَذْبِهَا بِمُخْتَلَفٍ لَا بِالْأَرْبَعِ
 أَوْ هِيَ ذَاتُ عِدَّةٍ تُسْتَيْقِنُ
 أَوْ ذَاتُ عَمَلٍ أَوْ نِيْمَةٍ تَبَاتِ
 أَوْ وَشِيمٍ أَوْ تَغَارِيخٍ فِي الْحُلُوفِ
 وَلِبْسٍ فِي الْأَضْبَاطِ تَغِيَّبُ بِرُكٍ
 أَوْ ذَا جَنَابَةٍ مَعَ التَّعَشُّدِ
 أَوْ دَانَ مِنْ هَلٍّ أَوْ إِنْ يَهْرُبُ
 فَتُثَبِّتُ وَيُثَبِّتُ مَا اتَّفَقَا
 زِيَادَةُ السَّنَنِ مِنَ الرَّقِيعِ
 فِي أَمَلِهِ وَالْبُقْعَةُ الْمَقْتَادَةُ
 خَرَجُهَا مُسْتَقْلٌ مِنْ فَرْصِهَا
 أَوْ أَدْعَايُهُ بِأَنَارِ حَبْدِكِ
 بِهِ يُرَدُّ مَعَنَا أَوْ عَلِمَا

تَمْثِلَةً إِذَا الدَّعَى عَيْبَرُ فِيهِ
وَبَايَعُ بَوَاحِدٍ فِيهِ اعْتَرَفَ
فَابِلَةٌ أَخْبَرَ عَدْلَ انْفِدَادُ
وَوَاحِدٌ بَصِيَّةٌ فَدَاخِرُ
رَحِمٍ فِي النَّهْدِ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ
لِذَا أَحْكَمِ الشَّيْخَانِ بِالشَّدَائِي
صَحِيحُ الْمَحَلِّ وَالْقُقَالُ
فِي خَلْفَاتِ دَنِيَّةٍ إِذَا تَنْصَبُحُ
وَمَوْتُ خَيْرُ هَذِهِ بِالْأَخْفَاءِ
ضَابِلٌ الْعَيُوبُ فِي الْفِقَةِ عَلَى
فِي الْبَيْعِ وَالْفُرَةِ مَا هُنَا سَبَقَتْ
وَالْجَنُودُ وَالْجَذَامُ وَالْبَرَصُ
وَالْهَدْيُ وَالْأَصْحَى وَمِنَ الْعَقِيفَةِ
وَالْعَيْبُ فِي كِفَارَةِ كُلِّ ذَلِكَ
وَمِنَ الْأَجَارَةِ الَّذِي يُؤَسِّرُ
وَمِنَ الصَّدَاقِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَا
سِوَا الْغَالِبِ فِيهِ الْقَدَمُ

قَدْ لَحِقَ مِنْ قَبْلِ تَبْصُرِ مَقْصِدِهِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فَمَا اقْتَرَفَ
 بَأَنِّ ذَا عُنْبٍ بِهِ الْعَيْنُ شَرْدُ
 مَلِكٍ ثَبِتُ الرَّدَّ إِذَا مَا اخْتَبَرَهُ
 وَالْمَتَوَلَّى لِلرَّدِّ وَدَجَّاحُ
 وَالْمَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ الثَّانِي
 افْتَى بِهِ كُلُّ الْجَمِيعِ فَتَالُوا
 سَهَادَةَ اسْنَيْنَ يَحْمِلُ مِنْضِبًا
 فَوَصَفُ حَالِهِ بِهَذَا مَا اخْتَفَا
 سَبْعَةُ اشْوَاعٍ تَحْتَ عَلِيٍّ الْوَلَا
 وَفِي السَّجَاعِ قَتَرٌ مَعَ رَشَقِ
 وَجَيْعًا وَعُغْيَةً بِذَلِكَ خُصِفَ
 مَا نَقَصَ الْحِجْمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ
 كَحَسْبِ الْعَادَةِ يَنْقُصُ الْعَمَلُ
 فِي النِّفْعِ وَهُوَ أَجْرٌ مُؤَشَّرُ
 قَوْتُ مَقْصِدُ الصَّحِيحِ أَعْلَا
 أَوَّلًا فَذَلِكَ الْوَصْفُ هَذَا مُتَعَدِّمُ

بسم

ومن الزناه فيل بالأصاحي
 والعيب قبل القبض لا من شتره
 وتعد قبضه اذا ما وجدة
 وما اتى في عهدة العبد الرقيق
 وخص من عمومته الذي استند
 لقطعه ما جناه او سرف
 لقتله بسبب قدّمه
 والمحرم الاقوال فيمن اشتركا
 ان يبرأ البايع من عيب بطن
 واصل هذا الحكم عبد ابن عمر
 والفتيا سير بعد ذلك اعتضد
تدب العقد فرع خالدا
 لما اشترى من الرسول عبدا
 فكتب العقد بالسداد
 وقال هذا ما اشترى القدا
 مبرا من خبنة وعابله
 وقال من العهدة بيع المسلم

الاشراط

ومن اشترى له اذا الخصال
 وشركا في الرد بالعيب انقص
لطيفة بعض الشهود فجعل
 وأعلم البايع عند المخطو
 وهو على التحقيق جهل وخطا
 وشركا ان يبرأ عما سطر
 وتلف المبيع عند من ملك
 لان رقيقا فيرقدا اعتقت
 لمفعلة من رده لا الربوي
 وشحته وقال فيه الشووي
 وباخذ الارش به ينسبته
 او بان سالما وفيه يعتبر
 من يوم يبعه ليوم قبضه
 به يرد ثمن او ما يركب
 وعلمه بعيب ماعنه انعتل
 فان يبعد بالرد ردا باتفاف
 والاكثر من عندهم ان الروال
 على الأصح عندنا تحيا الف
 بطلان عقد الذي هنا مضي
 عوضا شركا لتبره ان جعل
 بطل عيب وارضاة المستترك
 ولا يغيثه من ردي صبا كما
 من العيوب من الاصل لم سدة
 ووفقة والعق بالذي هلك
 ذودمة لثنته محققه
 بجنسه وان اجاز البعوي
 وحان والاول من جنه ررك
 من نقصه الى تمام قيمته
 اقل قيمة على الذي اشترى
 والتمن الثالث دون عرصه
 اقل قيمته قبضا وسدادا
 لقين منه ارسنا استقل
 وان يعد بعيره أهل العراف
 بعوضه يرد اذ يزال

وَرَدَّ قَطْعًا أَنْ يَكُنْ بِالْأَعْوَنَ
 وَالْعِلَّةُ الْبَاسُ مِنَ الْمَلَامَةِ
 وَالرَّدُّ فِي الْأَعْيَانِ فَوْرًا يَشْتَرُهَا
 كَانَ تَقْلًا لِمَالِكٍ الْأَبَا لَسْرِي
 وَإِنْ تَقْلًا بِقَبْضِهِ مَا لَا وَجْهَ
 لَذَلِكَ الْأَمَامُ هَاهُنَا قَدْ حَسَّرَهُ
 وَحَقُّهُ يَبْتَغِي كُلَّ حَيْثُ أَحْرَهُ
 قَرَبَ اسْتِلَامٍ وَأَهْلًا بِأَدَبِهِ
 أَنْ خِفَتْ عَلَيْهِ مِثْلُ شَفَعَتِهِ
 أَوْ مِنْ مَلَاةٍ كَانَ أَوْ مِنْ جَاهِهِ
 وَأَنْ يَكُنْ لَيْلًا مَحْتَسِبًا سَفِيضِي
حَادِثُهُ مَجْتَازًا شَرِيحًا جَمَلُ
 وَفِيهِ مِنْ مَسِيرَةٍ قَدْ اُخْتُلِعَ
 فَاشْهَدَ الرِّفْقَةَ ثُمَّ حَمَلَهُ
اجَابَةُ السُّبُلِي لَا مَنَعَ عَلَيْهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ كَحْمَلِهِ نَحْشُ التَّلَقُّفِ
 وَالشَّرْطُ فِيهِ تَرْكُ الْأَسْتِخْدَامِ
 وَبَعْضُهُمْ أَجْرَاهُ كَيْفَ مَا عَرَضَ
 وَقِيلَ لَا سِيَّادَةَ لَكَ لِلظُّلَامَةِ
 وَمَا بِذِمَّةٍ مَلِكٍ أَنْضَبَ ط
 قَرَدَ هَذَا عَدَمُ الْقَوْرِ أَفْتَضِي
 عِنْدَ الْأَمَامِ وَقَرِيبُ مَنْعُهُ
 وَمِنْ كُنَاهُ الْعَزِيزُ قَرَرَهُ
 مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لِحَيْلٍ ذَكَرَهُ
 وَمِنْهُ دَعْوَى جَهْلٍ فَوْرًا لَا غَيْبَهُ
 وَهَذَا إِنْ خَافَ نَوْتَ حَقِيقَتِهِ
 أَوْ حَاجَةَ الشَّخْصِ إِلَى طَعَامِهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ بِسَهْلٍ الْمُسْتَضِي
 لَمْ عَلَيْهِ زَادَ حِجَّتُهُ حَمَلُ
 عَلَى قَدِيمٍ عَرَجٍ لِمَتَاضَعُ
 قَلْبُهُ عَوْدَهُ بِرَدِّ عَمَلِهِ
 لَكِنْ يَزِدُّ أَجْرَهُ الْمِثْلُ الْبَيْتُ
 وَلَيْسَ يَخْفَى الْحَكِيمُ مِنْ بَيْدِ الْعَلْفِ
 عَرَفَ فَتَرَكَ الشَّرْحَ وَالْحَبَامَ

كَمَ
 خَالَتُهُ

بِبَصَرٍ دَاسْتِخْدَامِ عَيْبٍ أَوْ أَمَرَهُ
 حَتَّى جَمَاعَ ثَنِيٍّ وَقِيلَ مَا
 وَمِنْ زَكْوِيهِ الْجَمُوحِ قَدْ عَزَّرَ
فَابِدَةُ مَوْنَةُ الرَّدِّ هُنَا
 فَشَارَعَ الْمُهَذَّبُ الْعِرَاقِي
 وَهَكَذَا إِلَى خَلْفِ شَرْطٍ وَقُلَسَ
 وَمُتَرَنِّ الرَّدِّ عَلَى مَنْ رَهْنًا
 وَالْعَيْنُ لِعَدْمَةِ الْأَحْيَارِ
 وَالزُّوْجُ فِي صَدَاقِهِ أَذْبَحُ
 وَمُؤْنُ الْبَيْعِ كَأَنْ ذِي مَقْدَرِهِ
 وَالرَّدُّ أَذْيَسُ قَطْعًا بِالْمَقْصُورِ
 مِمَّا عَلَيْهِ عِنْدَهُ عَيْبٌ لَهْوًا
 أَوْ أَخَذَ الْأَرْضَ عَنِ الْعَبْدِ الْقَتْلُ
 لِنَهْزِهِ الْمَبِيعِ الْقَهْمُ شَرِي
 مَجْرِي الَّذِي يَغِيرُ عَيْبٌ قَدْ لَهْوًا
 وَحَمَلُوا النَّسِيَّانَ لِلْقَضَاءِ
 أَمَا إِذَا عَرَفَ مَا يَفْسِدُ مَا
 وَمَقْلُ الْأَيْضُ نَفْعٌ رَسْمُهُ
 عَلَى الرِّصِيِّ ذَلِكَ بِهِ لَنْ يَلْتَرَمَا
 لَتَنْزَعُ ثَوْبٌ فِي مَوَانٍ قَدْ حُذِرَ
 تَلَوْنُ مُشْتَرٍ وَعَكْسٌ وَهْتًا
 فِي عَكْسِهِ شَدَّ عَيْنَ الرِّفْقِ
 وَيَلْزِمُ الْمَوْصِلَ لَهُ إِذَا جَلَسَ
 كَالْقِيَمِ الْخَائِنِ وَالَّذِي حَسَا
 فِيهَا اخْتِلَافٌ مَا بِهِ مَنَارُهُ
 مِنْ غَيْرِهِ أَعْلَى الصَّحِيحِ مُنْتَضِعُ
 بِغَرْمِهَا السَّيِّدُ لَا الْمُسْتَفْرِقَةُ
 لَا أَرْضَ فِيهِ وَهُوَ ذُو تَخَيُّبٍ
 إِنْ شَارَدَهُ بَأْسٌ وَشَرَّارًا
 وَمَنْعَ الرَّدِّ بِتَسْلِيمِ الْمُسْتَدِثِّ
 وَمِنْ الرِّصِيِّ لَغَيْرِ أَرْضٍ لِحَبْرِي
 وَالرَّبْوِيُّ فِيهِ خَلْفٌ وَشَرَّارًا
 كَأَنَّ الرِّصِيَّ فِيهَا ابْتِغَاءً
 بَعْدَ زَوَالِ حَادِثٍ هُوَ كَمَا

لم تحدث العيب على الذي اشتهر
 فوراً المختار وحث احشرة
ملفزة اذا اشترى عمداً فان
 من غير خيرة له **صورتهما**
 الى تداخله بان عراب
 واعسرا وابتاعه من لا علم
 يعتق بهما هنا ولا يرد
قاعدة منع العتق وانه رفع
 خلف ولكن جيمتها في الاكثر
 والعيب والتخفيف والتخالف
 وجائز في النفس في السليم
 والرفع من حين اني لا اعتاد
 ومنه ما يكون في عقد النكاح
 من جسيما لذلك الامتثال
 لحكم وارث ماله رحبه
 حيث يجوز وهو امر ما وهن
 ثم طرا حمل جديد ما خشي له

ويجب الا علام بالذي طهر
 مقصرا في رده لن تعسره
 في بعضه عتق فنقص ما استبان
 على مال الالة عتق انتهى
 وحصل التماس لاجل الاغتراب
 فبعد عتق العبد في البيع حكم
 في الخمر والوجهين في الشرع ورد
 من اصلها او حينها العقد اندفع
 لمفليس وقيل قبض المشتري
 وخلفه وقبضه للتألف
 يقضي برفع اصله الذي سمي
 في هبة الاصل لفرع باستناد
 حين ترد بعيوب تشبهاً
 ان قيل فسيح في الامتثال
 وسيد في هبة العبد ارجح
 لثبوت شركه كونه رهن
 فيه اختلاف قيل بعضه غلط

اي يملك

صابط

صابط العلق والشرط
 فالحق والعتق يكون بهما
 وعكسه القلاه جزما والظهار
 واختص بالشرك المبيع ابداً
 وعكسه الظهار رضا والطلاق
والبيع لا يرفع بعد الانقضاء
 الفسخ في المجلس والامتناع
والرد بالعيب او التخالف
 ومنع اعتاق مبيع يد عجم
 ولف المبيع قبل قبضه
قاعدة رد العتق وختلاف
 والبعض عكسه وقسمان للذين
 فافترحتما في خيار عيبه
 والخلف في المبيع او نقصانه
 او غاب مال مشتري او امتنعه
وقسمه الثاني خيار المجلس
 لهديه ووالد في هبته

في الحكم اقسامها هنا قد جمعت
 شركا وتعلق لداجموها
 من غير ما خصصه له اشتهار
 من غير ابطال اذا ما عتق
 تعليق بل متماص ومات
الا بعشر صور في الاعتقاد
والشرك والخلف لوصف قاله
 ومنع قبض ثمن من حاله
وخالف للبيع حيث خدع
 في كلها برفع دون نقصه
 فبعضها بالقور حتمه ألف
 على اختلاف من فروع الجهنات
 وصفتية قد فرقت بدينه
 وهكذا في الرهن او ضمائه
 من عتق عتق بعد شرط من منع
 والشرك والموجود لم يجلس
 ورزوجه المولى وذالاً بشتبه

ومُسْلِمٌ عَلَى سِيَارِ ذَنْ عَنِ
 وَمَنْ شَرَا عَبْدًا أَوْ رَأَى رَدَّهُ
 كَذَاكَ مُحْتَجٌّ عَلَيْهِ فِي الطَّرَفِ
ثالث اعسار مَهْدُودِيهِ
 وَاَمَّةٌ تَعْتَقُهَا حَتَّى رَقِيقٌ
 وَفَسَخَ بَابُهَا فَلَمْ يَسِرْ كَمَا
ورابع بعكس هَذَا فَنَدَّ وَرَدُّ
 كَسَلٌ بِقَدَرِ نَوْعِ رُوعِ
 كَدَاخِيَا زُجْلِسٍ إِذَا اتَّقَلَ
 وَلَوْ كَرَاهَتْ بِدُونِهِ انْتَفَى
 وَرَاجُ أَوْ قَوْرَ الْبَطْحِ إِذْ
 فَعْبِهِ فِي الْأَخْطَرِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 بَانَ يَكُونُ زَادَ عَنْ قَدَرِ زَادَ
فروع إِذَا اشْتَرَى مَعْيَتَيْنِ مَعًا
 وَإِنْ يَفْتَرِدُ مِنْهُمَا لَمْ يَنْظُرْ
 أَمَّا الَّذِي لَهُ بِهِ نَوْعُ اتِّصَالٍ
 وَإِنْ شَرَا اثْنَانِ رَقِيقًا لَمْ يَكُنَا

رَعْدَمُ الْعَيْبِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
 يُصَدَّقُ الْبَايِعُ أَنْ لَمْ يَجْعَلْ
 مُحَاطَةً وَتَبَقَتْ زَوَابِدُهُ
 وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ كَالْأَوْلَادِ لَا
 مِنْ بَعْدِ قَبْضِهِ كَحَقْرِ الْمُشْتَرَى
 وَهَذَا فِي سِيَوَى بَيْعِ الرَّقِيقِ
 وَحَيْثُ تَبَقَّتْ حَالُهُ اتَّصَلَ
 فِي الْأَمِّ نَقْضُ بَوْلَادَةٍ وَلَا
 وَالْحَكْمُ فِي الرُّخُوعِ بِالْأَفْلَاسِ
 وَجَعَلُوهُ مِنْ هَبَاتٍ مَرَّتْ رَجَعُ
 وَالْحَكْمُ فِي الْمُرْمُونِ أَيْضًا مِثْلُهُ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّوَضَةُ فِي الْمَبِيعِ
 وَهَاهُنَا مِثْلُهُ قَدْ حَسِبْنَا
 مَا لَوْ أَوْاسَتْ خَدَامُهُ لَا تُنْصَحُ
 وَالْوَحْيُ لِلتَّيْبِ بِالْقِيَّاسِ
 وَخَالَفَ السَّهْمَانِ قَالَ الشَّافِعِيُّ
 أَمَّا اقْتِضَاءُ الْبَيْعِ لَعَدَّ قَبْضُهَا

فِيهِ مَعَ الْأَمَانِ فَمَا وَصِفَتْ
 فِيهِ إِلَى الْإِنْكَالِ قَوْلُ الْمُدْعَى
 مَعَ اتِّصَالٍ وَلِذَا تَوَابَدَ
 تَمْنَعُ رَدًّا أَوْ إِذَا مَا حَصَلَ
 وَقَبْلَهُ اتِّصَالُهُ فِي الْأَخْطَرِ
 فِي زَمَنِ مَنَعَ بِفَرْقٍ حَقِيقَةٍ
 بِرَدِّهِ نَقْضُهَا وَإِنْ حَصَلَ
 شَرْطُهَا وَالْفَقِيهَةُ فِيهِ نَقْضُهَا
 لَا مَنَعَ الْمَذْكُورَ بِالْقِيَّاسِ
 لِأَصْلِهِ الْخُصُوصُ قَطْعًا مَا ارْتَجَحَ
 وَإِنْ يَكُنْ بِالْعَقْدِ لَا يَشْتَمِلُهُ
 مَدْمَنًا الدَّخُولُ فِي الْحَبِيبِ
 وَعَكْسًا فِي فَلَيْسَ مَا التَّرَوُّسُ
 رَدُّ بَعِيْبٍ وَعَلَيْهِ أَجْمَعُونَ
 عَلَيْهِ قَالَهُ عَمُّوهُ الْمَشَّاسُ
 وَلَا دَلِيلَ ثَابِتٍ لِلْمَشَّاسِ
 فِيمَنْعُ الرَّدَّ لِغَيْرِ نَقْضِهَا

وقبله جنابة ان وحيدا
يلزمه المهر وفي الشرح معنا
وان يكن بغير آلة ازال
فصل من المهر عنة التهرية
وهي حرام دون قصد ومعه
الى ثلاثة رواه الاكثر
والتفويك عنده المحقق له
وتبع الكاوي الصغير المحجب
ومعها بعد جلاب درها
ولا يرد المشتري ما قبله
والتميز او وسط مثير المبلد
وعند اغواز له وحان في
تقبل الاقرب فكل البعير
وقبل ان يكون صاع ثوب مطلقا
ومن شري شاة بصاع وصفه
وصاعها الواجب ليس يختلف
من ابل وبشير وعشيم

والثمة

والشرح في تقديره هذا الخلا
والشافعي ان تعددت
وذا الخيار لا يحق النعمان
ومع ذين لا يرد بسلا
وجسر ما القنوات والوحا
وصقة التهمير والتجفد
لا يلحق ثوب العبد بالمدا
ووزم الضرر بالزنبور
خاتمة من اشترى شاة شريك
تبطل عقدها وقيل بغيره
باب عن المبيع قبل التبطل
لكن اذا وضعه من يده
وبفتح العقد وسقط الثمن
فان يكن ظاهرا فعند القاي
كذا سقوط ذرة في اللج
مستحب من ان عقد الصرف
وما لك خالف وابن المنذر

علامه يطرقه نوع اخيت لاف
تعددت صيغاتها وحيدت
بل ما الاكل واثان واما
والوجه فيها كغير نفق لا
يرسل قصد عند عقد صحا
بختار من بلا سدد
والعلق الناح للفسو اد
ونحوها لسبب التفصيل
جلاب كيل كل يوم مشتراط
مع خيار الكلف مستحق
يسقط موجب القان او لا
يرأى الاصح عن عمره لديه
ان كان بالمبيع له لم يوثق
كتلف الباع في التفتاح
مع انقلاب الطير عند الحجب
تبطله تفرق في العرف
واحمد لما اتى من الحنابلة

ان الخراج بالضممان مطلقا
 ومملكه فتيلا فسيخه يعق
 وتفتني عليهما زوايده
 وكلما ابرامنه المشتري
 لانه بالشرع لازم ترك
 وجعلوا التلافة مشترعة
 القتل للصيال او بالبرده
 من قطع الطريق والذي تركا
 او لا موجهان تخلف قد نص
 رايه قد جعلوا التلافة
 والحقد القولين ان الاجنبي
 وانما الخيرة للذي استترك
 اما معيب بل قبضه ارشعي
 ولا بيع بيع ما لم يقبض
 وتال فرغ منذ ركالك
 ويسوي المجادل الموزون قد
 والحنفي يسوي بيع العفار
 ثم الحبار من المعيب حقيقا
 وقيل بل من اصل وضعه ارفع
 والتمن الذي اصطفاه عاقد
 من الضمان ثابت في الاطهر
 عقيب لما لك من فيه نفى
 قبضا وخسر من عموم ذا الكلمة
 من حاله وقس على ذي العشرة
 في الكفر محض حياه شيئا
 من اهل مالك لعماما اذ غصب
 على الاصح من له بالاف
 لا فتحة في الالف بسبب
 بين اجارة ونسخ فسررا
 به بكل شيء لن ينقصنا
 والشيء عنه للعموم يقتضي
 بجوز الا في الطقام ذلك
 خصص احمد لاصل مقتقد
 بمنعه وللنفيس لا اقتضار

وعندنا للمنع فيه معنيان
 وسائر المقادير يتدفع
 وعوض الضمان وارش السليم
 وجعلوا هنا كتابة العيب
 والوارث الحابر ارضا او سواه
 قبل الوفاة من مرتبه بالا
 وبيعته على جميع المذهب
 ان باعه لغير جنس مثله
 وبيعة مثله اقاله
 فخرج على عيب المسقني
 وان اعتاق الرقيق لم يضمن
 وكالمبيع الثمن المعيش
 وماله الموصوف بالامانة
 ببيع كالايداع فيه واشتراك
 وماله في يدي البواب
 وفي يدي الوكيل والذي انشرا
 وما سوى الرقيق باحتياط
 الصنف او شايء الذي الضمان
 عنها كجدة ومهرود دفع
 والا شتراك والتولي المملوك
 بالبيع من الاصح والخلف بعيد
 بجوز ان يبيع ما يملكه حواه
 فبعض لانه اليه انتقلت
 لبايع كبيع لا حجب
 او بتفاوت بغير ممانه
 يلفظ بيع فهو حيث قاله
 او صيغة العقد حيث يعنى
 على الصريح ويكون قبضا
 في كل وصيف ها هنا قد عيشوا
 من يد غيره لمن ابايه
 والارث والمهرمون عند الانكاح
 بعد ثبوت الرشد والكفاية
 بعد انقضاء مدة التكري
 او اضطياد او اكتسابه

وَمَا لَكَ الْقَرَاصِنَ وَالْوَصِيَّةَ
 وَمَنْ لَهُ رِزْقٌ إِذَا مَا أَفْزَرَهُ
 وَيَسَّعُ يَعْضُ الْغَائِمِينَ مَا انْتَهَى
 وَمَنْ الْمَوْثُوفِ وَالَّذِي حَصَلَ
 مِنْ شَرِّكَ لَهُ وَصِيْدٌ أَتَيْتَ
 أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَ صَبَا غَمًا عَلَى
 بَيْعٍ لَكِنْ جَائِزٌ أَنْ يَلْزَمَ
 وَصَحَّ فِي الْمُسْتَأْجَرِ وَالَّذِي اسْتَعِيرَ
 وَرَأْسُ الْمُسْلِمِ قَدْ انْفَضَّ
 وَلَا يَبْعُ بَيْعَ مَا فِيهِ السُّكْلُ
 وَلَا اعْتِبَاصٌ وَاجِدٌ يَذُرُ الثَّمَنَ
 مِنْ غَيْرِ قَرَفٍ بَيْنَ قَبْضٍ مَا اشْتَرَى
 ثُمَّ الْأَخْبَاحُ لَمْ تَنْعَ الْحَسْوَالَةُ
 فَيَا بَحْرُ وَالْوَسِيَّةُ قَدْ عُلِسَ
 وَالْاِخْتِلَافُ فِي حَقِيقَةِ الثَّمَنِ
 بِخَصَّةٍ بِالْتَقْدِيرِ أَوْ مَا انْقَضَى
 وَالثَّمَنُ الَّذِي بِهِ الْمَعْتَابِلَةُ

مِنْ قَائِلِ الْإِيصَاءِ بِالْإِسْوِيَّةِ
 أَوْ قَبْضِ الْوَيْلِ بِشَرْعٍ حَوْزِهِ
 إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنْ عُلِمَا
 بِرَدِّ مَوْثُوبٍ وَصِيْدٍ انْقَضَى
 بِالرُّمُوقِ الْعِلْمُ بِوَصْفِهِ أَتَى
 ثَوْبٌ مُعَيَّنٌ تَقْبَلُ الْبَيْعَ لَا
 مِنْ بَعْدِهِ لَا خِذْلَهُ مَا التَّزَمَهُ
 وَرَاجِعٌ بِالْفَسْخِ أَوْ حَيْثُ الْمَعَارِ
 وَحَدِّمَا مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ بِدَقِيقَةٍ
 وَمَا بِذِمَّةٍ بِوَصْفٍ لَمْ يُلْمَ
 قَدْ جَوَزَ اسْتِبْدَالُ الْكَلَمِ
 أَوَّلًا وَمِنْ الْعِدَّةِ وَهُمْ إِذَا كَرِ
 عَلَيْهِ أَوْ بِهِ فَإِنْ أَحَالَهُ
 ثُمَّ عَلَى سِوَاهُ نَقْلًا أَوْ عِلْسًا
 صَحَّ بَيْعُهُ الْأَكْثَرُونَ قَوْلُ مَنْ
 بِالْبَيَاغِيِّ النِّقْدَةِ أَوْ عَرْضِ حَقْلِهِ
 وَفَرَعُوا عَلَيْهِ مَا مَسَّ بِلَدِهِ

أما إذا

أَمَّا إِذَا اسْتَبْدَلَ شَيْئًا وَافَقَهُ
 الْأَبْقِيَاءُ بَدَلًا وَالْمَذْهَبُ
 أَمَّا الَّذِي خَالَفَهُ فِي الْعِلَّةِ
 وَالرَّافِعِي وَالنَّوَوِي حَبَسَ
 وَالْعَقْدُ مُشْتَرُوكٌ إِذَا مَا اسْتَبْدَلَهُ
 وَحَثُّ بَاعِهِ يَنْقُذُ قَائِفًا كَحِ
 فَالْفَسْخُ مِنَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِ
 عَدَمُ الْإِبْطَالِ حَيْثُ أُبْطِلَتْ
 وَمَنْ يَبْعُ لُطْفًا يَنْقُذُ
 بِجَوَازٍ سَتَبْدُلُ الطُّفَافَا
فَيَا بَدَلُ تَخَارُجُ الدُّوْنِ لَا
مِثَالُهُ اثْنَانِ كُلُّ مِثْلٍ مِثْلًا
 فَاحْجِدْ وَالسَّنَاءُ فَعْلًا بِطَلَا
 وَفِي مِثْلِهِ الْمُنْدَلِفِ وَالْقَرَصِ بِطَلَا
 وَمِنْ اشْتِرَاكِ الْقَبْضِ وَالتَّغْيِيرِ
تَمَسُّهُ بَيْعُ الدُّوْنِ لِسُوكِ
 فِي الشَّرْحِ وَالْمَحَرَّرِ الْبُطْلَانُ صَحَّ

فَرَعْلَةُ الرِّبَا فَلَنْ يَفَارِقَهُ
 فِي قَبْضِهِ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِحُجَّتٍ
 فَشَرَكُ قَبْضِهِ اخْتِيَارُ الْحِجَّةِ
 بِعَدَمِ اشْتِرَاكِ قَبْضٍ عُلِمَا
 وَالْعَبْرُ لَا تَمْلِكُهُ أَنْ تَدْلَهُ
 أَوْ عَنْ تَصَدُّقٍ بِهِ الْوَالِي قَطْعُ
 وَمِنْ الْفُلُوسِ فِي الرُّرْيَانِ
 مِثْلُ كَسَاةٍ لِعَرُوضٍ بَطُلَتْ
 وَحَلَّ بَعْدَ أَجْلِ الْمُسَوْدِ
 وَإِنْ رَأَى مَا لَكَ حَرَامًا
 يَبْعُ عَنْدَهُ تَاوُخًا عَمَلًا
 عَلَى سِوَاهُ غَيْرِ جُنُسٍ لَهَا
 وَجَوَازُ النِّعَانِ إِذَا أَفْعَلَهُ
 خَلَفَ بِجَوَازِ عَمَلِهِ أَنْ يَسْتَبْدَلَ
 عَقْدًا كَمَا مَضَى بِالْثَوَقِ هَتْ
 شَيْءٌ عَلَيْهِ الدَّنُّ قَوْلُ بَعْضِ
 وَحُجَّةُ الْبَيْعِ بِرُوضِهِ انْتَضَحَ

صح منه

وهو اختيار الأثرين ونسب
 والشرك عند الرافعي والتوروك
 وينبغي من جانب أن تستترك
 ثم الأصح منه بيع الدين
 بسار مستنزفاً ما المعسر
 ومن عليه مبلغ لا تثبت
 من هذا بالكلية فها هو ذا
 ما رواه البهقي واللعنه
دع الدين أن تعجلاً
 إلا بالايضا ونذروهم
وشركه الحياة أم الميت
 حتى ولو أذا رث الدين
 وحيث لجأناه بالايضا لا
 اعني حصة الدين كالمسؤول
 حرره المقلب ثم علكه
 والحكم بالناجيل مشدده
 بل قال سمعت من استيخنا
 للمنفق فهو للصاب بنسب
 من جانبيه القبط في القبط
 إذ غرهم للحاينين ما شرك
 لربيه والشرك في الوهبين
 قياتفاق بالحل إذ يعسر
 زبد وعمير وفاهين الدين
 كان لال معه قد أحدا
 سبيته مثله قد ابلغه
 بعد وذا الحلول لن توجلا
 ما غيراه بل يصير لهما
 فعنه تشوق ديون تنبت
 ناجيز ما تمنع دون مسين
 خرج عن ثلثه ما حصلا
 في مرض الموت من العجل
 منه الوارث ما أجلاه
 لم يره العفيه فيما سطره
 اكاف نذري الوصاياها هنا

فاعجب له وهو من الأئمة
تابعه قبض العقار الخلية
 قاله أروا الفلك إذا ما سجت
 والشرع في باب الكلام المطلق
 ما افادة السواوي وسهلي
 وبيع أرض الزرع ليس بمتن
 لا تاروا الأيدي على المنهوس
 وفي الوسيط العسر والمغنة
 ثبأ دأرها ولا ينفع
 وبيع الأمة المشد وجه
 ومن لعنة المبيع ما حصر
 مقيس وقت يمكن الميسر فيه
 وتبعض كغيره بالمت وله
 وسائر المنقول حيث حوله
 وبيع مال الطفل للأصل كذا
 واجد بالامان فيه قيسدوا
 وحيث تم العقد والمبيع في
 لم يره في الحق والتمس
 والشرك من شغل أن الخلية
 لبيع لا يفتن فيها ههنا
 حل خلافاً لها هنا لم يطبق
 في صحة العقد الذي له انتهى
 قطعاً وفيها القبط أيضاً مانع
 ثبت في الأرضين لا المبدور
 إن علمت شهورها في العدة
 وسوف ياتي مع إشكال خفي
 قطعاً وذا الخلاف فيها ما الخ
 ولا لتفرغ انافا لمعت
 كذا الزوم الرمان عند مصحفه
 باليد في عرف ذوي المعامله
 ودونه الثمان فمافله
 على الأصح مثلاً عكس أخذاً
 وقيل بالعرف إذا مفتد
 ما لا يفتن ببيعاً فيه التفتي

بالنقل بالمسجد والشوارع
 وان اباعه الذي تحت يده
 لا يشترط الاذن ولا النقل ولا
 وان جرى فيها خسران يبعه
 او لمعار ما لقى النقل الى
 من اذنه ومبضه اى حيث كان
 واذنه في النقل لا يستلزمه
 والقصد في الحكم يمنع الاكتفا
 لكنه يدخل في ضمانه
 وخسران من عموم ما اودعه
 له او استعارها والمعتبر
 قالوا بعد قبضه ان وضعه
 ووضع ما ذينه بين يديه
 وبيع داره وانما قيل في
 وما عداها من الاصح ينفصله
 وهو كمن ملك بعد المشتري
 اما اذا اشتجرها فالألمح
 او دار مشتري يعرف شارع
 من غصب او اودع في مشتريه
 يثبت حق الجبر فيه او لا
 بأجرة او حصه مبايعه
 حيزها الا باذن ذي السولا
 وهو بهذا القول معبر للمكان
 وان يقبض من لانه لزمه
 منه فخرت به بالاخص
 ولا تترك للامن عده وان
 يعر اذن بايع من امنتعه
 في قبضه تناول من معتبر
 شيئا فشيئا متما لن منفعة
 او في الشكوت منه اقتضا لانه
 بالدار في جلبه للمشتري
 ونقل بل يبيع كما منتفكه
 موضع ما ابتاع فحلفه جرك
 لا قبض والحلف به لا ينطهر

المؤثر

وموقر من شراير رعيها
 ودافع الطرف لشحها
 لا يحصل التسليم بالوضع ولا
 من ملك مشتري اذنه ومن
 ومو كقول المشتري للبايع
 والقبض والاقبال بالوكيل
 من عبد او امية او مستولاه
فروع للمشتري قبض المبيع
 اذ كان قد اجله او لا
 ومنه فيه ابطوا تصرفه
 وما يباع منه بالنقد برك
 او وزنا او بالعد او بالاذر عري
 ونعلاها ومن له على سواه
 ومنه لا قبضه العدم له
 اما اذا اكنال لنفسه ومن
 فانه قصص واقبال اشا
 لم ينفاه محيال سدا
 لما لا الاثر من شرط قطعها
 وقال في هذا اجعل المتاعا
 بضمه لانه ما استغنى
 مثاله من سلم لا يثبت في
 اعز من الطرف لاذ التبايع
 بفعله من اليسر لا يصح
 واليد من كتاب منفرد
 ان سلم المال الذي به ابيع
 يحصل الاستقلال منه او لا
 ويضمن المبيع حين ائتمنه
 بالكيل بالحكمة والشعير
 فصدرا كجميع بالشرط عري
 مقدرة قبضه اذا حواه
 للاتحاد في عموم المسئلة
 محيا له اعطاه رب السلف
 والحلف فيها حقيقا ثبتا
 من سلم وتلفه لا يستدرا

والقبض للمشتاع شرعا ما حصل
فدفع من التسليم كل متنع
وقيل مشتري وقتل ينفق
ومن حجب خصرا عامل القراض
ونجبر ان حال تعين الثمن
سلم حتما اجبروا به سواء
وبفتح الباع حيث سلمه
يشرط حجر حاكم وقيل ليل
او موثرا او ماله في البلد
فمنعه لحجره التصرف
وان يكن في سفر القرض انقضا
وباتفاق الاكثر ان من
كسب عينا باعها ليقبضه
تمتان جازت الاقاله
بلفظها المشتق والقول لا
وهي على الاظهر فسخ مطلقا
بحسب الصيغة حيث وردت
الا يقتضيه كلامه اتصل
لجبر من الاصح ببيع متنع
فمن بدا فعنه اجبار يعني
وبيع ما بين ووقيل باقرا من
في العرض او في التقدمة من
ما لم يكن عذرا ثابتا حواه
والمستزكي بفلس شاملة
يباع بالوفاء ما منه اقتبل
او كان في مساقاة لم يتعد
في كل ما ملكه الى الوفا
فخير ما بين فسخ ورجع
خاف فيما باعه فوت الثمن
ومثله في مشتري قد قرضه
في البيع بل سنت الاستقالة
بهمل فهو ركن نقول اولا
وقيل بلسه وبعض فرق
والخلاص اثر اذا ابدت

للوفا

كسبه

كسبه كما مر فنفق مستلما
ثم ثقت ايلاد من الحيار
لذلك الشفعة والاقباله
ومن ثقاتل يري في سلمه
ومن ثقاتل ان بعد التلذذ
واحد ارسن عييه الذي كسرا
ومن فسنا وقد كسرا بالا عتدا
وراث المييت حيث استاجر
فلا ثقاتل نهما هتا وفتح
افني بهذا ان الصلاح المرفق
ثانيها الا برأقيل المعتبر
والشيخ محبر الدين قال مطلقا
كوكب شمس فنعن محمول
ان زال ذكر ما به الحكم انصبكا
ووالد ابرأ مرفعه رجع
وهكذا اتو قبله للحق في
ولا رجوع بعد ان اكلت
او باعرا او بعد بيع اسلمها
بالشرط والمجلس للمختار
في الصرف او بيع به كفا له
من غرقه من حاصل لمسلمه
لله او لغرضه الذي اختلف
كذا اذا استعمله بعد الشرا
من يد مشتري ثبدا او بدرا
شخصا ليج فرضه واشتجرا
لان عقودها مييت بفتح
ثم به الشبكي بعد فسخ
استقلا طه وقيل لعل عتبه
صيغة رجوع هتا لن تطلقا
والفقو عن جنابة المقتول
فردكها الا برأ الفامر ضبط
على كل القولين حيث ما رجع
ابرايه عن دينه المتصرف
او رد بالعيب كذا اذا اكلت

وَمَنْعُوهُ لِيُعْتَوِدَ ذَمُّهُ
فَمِنْهُ ابْوَابُ الرَّبِّ وَالسَّلَامُ
وَعَلَيْكَ الْاَصْحَابُ مَا هُنَا وَهِيَ
وَهُوَ بَيْنَ سَلَامٍ مَدْنَقِصُ
رَأَيْتُ أَنْ الدَّورَ لِلْحَكْمِ مَنِعُ
خاتمة براءة المغتاب لا
بل يدكر المغتاب لفظا لفظا
ومن جملة مغتابه التحلل
لأنه يأكل لحم الميت
وَحَرْمُ الْغَيْبَةِ بِالْقَلْبِ فَقَطْ
عند الامام الحجة القدر
لكن في صور قد تستباح
بالقون والإفناء والتظلم
أما إذا لم تبلغ المغتابا
واعقب التوبة باستغفار
ففعلة الذنوب توبة ولا
ر هو ما اتاه غير حاجي

مسألة
الغيبه

لكن
والمنها دون
لفظ ما سقط

حَيْثُ يَكُونُ الْقَبْضُ شَرْطَ مَفْقَته
وَعَقْدُ الْحَارِمِ مِثْلَهَا سَهْمِي
بَعْدَ اسْتِقْرَارِ عَقْدٍ مُتَصَرِّفٍ
فَابْدِئْ فِي كِتَابِ نَقِصٍ
مِنْ أَجْلِ هَذَا مَطْلَقُ الْعَقْدِ مَنِعُ
ثَلَاثُ بِالْحَلَاقِ لَشَيْءٍ نَقِصًا
فِي حَقِّهِ طَوْعًا هُ الْخَفِظُ
فَعِنْدَنَا الْأَفْضَلُ الْخَفِظُ
يُقْضَى لَهُ بِالْخِزْيِ وَالْأَبْسَاسِ
وَالْمُتَهَابِدُونَ لَفْظُهُ سَهْطُ
والتنوير و**أبي المعالي**
هنا وسوف يأتي في السكاح
أَوْحَدًا وَجَهْرًا وَبِهَا سَهْمِي
وَقَابِلُ الْغَيْبَةِ مَتَدَانُ
وَالنَّدَمُ الْمَانِعُ مِنْ إِصْدَارِهِ
مَحْتَاجٌ أَنْ يُعْقِبَهُ التَّحْلِيلُ
كَذَا أَجَابَ الْعَالَمُ الْحَشِي

وَمِنْ فِتَاوَاهُ إِذَا قَالَ الْفَتَى
أَبْرَأْتُكَ الْآنَ وَلَكِنْ أَطْلُبُكَ
يَبْرَأُ مَا قَدْ جَنَاهُ مِنْ طَلْقًا
بَابُ التَّوَلَّى فِي الْعَقْدِ وَالرَّاهِ
قَالَ لَعَالِمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ شَرَّاهُ
فَعَتِيلُ الْعَقْدِ مِثْلُ ثَمِينِهِ
أَفْنَى قَدْرَهُ وَجَسَنِيهِ وَصَفْتُهُ
إِلَّا إِذَا انْتَقَلَ الْمُسَوَّى
وَشَرْطُهُ وَالْحَكْمُ لَكِنْ لِعَقْدِهِ
وَقَتِيلُ لَا يَبِيعُ وَلَكِنْ ذَا يَنْوِبُ
وَحَقُّ لِعَصْنِهِ عَنْ الْأَصْلِ انْتِظَرُ
وَحَقُّ قَلْبِهَا نَبْطُهَا
وَفِيهِ أَنْ أَشْرَكَهُ فَهُوَ كَذِي
أَنْ يَبِيعَ الْبَعْضُ بِنِ الْاُطْلُقُ
وَبَاعْتِبَارُ لَفْظِهِ تَوَزُّعُهُ
وَاللَّشْرَبُ الرَّدُّ فِيمَا ابْتِنَاعُهُ
وَجَازَانِ بَيْعُهُ مَرَّاحَةُ

لِخَفِيمِهِ فِي حَقِّهِ إِذْ ثَبَّتَ
يَوْمَ الْحِزْبِ إِذْ بَعِزُّ مَطْلَبِكَ
إِذْ هُوَ اسْقَاطُ حَقِّ الْخَلْفَاءِ
وَالْحُكْمُ وَالْاِسْتِدْرَاكِ وَالْمَرَاخِ
وَلَيْسَ بِكَ الْعَقْدُ يَعْلَمُ مُشْتَرَاهُ
يَلْزِمُهُ إِذْ يُؤَيِّقُ مُمْتَنِعُهُ
وَالْعَرْضُ لَا مَحْذُورَ فِي تَوَلِّيهِ
وَأَقْبَضَ الْعَرْضَ الَّذِي تَوَلَّى
فَالْعَقْدُ كَرْمَنٍ مِثْلُ النُّقْطِ
عَنِ الْمَوْلَى فَلَهُ حُكْمُ الْمَنُوتِ
حُطَّاعِنُ الْفَرْعِ الَّذِيهِ أُرْتَضَى
وَبَعْدَهَا بِحَقِّ كُلِّ مَا اسْتَهْلَى
تَوَلِّيَةُ كُلِّهِ لَمْ يَنْبَغِ
وَبِأَنْ تَنْصِفَ بَيْنَ عِلَالِ الْأَصْحَى
فَإِنْ يَقْلُ مِنْ نَصْفِهِ فَرُبْعُهُ
لِشْرَكَةٍ وَهُوَ عَلَى مِنْ بَاعِهِ
كَرْمَنُ دَهْ يَزْدَرُ عَلَى مُسَاحَةِ

على عالم

في اللفظ ان حرّم هذا بن عمر
 وابن ابي شيبة اسند الجواز
 والبهيقي جعل النهي على
 ما بنى في الحقيقة جزءا اشتراه
 وخطاة بزره كخط منقود
 على اختلاف الرتب المقرره
 يضم ما خط لراس مال
 وسقط المخطوط ما يسقط
مثاله المخطوط منه درهمان
 مني من الجملة قدر السدس
 ففي المثال بقيت ثمانية
 وان يكن قد خط منها واحد
 من اصل احدى عشرة من درهم
 ولعنه ما اشتريته شمل
 من عقير او ما زاد عنه الثمن
 يدخل اجر القصر والدلال
 وقمة القبيح وكل مؤنه

والخبر يتركنا لامن الربا استمد
 فيه الى المعظم لله احباز
 مجهول راس المال منه او لا
 يزيد عشره عليه من شذله
 من كل احدى عشره حيث يرد
 ثم طريق العلم فيما شذره
 وحفظ النسبة في مثاله
 فما تبقى منه الحكم الجواب
 والعشر راس مال اذ نفهم ان
 فخط سدر عشره ثمانية
 وثلاث وذي طريق دانيه
 فتسعة تبقى حيزا ايد
 على الصبح وسوي لم يفسهم
 جميع ما قبل لزومه اشتمل
 او بالذي قام عليه المثلث
 والحمل والكاريس والكمال
 تفقد لاستير حاج حيز ثمانية

لا سراج في الميز

والتمن المكيل فيه صوروا
 وصورة الدلال ان لم تكن
 اما اذا قصرة او حمله
 فاجرة لهذه ما حسيبت
 وليعلمنا منه او ما استقام
 وجعل واحد هذا انب طله
 ولصد والبايع في قدر الثمن
 ونجب الاختار انه اشترى
 وان على قيمته كذا اقتصد
 وذكره كادث العيب وجب
 ان يقرر القمة عرفا بالخص
 ويذكر الحادث من جبايته
مثاله مائة شترى قتي
 خمسون والنقص ثلاثون الصبح
 رقتل الخمسين والنقص المراء
 واشترى كوا بيان انه اشتراه
 لا عيرسه ولا من الفرع الكبير

مسلة الكيل التي قد شتروا
 وبشترى بها متاعا عيشه
 او غيره تطوعا قد فعله
 وعكسه قمة صبح نسبت
 به عليه حالة العقد المفقوم
 ولا يصح حيث زال مبطلة
 ووصفه واجل اذ يؤتمت
 بالقرين والقيمة عند المشتري
 فالأكثر من حرروا والمختص
 بهات وصف عند بيعه احتجب
 كتمان في الخط قد خصصا
 او افة وحك عند غايته
 وقطعت اذنه بها اثنا
 قام بسبعين فذا صدق صرح
 بكذا ما يؤخذ والثاني يراد
 من كفله او معسر له سراه
 وأصله ولا من الشخص الخبر

الحادث

ما اتا

تتميم الذي اشترى او واكلا
 وعن ابن الطيب والثوري
 رعلمه بالحال في المذهب
 وان قيل مما ية ثم استبان
 ونحوه ايضا وهذا الاظهر
 والشرح والروضة اطلق الخلا
 وانه ليس لمشتري خيار
 وان قيل لا حكم فالحكم فطبع
 وان قيل لما ية وعشرة
 فالعقد لا يبع في المحذر
 وان يبع منتقن الزيادة
 وعندنا التذنب ما لم يبين
 ليس بقبول وقال احمد
 قالوا ولا يقبل منه البيته
 وما لك فقبلا لانها
 فلا يصح له لنفسه
 لانها عارضت الاقرا

غلامه نكرهه احتياحا
 تحتقر التعزير والعصيان
 يفتقر الخيار وهو غير المذهب
 منها يتسوسن محط الفضل بان
 لا حكمي التقية والمحذر
 وقيل لا حكم هذا لا يثبت لاف
 وقيل بالاقترار ترك الاختيار
 فيه بان خير لا ينصف طبع
 والمشتري مضيق ما ذكره
 والحكم في البكر ما تحتذر
 في المشتري المختار ان اراده
 للفلان احتمال وجه بيت
 يقبل اذ تحلف لغو شد
 بسبب التكديف فيما بينه
 فكذبت قبل اقامة لها
 او صدقته اذ حق من مشاهده
 واذ ان قطعاً عارضاً لا ينكارا

نعم اذا ما حصد المودوعا
 نسمعها لعدم التثوار
خاتمة من باع دارا او ادم
 ولم يبين من صلب عقد دلسه
 فمن العزير حكمه قد انقشبت
 والفرع مشط على الذي مضى
 ومن الاصح جاز ان تحلفه
 اما اذا اباين وحيا حتمل
 فعقده صح عند الثوري
 والبيع باحكا اذا ما طهرت
باب الأصول والثمار النجسة
 تشتتيع الارض من لبن والشجر
 ما لم يقيدهما والطرف
 بقوة البيع اذ اولفق بيه
 حاصلة المفسر قطعاً والاسكال
 فيلزم الدخول ايضا للبس
 قال ابن حزم في البيوع اجمعوا

ثم ابان ردة المدفوعا
 حذ او ردا في محل واحد
 عدم ملك حين عقد يدعى
 نسمعها اذ رما تذكسره
 لنصه قبيل دعواه السبب
 هنا ومخو لفرق يرضي
 من اشتراة الله ما عسره
 غلطة من ثمن الذي اتمت
 والرافعي عنده المنع وتوي
 فيه جناية دار باع جرت
 خصت ابا اسحق فهو ترجمه
 ركباً ببيع دون ركب استنقر
 من بعد دلاشة دفنوا
 بينهما فرق هنا اكال فيه
 ما في الدخول لما فط التباس
 والشجر النابت في كل فية
 على الاثر من انها تشتتيع

وهبة الأرضين فيها ذالك الحلال
والوقف مقتضى كلام الرافعي
وعدم الدخول في الاقرار به
تقسيم النبات منه ما يدوم
كالرزد والنرجس والبنفسج
وقسمه الثاني اصول مكثت
بالقت والخرخون والتغناء
كنقص منها بايع مساهم
وثالث الاقسام اصل مدته
كالقرع والقش ونوع الخيار
لاهل بغير ادنس من حصره
والموز والسنافعي ينبت
وقال في الكاوي اصوله النبي
بالزروع والقرع الذي يستعمل
والبغوي مطلقا قد الحقة
ورابع كالثالث اقتره
وخامس بغير اصل قد ثبت

كالبيع في الشايف بدايلا اختلافا
في ايه الحاقه بالسابع
هو الاصح في خلاف مذهبه
اصلا وبالقطعة لعوده قدوم
فذاك في الاشجار كالمشدرج
ثم تجرد اما احدث
هي اشجار في الاستنباع
وتبقيها بشرط قطعها
عام وفيه فحتمية مشدرة
فقبل الاشجار عند الاختيار
وقال كالزروع اهل البصرة
خارجة وما سواه منفعة
توجد حال عقد لم يثبت
كشجر يدخل فيما خلص
باول والنووي حققه
اذ نيله بوجد غير مشدرة
بالبر والشتوي من ارض نبت

فدرا

فذاك بالمبيع ليس يتصل
والتوم والفجل واصل الشجر
وقيل بل قولان بالمشتا جرم
والمشتري ان جهل النزر اعده
الا اذا ازاله او سلمه
والزروع لا ينفك في الاطهر
والبذر والزروع ولا اجرة في
اما اذا ازيل قبل مدته
فيلزم التسليم للأرض سوي
وسع ارض مع ما لا يفسد
وما سوى المدثون من حجاره
ولا خيارا حال المشتري
وقلها يلزم بالاجبار
لذا اذا جهلها ولا صدد
وحث من رقله الخيار به
وعود ما ازيل من شراها
لمدة اذا ما قبضت

اذ هو منها بالحصاد منفصل
والساق والطلع بغير شجر
كذا ابو اسحاق ثم قد رده
له الخيار ان رأى ما ايتت اعده
بايعه للمشتري واعلم
من الدخول في ضمان المشتري
بغير زرع مدة التخلّف
بالجيرة او وصف اشتد ادخله
ما هو الدخول اذا جرت استوى
من زرع او بذر ببيع يفسد
يدخل من الارض بلا شكار
في كل ارض من وجود الحجر
لبايع ولو بلا ارض
في قلعها على الاصح المعتمد
والخير في اجارة بسببه
بالقبح والاجرة ان رآها
لا قبله لعلية مدعرت

وقيل فيها ما قيل مطلقا
 والارض فيه ذالك الجار
 والارض والاشجار والكسب
 ومن البنا خالف الفزالي
 فمنع الكبير من اشجارها
 وتشمل القرية ذالك الابنية
 وعند فقد الشور كل الفصل
 الا المتزارع التي لم تدس
 وكل ما اسم قرية قد شمله
 والارض فيها ما لها من البيت
 وتدخل الحرم اذ لها ثبوت
 وما على الحد ارض من مطلقه
 وثابتها المنصوب والذي انفصل
 من الاغاليق ومن ضباب
 ومعجز الخبز والزرع في
 كالدلو والحبل والة البيت
 وما من الاخشاب لم يتركب

الدنان

وسبق

ربيع المفتاح الذي وصل
 وثابت الرحي وما له سما
 وقد رجحام وما قدر الفصور
 والرف والسلم بالاسكان
 وثابت الرخام والمراني
عربة ذكروا الحرد والاربعه
 ان ميزت بدورها والرافعي
 لان ابن عسرون في القاجين
 وما من اكاوي الكبير يشترط
 ومنع الاقل مثل الشاشي
 والبير والصهرج مدخلان في
 اذني امامودع او تابعه
 وتابع المياة كالمسوخ
 بفسد ما بيع لا ختلاط
 ولا بيع بيع ما البير في
 من غير ذكروا بها الجار فلا
 وصح ابيع فزار العين له

بالسهم لا من مضية قد انفصل
 ندخله على الاصح فيهما
 من خشب له هنا نوع فصور
 بالسهم والاكواح للذات
 والسقف والنازير بالاكواح
 بل هو شرط الفقيه منفعة
 يشترط الذل لها بالسواقي
 وذالك في كتاب العتاجين
 ذالك ثلاثة بها الوصف انصبك
 مع ابن عسرون فلا شاشي
 داير وارهن والمياه تنسج
 وهي الاتفاق غير تابعه
 تدخل فالشرك فاذا لن ندله
 وقيل لا يحتاجه لاستشراطه
 حال انفرد او منعه ما شفي
 بعه اذ كان به متصلا
 او بعضها والمشتري ان فعله

يَصِيرُ ذَا حَقِّ كَوَافِعِ الْيَدِ وَالشَّمْلُ الْوَاشِقُ بِالْشَّوْلِ
 فِي الْمَاءِ فِيهِ الْمَالُ بِالْحَبَازَةِ مَنْ لَدَيْهِ الْمَنْعُ وَالْإِحْبَازُ
 وَمِنْهُ السَّفِينَةُ الَّتِي أَنْقَلَتْ مِنْ أَلَةٍ وَكَلَفُ خَصٍّ مَا أَنْفَصَلَ
 أَمَا ثِيَابُ الْعَبْدِ عِنْدَ الْبَعْوِ وَعَيْنُهُ وَهُوَ اخْتِيارُ السَّوْدِي
 فَهِيَ عَنِ الدُّخُولِ فِيهِ فَذَلَّتْ وَالرَّامِعِيُّ هَالِكٌ فِيهِ دَخَلَتْ
 وَقَدْ مَا يَسْتَرْعُورَةُ الشَّرْحِ وَمَا سِوَاهُ عَنْ عُمُومِهِ خَرَجَ
 وَمِنْ الْأَمْحِ لَيْسَ يَدْخُلُ الْعِزَارُ كَالشَّرْحِ وَالَّذِي عَلَى الْبُحْرِ اسْتَدَارَ
 وَالنَّعْلُ وَالْحِكَامُ يَدْخُلَانِ فِي عُمُومِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدَامِ طَرَفِي
ثُمَّ وَجَدَ جُوفَ سَمَكَةٍ قَدْ اشْتَرَاهَا ذَرَّةً مَشْمُوكَةً
 أَنْ ظَهَرَ الْمَلِكُ بِهَا نَقْطَةً أَوْ لَا مَلِكٌ صَادٍ مَشْمُوكَةٍ
 وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَمَا جَمَدٌ دُخُولُهُ فِي الْبَيْعِ نَفْسًا يُعْتَمَدُ
 بِالنَّيِّرِ وَالْفَيْصَةُ وَالْفَيْرُوزُ وَالصَّفَرُ وَالرَّصَاصُ لَمْ يُدْرَجْ
 وَالْمَعْدِنُ الْمَالِيُّ وَهُوَ مَا لَحْمٌ دُخُولُهُ فِي الْبَيْعِ نَفْسًا يُعْتَمَدُ
 وَالْمَلْحُ وَالزَّبَقُ وَالْكَبَرِيَّتُ دُخُولُهُ فِي الْبَيْعِ نَفْسًا يُعْتَمَدُ
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَعْدِنِ الذَّهَبِ دُخُولُهُ فِي الْبَيْعِ نَفْسًا يُعْتَمَدُ
 وَلَا يَبْعُهُ بَيْعُهُ فِي السُّدُورِ بِالْجَنَسِ وَالْمَعْدِنُ ذُو الْهَيَّوَرِ
 وَحَقٌّ فِي الظَّاهِرِ نَلُّ الْإِبْنِ وَاللَّازِبَالَةُ أَرَكَةُ الْأَثْبَاعِ

انظر

انظر
 ان ظهر المعدن بعد العقد أولاً فذا بطلان عقده أصح
 ومن ابتاع معدن من عسجد ببيعة أو عكسها لم يجز
 سوى خلاف البيع والشرف ومن ربيع دار ذات بئر تشترى
 فالواقعي في الرواق قد ابطأه وقال مراب الكلام المطلق
 إلا بشرط بيع الميا له **فَرَعٌ** يعرّب كل شجرة
 لا يابس إلا غصن جزمًا والخلا لا يابس لها إلا ما قد جزم
 وأطلق الخلاف في الرمن وما وورق الثوت الأناث في الربيع
 كورق النبق في المذهب ربيع في الرطب بشرط قطعها
 يجوز وهو كاشترى الجذع البقي ربيع في الحال ليس بدخل
 لأن له استحقاق تلك المنفعة

أولاً فذا بطلان عقده أصح
 ببيعة أو عكسها لم يجز
 بيع البنا معدن مختلف
 مثلاً تصح أحده مضطرب
 وهما هنا تابع دار جعفر له
 يمنع بيعها لكل مطلق
 وذاتنا قرض البية المنتهي
 أوراقتها والغصن إلا الثمن
 والاختلاف عم أغصان الخلا
 هنا وفي الوقت بعليته التزم
 أدخلها القاض بعقد علماً
 ندخله على الأشجار في المبيع
 والخلف عن جثا هنا لم يذهب
 قطعاً وصحياً يشترط نفعه
 ونقص إلا كالأق حيت الحلقا
 معرسة إلا بشرط يحصل
 في مدة استيفاء أصله معه

وسرطه الاغتافى الذى يلبس
 والارض ان كانت لغير البايع
 عن مغرس الاشجار الذى قد حصل
 ومشترا الباييس فيه يورث
تتميم النقل الفقيه لم يبره
 وما مضت مدتها والمشتري
 بغير أجره ولو كان
 او مولا الأجره وهو الأشبه
 ومثل الخلق شركا ان جعل
 اولافان لم يتاثر بعصه
والأصل فيه لما رواه ابن عمر
 بلفظه الصريح والمنه
 ذلك الحديث ان ما تأسر
 في جزير او ملكا يقرضه
 ثم التاثر الذى هنا اعشيره
ولا بن حزم فما هنا نوع محمود
 اذ جعل الحاله الذى بها ظهر
 بفسد عقد هاهنا الذى هنا افتليس
 فالملك منتزعه بعوضه
 له الخيار حيث ملك اتفصل
 بالقلع لا بالشطع فيما يظهرو
 من بيع دار ارضها تحت كره
 يعلمها فهل يتبع ما استترى
 ارض البيت عن ملكه قد بان
 في عمل الناس وقد اك ارجه
 لبايع او مشتره بجمعه
 فهو مشترك والا صير
 ان بن الله هذا اذا اتم
 بالشرك واستثنائه المعلوم
 لبايع الا بشرط ان شر
ومالك منع شرط بعينه
 لتشقق الحاله عن الذى اخبره
 عليه حق كسواءه بالسردود
 من غير تاثير لمشتور بفسد

وقال اذا قبل حصول الذهب ولا
 ونيل ان ثمر الفحال من
 وهو مخالف لما هو المختار
والشافعي بالتحول وصفه
 تأثيرا خيرة الفقيه
 وغيره في التاثير منها بان
 والشطع والاحجار والكلب ولا
 رجل يري في فليس وفي الزمان
 وبحرمان من عموم هبته
 اما الذى يبرز منه التمسد
 لبايع كعيب بيعه وتبين
 وقال في التهذيب والمهذب
 والرافعي ذوات وثقت لديه
 وقد قال هاهنا تاثيره
 وغير ما اطلع شرعا لا يباع
 فان تكن خرج من ثور ولا
 لا كونه والاجاص والسفرجل
 يباع الا باستتار اولا
 احوالها لبايع لا تحت
 لانه ما اثر اذ تحت
 ومدانى في رجز يدي القصة
 اذ ظن اهل القل بالتحول
 يتبع من البيع وفي باب الطلاق
 يتبع من رد طلاق حصلا
 كاتها وجها كان لا يهان
 ورد موهوب ومن وصيته
 من غير ثور من وحين يظهر
 اولا فكل بايع بالنصر المتبين
 لا يتبع المشتور ما لم يذهب
 اذ هو التاثير بعد من يديه
 شبيهه الا طلاع لا طهوره
 وما سواه ما به هنا امتناع
 يستفك الا بعد ان يستعلا
 ومشمس ومكوشن اجعل

بعد ثأير لباع ومسا
 ومنه ما يتخذ ثوره وفي
الأول الخارج من أرواق
 ثم يشق بعدة كالزجس
ونوعه الثاني لا ثور يري
 فهو لباع ولعنه هنا
 في قول تهذيب وقد نهى ذرا
 واقرب الأرا أن ما كهمد
تدنب الباز منه في كمام
 كالخوز والربان حيث ما انعقد
 كالخوز واللوز فإني قد حصل
 وغير ما أثر من حديثه
 إن الخلق في سنة وقيل لا
 وموخلان نصد ما نبدأ
 ففيه في الأصح ليس يتبعه
 من باب أول والأصح يتفرد
 تباعد أي القطر أم فلا صفا

سواه للبايع كيف رسم
 ذلك **نوعان** بلا توقف
 تستر لونه عن الآخر إذا
 والورد فيه بالظهور اقبس
 بالباسمين فإذا ما كهمدا
 لا يتبع البعض الذي تبتسنا
 لفظ مهذب ولكن نبدا
 أو بعنه لباع لما استشر
 يزول عند اكله أو شتمت
 أو بان منه في كمام عقتد
 لباع حال كهمور انفسل
 يتبع ذلك الثابت في الحقيقة
 وعن ابن عليتنا ذاتي لا
 في بعنه وباعة منه رد
 وإن يكن في حايطين تمنعه
 تلك الحكمة الذي فيه يسر
 إن كان في الجميع الاسم صاوقا

وهن

وحيث للبايع ثبتي التمسكه
 وشترط القطع فقطعهما لزم
 إلى أو أن قطعهما ينقصر
 وخصر منه ما حكم الفاده
 أو لا يقطع شربه وما أجمع
والقطر نوعان منوع والشجر
 وكل واحد له سقي لا حصول
 من غير سقي وإذا امتد لها
 رحيث ضر واحد أو اختلفا
 ما لم يساح فيه ذو تصرف
 وقيل يسقي كالب السقي ولا
 بانه قبل وجود العقد قد
 والتمد الذي يحضر الشجرة
 له يحكم عادة فيه لزم
فصل يجوز بيع ما بالقتل
 بشرط ابتعا وقطع وبلا
 وقبله إن بيع مفردة أمين

بالشرط أو بغير شرط وبره
 أو لا فتتركها تحت الشرط
 وبعد هذا اقطعها لا تعرض
 يقطع قبل النقيح لا فاده
 قبل اعله على القول المبيع
ونوعه الثاني كزرع اخضر
 إن انتفى الضرر للنقيح حصول
 يمنع فعله بلا إلهام
 بعنه عقد ما قد رصفنا
 والحاكم الثاني في الأثمار
 بمنفعة الشريك ثم عدا
 علمه فالبيع ليس بعقد
 وسقيته كمن ما شتره
 قطع أو السقي له ما لزم
 فيه من الثمار من غير حبس
 شرط ويبقى للجداد أو لا
 لكن بشرط قطعه لا لمشيخ

وان يكون حال قطع ينفع
 لا ما على شجرة مقطوعه
 وقصر القفال عادة جرت
 ونحو الوفا في المبيدات
 ما لم يسامح بايعة وافسده
 وما لك الاشجار ليس يلزم
 على الاصح للعموم منقطع
 وان يقتل بعثكهما والتمس
 ومع شرط القطع لا جواز له
 واخصر الزروع في الارض منقطع
 وان ينبع بعد اشتد اذ جاز لا
 وان يترك المقصود منه بالشعير
 اما الذي في القيد بعد ما ظهر
 عدم بيعه حبه فيما سطر
قالوا اولاً باس سائر ال
 كالنوز والربان والارز وما
 وقص الشكر والذي قطع
 به والا فكم تری ان ذنوه
 فهذه ليست اذا اتمنوعه
 بقطع حصره فمن شرط عثر
 منه بشرط القطع بالا جماع
 احمد ما السماع ممن عث له
 بالقطع واشترطه ملتزم
 وان ابيع مع اميل لا يرد
 فهو صحيح وابن حزم استكره
 وليس كما لك حيث شمله
 الا بشرط القطع ما لشيء من
 بشرط قطع حيث تنفعه ولا
 والسلب والذين لنور المستعير
 كحكمة وعدس فذا اشتد
 وذو نة قطعاً اذا اصل اشتد
 حالة اهل ليس قبلها مراك
 اشبهه من علس قد علمنا
 منه عن الهمة ليس منقطع

اما الذي

اما الذي له طمان من لا
 كالقول والحبوز ولوز احثي
 وقيل رطبه يباع فالرسيه
 واختاره الامام والقاضي وما
 واللوز في قشره ما لم ينقص
تتميم البذر للصالح ما
 لصيقه مقصودة فيما غلب
 وقيل منه النفع فيه والحالا
والاصل في ذلك نفس الشئ
 وبطلوع البذر قال ابن عميد
 وعن عكا ان يخبث مأكله
 ويصالح بعض جنس نكتة
 ارباع يستانين فالناييز لا
 وينتج النوع اذا الوصف اختلف
 وباشتهاد بعض سنبل بدا
 من نحو بطلع منفع واحد
 وما سوا الموصوف لا دخول له
 يباع في عامه الذي عدا
 بال عشرة العليا اذ الفضا تشق
 للشا يبيع جعل القول مبيع
 زال يباع واشتراه العلاء
 بنوز سعة ومنع من عطفه
 صار للاستيصال حاله النما
 لكونه بالوصف حاله الطلب
 واللون في اصيله او ما عدا
 للزهو في الذي راودون ولش
 وهي الثريا اذ بها الفجر اشهر
 والعرف بايتد انواع ناكله
 ومزاجا يرب حيث اختلفا
 ينتج من لاصه افراد اشلي
 وعكسه الشتان اذ اما ايتلف
 صلاح حث ويقاس ما ابتدأ
 بلن وحجوا بالعتا يربح احده
 بل يطل اشتراطه مانعه

وبيع سلع ولقيت وحبز
 خرجه الحجة هاهنا علي
 من ورق شرط قطع لا سوا
 ولا يجوز بيع بعض زرعها
 من الشريك وسواء مطلقا
 ويلزم البائع سقي الشجرة
 ان وجدت ثمرتها او غرمت
 وحالة التزاول لسقي التلحق
 وتعد ان خلاه عنه ما اندفع
 والمهلك العارض بعد ذلك
 على الجريد من ضمان المشتري
 والامر بالتوضيع مطلق
 ومالك بفض أو لسرقته
 فقيلا بالقطع على الذي اشتري
 اما اذا بيعت لغير الشجرة
 فان كان متباين الصلاح بيعها
 وقبله الهلاك فالذي اشترا

التمن

والتمن الذي عليه قد غلب
 بالتمن لا يبيع الا باشتراؤه
 فيما به يندرج ما لا يحسد
 بل بخير الذي اشتراؤه والمحب
 كذا الامام والوسيط حقه
 وسائر الاصحاب والنظر الصريح
 بخير والبائع فيه اولا
 اما الحكم باختلافه فيجب
 والمشتري بخير بما علم
 والشك والنياب حيث اختلفت
 ولا يبيع ببيع حنطة صف
 وهذه تنق بالمخافة
 والنهي عنها وعن المزايعة
 لأنها بيع لأزواج علي
 لكنه رخص في العير
 وهي ابتاع الرطب الذي اتصل
 نصا وفي الاغصان خروبا بالرب

تلاحق مع اختلاف اغتلب
 قطع فان حصل فيه الاختلاف
 بنفسه البيع به اذا استل
 سماح من باع الاصح منتزعت
 والراعي والنواوي اختلفا
 قد عكسوا فتولتتم وهو الصحيح
 افاد هذا المطلب الذي عكس
 مجهول قدر ذلك الخلاف ما انفى
 والاخصر القسمة في الذي سلم
 نكاحها اذ صفة ما انضبطت
 بخنطة في سنبل قد اختلفت
 كما اشتى دنا من لده
 من مسلم لصنر المفاينة
 تخان ثم علما اوجه لا
 فعيلة في الفكة الهدية
 بخلة بالتمن كيف ما انفصل
 قبلت لعلة ثبت للأرب

إِذَا الْغِيَا سُرْقَةً نَأْتِي فِي الرُّخَصِ
فِي دُونَ حَمِيرٍ أَوْ سِقِّ لِمَا رَوَاهُ
لَأَجْلِ ذَلِكَ الْأَصْحَاحِ مَشْنَعُهُ
فَالْمُجَالِي يَنْفَعُ أَنْ يَنْقُصَهُ
وَحَارِصٌ يَكْفِي وَحَارِزٌ مَا يَزَادُ
ثُمَّ تَقَابُضٌ لِمَجْلِسٍ شَرْطُ
وَشَرْطُ هَذَا الْبَيْعِ أَنْ لَا يَكُوبُ
وَاطْمَحَرُّ الْقَوْلَيْنِ الْأَمْتِنُ
وَأَنَّ هَذَا الْكَفَرُ الْفُقَرَاءُ
بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ
قَالَ النُّوْعَمَانُ أَنْ يَتَّفِقَا
فِي قَدَرٍ مَا أُبِيْعَ أَوْ فِي صِفَتِهِ
أَوْ جِسْمِهِ أَوْ فِي صِفَاتِ ثَمَنِهِ
وَهَذَا فِي كُلِّ مَا فِيهِ عَيْشٌ
وَالْكَلْعُ وَالنَّجْلُ وَالْجَعَالَةُ
بَشَرًا أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ بَايَعُهُ
وَيُفَوِّدَتْ بَيْنَهُ أَوْ وَجِدَتْ

مُرِيدٌ

وَالنَّكَاحُ هَكَذَا الَّذِي قَدْ نَصَّ خَصُّ
أَبُو هُرَيْرَةَ وَشَكَرَ فِي سِوَاهُ
فِي خَمْسَةٍ وَمِنِ الْأَقْلَامِ مَا مَنِعَ
الزَّيْمُ مِنْ مَصْلَحَةٍ يُرِيدُ الرُّخَصَةَ
فِي صَفَقَتَيْنِ أَوْ تَعَدُّدُ مَرَادٍ
بِكُلِّ وَصْفٍ فِي التَّقَابُضِ اشْتَرَطَ
فِي عَيْنِهِ الزَّكَاةَ وَهُوَ كَلْبٌ
فِي سَائِرِ الثَّمَنِ أَوْ تَبَاعُ
وَهُمْ أَنَا سَرَّ عَجَزُوا عَنِ الشُّرَا
أَحْصَاهُمْ بَيْعٌ **وَهُوَ نَوْعَانِ** أَصْلُكَ
عَلَى صُدُورِ الْعَقْدِ أَوْ تَشَرُّقًا
أَوْ رَهْنًا أَوْ خِيَارًا أَوْ هَدِيَّةً
أَوْ أَجَلًا أَوْ قَدْرَهُ أَوْ زَمَنَهُ
كَالْمُطْلَعِ عَنْ دَمٍ لَعْدٍ قَدْ عَرَضَ
وَالسَّقِيُّ وَالْأَجَارُ لَا الْإِفَالَةَ
أَزِيدُ لَا بِالْعَلَسِ أَوْ يُبَايَعُهُ
مَعَ تَعَارُفٍ لَدَيْهَا قَدْ ثَبَتَ

كَانَ

تَخَالَفًا لِمَا عَلَيْهِ أَنْفَقَ
لَا خُذْتُ أَمْوَالُ قَوْمٍ وَالِدِمَا
ثُمَّ التَّخَالَفُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَدِرَاهِمُ
وَاحِدٌ وَالنَّسِيَاءُ شَتَدَاهُ
لَعَلَّ الْأَمَّةَ وَالْقَائِنَ شَرْطُ
وَالْأَمَامُ تَخَرُّصُ الْقِرَارِ مِنْ
وَأَشْتَرَطَ الثَّمَانُ أَنْ يَبْقَى الْمُبِيعُ
فِي الشَّرْطِ مَا لَكَ وَالْحَسَنُ
فَلَمْ يَرِ احِدًا عَلَى الَّذِي أَدْعَى
وَيَسُدُّ الْبَيْعَ نَدْبًا بِالْمُتَبَايَعِينَ
وَقَدْ مَنَعَهُ اسْتَوْيَا فِذًا وَالْقَضَا
وَالنَّشْرُ أَنْ يَمْنَحَ الْبَيْعَ لِيُسَلِّمَ
وَكُلُّ أَحَدٍ عَلَى الْأَمْتِنِ
وَالنَّفْعُ نَدْبًا هَاهُنَا مَقْدَمٌ
وَالْمُشْتَرِكُ مِنْ نَعْدِهِ إِذَا تَكَلَّفَ
وَأَنْ تَمَّ عَيْنُ الْمُبِيعِينَ امْتِنَفَا
فَقِيلَ لَوْ خَالَفَا وَالسَّيِّئَانِ

لَوْ أَخْطَى النَّاسُ بِقَوْلِ الْكَلِفِ
وَشَاهِدَاكَ أَوْ مَبِينٌ عَمَلًا
وَالشَّافِعِيُّ يَنْفَعُ بِمَا قَدْ رَوَاهُ
وَبِأُمُورٍ وَرَدَتْ قَدْ عَصَدَاهُ
نَحْنُ خِيَارٌ فَمَجْلِسُ الرُّخَصِ شَرْطُ
إِذَا تَمَلَّكَ الْقَشِيعُ وَذَا نَوْعُ اعْتِرَاضٍ
أَوْ لَا قَدْ وَالسَّيِّئَانِ الْمَجَابِ مِنْ سَمِيحٍ
ثُمَّ لَا تَخَالَفُ الْمُبِيعُ يَنْتَشِرُ
يُخْلَفُ مَعَ نَفْسٍ لَعْنِ الْمُسَدِّعِ
وَقِيلَ بَلِ الْمَشْتَرِكُ إِذَا قَدْ تَمَيَّنَ
أَحْتَارُ قِيلَ أَوْ تَنْقَرِجَةُ مَضْرُوبُ
لَمْ يَكُنْ تَلَايَتْ عِبْدَهُ يُقْتَضَى
يُخْلَفُ بَيْتٌ وَقِيلَ تَنْتَبِهُنَ
وَقَالَ الْأَصْحَاحُ يَنْتَبِهُنَ
يَنْقُصُ بِهِ لِبَيْعٍ وَأَنْ وَكَلَّ
فَعَيْنُهُ وَجَعَلَانِ يَشْتَرِجُ وَفَعَا
ثَوَقْفُهُ وَخَصَّ بِالرُّجْحَانِ

وباليمين عقد لا ينفسخ
 أو ينسخ وأحد وقيل الميثاق
 لاكثر الأصحاب بالنفسين
 والعقد بالفتنة ثمنا فيما لم يهر
 ثم الأصح جلد وطيه الأمانة
 ثم على المبتاع رد ما اشترى
 بلا زيادة لديه أنقصت
 فان يكن وقفه أو اعتقه
 لزومه فتمتة يوم التلحق
 ورد ذي العيب بأرض ما نقص
 ومنه زوج الرقيق والأصح
 له الخيار من الزمان الجب
 م احتلاف الوازين كمي
 وسوف يأتي آخر الصدق ليق
ثانيهما بعثت قال بل هبة
 بله واحد على النفس جلف
 والمتولى شذ إذا قال هبة

بل واحد

فأعده

قاعدة بعت الذي أدعى
 في غير صلح قيل عن إنازي
 ثم ادعى النعير فيها البايعة
 فيه احتمالا أن بلا ترجيح
 لقول بايع له ونفسه
 وعند الاختلاف في الإقتان
ثمة أراد رخصا اشترى
 وقال لم أبعدك فالمصدرة
 ومن نظيره ما بواب السلم
والفرق أن من إليه سلم
 وجهه الأبرأ منه مطلقا
 على تسليم الذي هنا وشع
ثالثة إذا اشترى في ذمته
 يرد زيف النقد فالبايع فيه
 وإن يكن بالعين فيه المشتري
 وهو مخترع على من ادعى
خامسة مخالف ما خالفنا

صحته على الفساد المدعى
 مع ذراع الأرض بائنا كاري
 والمشتري يقول لا بلسا بيع
 وخصت الروضة بالصحة
 ومن ثوى الروية لا لغتمه
 صدق مشتر بلا اعتراض
 فانكر البايعة منه المشتري
 بايعة بلا يمين بطلت
 ربح قول مسلم به السهم
 واشتغال ذمة لديه تعلية
 والبيع فيه العاقبة ان اتفق
 عليه عند فاليمين لا تنقضه
 وجاء البايعة بعد مدركه
 مصدق بطل وصرف بطل فيه
 مصدق منه بطل الصور
 صحة عقد وفساد مدعى
 في العبد ثم بالعناق خلفنا

لا عتق في الحال فإن عا د الى
والمنشتر من بعده ان صدقه
وان تصدق باي من اشترى
وان يلدن تعليق باي سبق
وعكسها لعتق ان عاد اليه
وان فرص ما ابيع شققا
اذ عتقه لم يك المباشرة
باب اذا الم باذن السيد في
في العين او في ذمة في الاشهر
اذ مؤذ وتعلق بالسيد ثم
ثم على الكليم به وجها في
هل هو للرفيق او للمالك
يسترجع التابع من مولا
والاكثر ارض والضمات والشرك
ومن باذن سيد تصدقة
والاذن للرفيق في التصرف
والخلف بيننا وبين الحنفى

ادبر

او مؤذ لو قيل عن مولا
وتبني عليها غالب مالا
ويستفيد العبد بالتجارة
والنشر والبيع وتسلم النمن
اجرى اكلات في خصامه فاما
ومن يتوع مفرد اذنت له
وفي عموم الاذن تمنع البشاع
الا باذن خصته وما اشتراه
ومن تبرع بمال بعت منه
واذنته من غير مال بادي
وغير اجازة وهو فتوى
ومنعوا معاملات سيده
وبالاباق عنه ليس ينصرف
وقيلوا ان زارة بالدين
وعارف بالبرق لا يعامله
او بشيوع او بسمع المسولي
ومنك بالاجناب ليس يكتفى

هذا لنا وذاك مراه
ياتي من الفروع فيما علمنا
صفاتها الثابتة المختارة
وعهدة المبيع والقبض ومن
اتعد فهو في القرا من علمنا
لم يتجارزة وحق عملته
واجرة لنفسه لا تستباح
يوجب على الاصح ان زاره
والاذن للعبد بالاذن منه
القي ابو طاهر الكزبادي
كذا حواه الراعي والتووي
واعترضوا الخبر برى شردده
الا اذا منعه اذا صرف
ولو لفرجه ووالسدين
الا باذن استتبان نافله
والوجه في السماع منه اولي
اذ رقه وغير اذن غيره

ما بعز نفسه لا يبعز
 لكنه اذا ادعى الحجز وما
 رجع في الغريب اذ لم يفسر
 واكلف في البيع وفي الاعتاق
 قد جزموا ببيعة الا بفسخ
 والبيع ممن حاله لم يعلم
 والنشر التالف في يد
 وقيل لا ويحل ان كان معه
 وقال في المنهاج والمحذر
 بانه من سيد لذي طلبه
 وبعد شرط حزم ما فيها لزم
 بانه عن سيد العبد يجب
 بل هو محجور وما اكتسب
 قالنا رخصوا واجزوا بطلبوا
 والمهر من الاما لما ذور
 جزم بالمدلور فيه السووي
تميم الاملاك شرعى للعبيد

ك
 يدوي متجزة

لا ينفذ

لا ينفذ الرثوم وقال في القدام
 فلا زكاة وله ان ينزع
 وخصر الحديد باستثنائا
 لا حل ما حصل فيه من غرض
 والعبد من القبول للهبات
 كذلك القبول للرصيص
صاحب القرم له الخ
 وبسوى الاذن الاصح مال لزم
 والغصب فهو واجب في الرقبة
 وما يملون باليرض فان اذنت
 فالقرم في الذمة والنسب معا
 كالمشترى بغير اذن وتلف
خاتمة مثل كوالب الشكود
 معبدة وعبد وعبدان
 ثم اعاد عبيد ذراذوا
كتاب حكم السلم الذي يتلف
 وقال غير يملك الامانة

ملك ضعيف حيث مولا لهم
 لا الاجنبي بافاق الاربع
 لجهة التعديروا الا بامان
 وليس للمولى عليه معترض
 محجور في الشئ والاثبات
 وقيل واجب بلا خفيته
 فما باذن فعلة محسنة
 بلا رض من مستحق والشرم
 حتما وفي العموم هذا ما اشتهر
 سيدة مبنية لمهر ما وزن
 وان ذلك بغير اذن ونفا
 فالقرم في ذمته لا يختلف
 جاءت جموع العبد عدا في الوجود
 واندد عبدا او اقصر وعبدان
 اعبد معبودا والعبد
 في الامم كالح مع لفظة السلف
 عقد على منصف في الذمة

بل فليكنه أو بعثت شيئا مسلما
 لما فيه وقيل قطعاً صح فيه
قلت وقد نقل الإمام الشافعي
 من صحة العقد كذا الروايات
 وولاه الفاروق بكرة السليم
دليله إذا نذر ابنه بدخول
 عند الإمام البيهقي بالشرع
 وعنه في الصحيح من أسلف له
مشروطه مع الشرط والبادية
أولها تسليم رأس المال
 وكونه ديناً وإن جلا عتبه
 منطبق الوصف بغير عتبه
 معلوم أو صايف تعلق القرص
 وعلم وزن ثم ذرع أو عداد
 فالقبض في المجلس إن تفرق
 وبالكيف بغير الرقت البشير
 وأقصر شقيرين قبيل قبضه

وهو مبني لا يبيع مسلماً
 فسح وقيل بعد قبض بضيقه
 فيه على عكس ادعاء الشافعي
 مع العرائض والخبر جاز
 لنحو وغيره بهذا الم سلم
 عن ابن عباس روى بسند
 اثره عنه باسناد صحيح
 في التمرحش قال يحصر اجله
 للبيع إن حققها **ثانيته**
 في مجلس العلم بالأحوال
 كذا في تفسير المهران أن ذكر
 وقدرة التسليم وقت البسر
 بها الخلف أو نزاع إن عارض
 لهذا شرطاً بشرط ثمة
 من قبله بخلافه تحقيقاً
 ليوم أو يومين لا الفصل البشير
 في نفس بعين أو انعدام بعينه

وحي ان أكلت لم عتبه
 ولو أحواله به وقبضه
 كعتبه اذ فيه لن تسلمه
 ونلف المقبضين في ماله
 وحيث صح سلم من الضرب
 وإن يكن عبداً أو مالم يقبض
 ينفذ عتقه فان تفرق
 وجاز أن نودعه من أسلمه
 لم يرد العتق حيث بقيت
 بعينه وتكفي برونه
 وقيل قطعاً في حلقه كمن
 وكل هذا حيث لا فراق
 وحي قطعاً قبله ان علمه
 وحيث صح وكذا فسح وقبض
 تصديق مسلم اليه منهم
ثاني الشرط كونه ديناً ناسواً
 كون المبيع مسلماً أو ما انعقد

في مجلس صفة معينة
 في مجلس بعينه كيف فرضه
 وحي ان أحضره وسلمه
 كلف المخار في ماله
 فالقبض مجرى من وقبله البشير
 أعتقه المقتضى اليه في المضي
 من غير قبض العتق وحققاً
 وإن يكون أجرة مسلمه
 أو قيمة أو مثلاً إن بقيت
 لأمر مال سلم عن زنته
 وقيل لا قطعاً بتأجيل صفه
 من قبل علم قدره من المهران
 وقبله لوقدره شرط حواء
 تنازع في قدره فالمعتق قد
 إذا موغارد فخص بهم
 أسلم ذاتي ذافعن هذا انقوا
 بيعاً على الأمل فما بعث قد

وان قيل شررت ثوبا بيته
فقال يعتدل الاصح الانعتاد
الثالث المذهب انه اذا
كفر صريح للتسليم المراد
لموضع التسليم فيه مشتركا
وهذه الطريقة الصحيحة
وقل هذا في موجب ليقين
وغيره يجوز حيث عيبت
وجه باكله او موجب لا
والعلم بالاحوال شركا لا يعقد
كفتم ليج وأوقات احصاء
وقوله هنا الى يوم كذا
بل هو في اول جزئه وفي
ومن الى اول شهر او الى
لذا همنا ادعى الامام السراطين
واحكم مشكل على كون الخلاف
واوقفوه في الزمان الاول
بوصفيه منك بتقديعته
بتعاقب وتبيل سلكا بالاعتقاد
عقده بموضع فيه اذا
او صريح وفيه كلفة شراد
بيانه او لا فليس بشرط
وخلف هذا خمسة مرجوحه
ما قلنا الموضع قطعاً يكتفي
ومثل هذا من قد يكتفي
والمطلق الاصح ان يوجب
فلا يجوز التحيل لا عتقاد
وان عدايتنا في الاتيقات
او شهره او عامه مانع اذا
اذا انت في ذلك من غير
اخر بطلان فليفتلا
وموفاك لنقص السن في
يشع من جميعها بالاعتلاف
وسيرى فيه بقرق محلي

وجاز لغيرين شهور للعرب
ومرجع المطلق للهلال
قابلة قال الشهابي السنه
بما من النص الحكيم استنبطه
والهلال ليسوا ما يتكسر
وقيل قلها بهذا التفسير
والفصح ثم افكروا النيروز في
وجه في الاصح حيث عرفت
لم يعبد ومما ذكر صحاح
فصل من الشرط في التسليم
وذا يومك يبيع فـ اذا
دون سواه وكما يفتكح
لترحب من غير وقته وما
في الصبي المحرم لا يعطيه له
وخبروا بالفقد في محله
كهرب العبد وقيل بنفسه
كذا اذا عيبت او سؤف به

وغيره على خلاف ان تتركب
في الشهر والايام بالاستهلال
الحول من عام علم استحسنه
وغيره سواها وغلطه
لم ثلاثين بعد المنكسر
وفيه اثبات الامام قدس
ذلك من اجل ان لم يعرف
وان بوصف جهلا ما وصفه
والاول المراد اذا ما اوصاه
قدرة تسليم له اذ تصطفيه
كان ما يقتضيه اذ اخذ
لذا المحل العقد فيه قد قطع
يقسر من بالوزة او اسما
الا يحل منه او من حله
ذا العقد من فسخه وحله
كنايف من قبل تهن اذ فسخ
او حل بالموت اجمع مستنبه

هذا هو المذهب الصحيح
والمراد بالمراد
في الشهر والايام
بما من النص الحكيم
استنبطه
والهلال ليسوا
ما يتكسر
وقيل قلها بهذا
التفسير
والفصح ثم افكروا
النيروز في
وجه في الاصح
حيث عرفت
لم يعبد
ومما ذكر صحاح
فصل من الشرط
في التسليم
وذا يومك يبيع
فـ اذا
دون سواه
وكما يفتكح
لترحب من غير
وقته وما
في الصبي المحرم
لا يعطيه له
وخبروا بالفقد
في محله
كهرب العبد
وقيل بنفسه
كذا اذا عيبت
او سؤف به

ما لم يكن بقدرها ويقتل
 من اعتبار سفير القصر نظر
 ونفسه العقدة إذا بدلت
 أو مودلتا جيل التعيين
 وصحة في الفسخ حيث سقطه
 فالقصور في الجبار في القياس
 وعلمه بالقدرة قبل الوقت
 المبرغ فيه غدا ثم تلهف
 ولو أنه معلوم قدر ذرعا
 وصحة في المبدأ المستبران
 مثل فتات غيرة وميسك
 وصحة في التوجه والشرح يترك
 كالتواؤك كانه هنا
 والجمع بين الكيل والوزن معا
 وما كبحه وزان يترك
 كالحلم في سطحية أو عكس
 وصحة في جواز وزوزنا

لا فساد له وان كان علوا
 والشرح لا مام للعشر تطر
 كروحة المولى بالحق اله
 وليس في الكروحة الجبرين
 باق على الكأصح فاحذر غلظه
 وحكان بالرجوع بالإستلاس
 بوجوب خيرة كالحاف على
 في يومه وقبل فسخه اله
 أو كبللا أو وزنا وعدا شرا
 والعلم لا ما احتصر بالأوزان
 ونحو ما عن الامام محكي
 قبل صغار لو لم وقع شرا
 بخنازا كالأثم ما وهنا
 بعقد هذا العقد كلف أجمعا
 وزنا وفي الجهم الفساد فترزا
 وفي البورطى كذا لم يقصد
 ومن اختلاف عم ما أجدرنا

وجاز بالكيل على الأصح
 ولين العدة والوزن معه
 فليد لكون عرصته ومكوله
 وصحة في الأجر الذي من
 ويفسد المجهول حيث عينة
 فان كل ما لا يصح صحته
 ومن كل ان قال لا يتبدل
 ومفسد لهذه الأتواب
 وكل غير القرية الصغير
 ان غير المقدار منها في الأثم
 عند اختلاف عقد فيما ظهر
 ولم يدل أصلا على العقد
 ولا يصح في الذي لا ينضبط
 فذاك كالمعجون والهريس
 كذا القوال واسمها الذي تحلي
 كذا حواء في الصحاح الجوهري
 مقداتي في كلمات فالحمد

في روضة وأحلق في الشرح
 في النقص مذبذب هنا أن جمعه
 ونحو والطينة المجمولة
 وما يجسر أو يطين أسنن
 للكيل أو وزن لوقت بيته
 وصحة مفسدا أو تلفي صفته
 في السبق في الشرح الكبير تنقل
 أو حطية للشهر في الباب
 يتجلى هذا العقد لا الكبير
 والعلم بالأوصاف شرط اتفق
 ومابه عن وجود ما اشترى
 مثل كتابة ونطش العقد
 مقصوده وعلمه في المنضبط
 والندي والقسي والبسيسة
 وضع سليمان ابن عبد الملك
قلت وهذا في تطر لم يظهر
 كابت كخير الأنام كالحمد

وقال في المحكم بالمصنوعة
 وصح في الخبز وفي العنابي
 والزيت والخل وأنواع الدقيق
 وسيل ملح وما حلا
 والمنع في المعجون جاز والكفا
 وكاهن الثياب والقوس وما
 والخبز عند الأكثرين يمنع
 والقند في الحاوي مع مطلق
 وصح في الصغار للشد واي
 اولم يزد عن شديدين باركا
 وعن ابراهيم الصداق لا
 ومنعوا في امية وأختها
 بالمشاة مع متخلتها لا تحك
 وذا عزيز من الرقيق العجس
 يستعمل فيه الاكتساب ما ينفع
 ثم الاصح منعة في الحسايل
فمن يصح تسليم الحيوان

قد وصفت غالبية مكنونه
 والحسين والشهد وفي الثياب
 والتمر والزبيب أيضا والشبوع
 من لبن من شوبه وان غسلا
 والتغل والحقاف عند الاختلاف
 اشبهه مما خلط انتمسا
 وفيه قوم باجواز قطعوا
 لا في كبار جوهر قد حقتا
 بالتليل او وزر على الشاوي
 ابو محمد به قد حبا زما
 يصح بالكبار منها مشلا
 او ابنتي عجم لعسر الاثمتا
 عبيد ومشك امية كما ينبغي
 والقرف ان وصفه الذي ينبغي
 صفة عقده بعكس ما مضى
 من حيوان الرقيق حاسل
 لخبز البارز والبكر المعوان

واحد

واحمد وافقنا واللك
 ونهيه عن سلف مستدرك
 فالشرك في الرقيق في النوع
 ولونه ووصف انثى ذكر
 وفي الاما اللون والبهار
 وكلل وسمن ودعسج
 وفي الرقيق الوصف بالثياب
 والمنز ما بالشدا سي
 واليه يفتي رد اقرره
 وما اجاز وامطلقا شرك الهم
 وشرك لونه زنا او قد سرق
 او انه قتات او قواد
 بالعين ما باليهمري مامسا
 والرافع شحنة ذا الفرع فكي
 والخيال والبقال والجمير لا
 والسن واللون واوصاف ثراد
 كوا من الاعضاء مائة
 ومنع النعمان حل ذلك
 بالضعف وهو صح في المستدرك
 وصفة عند اختلاف روع
 والاك تقرب كذا الشرح ذكر
 لا حمن الوجه والاستدارة
 ولا ملاحه ولا تدمسلا
 وتلو لا اللور السب اعني
 وزدا اذ شد عن القياس
 والنور في اللغات حشرة
 ولا الغنا ولا رقيق احترم
 او ذاهنود يكون او فسق
 يصح لا المطرب والعواد
 محترم العلم وذا من المتسا
 قال ولا قبل هذا ذهبا
 بدمن التذليل او عكس لا
 وغر ما يفسد كذا المراد
 ولونه بصفة السلا مة

مع أَيْسَاعَ جَنْبِهِ وَبُنْدَبَ
 بِالْحَوْلِ وَالْفَرْقَةِ وَالتَّجْمِيلِ
 وَفِي الْبُوسَطِ فِي الطَّيُورِ مَشْنَعُ
 وَأَهْلُهَا اشْتَرَا حَالُونَ يُولُفُ
 فَالْوَزْنُ فِي الْمَذْبُوحِ وَالْقَدْرُ يَنْتَقِرُ
 مِنْ ضَائِنٍ أَوْ خَصِيٍّ أَوْ رَضِيئَةٍ أَوْ
 وَذَكَرَ أَعْضَاءَ وَوَصَفَ مُخْتَلَفَ
 وَسَمَنَ وَالصَّنْدُ فِي الْقَوْلِ الْكَبِيرُ
 وَعَظْمُهُ يُقْتَلُ بِالْعَادَةِ مَا
 وَالرَّاسُ فِي الْأَسْمَاكِ لَيْسَتْ حُتْلُ
 وَجَازٌ فِي الْحَالِ أَوْ فِي كَلْبِيَّةِ
 وَهَذَا فِي اللَّحْمِ خَصْرُ الْبَيْتِ
 إِلَّا ذَلُورَةً أَوْ لَمْ يَوْضَعْ
 طَبَنَ الْيَوْمَ أَوْ الدَّرُ الْخَلِيبُ
 لِأَنَّهُ عَبٌّ وَجَازٌ فِي الْمَخِيضِ
 وَالشَّمْرُ لَا يَخْرُجُ إِنْ لَعِيَتْ
 وَالنَّصْرَانُ النَّزْدُ بِالْوَزْنِ يُبَاعُ

لَا وَارْتِجِضْ

ذَكَرَ شِيَاةَ الْخَيْلِ إِذَا لَصَعَبُ
 مِنْ وَضَعِ الْحَوْلِ وَالنَّاجِيْلِ
 وَهَذَا الشَّيْخُ خَيْرٌ مِنْهَا مَا مَنَعُ
 وَالسِّنُّ لَا يَلْبَسُ إِلَّا فِيهَا يُعْرَفُ
 حَيْثُ وَلَحْمُ الْإِلْدِ مِنْ بَعْتِ
 مَعْلُوفٍ أَوْ بِالضِّدَّةِ لَا الْقَبْدَرُ وَرَوَا
 لَمْ يَدْرِكْ مِنْ أَيْنَ تَوَلَّى الْكَلْبُ
 وَجَّهَ فِي الطَّرِيقِ مِنْهَا وَالْعَدِيدُ
 لَمْ يَشْتَرِكْ تَرْغُ فَذَا لَنْ يَلْتَمَسَا
 إِذَا هِيَ مِنْهَا غَالِبًا لَا تُؤْكَلُ
 وَكَيْدٌ وَالْيَمَّةُ وَرَيْثُهَا
 قَصْدٌ أَقْبَى الْأَكْبَارِ يَجْرِي بِالْعِيَانِ
 لَدَيْهِ كَخَصَّةِ تَشَوُّعِهِ
 وَلَا يَكْجُوزُ إِلَّا شَرَا طَلْقُ صَبٍ
 إِذَا بَنِيهِ قَصْدٌ لَدَا وَرَجِيضُ
 بِقَدَمٍ وَرَأْدٌ إِذَا تَبَيَّنَتْ
 وَجَازٌ بِالْكَيْلِ يَوْضَعُ الْأَنْبِيَاءُ

الز

وَمِنْ التَّيَابِ الْكَبِيرُ لَا يَرْبِي سِيمُ
 كَحَوْلِهِ وَعَرَضِهِ وَبَلَدِهِ
 كَنَائِمٍ أَوْ خَشِنٍ مَعَ دَقِيقِ
 وَشَرَكُ مَقْصُورٍ وَأَمَّا الْمَطْلُفُ
 مَقَرُّ صَبَاغِ الْفَزْلِ بِالْبُرُودِ لَا
 وَالْأَنْبِيَاءُ الْعَمَّةُ مِنَ الْحَشَرِ
 وَاخْتَلَفَ التَّحْقِيقُ فِي التَّحْقِيقِ
 لَكِنْ هَذَا الْقَتْلُ عَلَى الْبُحْلَانِ
 وَالنَّمْرُ بِاللَّوْنِ وَبِالشَّوْعِ وَمَا
 مِنْ كَبَرٍ وَصَغِيرٍ الْحَبَاتِ فِيهِ
 وَمَنْعُو الْمَلَكُوزِ مَوْصُورُهُ
 وَمِنْ حَقَائِقِهِ عَلَى الْخَيْلِ أَوْ
 وَهَذَا وَصَفُهُ فِي الرُّكْحَةِ
 وَالْبَشْرُ وَالْمَشْدُوعُ وَالْمُخْلَقُنَا
 وَاجْمَعُ مَرَكُشُ الْهَوَاكِ قَسْرُهُ
 وَغَدْرُ نَوْعِ التَّمْرِ لَيْسَ بِمُخَصَّرٍ
 وَالْقَرَفَاتُ نَوْعُهُ الْمُسْتَفْرَبُ

وَالْقَطَنُ وَاللَّدْنَانُ مَعَ وَصْفِ سِيمِي
 وَصَفَةٍ بِهَا اخْتِلَافٌ عَرَضِي
 غَلِيظٌ أَوْ صَفِيْقٌ أَوْ ثَوْبٌ رَفِيقٌ
 بِالْحَتَامِ وَالْمَقْبُوعُ فِيهِ فَرَمُوا
 لَمْ يَنْعَ لَا مَا بَعْدَ نَسِجٍ نَفِيسٍ لَا
 وَالْمَنْعُ لِلْجَمْعِ هُوَ مَدَنُ تَقَرَّرُ
 خَلَعَ وَهَذَا الْوَصْفُ مُخْتَلِفٌ
 عَلَى خِلَافٍ مَا عَلَى السَّنَّانِ
 يُقَصَّدُ مِنْ قُحْرٍ وَهَذَا وَصْفُ أَنْتَمَا
 أَوْ قَدَمٍ وَمَغِيرٌ بِطَفْطَفِهِ
 لَمْ يَنْعَ هَارُورَةً عَيْنٌ كَسْرُهُ
 بَعْدَ جَدَارِهِ اشْتَرَا حَالُهُ رَأُو
 يَأْتِي وَلَا تَقِلُّ بِعَصْنٍ ذَوْعُطٍ
 وَهَذَا بَشْرُ الْفَاتِ فَمَا انْقَسَا
 بِغَيْرِ مَا هَذَا الْفَقِيهَةُ قَسْرُهُ
 وَفِي الْمَبِينِ قَالَ بَعْضُهُمْ حَصْرُ
 وَفِيهِ لِلرَّيَا حِدَتْ مُعَرَّبُ

حَيْثُ تَقُولُ اِذَا رَأَتْ تَصِيرُ
 مَا لِلْجَمَالِ مَشْنُوْنًا وَيُتِيْدَا
 اَمَّ صَرَفًا نَابَا رَدَّ اسْتَدِيْدَا
 وَالْبَدْرُ وَالْجَبُوْبُ هَلْهَا هُنَا
 وَصِفَةُ الْحَبَاتِ وَهِيَ عَادَةُ
 وَالْعَسَلُ السُّبَّةُ اِلَى الْمَقِيْفِ
 وَتِلْكَ جَبَلِيٌّ وَجَمِيْلٌ
 وَمَاكَ مِنْ اِحَاوِيْنِ بَيْنَ الْمَسْرَعِ
 وَامْنَعُهُ مِنَ الْمَطْبُوْعِ وَالْمَشْوُكِ
 وَالْعَسَلُ الَّذِي يَنْتَارُهُ صَفَا
 عَنْهَا الْجَوَارِزُ مِثْلُ جَنَسِ السُّكَّرِ
 وَعِزُّوْهُ الْجَوَارِزُ لِلتَّمَتُّشِ
 وَعَسَلُ السُّكَّرِ تَقْلُدُهُ عِزُّوْرُ
 وَمَنْ يَصْطَفِ قَوْلَ النُّوَاوِكِ مَحْمُودُ
 وَالتَّارُ لِلتَّمِيْزِ مِنْ اَبِ التَّرْبَا
 فَلَا يَبَاعُ الْبَعْضُ مِمَّا وَصِفْنَا
 وَالْقَطَنُ وَالصُّوْفُ مَعَ الْاَبْرِيْسِمِ

كالصفر

كَالصُّفْرِ وَالْأَخْشَابِ وَالْجَدِيْدِ
 وَالصُّوْفِ وَالْأَوْبَارِ وَالشُّفُوْرِ
 كَذَلِكَ الْكَثَاثُ بَعْدَ دَقَّتِهِ
 وَبَاغِدٍ اِذَا بَعْدَ يَتَشَبَّهُ
 لَا الرِّقَّ وَالْجَلُوْدَ لَنْ الْفِطْعَةِ
 وَجَارِزُ الْمَنَابِغِ الْمُخْصُوْرَةِ
 وَمِنْ النُّقُوْدِ حَيْثُ رَأْسُ الْمَالِ
 وَلَا كُجُوْرُ فِي الْعَقَارِ وَالْبَيْتِ
 وَمِنْ رُؤُوسِ الْكَبُوْرَانِ مُمْتَنِعٌ
 وَمِثْلُ بِلْ كُجُوْرٍ فِي الْبَيْتِ وَلَا
 وَلَا يَبِيْعُ سَلَمٌ مِنَ الْمَحْتَلَمِ
 وَاللُّوْزُ وَالطُّسْتُ مَعَ الْكُفْجِيْرَةِ
 وَصَحٌّ فِي مَرْتَعِ الْأَشْشِ طَالِ
 وَالذِّكْرُ لِلْأَزْدِ وَالْأَجْوَدِ لَا
 لَكِنْ عَلَى الْمَطْلُوْقِ حُلَّ حَبِيْبِهِ
 وَعَلَسُهُ الْأَرْدُ أَوْ التُّرُوْبُ أَيْ
 وَعَلَى هَذِهِ صِفَاتُهَا أَسْتَشْرِكُ

كالصفر

والاعظم

يقول عدلين وقيل بالعدد
فصل عن المسلم فيه بدل
 بلا وجوب وتقال يجب
 قالتمروا الارحاب نوعان كحسا
 والعبد تزلت وهند كذا
 وجاز بالارزدا وما تحسّم
 ومنعه اذ قبل قد اخضره
 كوفت نهيب او حرق قد عثر
 او باعارة على الاكلاوت
 او كما او فاكهة لادل محب
 كفك رهن او ضمان لخبيرة
 كذا على الاصح خوف الانقطاع
 وتعد وقتية اذ اما وجبده
 يلزمه الادان لم يكلز
 وكلبت القيمة للحكم لئوله
 لكن له الفسخ واخذت اليه
 وان ثمنك منعوا المفقونه

في خير استفاضة له مدد
 يلغى وقيل نوعه يسر تبدل
 واكلف من ذلك لا ينبغي
 سفي من البئر ومن السمتا
 علي الاصح فيها لن يؤخذ
 ومن الاصح اجود محسّم
 عند صحح غرض لن خبيرة
 اولا ولله افع قد صغ غرض
 او لونه يحتاج للائنف و
 قال كراوة مذاعنة نفى
 ونقص الا ببر الخيرة فيه انهم
 عند حلوله لا يثت كاع
 من غير موضع به قد قبضه
 لنقله مؤنة فاستبين
 على الصي منعوا نفقوله
 نظير الا يفتكاع في مثاله
 لا جبر اذ لنقله مؤنة

او كان

او كان ما لحسن والاف الاصح
خاتمة ظفيرا الفاصب في
 كالب في الاصح بالقمة لا
فصل في الفاف واللسر
 من مال من اقترض فرضا حسنا
 وحده عليك مال يسلم
 وخض من غنوم ردب دله
 وشرط اجود وان كان غرض
 وحكم بعين حال للشرباك
 وينقل الاقراض للمحتاج له
 اذ اجره سطر في باب الجنان
 وسيرة ان سقام نصنله
ولك ان تقول خضر الصدقة
 ومن ابن ما جرة كقرضين عدل
جوابه بحسب الاحوال
 قال شافعي يقتضي نصوصه
 وشيئا اخر اعليه فصوله

اجبارة اذ لا خيرة متالص
 عمره وان الغضب بعد التلاف
 بالمثل عما يصطفيه بدلا
 قرص من القطع وذا ما اقتطعا
 والفعال اقراصا وشرعا حسنا
 فيه يرد المثل فيه لحكم
 طعام حرب يبايع منزله
 وائمة تحل للذي اقترضت
 حكم صريح القرص في التمليك
 صدقة حيث تحل للمستله
 بالعشيرة والثمان حصرا بامتنان
 تكثر من دون سهمي قد له
 في البيهقي عكسه وصدقه
 درهم ذي تصدق اذا اعتدل
 حكم بالترجيح في الاكسوال
 ترجيح نقلها على خصوصه
 ما لم تكن بحاجة مفصلة

مَجْنِبَةٌ مال الفداي من كلمة
 والبني في قال من أجورهم
 وهو الذي يظهر للملتمس
 نعم أفاد الشيخ عز الدين
 ما لم يغايك صفة الإيمان
 ثم أفاد أنه لا يسقط
 إلا إذا اعتد بما تخشاه
وصفة الاقراض منذ وبها
 وشرطه الصيغة في كليهما
 كلفنا اقراضك أو شافتك
 التي ترد بدلا وفيه لا
وصفة المقرض ذواته
 فقير من المال لا حل المصلحة
 فالله لا يخفى عليه خافية
 بقصر من أموال البيت كمالا
 ثم تحب المال حبا جمعا
 حيث نذك الأرض دكا دكا

يؤخذ من أضغافه الذي أكرم
 دون المضاعفات في مشهورهم
 إخراج ذلك من حديث المفلس
 أن الذي يؤخذ في الديون
 كسوف من أفلس بالائتمان
 عليه من ثقل الدين اجترحوا
 ووزر غير في سواد أحسنه
 وباليته قل حرا نقلها
 بما يغنيك التثقل في ملكها
 أو حدة بالمثل كذا ملكك
 يشترط القبول لفظا ولا
 أو حاكم المال كقول دعي
 إذ فيه آخر أن نقصد صحته
 فرب شخص ما كفته فبسته
 وبأكل النذات أهلا لمسا
 حاسب يلقى حزنا وعمشا
 ويذمب الحق اليقين الشك

وخاب ذو الجور وكل نعت ذي
 ومال ذو العزة للانسان ما
 فليست في الله ولا تخشى العتاة
 لصاحب المال ومضجته
 أجر على نية حفظ المقرض
للقبض والاقراض السوية
 والعكس من الأفع لا أذيق فيه
 ولا التي تخبر عهده عرس
 وفيه في المحرم خلف لشهر
 مع دعي لصنيع المصططف
 في النساء وسواه يلقى
 ربيعة استدانها لأرب
 ذلك بالاداء أو الحمد الشفي
 ورد بازلا وزاد ست كرا
 يرددة والغبر بالالاة
 وزمن القبض اعتبر تقويمه
 لصنعة والجري في البهيمه

وجاء ذو القضا مغلول اليد
 وأفتقر للمطلوم من طمسا
 وإنما بقصر قاض ذوعنا
 قالوا وهذا الاثواب منه
 وقد سال فيه للذي اقترض
والشركة في المقرض والاهلية
 وجوزوا اقراض ما يسلم فيه
 لامة تحل للذي اقترض
 فاختار وجهه على ما يظهر
تممة سنل لبدان بالوفا
 لما استدان أربعين الف
 من مال عبد الله يعني ابن أبي
 ثم قضاها دعي أو قال في
 وسلم فيه استدان بكرا
 والمثل من المثل ياتقنات
 بالمثل صورة وفنل الفتمه
 ونظير اعتبار معنى القيمة

اذلا بعضيه
 في التخرم

فان تأت ذالوا لا اعتبرت
 رمي سون محله ان وحده
 طوبى بالقيمة عما اقرضه
 وكل شريك بالتزام ان يفتح
 فابن ابراهيم سامة فيه رقة
 وموصي عفيف وامام اكرمين
 كسرك ما صح ورد اخوره
 فان يلك بغير شريك لعقد
 واحمد قدم مع الزبيادة
 يرد زايديك كمشيئة
 والفضل لا يرد لكن السورع
 فغير من بعد ان اقرض زبيد
 فرد زبيد قرصه وقال لا
 وشرك زده الذي تكتسدا
 او انه بقرصه ايضا سواه
 والرهن والغنيل والاشهاد لا
 ولك ان تشول كيف حكموا

صورته بقرصة قد حضرت
 والنقل ذامونة محك دده
 يتلذذ بها الغريم اشتقر صته
 فعقده ذالوا اشتراكا اندفع
 ما جر منه النفع بالربا اندفع
 قال حدثني محمد بن دون ماسين
 وزاد عن مقداره او عن كاره
 وما لك بمنع فابدا العكد
 عن عادة ومن لديه عاده
 لانها كسرك زايديك منيع
 في ذلك الترك المحذور الشفعة
 رد الذي اهدى له بغير قيد
 احب ما منع فضلا وولا
 عن الصبح اذ له تليست زرا
 يلقى لذكر اجازته حواه
 بفنيد عقده اذ اما انصلا
 بحجة الشريك عما لا يلزم

والغاية

وانما صح في البيع ليد
 وانما ملكه من اقرض
 ويرجع المقرض في المقرض ما
 والزايد القايده بالقباس
 وجازا يقرض من المعجل وزنا
 وليس في الباب خيار تخلف
فايد في مسائل ابن ابي جهم
 في غير مكرره قربة معه
 يتول كل ليله لخازينه
 وكان عبد الله اخو د القرب
 فقويه جاز الفخار الا شمي
 ومات في عام الجفاف ورضع
 وقبره بطيبة ههنا لك
خاتمة في القرض للاعراف
 في القرض لحياته لانه لا يمتنع
 والامتنع قد اتي في القرض
 عن ولد الفاروق وهو محبته

تختار والمنع ههنا ان لا
 يقتضيه لا بالقبول المقرض
 دام على الرضف الذي له انما
 الحقه الفقيهه مالا فلاس
 وخالف الفقهاء ما احب زنا
 رقرض مغشوش عليه العمل
 ان الذي اشتقرض عند الحاجة
 وكان قرع جعفر اذ رفعه
 الى اقرض وعقد من محاسنه
 ابوة ناك بالجناحين الا رب
 وامد بنت فليس اسمها
 يتلذذ بها النجاشي ورضع
 عند عقيل نحو قبر مالك
 في زمن مستقبل وماضي
 ولا في ضمير فيه نسيح
 من عرضنا اليوم ليوم القرض
 ومن نواه اخطا المحي

كذلك المقتبوس بالفساد
 زمانا في الخلق والمقابله
 وصحوا زمانا المشاع مطلقا
 والام دون فرعها وعكسها
 بقوم المرمون في دالم مع
 وقيل تلك اولام الولد
 واد تقوم نعتيرها خاصه
 ورمز مرتد وجان كابتيا
 ومن مدبر وفي المعلق
 خلوك بينه ورهنا لمشرع
 ان امكن التجفيف كالجم فعل
 اولامان زمانه مساحك
 اولم نوحلا ونباع ما ارتقت
 وشركا من الببع فيه يتطله
 وجه اذ لا علم بالفساد
 وان طر اما لفساد عرصه
 وجاز ان ينعار شيئا يرمته

أولاستينام عاد بارست اذ
 فحكمة الصمان فانصر قابله
 واجميع نبضه قد اكله شيا
 اذ فيه التوزيع نفي لبعسه
 سواء فالزايد للغير احسنه
 راعنيرت نسبتته من العاد
 لفرعها وقيل لا فخاصه
 في كرف والزمين اولامنياع
 بصقه يبع ان لم يسبق
 اليه ما يفسده لم يبيع
 باجرة من مال المنفعه
 قبل الفساد فابتياغه تحرك
 وان يكون بدلا عماره
 وفسد الاكلا وحيث يفعل
 فيل ولا بعد على سداد
 لم يفسد رهن كالحال فمصه
 وعلى الاصح فيه يفسد

وبئر

وقيل بل غارة وللخلاف
 ربيع والاذن والجنابه
 فشرط ذكر الجسر والقدرا تفتح
 ونشئ ضامته اذ انله
 ولا رجوع فيه بعد قبضه
 على اتباع بالكلول ويباع
 ثم يبيع به يرجع في
قاعدة جميع اعيان ثباع
 رخص من معلقوها وكردوها
 صحة رهن مسلم من فوجي
 والشع نضرنا قل لا تفتق
 والبغوث في كمار جزيت
 وصحوا زمانا السيل مطلقا
 وعمر مقبوس ورهن زرعه
 ومن الاجارة المبيع المنفعه
 ويستيري المرتقن المرمون
 ويبع دين لم يحن صحوا

في عشقه وتليف نوع ابتلاف
 وعلم دين وانتها العنايه
 والوصف والمرمون منه في الاصح
 في ندم مرمون به لا اختلاف
 وزوجه المالك عند عرصه
 ان لم يوف الدين مال الملتاع
 فوال الصمان وسوا الاحسنه
 في الشرع ما لرمونها قط امتناع
عشر فروع قد رث في سردها
 ومصرف منه وكتب علم
 في حرمة الرهن بجانب التفاق
 نص على الكره لا جمل جزئيه
 من اهل حرب والمبيع يثقا
 قد صحى ابعير شرط قطعه
 ورهنها جمهورهم قد منع
 ورهنه في الشرع لن يكونا
 ورهنه بطلانه المستصح

ح

بِشَرْطِهِ كَالَّذِينَ فِي الْأَنْفَاقِ
 وَالرَّهْمَنُ فِي مَعْلَقٍ عَلَى صَفْهِهِ
 وَمَكَدَا الْأُمِّ يُعِيرُ وَلَدَ
فَقَالَ مِنَ الشَّرْطِ وَالْمَرْهُونِ
 ثَمَنٌ لِعَيْرٍ وَاجِبٌ قَدْ حَقَّقَهُ
 وَأَنْ يَكُونَ لَازِمًا لِلْفَرَارِ
 وَاشْتَرَطَ الْفَقِيهُ عِلْمَ قَدْرِهِ
 مِثْلَ الْفَهْمِ وَلَهُ تَسْتَشْهِدُ
 وَأَنَّهُ يَكُنْ أَنْ يَسْتَشْهُو
 وَمَالَهُ جَبَّزًا بِالْمَفْهُومِ
 وَكَانَتْ عِنْدَهُ أَنْ فِيمَنْتَ
 فَمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ نَفْسَهُ فَلَا
 وَحَقَّقَ مِنْهُ الرَّهْمَنُ بِمَا يُسْتَعَارُ
 أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَالْعَمَّانُ فِي
 فَلَا يَبِيعُ مَا يَبْعَانِ خِيَمَتَهُ
 وَمِنْ ذَوَاتِ الْغَضَبِ جَزْمًا وَالْمُجَارِ
 فِي الْبَيْعِ وَالصَّدَاقِ أَوْ مَا يُفْتَرَضُ

لحم

المع

وَالْمَرْهُونِ لِلرَّهْمَنِ وَلِلْبَيْعِ مَعَا
 وَالشَّرْطُ فِيهَا مَا تَقْدُمُ الْخِيَابِ
 وَمَنْعُوهُ بِالْحُجُومِ مُطْلَقًا
 وَبَعْدَ أَنْ يَسْتَرْجِعَ فِي مَخْتَارِهِمْ
 وَأَذِيبُ كَيْفَ بَيْعِ الرَّهْمَنِ مَا
 وَاللَّيْنُ فِيهِ الرَّهْمَنُ يَعْدِلُهُ
 وَالرَّهْمَنُ لَا يَرْمَنُ إِلَّا مَا جَاءَ
 وَمِثْلُهُ اسْتِغَاثَةُ عَلَيْهِ
 وَمِنْ الْقَدَمِ وَاخْتِيَارُ الْمُنْزَلِ
 وَمَنْعُ قَبْضِهِ لَمْ يَلْزَمْ
 أَوْ بِنَيْبَةِ لَعِيرِ الرَّاهِلِ
 لَعَبْدِهِ رَجْعٌ مِمَّنْ كَانَتْ
 وَمَالَهُ بِالْمَرْمَةِ بِعَقْدِهِ
 وَمِنْ سَبَوَى الْحَيْكَلِ وَالْمَوْزُونِ
 وَالرَّهْمَنُ عِنْدَ مَوْدِعِ مَلْزَمِ
 مَا لَمْ يَمْرُزْ مِنَ الْأَسَاوِ
 وَقَدْ نَقَى اشْتِرَاكَ وَقَدْ حُرِّمَ مَلَكُهُ

بِبَيْعٍ بِالْقَبُولِ حَيْثُ جُمِعَ
 بِالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ عَلَى ذِي الْاِقْتِضَابِ
 وَاجْعَلْ قَبْلَ عَمَلٍ قَدْ حَقَّقَهُ
 لَا تَمْنُ فِي مَدَّةٍ اخْتِيَارِهِمْ
 لَمْ يَمْنُ وَقَدْ لَحِيَارُ عِلْمًا
 يَفْتَنُ أَوْ يَزِيلُ حُكْمَ رَهْنِهِ
 وَمِنْ فِدَاةٍ رَاهِمٌ قَدْ أَذِنَا
 مَا لَدُنْ كَيْ يَضِيفُهُ السَّيِّئُ
 وَمَالَهُ بِحُجُوزِ الرَّهْمَنِ
 مِنْ رَاهِمٍ مِمَّنْ يَفْقَهُ سَمِي
 وَعَبْدُهُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَذْنِ
 لِأَنَّهُ اسْتَقْلَالًا بِالْمَنْسَبِ
 وَيُوجِبُ الْقَبْضَ لِعَيْرِ رَدِّهِ
 وَافَقَهُ أَحَدُ فِي الَّذِي اعْتَقَدَ
 وَالْقَضْبُ عِنْدَ غَايِبٍ لَمْ يَلْزَمْ
 وَقِيلَ بِالْمُفْنِيِّ الْمَسْكُونِ
 وَمَا جِبَ الْخَرَّابَانِ مُجْلَسُهُ

والأرتجان ليس يبرى مرغصب
 كذلك تزوج وللمرغصب
 ويبرى الأيداع في الأصح
 والجمع في جارة ورهين
 من القبعين عنهما أو الرهن فقط
 يحصل الرجوع قبل القبعين
 كرهينه ومهبة قد قبضت
 وصفة الإجماع لا فعل الجماع
 والرهن قبل قبضه لا يبطله
 ولا إباحة أو تحريم القصر
 ومقبض الرهن عليه ممتنع
 والخبر الاقترال في الاعتاق
 وتغريم القيمة يوم عتقت
 وهذه فيها الإمام الشافعي
 وحيث أبطلناه لا تنفذ
 إذا مود العتق من المحجور
 وصفة الاعتاق حيث وجدت
 كذا الأجير ووديل انتصب
 ردوا أخذ لصقات الرهن
 وقد أبين حكمها في الشرح
 يجوز عندنا بشرك الإذن
 وفي سواه القبعين ليس بشرك
 بما إلى رد المالك بقصر
 وبما يتدبير مصدا
 وليس في الجار وقت اعتناق
 فلا كرم يفتقده أو خبلة
 ولا يعود في الأصح إذا بصير
 تهرق لفتح ملك قد منعه
 ينفذ في الموصير لا في الباقي
 وحصل العتق بنفسه لقطعه
 مات بصرته من المدة أي في
 بعد فمالك الرهن بل يستبعدة
 وينفذ الإجماع بالمدكور
 في حال رهن لعتاقه بدت

إن كان بعد رهنه قد علق
 وبعده إن وجدت فلا شهيد
 بخلاف التعليق بالفكر
 وقيل لا ينفذ عتق متهما
 ونصف عبده إذا ما رهنه
 فأعتق الباقي بصرى في الأثر
 وغير فرق بين المحققين
 والوقف منه بأطراف حال
 ومنع رهنه من الغير تبع
 ومنع التزويج أيضا للترقيق
 فمنه أو بآذنه لا منع فيه
 ومنع الوطن كل الصدد
 وابن ابن عصفور خلع المنع فيه
 وفرعه حر وعنه ينفذ
 ومنه في نفوذ الأسنن لا وقد
 رحيث لا ينفذ فأنك نفذ
 تغريم القيمة إذا لم يوف
 وقيل المطلقان منه الكلفة
 نفوذه ومعه إذا عتق
 ينفذ الجزم بلا استدراك
 وقيل نافذه عليه
 ولا يصح عتق شيء رهنه
 ونقل الإمام ما بين الموصير
 والمثل قد نفاه باليقين
 وقيل لا يعتق على الكلف حال
 الأباذين وهو نسخ إن يفتح
 وقصر الجار بالفرق حقيق
 لا ما يحل قبل وقت يخطفيه
 وإن يلى آبر أو صغر
 من نفدت تسعة لضعفه
 جد ومهر دون ارش ما حرم
 أجزأ أخلاق عتقه فليعتق
 على الأصح ثم فيه يعمد
 بالوضع رهنه في لا نفوذ

وَلَوْ زَانَا حُرَّةً أَوْ يَامِسَةً
وَالرَّوْحُ بِالْإِجْمَاعِ لَا يَفْتَنُ مَا
وَالرَّيْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ فَلَا
وَتُعْنَى السَّائِبُ وَالْعِرَاسُ
قَبْلَ حُلُولِ أَجَلٍ وَتَعْدَةٍ
لَمْ إِذَا أُمْكِنَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ
لَنْ إِذَا أَرَادَ خِدْمَةَ الْعَبْدِ
أَوْ لَا تَيْسَّرُ دُهُ وَتُشْهِدُ
وَأَنْ يَكُنْ مِثْلَهُ يَنْتَفِعُ
بِرَدِّهِ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الْعَمَلِ
وَالْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ إِذَا خُشِيَ
وَجُوبُ الْأَسْتِغْنَاءِ لِلذَّكَرِ
وَكُلُّ مَا مَنَعَهُ فِي رَهْنِهِ
تَمَّ لَهُ فِي إِذْنِهِ أَنْ يَرْجِعَ
بِهَبْءٍ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ أَوْ تَبَلٍ
وَبَعْدَهُ الْجَاهِلُ أَنْ تَصَرَّفَ
وَإِذْنُهُ فِي الْبَيْعِ كِي يُعْبَى لَا

فَلَا ضَمَانٌ لَا يَنْفِي التَّهْمَةَ
يَحْضُلُ مِنْ وَطِئِ إِذَا لَمْ أَنْتَمَا
لَمَنْ نَفْعٌ دُونَ تَقْصِيرِ حَصَا
وَلَا يُهْدَمُنُهُ مَا لَهُ أَشْيَاءُ
يُقَالُ أَنْ تَأْتِ الْأَدَاءُ بَعْدَ دُهُ
يَدُونِ الْأَسْتِزَادَةِ الزَّيْتُونِ
كَانَ لَهُ الْأَسْتِزَادَةُ عَلَيْهِمْ عَلَى الْخَبْرِ
إِنْ كَانَ فِي الْوُثُوقِ لَا يُعْتَمَدُ
فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ فَعْرًا بِشَيْءٍ
لِجَمْعِ لَيْلٍ وَزَمَانٍ أَحْتَمَلُ
مَدَاحِ حُجْرِي رَوْضَةٍ لَا يَلْتَكِسُ
وَقِيلَ بَلْ مَعْطَا فِيهِ أَبْرَكَ
يَجُوزُ أَنْ تَقْعُدَهُ بِأَذْنِهِ
قَبْلَ تَصَرُّفٍ وَخُفْرٍ الْمُسْتَرْعَى
وَالْوَكْرُ حَيْثُ يَنْتَفِي عَنْهُ الْجَبَلُ
فَلَوْ كَيْدٌ غَزَلُهُ لَقَدْ رَقَا
مِنْ مَنَ الذَّكَورِ مَا تَأَحَّسَّ لَا

مبطله

يُبْطِلُهُ كَسْرُ رَهْنٍ ثَمَنِهِ
بِأَجَلٍ وَذَوِ الْخُلُولِ مُطْلَقًا
إِلَّا لِمَا يَنْفَعُ بِالذَّكَرِ مَصَا
فَقَالَ إِذَا لَمْ يَمْنُ بِالْيَدِ
فِي رَهْنِهِ الذَّكَرُ عَبْدًا مُسْلِمًا
أَوْ رَهْنُ السَّلَاحِ خَرِيًّا فِذِي
وَأَمَّا عَلَيْهِ لَمْ يَحْضُرْ
وَحَيْثُ كَانَتْ حِفْلَةٌ أَوْ مَحْرَمًا
زَوْجَةٍ أَوْ ثِقَاتٍ لِسُوءَةِ تَقْدِيرِ
وَمَا هَذَا الْكُنْزُ كَانَتْ مَدِيرُ صَنْ
وَلَا تَزَالُ لِسُوءِ وَصْفِ انْتِفَاعِ
وَشَرَكَا وَضَعِ الرَّهْنِ عِنْدَ عَدْلِهِمْ
رَأَيْتُ أَيْ لَيْلِي وَذَا أَوْ مَعَا
وَجُوزُ الْجَمْهُورِ إِعْنَادُ عَدَدِ
فَإِنْ تَمَامَ كَفِظَ فِيهِ اخْتِصَامًا
وَمَا هَذَا مَنَعَ الْأَسْتِغْنَاءَ فِيهِ
وَالْعَدْلُ إِنْ مَاتَ مَتَا أَوْ فُسِفَا

فِي الْحَقْرِ الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى
يَعْنَى عَقْدَهُ بِشَرَكَا الْخَلْفَا
وَحُضْرُ مَنْ عَمُومُهُ مَا قَرِصَا
فِيهِ لَمْ يَرْتَهِنَهُ لَا تَنْفَقُ
مِنْ دَامَرَا وَمُصْحَفًا مَعْطَا
مَنْ يَدْعُو لَهَا لَمْ تَوْخِذِ
تُجْعَلُ عِنْدَ ثَقَةٍ أَوْ مَحْرَمِ
أَوْ زَمَانٍ مِنْ ثَقَةٍ لَمْ يَحْضُرْ
أَوْ لَا مَعْنَى مَحْرَمٍ لَتَشْتَفِرُ
وَمَعَ انْتِ وَضَعَهُ هَذَا غَيْرُ مَنْ
مِنْهُ وَمَنْ عَدْلُ بَدَا لَا أَنْدَقَا
يَجُوزُ عِنْدَ عِلْمِ نَفْسِهِ
مَنْ وَضَعَهُ رَهْنٍ عِنْدَ عَدْلٍ مَنُوعَا
وَلَا لَوْ هِيَ الْكُنْزُ فِي هَذَا الْمَدَدِ
فَعَنِ الْوَصِيَّةِ الْأَصْحَ أَتَشَمُّ
قَدْ صَرَّحُوا بِسُوءِ الْفَرْقِ الْفَقِيهَ
يُوضَعُ عِنْدَ مَنْ عَلَيْهِ انْتِفَا

وعند الاختلاف والتريادة
 بجعله اكاله عند عدله
 وبسوى جنابة لا ينقذك
 ففيه ذوالرهن له الازالة
 وعند حجة ثبائع الرهن
 ومن سوى الرهن لا دأما حتم
 وفيه نأخير وقتا ديتنه
 والذين من ذي قدرة اذا اكلت
 وانما يتبعه من رهنه
 فان ابا مال له القاض انذرت
 فان اصتراعة القاض عليه
 ومححو البيع من الذي ارثته
 ومع غيبة باذن ابطالوه
 وللخلاف ما خدان وهما
والحنفي واحد وما لك
 واختاره جماعة وفرعوا
 من بيعه بمن قد عيته

عوض
 وادنه

واذنه له في الاستيفاء
 لدينه وبيع عبده قد جتا
 وجاز شركا ببيع عدل مطلقا
 لا من غريمه اذا به انفسد
 ولا يراجع رايها ومن الوسيط
 ثم على الصواب فيها رسمت
 وبعد بيع العدل فيه ثمة
وما لك والحنفي ثمة
 وان اراد المشتري ان يرجع
 ثم قد اراد على من رهنه
 وقيل فيه العدل لا رجع له
 وذا القياس والعيزر منعه
 وموون الرهن على الذي رهن
 مقال بل يغرمها المستدين
 ومن عليه في الاصح نجبره
 ومن مصاح له لا يتدفع
ثمة اعطي غريبا قد ركي

ومثله الوارث في القصاص
 والشرح بئدي السر في الحكم هنا
 كاللغز له محققا
 واذنه شركا ببيع اذ ورد
 قد ذكرت او هام ليست من البيط
 محمقة بين الشطور ارسمت
 مادام فالرهن فيه يضمنه
 في صورة المسئلة المترتبة
 فيه على الرهن والعدل معا
 ان لم يكن من عالم قد يثته
 به على رايه اذ فعلة
 وبعد ذافيه وجوة اربعة
 وخالف ابن صايج وهو احسن
 وذا مقال عند ثم موهت
 وبيع خيرة منه اذ ختيره
 كالنصف اذ به الرقيق ينشفع
 كيسا وقال استوف منه حقا

فَمَا لَيْسَ قَبْلَ نَجْوَاهُ أَمَانَهُ
 أَمَّا الَّذِي فِي يَدِهِ بَعْضُ الْحَيَاتِ
 فَقَالَ خُذْهَا بِالْأَرَامِ الْبَيْتِ
 بِعَلَيْهِمْ وَامَّا مَا عَدَاةُ
 وَأَنْ يَقُولَ مِنْ غَيْرِ عَقْدِهِ السَّلَامِ
 فَمَا لَقَبْتُ مَلِكُهُ لَهُ اسْتَفْتَدَ
تَدْنِيكَ الْجَلِيلَةَ فِيهَا الْمُحْتَشِبُ
 مِنْ مَنَزِلٍ تَزْكِيهِ إِنْ عَلِمَهُ
قَاعِدَةٌ فَاسِدٌ مُطْلَقُ الْعُقُودِ
 مِنْ تَزْكِيهِ تَضَمُّنٍ وَفِي الضَّمَانِ إِنْ
 قَعْدَمَ الضَّمَانُ كَالْمُسْتَجَارِ
 وَالْعَكْسُ لِبَيْعِهِ وَأَنْوَاعُ الْفِرَاضِ
 يَقُولُ كُلُّ الرِّجَالِ فِي الْمَقَارِصِ
 كَسْرًا مِنْ سَأَفَاعِلِي اسْتَجَارِهِ
 وَمَوْكِنٍ سَأَفَاعِلِي نَوْعِ عَمْرَاسِ
 مِنَ الزَّمَنِ الْمَذْكَورِ إِنْ يَفْسُدَ مَا
 وَمَنْ لَيْسَ قَبْلَهُ وَبَعْضُ الْفَرَسِ لَقَدْ

في الفقه
 اذكر

وملازا

وَمَلَاذِ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْأَمَامِ
 فَخِزْيَةُ الْمَذْكَورِ لَيْسَتْ تَحْتَ
 وَوَالِدُ الْكُفْلِ إِذَا مَا اسْتَجَارَ
 وَقَبْلُ الْفَسَادِ لِلْعَقْدِ اسْتَفْتَدَ
 كَجَعَلِ مُسْلِمًا إِذَا مَا أُرْسِدَ
 مَعَ اسْتِزَارِ أُمَّةٍ مَجْهُولَةٍ
 وَالْعَقْدُ حَيْثُ مَعَ فِي الْمُسَابَقَةِ
 وَحَالَةُ الْفَسَادِ لِضَمَانٍ فِي
 وَأَسْتَنْتِ مِنْ مَعْلُوسِهِ لَا مَا أُطْرِدَ
 وَكُلُّهَا لَا يَقْتَضِي فِي صَحْتِهِ
 فَذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ جَرْمًا يَضْمَنُ
 وَفَاسِدُ الشَّرْكَاءِ لَمْ يَحْمَلْهُ
 وَشَرَطُ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا إِذَا حُلِيَ
 وَقَبْلُ حُلِيِّ تَبَيَّنُوا اسْتِثْنَانَهُ
 وَمِنْ ادِّعَاءِ التَّلَفِ الَّذِي ارْتَفَعَتْ
 إِنْ اخْتَفَتْ أَسْبَابُهُ وَمَا عَدَا
 وَمِنْ ادِّعَاءِ الرَّدِّ لَا نَصْدَقُهُ

لِلَا فِي الْحَرْبِ عَقْدَةُ الذَّمِّ سَامٍ
 مِنْ أَشْبَهِ الْوَحْشَيْنِ وَمِنْ الْمَذْكَورِ
 أَمَّ الْقَبِيلِ لِلرَّضَاعِ أَشْهَرًا
 أَجْرَهَا وَإِنْ يَفْعَلُهَا اخْتَفَتْ
 لِقَلْعَةٍ بِهَا جَمَاعَةُ الْعَمَلِ
 وَقَبْلُ الْبَطْلَانِ مِنَ الْمَجْهُولَةِ
 يَضْمَنُ مَا يَبْعَثُ الْمَوَاتِفَةَ
 وَجِهَهُ وَلَكِنْ فِي الْأَصْحَافِ مَا نَفَى
 فَمِنْ صِحِّهِ أَوْ سَفِيهِهِ قَدْ وَرَدَ
 تَضَمُّنٍ فَاعِلٍ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ
 وَلِلْفَسَادِ عَقْدُهُ مُضْمَنٌ
 فِي مَالِ غَيْرِهِ الضَّمَانُ يَشْتَمِلُهُ
 بِجَعَلِ رِمْنَهُ كَبَيْعٍ لَا يَحُلُّ
 وَبَعْدَ هَذَا مَا نَفَى ضَمَانَهُ
 مُصَدَّقٌ مَعَ تَبَيُّنٍ مَا وَهَنْتُ
 ذَلِكَ بِالْمَوْكِنِ فَمَا عَمِلَ
 أَوْ قَبِيضِهِ لِفَرْضٍ لِحَقِيقَتِهِ

وهذه الطريقة المشتهرة

ومثله مستاجر وودع

وذا الفزاهن والأجير المشترك

ولو وطى المرتين المرمونه

لكون زانيا ومن المحذر

بالفان جواب لو وذا يفتي

كانهم قد خدوا جوابها

وقوله جهلت تحريمًا يعني

لقرب اسلام ومن سبادية

فان وكمن ياذن مولا ما يقع

والحد منتهى ومهرها استقر

وفرعه حر نسيت وعليه

وبذل المرمون ركن مطلقا

اذ جعل الاثلاث النجس

من غير انساب الرمن مدغقل

وصحوا في بدل الاضحية

ابن ذمة لجعلها معيشة

وخالف العفال في ذي الصر ونه

مع وتبيل طلق اي فدرع

ومن كهولا في المقي استترك

بغير شتمة له فطسونه

وفرعه در وضة تفشدر

بكثرة واولوة اذ وفتح

او اجريت بان اذا جاءها

الا من الذي عليه تحريم

عن علما المسلمين باديه

تقبل دعوى جهل خطير في الاصح

عليه ان كرهها في المستقر

قيمة لزامين نهي السية

وقبل قبضه على ما حقيقا

والقبض الحضور للشك في

وبدل الوقف بعكس ذائقل

ان السرا بالعين او بالنيئة

وبسوي القصد كوقف عيشه

ملز

قلت وذا التفصيل حكمة لمحمد

في قرض اشترائه للخبارة

لعين الثاني ان والبقوي

وبذل الرمن به تحريم

لا يسمع الخصام في المشهور

والامر ان الالقصاصه

فان ابا القصاص والعفوفا

عند النواوي وقيل تحريم

ولا يسمع العفو عن مال لزم

او قبل اصل او بعفو اذ منع

ومنعوا براءة المرمون

رحمة المحض واستيناف

والرمن لا يسري لشئ منفصل

اما اذا استبان حمل بحبل

وفرعها بقبض في الاكف

فلا يباع حاملا وانما

فصل جن المرمون غير العجز

من كلها لانه الذي اشتهد

بالعين من اثباته المختارة

وهو اختي الرافعي والنواوي

رايحه فان اني فالحاكم

كفرما المفلس المصدور

يلون للزامن باختصاصه

فينتج اخبارة عما اذ عجب

على اختيار وارتضاء الاكثر

بخطا او عفوه عما استزم

فيه القصاص مثل هشيم تمتع

لمن حثي بالسبب المفسين

من غير اسقاط لدية باني

كولد ومير لم يتصل

حالة رمن فيتبع لاحل

فان خلت حالة رمن المشتري

بعد انقضاء التحقيق التما

على سوا وسيد لم يقبل

قَدِمَ مَجْنِي عَلَيْهِ فَإِذَا
بَطَلَ قَطْعًا رَمَنَهُ لِأَن سَقَطَ
وَلَا يَفُودُ رَمَنَهُ إِذَا رَجَعَ
أَوْ حَصَلَ الْعَقْدُ وَفِيهِ حَقُّهُ
وَإِنْ جَرَى الْعَبْدُ عَلَى السَّيِّدِ
وَإِنْ عَلَى الْمَالِ غَفَاعَتُهُ اشْتَرَى
وَالرَّهْمَنُ مِنَ الْمَذْكُورِ يَتَقَالِزُ مَا
وَقَتْلُهُ مَرْمُونَةٌ مِنْ شَأْنِي
وَإِنْ مَجْنِي مَالٌ بِهِ التَّعْلُوقُ
ثُمَّ يُبَاعُ وَيَصِيرُ لِلْمُتَمَنِّعِ
إِنْ كَالَبَ الرَّاهِمِينَ بَيْعًا وَكَلَبَتْ
وَعَكَسَ ذَا الرَّاهِمِينَ فِيهِ الْمَتَّبِعُ
وَإِنْ يَدَيْنِ عِنْدَ زَيْدٍ رَهْنًا
فَإِنْ يَدَيَّيْنِ فَرَضَتْ الْغَرَضُ
بَسْطُهَا إِنْ مَرَّ صَفْقَتَيْنِ عَقْدًا
وَيُسَمَّى الْبَيْعُ وَيَبْقَى الْقَاتِلُ
وَالرَّهْمَنُ يَنْقَلُ بِمَا حَقَّقَ

بَيْعٌ لَهُ أَوْ بَقَا مِنْ حَبْذِ
يَقْفُوا وَفَدَا أَوْ عَصُوفُ قَطْعُ
لِلْمَلِكِ رَاهِمِينَ فَإِنْ لَهُ ارْتَجَعُ
يَبْقَى وَإِنْ زَادَ فِيهِ فَرَضَتْ
تَقْسِيرُ أَوْ الْعَصُوفُ إِذَا انْتَقَصَ بَقِي
أَوْ خَطَأَتْهُ وَكَلَامُ إِذَا عَقَفَا
وَقَتْلُ بَيْعٍ قَوْلًا جَازِمًا
فَإِنْ نَصَرَ مَوْلَا بَطَلَ الرَّمْنَانِ
وَالْعَقْدُ بَالِ الْمَالِ عَلَيْهِ أَنْتَفَقُوا
رَهْنًا وَقِيلَ الْقَبْلُ فِيهِ رَهْنٌ
مُرْتَهِنُ الْقَبْلِ بَيْعٌ مَا غَلَبَ
وَمَا عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ يَدْتَبِعُ
نَقَصَ الْوَشِيقَةِ الْأَرْهَنَ
فِي النُّقْلِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ مُفَضَّلُ
وَعِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا رَهْمَنُ بَدَلًا
بِحَالِهِ وَيَسْقُطُ الْمُقْتَضَى
بِشَلْفٍ أَوْ فَيْحٍ أَوْ أَسْبَاحٍ

وَمِنْهُ لَا يَنْقَلُ شَيْءٌ بَقِي
وَرَوَاهُ مِنْ رَاهِمِينَ أَنْ يَرَى
فَقُلْ هَذَا الْمَالُ فِي التَّخَالُفِ
مِنْ وَصْفِهِ فَإِنْ عَلَيْهِ انْتَفَقَا
أَيُّ إِدْعَى الرَّهْمَنُ بِهِ مِنْ أَرْهَنَ
فِيهِ عَنْهُمَا التَّخَالُفُ انْتَفَقَا
وَمُدَّعٍ أَلْتَمَازَ رَهْنًا
فَجَعَلَ مَا خَصَّ رَقِيقًا صَدَقَةً
وَالْيَمِينُ الْقَوْلُ قَوْلُ الشَّيْءِ
وَمَا تَقَابَلَ تَقَبَّلَ الشَّهَادَةُ
وَالْقَبْضُ بَيْنَهُ الرَّاهِمِينَ الْمُصَدَّقُ
وَإِنْ يَقْبَضُهُ أَفْتَرَسَ فِي
وَقِيلَ إِنْ قَالَ كُلُّ الْقَبْلِ أَلِ
وَالنَّعْيُ وَجَنَائِيَةِ الْمَرْهُونِ
فَإِنْ يَقْبَضُ مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ جَبِي
ثُمَّ الْأَصْحَ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ
لِمَنْ جَبِي عَلَيْهِ ثُمَّ الْمُقْتَضَى بَرَّ

دَيْنٌ لِمَنْ كُتِبَ بِالْحَقِّ
يَنْقَلُ مَا خَصَّ فِي الْأَلْحَقِ
مُصَدَّقٌ وَلَهُمَا التَّخَالُفُ
وَلَمْ يَكُنْ تَبَرُّعًا وَأَفْتَرَسَ
وَأَنْكَرَ الرَّاهِمِينَ أَنَّهُ رَهْنٌ
وَصَدَقَ الْمَالُ فِي الذِّكْرِ
عَبْدُهُمَا بَيْنَهُمَا قَدْعِيَّتَانِ
رَهْمَنًا بِنِسْبَةِ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ
فِي مَا نَفَرَ عَنْهُ مِنَ الرَّهْمَانِ
عَلَيْهِ مِنْ مُصَدِّقٍ أَوْ مَادَّةٍ
فِي كُلِّ حَوَالٍ عَلَيْهِ نَصْرٌ
بَعْدَ وَقَالَ لَمْ يَلْنَهُ حَلْفًا
أَشْهَدُ تَهْ خَلْفَ لَا حَالَهُ
مُقَدَّمٌ فِي الْحُكْمِ بِالْيَمِينِ
نَصْرٌ تَوَامِي الْأَلْحَقِ الْمَرْهُونَ
يَفْرُغُ مِنْ بَرٍّ مِنْ عِنْدِهِ مَا انْتَفَقَ
أَقْلَقِيَّةً وَأَرْشَ لَعْنَتِهِ



وانه لو نزل الموت نهر
 فيه جنازة على المنصوص
 وبعد أن سباع في الجنازة
 وبعد إذ ناله به إذا رجع
 وخضه يقول كان بعد
تمت عليه دينان أنفرد
 فدفع الواحد فيه المغتبر
فصل إذا مات امرأ من ذمته
 تعلق المرهون والفوراني
 وحضر الفقيه بالروحاني
 فغنى الأصح يستوي المستغرق
 وعند فقده إذا تصرف
 بالرد العيب عن المشهور
 وبعث العقد إذا لم يقتضي
 وإن بدأ مقارن الغنيمة
 ولا خلاف أن للوراث
 لكن يؤثروا الذين عنه من سواه
 ردت مبينة على من عيّن أو
 وقيل للراهن بالخصوص
 سبعة دون خيار عناية
 وقال كان قبل بيع وأرجع
 فهو مصدق والقوانين
 بواحد رهن وآخر الحسد
 مراده ومكلفا إذ بيعت
 دين أنيك الدرع من تركته
 يقول بالفلسر الأثنيان
 مال العراقتون بل بالحبان
 وغيره وأخرون قد ثروا
 ثم استبان الدين أو تعرف
 لم يبين الفساد في المذكور
 لتصيل الحق للمقتضي
 قد كان من قسم بوصف رسم
 أمساك ما خلف من ثراث
 لغرض أو غير إذا حواه

نعم إذا اعلية زادت الديون
 لنا بقية وقال القسما
 والدين لا يمنع نقل التركة
 وقيل مانع من زوايده
خاتمة فيها فريون غلطوا
 وخصها الشبكي بالتصنيف
 سماء مئيدة للناجحة
 الدين ان كان له ورثة
 فله عند فريق قد سفت
 حتى إذا حاز جميع ما ترك
 ثم اجاب بعد ذلك الصواب
 من نسبة الذموم للمدرك
 لدين غير اعتبار نسبته
 او مثلها وكان مما يلزم
 أو زايدها ويستقر له
 عن دينه وللشقوق سبب
 ثم عليا في له من ورثته
 وقال ذو الميراث ذي الغير يكون
 ثباع فالوراث أولى منهم
 وإن تكن مستغرة ما تركه
 يظهر ما في الكلف من قوايده
 من فقهاء وقضاة شيوخوا
 فقال من خير له لطيف
 عن حكم دين وارث مباحث
 تحضه اجوبة بلا شبه
 وقيل بل مقدار دينه فقط
 يسقط كل دينه ما استترك
 يسقط منه ما انتهى من الجحش
 من ذلك الدين بل لا مشك
 إن كان ناقضا إذا عر حسبه
 أدائه الوراث حيث اقتسموا
 نظيره ثم لأن العقب له
 وتبرأ الذمة عما سببوا
 يرجع من خصه ما ورثه

او مثلها او كان
 حاملا

ورمادان لتوارثين ذا
 ثم انا بالبحث فمحا واحجاج
كتاب ذي النفليس لوالفلسا
 وكرة التعبير بالافلاسيق
 ولقطة اشتقاق من الفلوس
 ومن اللسان شهرة النداغلبه
 والدار فحتى روى حجر موعاد
 وفي القحجين الذي وجدما
 واكتفى قصته بالحبارك
 ومن اى داود وابن ماجه
 في اخرج عرسا وعقوبة معا
 واكالم استدرله والبيهيقي
 ومن الموكا اثر الاستبيق
 فمن عليه زائد عمالده
 وحيث لامالك له تحت القيزير
 وهو على التولي للصغير لا
 والحجر ليس بصفين موجه له

لعنة النبي صلى الله عليه وسلم
 خالد بن سعيد بن ابي جابر
 وهو من الاشرار على زيد
 وادعوا على الجند
 وكان قد شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو على التولي للصغير لا

نظر

نعم لحله المات واكسرت
 ومن اكنون طوق اصمها
 وفيه من الروضة كشك وضرب
 وحيث زال المنع فالق قال
 وما قبل قسمة ماله
 رجحة الوجيز والشرح الصغير
 وهو نظير الكتيبة بالمسؤول
 لا منه التسليم للعائين وربي
 وشيئا قال الذي فيه اتضح
 في تابه اذ هو نفس الشافعي
 وما لك لقد رديته انتشع
 ومن امتناعه بباغ مالد به
 حجر من الاصح كالذي نقتصر
 وبالقاسر القرم ما تحسد
 كما اذا طلب بعض الفسار ما
 اولا فلا حجر وقال السوركي
 لكن اذا انت لمن عليه حجر

كان ابن لبس راي العلس حسن
 ليس تحلها ولا ينجها
 عليه ما لقي فيه مضطرب
 بقود اجال لديه بالعمال
 هل ثبت القسمة به من حاله
 والرافض ما حواه في السدير
 وقيل قبض العين قد تعجل
 باب الصداق خلفه لا تحفر
 ان امتناعه هناك هو الاصح
 وعكسه اثبتة نقل الرافعي
 عن ذاته الحجر لا مير بالوف
 فان ابا وسألو الحجر عليه
 عن ماله الدين وبالمع انقصر
 في هذه الحالة وهو الاشهر
 ودسته قد رعن المال سما
 اثبت جمع عكسه وهو قوي
 فيجوز ان من بلا سوال احسد

والأكثر من صحته وإن كان محجرا
من عبادة عوي دينة من القرية
وبعد حججه حقوق القرية
والموكل لم ينع الا سدا
لكن حقوق ريتا لما انتمت
ووصف اشتداد حججه نديت
وقيل شرط لا ينع يسواه
وسندب اللد أو التفرغ
في كل ما يشق في حياته
لا العتق بالتدبير والوصية
وان ينع أمواله للفقراء
وقيل ينع كالزهد ان
ويحوى البيعة ببعض دينهم
وصح بيع سلم من جهته
والكل والنيل منه والطلاق
وكلب الفقاص والفقير
وقوله يقبل بالافكار

يطلب المفلس الذي حردا
او كان عند عالم به علم
تعلقت ماله وبالمسا
منه وفيه نظر قد كسري
لماله ولقد مويت قد تمت
على الاصح ونقال بلكم
ورى البويطير كذا عنه رواه
من بعده يلغى قبل توقف
كالوقف والاعتاق مع مباته
واذ نهم لم ينع الفقير
يديهم العناء جل العلم
حيث تبلغ لذي الارتهان
وان يبيع منهم لعينهم
مع شرا ما راى من ذمته
ومنه الاستحقاق والتفريط
عن واجب حيث اليه ينهي
يسابق الحجر على المختار

وان ابا غير مته وقيل لا
لاما البعد حججه قد استندة
من غير ما اضيف للحجاية
وان يقبل سرقته من حزر قطع
وتقبل الهبات والوصايا
كأيرد بالعيوب ما استندرك
من غير اجبار وهذا يعترض
عنه وما رد المبيع بحسبه
قالوا ومنه الفسخ والاحازه
بعينه كذا او غير ذلك في الاشهر
ما هو بعد حججه قد شررا
ان صح والبايع منه لم ينع
لقوله بعينه النقص لو
ومن سوا ذلك كالحال لا مزاحمة
فصل ينع ماله وقسمته
وذا البدار من الوسيط مسته
واختاره السبلي لكن القوي

وما عليه باتفاق فقبلا
يوصف ما اكلقه اوقية
قائه محض من ذي العتايه
والمال ذاك لا ف ليس ينقطع
بالاغلاق وكذا العقاب
ان ابدت الغبطة رد المشرى
لمشتر قد استبان في المشرى
من ثلثه نقص اليه تنسبه
في زمن اجبار ذوا حازه
ما ينع حججه في الاصل
بالاحتياط والوصايا والشر
من فسخه بجهل حجر قد منع
من غير حالة لعلم تطلق
لعلمه بالحجر ممن زاحمه
يبادر القاض لفقك وصمته
ومشغل الوسيط فرضه احب
يندب عند الرافعي والثوري

وَتَجَلَّ بِالْعَرِيقِ إِذَا خَالَكَ
 لَنَا طَرِيقُ الْفَتَانِ مَا وَفَّ
 ثُمَّ عَلَى الْمَعْسِرِ مِنْهُ النِّفَقَةُ
 وَلَوْ فَجَدَّ دَاسِي عَرَسَتْ
 لَمَعْسِرٍ عِنْدَ التَّوَاوُلِ وَالْقَبِيهِ
 قَالَ الْأَمَامُ خَدَانُكَ وَالْقَرِيبُ
 وَالنَّفْسُ لَا تَسْمَحُ بِالذَّمِّ الْبِيهِ
 وَذُو غَنَاءٍ مَلِكٌ يَصْلُحُ لَكَ
 وَأَخَارَةُ الشَّيْءِ فِي التَّمَتَّةِ
 وَأَخَارَةُ السُّتُلَى وَبَعْضُهُمْ
 وَبِئْسَ قَسَمٌ مَالِهِ بَلْبٌ لِنَزِهِ
قَاعِدَةٌ لِمَا يَبِيعُ خَادِمُهُ
 وَإِنْ يَكُنْ حَاجًّا كَلَّا مِنْهَا
 وَتَغْفَاتُ الزَّوْجِ وَالْأَفَارِ
 وَخَرَّ مِنَ الْكَفَارَةِ الْمَرْثَبَةُ
 وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا مَنْ سَبَّهُ
 وَغَيْرُ حَاجٍّ إِلَيْهِ مِنْهَا
 وَبَاتِقٌ لَا يَكُونُ الْحَسَّاءُ كَبِيرُ
 وَلَا أَمِينُهُ تَخْلِفُ انْتِصَرَفُ
 حَتَّى مَوْنٌ يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْفَقَ
 بَعْدَ ضَرْوَرٍ حَاجَّةٍ وَذَاتِ بَشَرَةٍ
 وَمَوْسِرٌ فِي الشَّرْحِ وَالْبَحْرِ صُفِيهِ
 عِنْدَكَ تَرْقُفٌ شَدِيدٌ كَالْمَرْيُومِ
 وَإِنْ تَصْرَفَ مَا مَنَّا عَلَيْهِ
 مَنَعُ الْإِنِّ بَلْدَنَ لَنْ يَفْعَلَ
 مَا يَفْعَلُ الْعَلَسُ لَضَعْفِ الْهَيْمَةِ
 مِنْ نَسِيرٍ وَكَبِيرٍ كَسَدُ
 يَبْرُكُ قُوَّتُهُ وَشَكْلُهُ عَيْلَتُهُ
 وَمَسْكَنُ بَدَايَتِهِ يَلْزِمُهُ
 لِمَصْرُوعٍ عَلَى الْأَصْحَى فَهَمُّ
 كَالْبَيْعِ فِي دِيُونٍ مِنْ نَصَائِرِ
 عَلَى الصِّيَامِ مَعَ مَلِكِ الرَّقَبَةِ
 لِحَاجَةِ أَوْ مَنْصِبٍ يُنَاسِبُهُ
 يَبِيعُ كُلُّهُ تَخْلِفُ عِلْمُهُ

أما النفيس

أَمَا النَّفِيسُ فَبَيْعٌ مُطْلَقٌ
 وَمِنْ نَحَاجِ أُمَةٍ وَفَطْرَةٍ
 وَمِنْ زَكَاةِ الْمَالِ لِبَيْتِ الْبُلْبَانِ
 قَالَ ابْنُ جَلٍّ وَكَسَتْ عَوْرَتَهُ
 وَوَلَدَ الْفَتَانَ قَدْ خَالَفَ مَا
 وَلَا بَيْعَانِ لِقَعْلٍ قَدْ لَزِمَ
 وَدَسَتْ ثَوْبٌ لَا يَنْتَرِكُ لَهُ
 وَمَوْقِفٌ وَلِبَاسٌ وَلَدَا
 وَمِنْ الشَّيْءِ حَبَّةٌ لَهُ تَزَادُ
 وَلَا يَبْقَى عِنْدَهُ مَا يَبْرُكُ بِهِ
 وَإِنْ تَلَنْ يَغْرُبُ عَنْهَا بِاللِّسَانِ
عَرِيَّةٌ أَنْشَدَ فِي الْمَقْدَرِ
 كَلَامُهُ مَبْنِيٌّ لِلشَّارِبِ
 إِنْ خَعْتَ بِقَضَائِكُورٍ مَسْلُوحًا
 وَجَمْعُهُ فِي كَثْرَةِ طَيَالِسِهِ
 وَمِنْ أَلْحَزٍ وَكُوَالِصُوفِ
 وَمِنْهُ مَا كَسَا عَرَفِي النَّفَقِ

مِنْ غَيْرِ مَا لَوْفٍ لَهُ قَدْ خَالَفَ
 يُبْقِيَانِ لِيَصِحَّ الْعِفَّةُ
 عَلَى الْأَصْحَى وَصَفٌ قَدْ اسْتَبَانَ
 يُبْقِيَانِ لِيُظْهِرَ رَدَّتْ
 أَفْتَى بِهِ وَكَانَ مِنْهُ أَفْئِدَمَا
 وَسَوْفَ يَأْتِي مَا بِهِ نَصَاجِزُ
 وَلِلَّذِي يَلْزِمُهُ أَنْ يَكْفُلَهُ
 عِمَامَةٌ وَمَا يَرْجُلُ الْحُتَّى
 وَلَا يَنْصِبُ عَلَى الْمُسَادِّ
 وَذُو الْعُلُومِ لَا تَبَاعُ كَتَبُهُ
 وَخَالَفُوا مِنْ خِفَتِهِ وَالطَّيْلَسُ
 عَمَسَ لِلْفَتَى الطَّيْلَسَانِ عَمْرَبُ
 كَأَمِ الْحَبِيدِ بِطَبْلَسَانِ
 فَاسْتَجِدَّ لِقَدْ وَالشُّوْمِ زَمَانُهُ
 وَلَفْظُهُ فِي قَلْبَةٍ قَدْ قَابَلَتْهُ
 بَيْتٌ وَجَمْعُهُ بِثَوْتِ صُوفِ
 مِنْ يَلْ ذَابَتْ فَهَذَا بَسِي

صحيح

مَقْبُوطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَرِيٌّ
 وَأَوَّلُ النَّاسِ بِفَعْلِهِ سَمِي
 رَكَانُ الْقَصْدِ بِنِ فِي عِلْمِ النَّسَبِ
 وَمِنْ بَيْنِ أَقْنَدِي سَبْكَ ذَرَهُ
 وَخَلَفَ الْفَارُوقُ فِي مَخَاصِمِهِ
 وَلَعْدَهُ رَدَّ عَلَيْهِ مَا كَانَتْ يَحْتَقِ
 وَقَدْ مَعَى امْتِنَاعُ ذِي النُّورِ
تَدْنِيْبٌ النَّسَبُ لِدَفْعِ الدَّيْنِ
 إِذَا عَصَى بِاللَّذْنِ فِيمَا أَنْفَقَهُ
 وَتَوَجَّرَ الْوَقْفُ وَأُتْمَ وَلَدَهُ
 وَمِنْ هُنَا اسْتَنْبَاطُ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ
 وَقَوْلُهُ أَعْتَسَرَتْ أَوْ مَا لِي فِي شَيْءٍ
 وَأَنْكَرَ الْخَصْمُ مَا كَانَ لَهُ لَزِمَ
 وَنِي سَوَادُ ذَلِكَ كَالِثَلَاثِ
 وَشَاهِدُ الْأَعْتَسَارِ قَوْلُ أَقْبَلَا
 وَقِيلَ يَكُنْ شَاهِدًا مَعَ الْكَافِ
 وَهُمْ الْفَقِيهَةُ فِي التَّقْيِيلِ هُنَا

أَوَّلُ النَّاسِ
 الْعِلْمُ لَمْ يَكُنْ

وَرَعَمَ

تُخَدُّثُهُ مِنْ نَعْمَاتٍ سَيِّئَةٍ
 بِطَبِئَةِ جَبِيرٍ بِنِ مُطَهَّرٍ
 حَيْثُ إِلَيْهِ فِي النِّعَمِ انْتَسَبَ
 كَمَا بَانَ السَّبِيحُ فِي أَمْسَرِهِ
 حَيْثُ مُعَاذُ أَنْ عَصَرَ خَاصِمَهُ
 فَضْلًا إِذَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَحْوَنُ
 فَلَيْسَ ظَرْفُ الْفَقِيهَةِ فِي الْأَمْرِ
 لَيْسَ كَحُكْمِ سَيِّئٍ وَاسْتَنْبَاتِ
 وَوَجِبَ لَزُوجِيَّةٍ مِنْ نَفَقَتِهِ
 إِلَى اتِّقَانِ دِينِهِ فِي مَسَدَدِهِ
 لَا مَنَعَ الْحَجْرُ وَأَنْ يَكُنْ سَعَةً
 وَلَيْسَ لِي مَالٌ يُؤْنِي مَارِسِيهِمْ
 يَبْنَعُ أَوْ ثَرَصَ نِيَانَتُهُ الشَّرْمُ
 يُصَدَّقُ الْمُنْكَرُ بِاسْتِحْلَافٍ
 وَكُنْفِ عِنْدَهُ لَنْ يُقْبَلَ
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَا تُخْلَفُ
 عَنْ الْأَمَامِ فِي غَرَمٍ سَجِيحًا

أَذْيَلُ

إِذَا قَبِلَ الْأَشْرَكَ كَمَا لَمْ تَخْرُجْ
لَطِيفَةٌ مَنْ ذَاتُهُ مُسْتَأْجَرَةٌ
 أَفْتَى بِهِ الْحُجَّةُ وَالشَّيْءُ مَمْنَعٌ
 وَمِنْ ظُهُورِ لَدَدٍ وَخَهَاتِ
 وَشَرَطَ شَاهِدُهُ أَنْ يَكْتَبِرَ
 وَلِيَقْلُ الشَّاهِدُ زَيْدٌ مُعْسِرٌ
 وَلَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ لَا تَحْلِسُ بِهِ
 لَكِنَّهُ كُحْلَفُ وَثَمًا لَا حَيْثَالُ
 وَاحِدٌ وَكَهْفِي مَنَقَا
 وَلَيْسَ لِلْعَرَمِ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ
 وَوَدَّ الْحَاكِمُ بِالْعَرَبِ مَنْ
 ثُمَّ بِهِ لَيْسَ شَهْدُ وَالْحَاكِمُ لَا
 وَأَنْ يَحْتَلَّ بِعِلْمِ الْعَسَارِ كَلَفُ
تَدْنِيْبٌ الْوَالِدُ لَيْسَ يُحْبَسُ
 وَعَلَسَ الْحُجَّةُ وَالْكَارِي الْقَصِيرُ
 وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا تُعْتَقَلُ
مَقْصَلٌ إِذَا بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ

وَمَوْعِلٍ مَعْلُوسٍ تَدْعَى شَرْجُ
 مِنْ الدَّيْنِ لَا يَحْبَسُهُ مِنْ حَضَرِهِ
 أَحْضَارُهُ كَالْمِ إِذَا أُمْتُ تَنْعُ
 مِنَ الْحَبْسِ عَنْ شَرْجِ الرُّوْمَانِي
 بِأَصْنَةِ لِيَصْدُقَ إِذَا خُفِرَ
 وَلَا تَحْبَسُ ثَقِيَّةً إِذَا لَعَسَدُ
 وَلَا يَلْزَمُ مُطْلَقًا لَيْسَ بِهِ
 إِذَا حَارَ فَقِيرٌ وَمُؤْمِنٌ أَرَابِي مَالُ
 تَحْلِفُهُ مَعَ بَيَانِ سَمْعَا
 إِذَا أَقْرَفَلَهُ أَنْ يَحْلِفَهُ
 يَفْخَرُ عَنْ بِالْحِيَةِ بَعْضَ زَمَنٍ
 يَقْبِضُ بِعِلْمِ عَالِسٍ تَعْدِيلُ عِلَالِ
 لِنَفْسِيَّةٍ نَأَنُ أَيْ فَذَا خَلَفَ
 بِاللَّذْنِ لِلْفَرُوعِ حَتَّى يُقْلِسُ
 وَقِيلَ فِي دَيْنٍ لَا نَفَاقَ يَصِيرُ
 لِحَدِّ قَدْرِهِ وَمَالُهُ انْتَقَلَ
 حَتَّى كَرَاذَ الْحَجْرِ فِي بَعْضِ مَنْ

كان له الفسخ والاسترداد به
 فورا اذ في وجهه خيرة الهبة
 وقيل بل العزم ببيع العتاق
 ولو ضوح فسحقه الاضحية
 وانه لا يحصل الفسخ انتفا
 وسائر المعاول ضات المحضه
 كسليم وشفعة وقدر منه
منها خلول ثمن لغدر
 مع بقاء الملك في حشر المبيع
 في كلها منسوخ الرجوع لا
 والفسخ للموخر بالافلاس لا
 ومن فتاوى ابن الصلاح مثله
 والرد لا يمنع بالتدبير
 وعقدة النواج لا الكناب به
 لذ لا يستلاد جزمًا وما
ثم له شرطان ايضا وهما
 كالتزهن والجاني وهو الشفعة

بسبب قام ببيع كما
 وجوز وار جوعه في مسلم
 يمين عينة من ببيع
 من اخذه مع زحام الفدرما
 ثم الاصح ان يفعل المشتري
 واحد القيد بن حيث وجد
 مضاربا بحصة المفاين
 يرجع في الجديد فالا فلا سرقه
 جواز عود بقضه بالتفرقه
 ان تساوت قيمة القيد بن
 ياخذ باقيه بباقي الثمن
 بل ياخذ بالتصف من الذي بقي
 مضاربا بالتصف مما احتج
 وينسج الزوايد المتصيده
 والتمر المستور بالحكام
 كالحمليل والى الاستنباع
 والفرس والبنا في الاراضي
 لو باع صيد ثم بعد احدا
 من دافرو الفرق بالعشر شهي
 او اجبت فيه غير ما ينع
 ينقصه عن ثمن قد علم
 كافة ففيه خير حررك
 ياخذ بحصة منقصة رده
 فان يكن لقبض بعض يمين
 عاد به الجميع ثم لعتقه
 قبل الدخول بطلاق حقه
 وقبض قبض نصف الدائم
 وقيل لا وهو اختيار المذني
 ينصف باقي الثمن المحقق
 وفيه قولان للشيخ
 في الرد لا فلا يسل المتصيده
 وظاهر التأييد في الاحكام
 وصحة العزم في الاسترجاع
 يرجع فيه الحكم للتراخي

فان اراد مفلس والغرماء
 اولا فلا جبر وليس مستحب
 وتغرم الارش ان راي هنا
 حاز وفي الاخر ليس يرجع
 والحكم بالاجود من ردمع
 والحزن والغصير لا زياده
 وان يزد نبيغ وما يزيد بها
 والعين ان زادت بالمشي
 مشترك فيهما وان لم تزيد
 وجعل النقص على الصبح وما
 وحيث زادت ارتفاع التسعة
 بل اخذ الزايد رث سلعة
 والنوب والصبة اذا اشتراها
 ما لم يزد بضعه عليهم
 يشتركان في استنوا القيمة
 وان يزد عليها فامفلس
معرفة في الدين حرا لا يباع
 بغير بيعها فخذها قد حتمت
 رجوع بايع وقلة ما منه
 تلك الغراس فيجاء اليها
 وللغراس والبيت لا يبعث له
 على الاصح وسواء اما المستحب
 لا يمنع الرد اذا اراده
 للمفلس حكمه قد انشأ به
 يرجع والمفلس الذي استثرى
 ضاع صباغ المشتري لمقتدي
 زاد لمفلس اذا ما اقتسم
 بحريه التفسير كيف حصل
 وعكسه ارتفاعا بضعته
 من واحد يرجع قطعا فيهما
 وان شري من رجلين فاما
 والنقص عن قيمتهما سليمة
 بها شريك لهما لا يخلص
 ينقص اجماع وحكم لا يتبع

المرار

وما ان عرا كجيب سرق
 فالبسهم في مال لا يعمل به
 وان يكن من كروق لئلا يركب
 وما ادعاه ها هنا ابن حزم
خاتمة هل دفع ما لم يكلب
 حلي القشير كبد وخمين
 والشع غز الدين قد غناه عن
 كذاك من قواطع السمعاني
 بين الذي يلزم دون مكالمة
 وبين ما يلزم من عذوان
 اوردها البيت في الكفاية
 اما اذا كان على الذي حجب
 والمال نقتد فالولي يدفعه
 وحيث كان باله عفت ارا
 فالرد قبل كليب لا يقتصر
 وحيث اوفا دين الهالك
 ومن حتم دفعه قبل الطلب
 من تبعه من دينه المفروق
 فيما علمت احد من مذهبه
 فهو على اصح كلامهم غير قوي
 يتسبه خذ افنا للوهيم
 من دينه يلزم قبل الطلب
 من شرحه العدة موجب دين
 ذي حدة لطلب لم يسمع
 وفرق الفقيه بالمعاني
 والمستحق بالرضى وعلمه
 بالندب ذاك والوجوب الثاني
 واختلف اكتاب في النهايه
 لما لك وحقه لم ينح
 حتم من تأخير هذا منفه
 ومالك المال له تحت ارا
 والنقد العرض كذا الحار في
 لخصر المييت من مكالمة
 يوجب اعلا ما اذا الجمل غلب

باب بيان الحجر وهو مصدر من حجر فاض من عليه يصدر
 والحجر أيضا نصب الإمامه والحجران التقدر من شامة
 والسهم من امامه ووك سبعة ارضين بالوقت استبقت
 ثم علي سأل الحجر عليه عثمان بالذي انتم منها اليه
 فشارك الزبير فيها فخرج ثم من المنع اشتد ان الحجر
 لغرماءه وللذي ارتفعت ولذي الارث على المرحض مع
 وشيئا اكسر اهل الجرسه اذ زادها الحجر الغريب وعلي
 وارض دقن وثمان عده ومابه الزكاة عيبا وجبت
 وغالتم مال اسير قد لهمد ومذهب النافى الحسين من يثم
 والعين للصانع والذي اشترى وناذر اعتاق عبدا عيشه
 من حجر فاض من عليه يصدر والحجران التقدر من شامة
 قصه فرع جعفر لما حوى ايام شهر دالم على انتهت
 عثمان بالذي انتم منها اليه عثمان عنه الحجر الذي صنع
 منه على الفليس نوع الحبري وسيد علي فتا ومن رقت
 حجر على المرتد لا غير اجتمع جعلها الامتحان جنة
 ملائكة وسيد له مشالا وسيد مسئول قد عده
 ومطرق في مال مابه ثبث عليه دس بخلاف اشتهد
 يشهد الحجر وسرعا لم يعلم يشرك عتقه الرقيق المشترك
 ومشتير من غير قبض يثبه

الحجر

والحجر العارض للمبتاع في وسد من نفقات اتمته
 والحكم في الحصة للذي اشترى وفترع الحكم على الاعتات
 والوقت اذ عدله من وقفه والذين الماذون ايضا عتبه
 وقامح بالعين فيما قبضه وسبع ما الطهر من ضيق الزمن
 وحث عفا والد بامة ومن ثلث حافر قد وصي
 وذامك بعد الشهودا والمد عمر عين حجر المد عمر
 فقد افادت هذه المنكومة وكل هذه لها ابواب
وقصدنا الآن بيان ما اشبه بالحجر الجنون عنه يرتفع
 وبما وقع في البصير شيدا مجلس عتد فيه بالف حق الشفق
 والمهر كي يدفع بعد خلوصه قبل ادا من المنكورة
 يدفع قيمة على الاكلاف وخط مفصوب هذه الصفه
 الاباذن من غيرهم ما منه والعبد في جنابة مغترصة
 تمنع الامع عذركا لثمن تمنع بيقها بل جهه
 تمنع من حاضر ما خصا بعد اذ قد غدا معهودا
 عليه في ثبات بما اكد على اعداها بالحمسة الموسومة
 تحق كالا عند جوابه من حجرين وصي مع الصفه
 اذا اتفق بانفاق ما دفع من عشرة مضت لخيريدا

بالقمرت ونحوها نصفها
 لما رواه البهقي وابن عمر
 عند ابن حبان واصله ورد
 أو نحو ذلك الما بعد تسعته
 والحكم بالبلوغ بالانبات في
 وامرأة زادت بحبض وحبل
 ورشده صلاح دينه وما
 فيقال ما لا يبطل العقد
 وعدم التبذير ان حترزا
 رصفه من ليرأى في الصدقة
 من الملبس الفاخر او في الأكل
 ليس من الاسترفاف والغزالي
 لانه فاعل اولي الرغوة
 ومديد الانفاق بالتفديرك
 والسنن من ابواب قسم الصدقات
 فالهني عن ضاعة الأموال
 والبذل من الطاعات ليس بصف

وقيل بالحقن تنافي وصفها
 بها أحجز البلوغ أسمن
 لذا القى كثر فذا اليسر يرد
 على الأصح لاحتمال جهلته
 أولادها في غيرهم ثمن
 ومشكل بالحض والامنا اقتبل
 وقتل في المال فتك بالا احتمال
 لا مع الرشدا بالاحكام
 عن الصبي من سوا ما حوزا
 ليس بنبذ سوا ما النفقة
 وما به ندم شخص طعمه
 خالف فيه وهو ذو حلال
 وفيه ثمن ثابت يروى
 من غير استراف ولا تقف يرد
 نص على تحريم هدي النفقات
 جافين كثر السؤوال
 بانه ولو نادى سكرت

اما سمعت

اما سمعت قوله ابن سهل
 قيل له لا خير في الاستراف
 والشرف الفعل الذي لا يسب
 ومن نقدي طوره وأخرت
 ولازم الاستراف والتبذير
 وصلاح المال طحل الحشر
 فولد التاجر بالبيع
 وولد الأمير نكلا والفقيه
 لم ما يكفيه في أسبوعه
 وغيره رة بصون الأكل
 وشرك الاختيار ان يكره
 ولا يصح عقده بل محتر
 وقيل بل من الصرع عقده
 ونحوه الغالي هنا واليفوك
 محل دفع مال الاختيار له
 ويبلغه لا رشدا بدوم
 وفي البويحي عن أبي علي

الحسن الاسم الجميل الفعل
 فقال لا استرف في الاستراف
 حذا ولا في أجل يست
 واجتنب القوام بها النفقة
 يفتد ما يؤما بعدة محسورا
 قبل البلوغ بأموال تحت يد
 وولد التزارع بالزراعة
 بحشا بانفاق لسوم شقيقه
 ثم بشهر ما يختار نوعه
 وميزل وشان غزل وأمه
 لينتد الركن اذا اقتدره
 ويعقد الولي منه ذو حكر
 اذا استبان منه فيه رشده
 وغيره والرافعي والثوري
 وليس بضم الولي خلد
 عليه جلس حجرة قبل القدوم
 والحكر من تهرات المهمل

مولد التزارع

الحسن النطنة

الشَّيْخُ
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

نَفْسُ دَهَانٍ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
وَالشَّيْخُ فِي الْأَمْرِ لَا يَحْكُمُ بِهِ
وَالْبَالُغُ الرَّشِيدُ عَنْهُ حَبْرُهُ
وَيُدْفَعُ الْمَالُ لَهُ فَإِنْ لُحِرَا
مِنْ حَاكِمٍ وَقَبِيلُ خَطَرٍ يَأْتِيهِ
وَقَبِيلُ يَلْعُودُ بِالتَّقْدِيرِ لَهُ
وَقَبِيلُ حَجَرٍ سَابِرٍ النَّصْرَاتِ
وَفُسْقُهُ لَا يَنْتَفِيضُ فِي الْأَلْحَمْدِ
وَالْحَجَرُ بِالْحَقِّقَةِ مِنْ شَجَرٍ رَشِيدٍ
وَقَبِيلُ يَكُ وَلِيَّهُ مِنْ صَفِيرِهِ
وَقَدْ قَوَّاهُ أَنْ أَمَرَ السَّفَفِ
وَلَا يَبْعَثُ بَيْعُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ
بِالْعَيْنِ وَالْأَمْنِ تَلَا صَفِيَّتِهِ
فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ فَالْكَفَّارَةُ
وَصَحَّ الْمَطْلَبُ مِنَ الْقَتْلِ الْعَنَاقِ
وَالنُّوْرُ فِي الْحَبَةِ لَسَّ
وَلَوْ بَغْبُطَةٍ وَبِالسَّوْكَالَةِ
وَقَتْلُ الْأَبْكَالِ شَرْعًا ذَا هَمَلٍ
لَكِنْ أَجَازُوا جَبْرَةً بِسَبَبِهِ
زَالَ بِلَا فَيْدٍ وَتَمَّ أَمْرُهُ
مَا يَوْجِبُ الْحَجْرَ عَلَيْهِ حُجْرًا
رَجِيَّةً وَقَبِيلُ يَكُنْ يَلْبَسُهُ
وَرَفَعَهُ بِالضَّرْبِ فِيمَا جَعَلَهُ
لَعَنَ وَفِيهِ بَعْدَ خَلْقِ الْأَنْبِيَاءِ
حَجَرًا وَعَكْسُهُ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِ
وَلَيْتَهُ الْفَاخِرُ عَلَى الْقَوْلِ الْحَبْدِ
كَحَارِي الْجَنُّونِ حَالُ كِبَرِهِ
مُجْتَمَعُهُ فِيهِ فَلْتَقَى عَلَى تَهْمِهِ
لَسَفَهِهِ وَلَا يَشْرَأُوهَ لَهُ نَيْهِ
لَعْنَتُهُ وَتَدْرِي وَهَبَتْهُ
يَصُومُ عَنْهَا مَنْ رَأَى اسْتِغْفَارَهُ
عَنْهُ مِنَ الْوَلِيِّ مِنْ عَيْرِ أَرْثِقَاتِ
وَقَبْضُهُ مُعْتَبَرٌ أَنْ فَعَلَهُ
يَلْغِي وَقَبِيلُ فِي ذِي الْحَسَالَةِ

اجاز

وَجَازَ أَنْ يَنْجُو بِالْأَذِنِ وَفِي
وَمَا اسْتَشْرَى دَوْسَعَةً أَوْ أَقْثَرَهُ
إِنْ قُدِّرَ إِلَّا قَبْلًا مِنْ شَيْدٍ
وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ أَسْتَنْقَى
وَمَوْبِازِينَ بِالْأَمْرِ الْمَسَالِ
وَمَوْضِعُ الْوَحْشِيِّ تَعْيِينُ الثَّمَنِ
وَأَحَقُّ الْمَطْلَبِ لِعَيْنِ الْمَبِيعِ
لَنْعَمَ لَهُ الْمَشْهُورُ مِنَ الْقِصَاصِ
وَقَبْضُهُ فِيهِ مَازِينَ أَسْتَقْدَرَهُ
يَلْغِي وَبَعْدَ الْقَتْلِ عَنْهُ مَلْذَمَةٌ
وَالْخَلْعُ وَالطَّلَافُ مِنْهُ وَالظُّهَارُ
رَغْبَتُهُ الْأَلْسَابُ وَاسْتِخْلَافُهَا
وَكَا لِرَشِيدٍ فِي الْعِبَادَاتِ سَوِيٍّ
وَأَنْ تَحْجُ الْقَبْرِ مِنْ بَعْدِ النُّفُوسِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَلَيْتَهُ مَعَهُ
مِنْ سَعَفَاتٍ أَنْ رَأَاهُ مَصْلَحَتُهُ
وَعَبْرَةٌ وَجِبُّ الْقَضَاءِ حَيْثُ
أَبْوَابُهُ شَرْوُوحُهُ لَا تُخَشِفُنِي
زَالَ صَمَانُهُ بِأَثْلَافٍ عَسْرَتِ
أَوْ لَا فَضْلًا مِنْ عَلَى الْقَوْلِ الْحَبْدِ
أَصْغَارُ وَقَبِيلُ دُونَ جَهْلِ اخْتِفَى
وَخَالَفَ الْأَمَامُ وَالْفَقِيرُ إِلَى
وَمِنْ سِوَاهُ بِالْأَمْرِ حَبْرًا مَلَنِ
بِمَنْ مَدْرَهُ حَيْثُ يَبِيعُ
وَمَنْ لَدَى عَلَيْهِ كَيْفَ فَعَلَهُ
وَإِنْ يَدْرِي حَالَةَ الْحَجَرِ أَوْ شَرِّ
مَا بَيْنَهُ وَمَنْ رَتَّ يَعْلَمُهُ
وَالْحَدُّ وَالْفَضْلُ صُرِّحَتْ بِاشْتِمَالِهِ
وَبَدِثَ مَا لِحَصَّتِهِ إِنْ تَأَمَّنَا
زَكَاتُهُ مَدْفُونٌ عَنْهُ أَنْزَوِيٍّ
مَوْثِقًا وَلَوْ كَجَعْلِ حَقِّقَتِهِ
وَمِنْ قَصِيرٍ سَفِيرٍ لَنْ مَنَعَهُ
وَتَذَرُهُ الْحُجَّ الْأَمَامُ صَحِيحُهُ
فَأَسِيدُ حُجَّتِهِ بِالْأَمْرِ تَوْفَقُهُ

أما إذا أحرم بالنقل ولم
 كان يزد منعه وحلته
 حيث نقول لدم الحصر بدل
 فهل يبقى أبدان ذمته
 لا نقل فيه والعقبة بالنقل
 وإن تكن مكشبا في سفره
 أولم يكن ولم يزد لا منع به
فصل في دي التبريد في العتة
 ثم أبو الوليد ثم الوصي
 ذا الحكمة في الأولى من الوجهين
 وتنفى بظاهر العدة له
 نعم إذا ما فسقا فنهما
 ومالك وأحمد كل قصي
 واحتقر فيه قدم الوصي
 ولا نل الأم على القول الصحيح
 ويتصرف الولد إن بدت
 وبسواها أختارا شتاذ الأمام

أوما يفر

في الم

وفي العز نر ماله ليستنهي
 وفيه في آخر الوديعه
 بضمته وضمن المما لم
 لا تركه التلق للتمسار
 وعدم العماره المعقاده
 وقار للولي أن يزرع له
 كمال الكفل جوزوا السفر
 ومنعه في الحر من المذهب
 ومنعوا استصحاب مال كفله
 بل يودع المالك له أو يقرضه
 وينتج بالقصور والطين العقار
 لا لين ولا يحصر حيث كان
 لم لغير الاحتياج لا يساع
 وحيث جاز سعة لا بد أن
 وجاز بيع ماله بالقرض في
 وظاهر النقص قول الأكثر
 وجب الاشتداد فيما باع

قبل كفاة النواح حبرما
 إذ ورق الفرساد لن يبيعه
 يترك غلفها وشرب داييم
 واختلفوا في الترك للأحبار
 وفي الوصايا البحر قد أفاده
 في ليس الشايل من المسئلة
 في البري لأصح إذا من سفر
 والمنع للحاكم أول والصبي
 في سفر المحذور عند نقله
 لشقه ولا ضمان بقرضه
 وكوا جبرته ابلا أحتتار
 والبحر راع فيه عادة المالك
 عفاؤه حيث له به انتفاع
 يبتاع خيرا أن يترك التمتع
 مصلحة واكلف عن هذا النقص
 يبيعه نسيئة ذو النقص
 وترك هذا يقتضي امتناعه

والشرط فيه غبطة مفروضة
 كتقيل الخراج والربح قليل
 لكنه يباع للمضطر ليس بشرط
 والبيع للمضطر ليس بشرط
 والرهن بالإشهاد وغيره
 وإن رأى مصلحة في شفيعته
 ومنع الشامل أن يأخذها
 ثم يوزن ماله والنقص
 وبالعق على أصوله أوجب
 لكنه على الصبي أو الميت
 وإكالم المنصوب كالأصل الخص
تدنيك القاص وفرع القاص
 لشعله كذا حواء البعوك
 والشاء من جواره منعه
 والنصر في الشامل والجرجاني
 وصاحب الغدة والفيورياني
 وصاحب الاشراق والامام به
 لأجل برهين مقنن
 أو زاد راغب له قصد قليل
 من غير رهين لازم في الصورة
 في عقده الرهن وركن أخوطة
 في بيع أصل منه مال الفزع
 فعلاها عند ظهور غبطة
 للمحل بل ندب أن يثبت لها
 عليه بالعرف لمعنى الشفقه
 بيعا بغير حاجة لن سماعا
 مصدق بحلف قد استثنى
 وتعد عزله يكون كالوصي
 يقرض الحاجة الاقراض
 منفردا أو الراعي والتوك
 وغالب الأصحاب بالقطع امتنع
 مقرحاه وفي البيات
 والشفع والحجة والشروان
 فله مصرع لقاص مذهب

المنها

ومنعوا وليه بالاختصاص
 كذلك الهبات منه امتنعت
 ويشترط الكتم على من جعله
 ولا يخلق الولي زوجه
 وليس يأخذ الولي والغنى
 وللأب المحتاج قدر النقص
 وحيث كان اجنبيا وامتنع
 يأخذ ما قل من المونس
 وللولي خلق ماله
خاتمة للرشد في الشفر
 والبيع للمجنون حيث أتلفا
 ووالد الجمل له اجازته
باب بيان الصلح قل تصالحا
 ثم الصلح مصلح المصالح
 للصيغة التانيث والتدليز
 والصلح قد عرفه الامم
دليله فاصلحو ايتمها
 من غير الاستيفاعه بالقبض
 ولو بشرط لثوابه لغت
 بيعا وقد تناقضا في المسئلة
 بعوض أو غيره قد أثبت
 اجزأه وفيه وجه عندنا
 ولشوة وموون محققه
 به عن الشب بما به صنع
 وما انتهى لاجرة المقسونة
 بأهل كنفه لرفق عله
 يندب خلق الزاد لا مع من لقر
 عنه الضمان لسفيعه انشغى
 وقيل لا كلف له اعارته
 من لفظه واصطلاحا واصالحا
 والاسم صلح ثم هدي صالحه
 في حالة التعريف والتكثير
 يتألف الخصام في الملمسة
 والصلح خير ولد أو دأنتي

فَصَلَ الْخُطَابُ فِيهِ وَهُوَ جَائِزٌ إِلَّا الَّذِي لَخَّرَ جِلَّ حَائِزٌ
 زَوْدَةٌ عَنْ عَمْرٍو اسْخُوفَ الْمُنُونِ رَفْعًا بِاسْتِثْنَاءِ اللَّهِ حَسَنٌ
 وَمِثْلُهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ وَهُوَ عَمِلٌ وَأَبْنُ حَزْمٍ قَدْ نَفَاهُ
 وَالصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرُوضٌ فِيهِ رَأَى تَقْدِيرُهُ
 وَعَنْ أَبِي الطَّبَخِ فَرَعٌ سَلَمَهُ عَزِيزَةٌ مُحَقَّقٌ مِنْ عِلْمِهِ
 وَمَوْفَاقُ **فَسَامٍ** سَنَانٌ غَارِضَةٌ فَالْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ الْمُعَاوَضَةُ
 قَدْ خَصَّتِ الْحِكْمَةَ الْمُرْتَبَةِ يَرْجِعُ فِيهِ الْمُرْتَبَةُ اخْتَارَهُ
 وَمِنْهُ تَرْغُفُ نَفْسُهُ نَتَاهَا مَا مِنْ شَيْءٍ خَصَّ فِي اسْتِعْمَالِهِ
 وَفِدَايَةٍ وَكُتُوبُهُ سَمِيحٌ وَالْخِلَافُ أَشْرَافُ يُعْمَلُ
 عَلَى سَوِيٍّ عَيْنِ ادْعَاءِ جَارِكٍ رَدُّ بَعِيْبٍ مَعَ شَفَقَةٍ تَلِيَّةٍ
 مَعَ تَقَابُضٍ لَدَا مُنْصَرِفِهِ وَشَرْطُ قُلْعِ التَّرْعِ جَيْتٌ وَجِبَا
 وَاجْهَلُ الشَّرْطِ يُبْلَغُ مَا عَقِدَ وَأَنَّهُ بَعْدَ لَا يَبْعُ عَصِدٌ

ابو هُرَيْرَةَ
 رَوَاهُ
 ٣٣٥
 ابْنُ الطَّبَخِ
 ٣٥٨

الْمَوْجِزُ

رَمَوْ عَلَى مَنَعَةٍ إِبَارَهُ قَدْ بَيَّنَّتْ أَحْكَامُهَا الْمُخْتَارَ
 فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْضِ عَيْنِ مَدْعَاهُ فِيهِ بَيِّنَةٌ لِلْبَيْعِ الَّذِي ادْعَاهُ
 فَبَطُلَتْ بِلَفْظِ بَيْعٍ لَا مَبْتِغَاءَ بَعْضُ بَيْعٍ أَوْ لِمَالِكٍ تَبَاعٌ
 لَكُنْ تَابَعٌ فِي الْأَصَحِّ إِنْ وَهَبْتَ مِنْهُ بِلَفْظِ الشُّبْهِ
 وَقَوْلُ صَاحِبِنَا عَنْ الشَّيْخِ بِلَا سَبْقٍ خَصَامٌ بِلَا أَنْ يُنْفَقَ لَا
 مَالٍ الْعَزِيزُ وَكَانَ ذَا إِذَا لَمْ يَتَوَيَّا بَيْعًا بِهِ فَلْيُحْتَسَبْ
ضَابِطُ الشُّبْهِ لَدَا التَّخْيِصِ قَدْ فَارَقَ الْبَيْعُ عَلَى التَّخْيِصِ
 فِي صُلْحِ أَمْوَالٍ ذَوِي الْكِرَابَةِ إِذْ صَحَّ لَا مِنْ مَالٍ ذِي الْكِرَابَةِ
 وَالشُّبْهِ عَنْ مَوْجِزَةٍ مُقَدَّرَةٍ مَعْلُومَةٍ خَمْسَةِ مِنَ الْبَعْرِ
 وَمِنْ التَّوْبِيخِ بِجُوزِ الْاِقْتِدَادِ بِالْمَالِ عَنِ الْمَنْ كَالْبِ الْفِدَا
 فَفِي التَّخَارِيفِ فَتْدَى ذُو وَرَعٍ عَنِ التَّيْمَنِ بَيْعُهُ مِنْ رُغْمٍ
 وَجُوزُوا الشُّبْهِ عَلَى الدِّينِ الَّذِي بِجُوزِ أَنْ يُعْتَمَدَ عَنْهُ الْمُحْتَدِي
 كَالدِّينِ فِي الْقُرْصِ وَفِي الْإِخْلَافِ وَالْمَهْرُ وَالْخُلْعُ بِالْإِخْلَافِ
 عَلَى سَوِيٍّ أَوْ الْكَلِمَةِ فِي الْمُخْصَرِّ وَفَرَعُهُ الْمُنْتَاجُ مَا تَحْدَرُ
 إِذَا وَضَعَا الْعَيْنَ مَكَانَ غَيْرِهِ نَانَعَلَسَ الْمَعْنَى بِهِ فِي سَيْرِهِ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّوَضَةُ فِيهَا الصَّوَابُ وَكَثُرَ قَدْ يَسْتَمُوا فَيُخْطَى الْكُتُوبُ
 كَانَ تَوَافُقًا بَعْلَةَ الرَّبِّ فَالشَّرْطُ قَبْضُ عَيْنٍ تَرْتَبَا

في مجلس لا تفسر تعيين العوض
 وبسواه باطل ونبه لا
 وان تخالف بعلة السربا
 تعينه في مجلس عوضه
 وهو يفيض الدين ابراهيم صدر
 وجوزوا ابراهيم بلفظ المصلحة
 واشترط القبول فيه الا لث
 ومويزي الحلول والتاجيل
 لكنه ان يحل المصلحة
 من مائة بغير تاجيل على
 من نصيبها وحل نصف المائة
 والصالح عما صح بالملكسد
ونوعه الثاني على انذار
 وسألت كمنكر فان اشد
 وان مضى الصالح على انذاره
 ببعضه على الاصح يترك
 ورد ما يؤخذ فيه ظاهرا

اذ ليس

اذ ليس فيه ان يثبت
 ومثل صاحب علي الدار النبي
 ولفظ ملكي فقط اقرار
 كالبيع والتملك والهبات
وقسمه الثالث بين المدعي
 كقول له وكلني الذي علي
 فهو مفتر وانا اصاب
 وان لنفسه فقط صالح في
 وان يقر انكرو هو مبطل
 ما بين قادر على اشترا
نقل يجوز في البنا تصحيح
 وما لكروا فقنا والحنفي
 لا الصالح بالمال واخذ البنا
 عن أحمد وحكيم واليه في
 ان يرضع الميراث في مائة
 وان تكون قدم العباس
والشرط في الشا باط قطعوا الجنا

وظاهر القياس منه لمصلحة
 ذكرت ذا اقراره لم يثبت
 جزما وعندها بالحنفي ار
 وسؤل ابراهيم يدعي ان
 واجنبى قد جرى فيما ادعي
 دعواك في الصالح باقرار له
 فضلكه على الاصح صالح
 ما قد وصفته فبيع امسك
 فهو لم يصب به قد فصلوا
 وغيره والقرع ذو سراج
 من نافذ لمصلحة اذ لا جناح
 واحدا من سلطان علي
 قضيت العباس في الميراث
 واقسم الفاروق للعلم المنق
 معتمدا عليه في امسك
 من كتف الفاروق نالوا التراس
 ان لا يصير احدا عند الترواح

لج

ليس لك الماشي اذ استنصب ولا يلاقي ذاك الركب نصبا
ولقوا فلما مضى المحمل وما جرت عادته ان تجلس
من هو دج وحش المظلة وهذا الحكم ينصب الظل
^{وسرطه} عدم تأثير الظلام واشترط ان جرت به الارض
وضغطوا قولته لما نها واجاز لا يمنع من مثاله
مقتعد الاشواق اذ لا ينقطع ^{والفرق} ان الارض لا حياء
وحكمة فيسرع على الذي وقف ومنعوا في سكة منسدة
ومن جناح يضل الذي يكرز كلها الابواب ليست تفتح
واهلها من باب داره اليه وحولت في لداره
تغيرهم من فتح باب لم يمنع وجاز من بلا مشورة

موقوفه

والاشرف

والافقة المنع وكجريان في ^{والفرق} منه وبين الاثنية
وما يضمر من بتا دلالة ووضعه طين بين الدار
ومن له باب اليه فقف للشر كما منعه كالاقترب
لم حدود البير والمستجد لا ومن له دار ان كل منها
وقيل لا وموضع الوحي من ما قال انوا الطيب من ذوات
وحيت مع المنع فالمصالحه وهي اجارة اذا اناقت
ونقل ميزاب كفتح الباب في وجاز في قوة وسائر
والجدران بين المالكين ان يرض بوضع جده عليه في الجدران
لقول اركى المرسلين لا ضرر ولا يجل ما باكره صذر

فتح لصوص حيث شبك اني ان لمنع ذا خضوم داينيه
ونحو ما خطر بلس سكة والعجز جابر لا امس دار
ابعد عن راس لغير مفتحة ان لم يسد اولا في المذهب
ببطل منعنا سابقا ناحيا لجهة نفع ما بينه وبين
لم يقصد اشاع ملك علما لكنه عند مجوزة الوقوف
عنه مال في الاصل صالحه اولا فحصة مشاعا ابدت
جميع ما مضى بالوقوف منها لميزاب نفعه لخصر
لواحد مغير لا يعترض اذ صدر الجار عقابه شديد
ولا يجل ما باكره صذر

للاقترب

وخصه في وعظ حجة الوداع
وفي القدر قد اجاز وضعه
 وشرطه انتفا حجة البه
 ولا يزد الجار في ارتفاعه
 ونزك ان يثنى فيه ازجا
 وعكس الامام داود وافقه
 ووضع سبابا على الميت ابد
في الجديد بالرضى بالاعوش
 قبل البناء وكذا على الاصح
 واذا خطناها هنا منع الرجوع
 ليس له على الاصح ان يضع
 ما كان سبابا قد ابتناه
 وللقي فيه قاهنا توسط
 اذا قال حيث علق الاختسابا
 لا منه في عارة الحدار
 وان بين غير تلك الاكس
 وحيث كان السابك الجذوع
 لغرضه في النفس المنع وداع
 للجار والحديث الفى منع
 من مالك لوضع جذعه عليه
 ونفى صخر الحدار بانتفاعه
 ومقد ميلك غير جدر ادرجا
 عليه في التهمة الموافقة
 بالانفاق لا متناع قابل
 عارته يدرج فيها ذوالقصر
 من بعده وان باذن مانع
 تسقط عن جدره بعض الجذوع
 الا باذن ولذا اذا وصح
 بنقصه السابق لا سبواه
 به جميع ما مضى بنصب
 صاحبها او خشي الخسار ابا
 والامتناع في سبواه حباري
 فالاذن مشروط بالافى اله
 نفي الاصح عودها ممنوع

الانذار

وان

الا باذن في سبواه ما عيشه
 وفيه لا يعلم كيف الابتناء
 وبالرجوع سقييد الخيرة
 او قلعه وغرم ارش انضبط
وسوف ياتي في كتاب العار
 وفي الرضا بوضعها او البناء
 واخذها مع وجوب وضعها
 قال العقبة وعلى الخلافة
 من اثم مدجوزوا ان يجعله
 وحازا بفارقهم ان يؤجره
 وقوله بعنك اي حق البناء
 فهو على الصحيح عقد قد جمع
 منع نقصه فان منه هدم
 او بسواه فيعيد المشرى
 وان اراد صاحب الحدع بناءه
 لمن له الجدر هنا لن منعه
 او موضع الكل اذا ما رهبنا
 منها وحكم ثابت قد عيشه
 ان لشعاده بتقدم بدا
 بين البقا باجرة محصورة
 وقيل بل طلب اجرة فقط
ناقض عنه فروع عار
 باجرة يجوز لا ما عيشا
 ممتنع لو اجبات شرعها
 يورد ما قترز في صدقاتها
 تعليم مفروض ولز شتكله
 راس البناء اي لفتك اجرة
 او راس جدر لبناء بيتا
 شتوب اجارة ويبيع اجمع
 ثم اعيد بعدة بالمهم عدم
 وخصه على البناء لم الجدر
 لكي يعيد فوته الذي ابتناه
 اذ عقده بهدمه لن ترفوعه
 يلزم مع حكيمة وان ابا

وشرطه بيان قدر الموضع
 وصفة البناء والكيفية
 والاذن في البناء على الأرض الكيفية
 وقيل بل بالشمل في الموضع
 والسفل والعلو حيث فرضنا
 لتواجد منها العلو قد حصل
 اجازة الجوز الا المشرني
 وجوز وابع علموا السدار
 ومنع الشريك من وضع الجذوع
 قالوا ولا يعجز عنه وقتدا
 وسد هام من قايح ظلمة منيع
 وضع جاره على فية الكوا
 وحار الحذر ان وحاز الجدار ان لستيندا
 ان يستند وان يكن مالكة قد منعه
 والنزم الشريك بالعمارة
 لصاحب المرشد والعزالي
 وابن الصلاح ومجلى وآر نصفا

امثلة

ومثله في الأرض والزرع
 ومالك واحد قد ذهب
 والحنفي قال ان تصرفوا
 وشرطه ان يترك ذلك الموان
 وان يكون مثله لا ينقسم
 وحيث لا اجبار لكل منه الشريك
 في الرخصة الجزم بان كالبه
 ومع خصمه وهذا الحكم عجيب
 والشرح للامام اسند الخلاف
 وخالف التهذيب والحنفي ان
 فان اراد ان يعيد ما اذبح
 وتجهل المعار ميلك الشريك
 وخصمه ان قال لست انقصه
 فبيعه لا حكم الا حبا
 وهو على القدم ذو الاستزام
 ولو تعاونا على الاعادة
 عادت ما كانت وحيث قيدوا

حيث ان لفرض مستدوع
 اليه حيث لصلح طلبا
 في التميز والباير عليه تجب
 تحلل بانعدام ما قد فيه كان
 كذا ابن داود بهذا امر شمس
 تمنع داما سبيله اربك
 يد لك التقصير بعد ما صبه
 ادهو غصب فيه رد ما وجب
 وهو الذي عن منعه من الخلف
 تجب له الذي يتنبه حسن
 بالة لتقسيم لم تمنع
 يعليه ما اراد من ثياب
 واعترم الحصة ما ينقصه
 على الذين لم يروا كبا
 ومثله ياتيك من احكام
 بنقصه قال صفة المقادة
 تفاوت الملك شرط فسدا

ولو أعاد شخص الذي أنهدم
بحوزان جعلت الزيادة
وقال فيه الرافعي لسم لا
للخير جزمته في الحال وقد
تدعيك الصلح على التام
بحوز مطلقا فان تقدرت
اولا ففقيه الأوجه المقدمه
ثم المراد منه اجرا المتكدر
عن ثوب او أئنة في الاستشهاد
ببيان موضع تحقق المجبري
واغتفر واجهالة المقداري
اذ كان لا يعوضا لسوا بني
ومثال مجري المام الحسواز
والفرض في هو غير نامره
فان أبا المالك ان يفعل ذا
وعنه لو صاحك بأخبرة
بان ثري لجذره مستثبده

بشرط أن يزاد غير ما التعمد
قبل بناءه الذي قد زاد
يكون بالرضيخ حيث جوعلا
وافق ذال الفقيه في الذي اعتقد
لحصول من شئ ومن اجبر ائما
مدته فهي جان جبرت
في بيع حيق لبناء علمه
ونحوه لا ماعر العسيل طر
والسوط في السبع بطل الصور
وما اليه ينتمي اذ اجبري
في الأرض من ذلك صلا لا شجاري
بالطوار والعرض وقد ربي
اجارة الحشوش للبراز
باللسان امكنة او نكسره
من ناله من انتشاره الأذي
تمنع ما لم تزد المضرة
وهي بلا رطوبة مفقده

بلاجار

انقطاع

وتقطع الأغصان حيث ضربت
تمش بين مناتين فصل
فيه منازع فلا يبرح
ولا مكتوب على الجدار
بل انما يقضى له بالانفصال
فالوصل لا يفر من الزوايا
ونحوها ما له ربح
وحيث عرفنا بها قد انفصل
فيهما الحكم انتم للميت
وحلف في عدم التبيان
ثم هذا من النكول في حكمه
بالمالك للحالف من جميعه
للحلف المدد وحيث حلفا
والسقط بين ما على وما استقل
لما مضى في الجدر لكن يثبت طر
بعد القلو فيكون له ما
وان تنازعا جدارا عرصته

ياذ في الحريق النافذ استقرت
جدر وبنين المالكين قد حصل
بوضع جديعه ونفس ربح
ولا بوصف الطوب والأحجار
في العرف لا يستنبه له انفصال
والأزج المقشود واثنايا
ان عن حدودها انشفي الاموات
او عن بناء الرخلين ما انفصل
لاصفة الأبنية المبيته
فينبذ السابق بالاثم ان
بالاشتراك والجميع حكموا
حان كوال الخصم أو رجوعه
ومنيه باليمين ليس يكتفى
وطر واحد ملكه اجتفل
أمكن الحدوث مما نطروا
اولا فلا شغل حقا متهما
لواحد قوت بهذا حجته

شرح

كذلك القلوج حيث سفله
وان يكن بعرضه فيها بنا
ان ثبت المذكور بالتبيين
خاتمة في ملك شخص شجرة
في ارض غيره انو حنيفه
وعندنا لما لك الاشياء وذا
باب احواله ان يمتن مهمه
ولفطها من ذاله نوع اشتقاق
وهي في الحيا والسر بقتال
وفي الصي من استنبان العلم
والامر به احمد قد اوجب
ولشبه الاسنان فيه اصوب
والمطالع تكثر ارضه كسيرة
وهي على الاصح بيع دينه
عقلها ودينها بقتل
وقيل بل عين دين باعها
ويظهر الخلاف في حق الحال

اولم يكن دين ولكن ارتضا
والمنع من الاصح من حكم الخيار
من ثمن المبيع بل حال به
وشترط ربحين وكذا صدقها
وقيل قبض سلم اصابه
ومنه ان حال من ذي المال
وذاك لا يفر من الا في التلف
او جهل المحال حال من عدا
او شترط البسار لما ان عقد
واحد الكفيل من حين محصل
فيه جواز ان يحيل والده
واشترطوا في صحة احواله
لا من عليه في الاصح الا
من لمنا الصبي فركن منما
كداثبوت دينه مع اللزوم
وان يصح عنه ان يستبد لا
وذي تقووم ومثلي ومما

به على الخلاف ايضا ان تص
بالشرط واختلفت في الاختيار
كذا عليه في الخيار المشتبه
اذ كان قبل وكيفية كذا
لذلك النجوم للكتاب
سأح بحق واجب في الحال
بعد وجوب وتكون سدا
خصما له ولم يكن مقتضى
تلك هذا ذو خلاف يعترف
له على اجنبه دين نفقوا
على اجنبه وعليه عايدة
رض المحيل والذي احس اليه
من ضامن حيث بها اشتقلا
بما وصفه باشتقاق فهم
او اصله وعلم قدر ما يرد
فزال دين سلم وقيل لا
في زمن الخيار قد حكمت

وهي على ما تبين من نفسه
وشرها العلم بما يحال به
 قد راو وصفاً كصفات السليم
 ومن صحتها وفي الملتسار
 وقيل اذ منعه ذالمحال جاز
 على سوا او بعيد الاجل
 وذا المثال ستره منقلب
الحقيقة تضامنا بينهما
 فان احال واحد ما يته
 وان بها المالك غيره احال
 مع ومن ضمائه قد خلصا
 وفيه من اثباتها وجهان
 وعللة المنع اختلاق نظري
 اما اذا قال له خذ نصف ما
 وان على الواحد منهما اثنتان
 او احد الحظمين قد احاله
 كما العزيز في القان مشرور
 كذا العبر

ينحى تنكلا دون علسه
 وما عليه حصلت بسببه
 مع مساواة الجسر ما شبي
 راجل وعكسه في الالهة
 فمؤقل وذي الكسر احراز
 على القريب دون عكسها اجعل
 من روضة فاقضيه اذا قلب
 ومنتهاه مائة عليهم
 على سواه بريا من حملته
 فباخذ النصفين منها المحال
 او واحد فهو فقط لن يخلصا
 ليس شرع قد عزا الشيطان
قلت وذا رأى الامام الطوسي
 ذكرت من طبع صح منهم
 حواله هي كنف من ثبته
 بينت في القان لا محاله
 والبارز عكس هذا سطر

لها

لأنها من صفة الاموال
قلت وقول الرافع المعبر
 وانقل الحق عن الذي احال
 فيمنع الرجوع بالتعذر
 وقال بالرجوع في المشتارين
 رعن اماميه له ان يرجعا
 وقوله مستند الى الشر
 فاجعل بالافلاس عند عقده
 ولو اقال المشتري بتمينه
 فالاحتمال البطال انما البائع
 بتمين ووجد الردف لا
 وبالصدق ان اقال اتفق
 لم يفسخ على الاصح فالصدق
خاتمة على سوا احاله
 قد كان حرا اذ اني بتمينه
 لذلك في وجود حال الاثاق
 ولما ان كذب المحال ربه

وهي حال الارث والاخبار
 والرومن القان فما يعثر
 يعقد ما من عليه ذالمحال
 تحيد او بفلسر المشتري
 فحران احسن الشئباني
 بفلسر به الجهل يدعي
 من قول عثمان وضعفه اشهر
 على الاصح مانع من روه
 فردت العين بكمثله
 اذا احال من له الشبايع
 يبطله وفرقه لن يثبت حلا
 بفسخ الرجوع في مرمضا
 اثبت من سواه حقا لا شقاق
 بتمين لعينه والحالة
 فنفسد احواله المبيته
 فيه على شقاق حاله الوفاق
 وعدم تبينه بسببه

بمخلفائه لنفسي علمه

ومني رجوع المستتر جحان

ومن عليه الحق حيث قال

فقال بل تحتال أو وكاله

فمن عليه حقه إذا حلف

من عكسه فاكف فيه للحال

باب الضمان حده التوثيق

ولفظه اشترى من تضمن

ومن ضم ذمة فتدحه

في الضمان الشوز أصله

ان الضمان بدو ملامه

وان ترد نصيحة تؤدب

والأصل فيه ما رواه الأربعة

في رفع ما روى أبو أمية

ومني الصالح بن ابوقتيادة

صلاة من لست ترد دعوته

ومني الوسيط والعزير لعلي

وما خد المال بغير علمه

في المطلب الرجوع ذورجكان

انت وكبدت بغير الامس وال

يقدر احلت قال بل حواله

مصدق ومنها اذا اخذت

وصدق الثاني اذا ابل حال

بذمة واليمن عينا وتفقوا

ضمنته ضمنه لم يضمن

اراد مقناه ويقض رده

فيه بقول الشافعي هتدي

رشد العتامة العتامة

انظر ضمنيت اذ يلوون تكتب

واخذوا الزمدي يتبعه

الباهل الغرم من الزعامة

تخل المبيت اذا فاده

وبدت مدني جلدته

قد قال بددت وذاوهم حيلي

وبعد المنع من الصلاة زالك

كان يقضي دينهم وجوباً

وبعد على ائمة الزمان

وانما ثمن ذمة المسلمين

في المباح لن لم مقبوسه

رأه الصواع في الباب كفت

وموحيه بافاق العلم

تخوف بيل وضمن وكفيل

وصاحب الكاوير الكبير قد حان

ضابط الضمان انفسام شاق

وما المبيع قبل قبض وانما

ما انهم والمستام والعوارك

تالف ما اصدق قبل قبضه

ورابع ربح فيه عقره

في امة من قلعة اذ تحت

وشروطه اقلية الشريعة

بغير اذن سيد فيه وحق

ثم بجاد يوثقه لبيست نزال

وقيل بان دفعه مندوباً

وجحان من الدفع لتقليب الامان

اذا عصى بسبب لعله به اسند

اذا لم يكن مقتض اذ فوت

على مباحث لدها عرفت

بمخلفائه فيه شرعاً علم

مع صبر وزعيم وحميل

كلا على ما خصه مما احتمل

اولها ضمان عبدي باتفاق

للبيد باتفاقهم قسم سماً

وقيل اذ ايضاً على المختار

من مدة مهر مثل قد صنفه

مثاله على تبتك قصده

به وكل كسر وطر شرحت

في الضمان المختار ان لم يمشح

ياذنه والغرم من التسبب انصح

اوفى الذي عيَّنه أولاً ففي
 ومثون النواحي فيما اكتسبه
 واستكمل القرون به على الحقيقة
 ورجع المولى كما إذا
 وبنى المدبرين هدايتهم
 وذات الاستنباط لا دوا لمبعض
 من ثلث وقد تدور المسئلة
 ورث تشعبت ولا أصيل
 فلقم المائتين احثاً
 ويعتزم الوارث ممشى صمته
 اليه من ذي الارث المضمون له
 على الأصح ولذا من وكل
 آثاره رضاءه وقبوله فلا
 ولا من المضمون عنه قطعاً
 ومولداً الجوري بالمشهد
 وحتموا الثبوت في المضمون به
 كنفات القيد فيما يجب

من ثلث
 ورث تشعبت
 فلقم المائتين
 ويعتزم الوارث
 اليه من ذي الارث
 على الأصح
 آثاره رضاءه
 ولا من المضمون
 ومولداً الجوري
 وحتموا الثبوت
 كنفات القيد

لحق

كتمن الذي يبيعه وقتيل
 ربح ما لا ذك من الذهب
 من بعد تبعض من وقتيل لا
 وموضمان من المشتري
 أو عيَّنه أو نقضه لصحته
 ومثله في ثمن أو ضاير
والشرط فيه صفة الدوم
 ومدة الحياة فيها الثمن
 راكعاً في الجدي مثل الرمن به
 وفي الجدي كونه قد علم
والضمان رتبة شرط رابع
 إن يك مما يملك الشرع
 ويملكه لا برأعاً وصفاً
 على الجدي والقديم صحته
 جاني التملك والاشقاق
 ورجح العيز فيه في مكان
 وقال في زوايد الرجعية لا
 الروضة

إذا جرى سببه صح اللقبيل
 وموضمان القعدة المرتب
 والشرك عليه بقتل أو لا
 إن ظهر استحقاق ما به اشترى
 ولم يطالبه بغير جهته
 إن خيف منه موت وصفاً طرد
 وينتفي القيمان للخبوم
 فيما رآه إلا لثرون بغير
 قد صح من سائر في سببه
 قد رآه وصفاً فانه ما بينهما
أفاده الحجة وهو سابق
 به في الحد كقيد من شمع
 بجعله عيناً أو قدراً أو صفة
 وما أخذ القولين فيما رآه
 منظر القدم لا حسب الط
 مبني القدم في الضمان حيث كان
 يطلق بوجه من على السوا

فيما رآه
 فاسفح

وليس محتاجا الى القبول في
 نعم يصح في الجديد والعقد لم
 ومن الاصح جواز ان يضمنا
 وقوله من درهم لعشرة
 صح على الاصح من قولين
 ومن الاصح ضامن لنفسه
 ومولاهما بينهما ما بينه
 امتازاة المال في عمة
 فاذا نه عند الاداء يغتبر
 وفي ضمانه للمهر ولا بد
 وان باللفظ ضمنا في الاشهاد
فصل على المذهب صح المنتهي
 واصلها ما فعل ابن مسعود
 في قتله بعض بني حنيفة
 لما استشار فيه الصحابة
 وحرر ابن ولدت التواحي
 فان يكن بذات من عليه وكن
 عليها واكلف في الباقي نفير
 من ابل لدية كيف يدم
 ومن القدم صح قطعنا عندنا
 ضمنت مالك عند من شدة
 وعبر المذاهب بالوجهين
 والفرع في الاقرار شرطه
 واذا ارادها لتناهي وايه
 عليه في الاصح ايضا تفرق
 لم ضمان الشئ ايضا فغير
 رجوعه بالتصديق نعمته
 كل ألف ضامن فاذا كسر
 لبدن كفالة الوجه سببي
 في خبر في التيه في موجد
 في نصرة طويلة لطيفة
 وكفل التراجي له أصح
 لا شؤلوك كغير الساحة
 لم يشترط علم بقدره لا بعائن

لكنه

بشرط

لكنه بشرط كون المال فيه
 والمذهب الصحة ان تعلق
 به حقوق قد فده أو القضاء
 ومذهب الامام والحجة من
 بطلب له الحق أو محب
 كبدن الكفيل والمعائن
 وهي بذات ذي كنون والقبيل
 وغائب باذنه وبشئني
 لم يبدأني بطلب لم تحسب
 وصحت بميت لم تحسبه
 واذا شركناه اذنه فليغتنر
 وبير الكفيل بالشليم في
 كغالب وان يسلمه
 وليس كغير ساء كما اذا حصنه
 والاجن عنه حيث سلمه
 ولا وجوب اذ الجمل ما عقبل
 وحظرة المعلوم منه يلزمه
 قد صح احصائه لمقتضيه
 بذات من لا دمي علقته
 لا يحدود زنا بالاحتراس
 بذاته مجلس حكم يلزم
 صحته به كفالة ما سمي
 باجرة ومن لذائع ابن
 صححة بالاذن ممن نصب
 احضار من ثوب غدر المنتهي
 لأنه الزام ما لا يلزم
 قبل التزك ان أمينوا تغثه
 من التولي هكذا الشئ اعنت به
 ما ان تسليم اذ المنع في
 عن حصة الكفيل من سلمه
 وفيه تحقيق بطول ونظر
 يبر ان غرمه قد علمه
 وضيقوا الجوز كذا قال الغليل
 احضاره ولو بان يغرمه

عدوي

كما يؤدى دينه إذا احتسب
 وحضر من بدار حرب النجس
 ومدة الذهاب والإياب
 وتعدّها الخلبس إن لم يات به
 وحيث مات خصمه أو احتجب
 ولم يزل الإحضار قبل الدفن له
 وتعدّد من لا يطالب التعجب
 وبطلت إن شارك الفرامة
 وبطلت بشرط أن يغترمه
 وانها دون رض المكفول لا
فصل ضمان المال والكفالة
 على التزام تضمنت دينها
 أو أناذ أو تحمل للدين أو
 إنازعهم وهو في العتق أن
 أو روجه أو جسد أو نفسه
 والعصوفية أو وجه **الثالث**
 قطعاً كتراسه وقلب وليد
 لغيره من موضع لم يلتبس
 وعسر المسير للذي أسس بحق
 ثم لها الكفيل بالاحتساب
 وقيل إلا في الكفيل المشتبه
 من غير عذر منتهى الذي وجب
 لطلب الاستفاد من ذي المسئلة
 بدنه على الجديد والعتيد
 بالموت أو عذر السائل له
 بالموت أو بفوت أن يسلمه
 نفع وأخلت بها لنه لا
 شريكها لفظ له دلالة
 على فلائ والتزمت له كما
 به تغلّت وفي الباب روي
 وكل ما دل على الأئ بدلت
 على كفاية بنوع جنس
 يصح أن أعده حادتها
 وذا اختيار البقوي واعتمد

ورابع صح ما عاثر به
 واختاره الفقهاء مثل الرقبه
 ووجهه كبدن عند الامام
 وحبروة الشايح بالنصف كما
 وذا ان من التنبية صح بهما
 وقوله ادفع أو ارده
 ومعها المطلب ما ينبغي
 وابتد السبيل ما ادعى
 وصححنا بالخط والاستارة
 وبكفاية مقصده اقترن
 وبطل العقد ان ان تعلقا
 وابطلوا الكفالة المؤقتة
 وجاز ان تجزها ثم اشتراط
 ومن جوازها توقف الامام
 ومن الأصح صح ان يضمن ما
 ويثبت التناجيل للفرع فقط
 وجاز ان يضمن ما ناجح لا
 عن جملته على اختلاف سببه
 والراس لا سيواها اذا عتقت
 وعند غيره كعضائه تمام
 لا عيش بعدة خلف أنتم
 ضمانه بالا عتراض علم
 وعد بلا قرينة شرده
 نفي محله وان بغيرها لغى
 اذ حكم الكاوى هنا اقتضاه
 ان أفتت من فاقده لعباره
 بالشرط في الأصح لا ان الحلفا
 ومالها أجل وقد أفتت
 تاخير إحصار لو فقت مشروط
 وجعل الوسيط ذوا وجه كإيرام
 حل موجه لا لوقت علم
 قال الامام ما يتعاقبهم سخط
 معي لا والدين ما تعجب لا

ومن أراد المستحق منهما
 وقيل لا يكالب الضامن ما
 وعن أبي ثور روى عنه مسندا
 في طلبه فغن سواه ينقطع
 ولا يصح عقدها ان شروكا
 وقيل صحت ثم في البطلان
 وببراة الأصل خلصا
 ومن لا اشتراك في الموت
 ويطلب الكفيل مستحقه
 من ائره او يبرر ما تكلفه
 ووارث الضامن من حيث غيره
 والصامن الماذون اذ يكالبه
 ودونه الاصح منع كلبه
 قال ولا يحبس له وان حبس
 وحكم ائره الضامن المعائن
 كذا احياه هاهنا الشهاب
 والاششوي قد اناك غلظه
 وفي المهمات هناك رقت خطه

الح
 ان صلبه
 وحالت

جمر

وحيث ذمير ضمير
 ثم صالحا على من
 علي الاصح فيهما والستشروع لهم
 وحيث الاك ضامن فانتهبه
 لانه عاذا اليه المسالك
 بل يطلب المالك من الاصل
 ويرجع الضامن حيث ما ضمن
 او لا فلا وفي ضمانه فقط
 ونفيه بعد الضمان ملغيا
 وبعدة قبل ضمانه رجوع
 يرجع في المثل بالمستل وفي
 ويرجع الدافع بالافضل في
 وان يقال بعقل ذل الثوب ما
 يرجع والرجوع بالذي ضمن
 ومن يدبر غيره مستبرع
 والحكم في تكثر المسد منوع
 ان يلزم الاقل مما دفعه

مالا على الذي استلهم امين
 ابرار وده الرجوع ينتفي
 ينفق بفتحهما فيهما الم
 له الرجوع لصداق وهبه
 فجعله لانه محال
 في كل حال لا تنصبل
 باذنه ومن اذنيه اذن
 يرجع دون عكسه الا ان ضبط
 ومعه اذن عقده قد العا
 عن اذنه وحيث بالمال الرجوع
 سواء بالمثل صورة لغير
 مكسرو الصالح المخلد
 ضمن وجكان اختيارا منها
 عند التواوي لا الاقل اذ امن
 عليه لا يرجع من شوع
 بسبب الانوار في الرجوع
 وقيل اخر المؤدرك نفعه



وقيل بالأول والآخر نعت
 ويرجع الذي شره دمنع
 وقيل لا وقيل حيث من أذن
 والفرق بينهما وبين من غسل
 ما يذون مالك في العلفين
 وصلى به بغير جبر دينه
 وإنما يرجع من عند الأول
 أو رجلا وأمر اثنين وكذا
 ويستوي شطاة إذا دمنع
 إن كذب الأصيل أو صدقه
 وهو مقتضى ما لم يؤمر
 فلا رجوع في خلاف الأمر به
 أما إذا صدقه المضمون له
 ففيهما إلى لذهب الرجوع فيه
 ومات شاهداي الخصم اعتمد
خاتمة مشتريات اشتركا
 كل عن الآخر بالقول وان

الذي

التزام

إذا اشتركا التزام غير متين
 كذا امتانبت لعبد من شركا
 فبعضهم يكبره فمما مضى
 وكان من حشيتة ابن الرفعة
 من بيعه مسلما الأتية
 وأخذها من هاهنا صريح
 وإن مما من غير شرك ضمتا
 وقال أدبت عن الضمان
 فالقول في المدفوع قول دافعة
 وما لذي الضمان والكفالة
 ولا خيار الشرك والضمان
 وشركة الخيار للمضمون له
 ويطلب البيع بالافتران
 كذلك التاجيل للأمتان
 إذا ما طوتون اللحم والشحير
 ومن جوارها لذة التمتان
كتاب أحكام خص الشرك له
 ومن القدم حله إذا التمتين
 مثال الذي هنا على الغير اشترط
 وبعضهم بالقطع في الماضي قصي
 يمنع سمسارا خوف ردعه
 لزوم غير لازم قدسسته
 ونقلها البشير به نصريح
 صح فان أدري الذي تعينا
 فقال بل من حصاة الاثان
 وليس كمن الحكم من تراجمه
 خيار مجلس تلك حاله
 يشركه سبيله البطلان
 ليس نصرة وذال من تبطله
 للعقد بالفاسد من ضمان
 بالفتح وهو العبد للرهان
 والمهرجات نللك لا يجوز
 وحان من الكاوي بالارحمان
 والشوك من انواعها المشركه

تقول والنصح ذان اشتراكا
 وقع شيئا ولا تسد رايتها
 شركة اشركه اشتركتنا
 وفي الحديث قال رب العزة
 اخبرني من بين الشريكين اذا
 عند ابي اود لقطه ورد
 وزيد ابن ارقم مع السدا
 وابن ابي السائب مع خير البشر
 فان شريك لا يبدل ابا
 من شريك الغصب لا من الشري
 عند ابي اود واما كم صح
 واسم ابي السائب صبي وابوه
 وعقد هاجل بوضف الاجتماع
 وهذا الامام والعقد الى
 بل هو ثوبيل على كفيته
وشرعا استقر الزوجين
 بحفظ او اصل ما قد ورد

وسينين

وشركة لثمة ملكي حكا
 حل ابي ابي طيس ومن اجدا بها
 شركا بها عن اجتماع يلسن
 وهو عن الشريك عدته
 فان شريكها فنيذا
 وحالم والد ارفقني لا يرد
 تشاركا وفي التشاركي يرك
 فان شريكين وفي خبر البشر
 ولا يشاركي في بيعه عفتا
 فوالقحاح وسواه فترا
 والفسا وابن يزيد ذا النض
 عايد هذا الثقات نسبوا
 بالنص والسنة ثم الاستماع
 لبيت حقيقا من عقود المال
 وسينين بعد هذا الحقيقه
 على شيوعه لدى حقيقين
 والتبع للاعيان حالم لا يرد

ومقصد

ومقصد الباب اشتراك المقصد
انواعها بحسب المقاصد
 وشركة الوجوه والابدان
نصفه الفروع ان يشتركا
 والغرم والرجح عليها
 والشافعي قال في المعامله
 فاسم القمار شرعا استحققت
 اما اللذان بالوجوه اشتركا
 فالصنف في علم له اشتركا
 يوم قدرنا والعز من متدر
 من القضاة فبق وأدركنا الاشر
ومنه ان يتناع ذو الوجه الفقير
 او يشتركا في الدمة مكا
 وما يابدان عدت مقصده
 من الكسب بالتعد لا بالعمل
 واكثره مكلفا صحح ذلك
 وسما المنع من الاصطبا

الرجح من محاز عقد يصد
اربعة شركة المقاصد
 وهذه تحقر بالكلال
 ويجعل لا تسبها مشتركا
 خلق المال لهما قد جعل لا
 ان لم تكن على العموم بالكله
 ومن تفاوض الوجوه اشتركت
 وبيعة والرجح فيه استنويا
 فعن ابي النجم زووفما شفعو
 وابن الكنيل ونصبت الوكر
 وسابق الفقيه اشهر الصور
 ويشتركا في المال الكثير
 ببيع خالم ونقل لهما
 لشركة الصنع والمختره
 مع اساق واختلاف في دولي
 وما لا يوقها لم يبد
 والاحتكاك لا اختلاف يادي

وفي نصيبه خلاف صفتيه
 وحيث امضت اذ يبقى عقد لها
 ان سلم العين واما المورد
 والشهد المخلوق والابضاع
 ثم ليل فشيء منها وينعزل
 وانفسحت ثمن واحد فقط
 والرخ والكسرة ان حال القسمه
 تساوي في عمل اولي
 وكل واحد على الغير ربحه
 وتنفذ التصرفات منها
 ثم يذ الشريك بالامانه
 فنقول رده وغرم وتلف
 وان يكن سبب هلكه اختفى
 وقول من يده ذالمالك
 ومن اقتسم ثمنه وهذا صار لك
 والمستتر مصدق فيما اشترى
كتاب احكام الوكالة انما

والشرع

والشرع في مطلق الاقامة
 ورواها الفقه والكسرة معا
 فهو اعتماد العبد والعجز على
 وقولنا نعم الوكيل حسبنا
 ومنه من الاعمال انما
 وحكم هذا الباب قدما استقر
اما حديث الباري المرسل
 فقد رواه احمد والاربعة
 وابن ابي امية الطميرى عمه
 وظل الشعاع في تبييض الشكاه
 ومن وكيل خذ كذا قد اطلق
 وعن ابي داود ذابعتة
 والشيخ في الماتمة قد حجه
 من الصحاح انما ارجحوه
 وفيها في ذى هذى استنباب
 ويوجد الوكيل دعوى قصده
اركانها الوكيل والموكل
 للغير في عمل من اقامه
 اما التوكيل الذي قد سمعنا
 رازقه الوكيل جعل عولا
 اى حافظ لنا كفيك رثنا
 من امرنا رب الى انفسنا
 بالحق والاجماع في كل مقتضى
 فعمل الناس عليه يرسى
 والبسحق باضطراب رفعه
 وقلة المختار من العقد لا مثر
 من ابورانه في العبد حكامه
 لجابر وذي نصوصه مطلقه
 الى ابن اسحاق انت مبينه
 وانما طعن قدرا الفهم درجه
 ومن انبش مثله قد فهموه
 ومن امور غير ايتضا اناب
 فالله في عون معين ان تصد
 وصيغة بها اللزوم يملك

فالشروط في الموكل التمكن
 بمالك أو ولاية غيره فيكون
 ولا من البيع والمخبر في
 لكن اذ اصبغة الوكاله
 ففي البيان النظر انه صحيح
 وخصصوا البيع بما لم يقبل
 وصبغة الا خلاف عند الراي
 وهاهنا الشبهة في ما في منه
 والشرح في وكالة النواهي قال
 وخالف السبكي فيه الراي
 وهو لدا الاعمال والفسوق في
 عنه وكالة النواهي قد تقي
 وجوز التوكيل بغيره في
 وهو محجب بخلافه اكره
 فعن ابي حامد المسند لور
 والبند يخرج قال واخرج جاني
 والناصبان كالذي يانزكاه
 مما له التفويض فيه فمل
 أو الصبي ذاك العقد قطعاً لا يكون
 عقد النواهي فهو قطعاً مشتمل
 قد اذنت لمن بكا الوكاله
 وفي العزيز علسه غير صريح
 بعقده في زمن التحليل
 شح فيه لا ينتفي المانع
 ولا يصبغ العقد اذ قبل امتناع
 في تناوب الملمات يفتال
 وخصص الجواز بالنسبة ان
 في موليته اذ ثبت في
 وصح حيث من وليها اضطفي
 من قايده النواهي من فتناني
 عن جلالة المذهب فهو المعتمد
 بطلانه في المذهب المشهور
 وصاحب البيات والثرواني
 وفي النواهي الترافعي وجها حكاه

ويصح توكيل الولي مطلقاً
 وخصص الاجماع للضرورة
 في البيع والشراء او للعقد
 توكيل غير مجبر عنه ثم
 والعلم منه استثنى المحرم
 ان اطلق العقد به او فتيده
 او وكل الكلال من اخدم في
 او وكل الاثنى تقيم رجلاً
 من اشترى البايح ان توكلا
 لذلك التوكيل عنه في الطلاق
 وفي قضاير طرف قد حتما
 واستثنى المرتد فهو ممتنع
 ومن التوكيل صحة التصرّف
 فيمنع المسلوب للعبارة
 وخصص كراهية توكيل الولي
 وعلسه الاثنى قريباً في قبول
 كذا السفينة وتوكيل قد كفر
 في حق مولى لنفسه حقيقاً
 توكيل اعمراً لذوي البصيرة
 وخصص اصنام من عموم طرده
 وتما في الاخذ والكسيرة
 توكيله اكلال في عقد فتي
 بتعدله ما تقي مقبسه
 توكيله بعقده لا يثبت في
 عنه بعقده ابنته او وكلا
 من يقبض المبيع عنه مثلاً
 ان صح الذور لاهل الاعيت لاق
 وحد قد في الاصح فيهم
 من ماله ومن سواه مامني
 لنفسه بشرط في الذي اضطفي
 وقد مصت لمثله الاستارة
 ذاك الفسق من بيع لما الكفل ولي
 عميد بالا اذن نواحي الحول
 لمسلم ببيع مسلم سقند

وأمرأة التي تطلق غيرها
 كذلك توكيل الخ وتلك
 وموسر بقبل عقد الأمة
 للنهر على الصبي اعتمدوا
 كالأذن في الدخول والهدية
 لكن على المحققين بهذا العقل
 مع توكيل الرقيق في النكاح
 وسنن طما وطلقة ان يكون
 يمنع منه الحكم بالإكلاف
 وان يكون قايلا للقبائنه
 لا في زكاته وج واعتمار
 ودخا صحي وعقبة سما
 لا العتق بالتعلق والإيمان
 وصفة الاستهاد والاداء
 ومنعوا التوكيل من ان ينفذه
 وقول والديه السولية
 ما عقد لها لغا وفي التروضة في

وفي نكاح أخيه معها
 أخناسة لها يد ليل وأضح
 وجاءت أربعة قد علم
 قول الصبي في أمور نقص
 مع قرابينها جليسا
 بالعلم واللام فيهما
 على الأصح دون إذنه الشرا
 ملك موطئ فملك سب يكون
 بالبيع والكاليف والعشاق
 ففي العبادات نفوا أشباهه
 والوقف والتذرية وصف الأيتام
 وفي ولية وواجب الدم
 والتذرية والتذرية باللعان
 وحكم الظهار والامس
 في مجلس الزنا ولن يعثر
 ان اشتهت عدتها للغايه
 باب النكاح صحة لاختصني

امثلة

ومثله مع من عبيدي من ثري
 وزاد بعد ذلك اشتدراكا
جوابه التردد اذ فيها وكله
 وصحت من حقتين من ابتياع
 كسليم أو رمن أو عقد بطل
 كالشك والابراء والحوال
 والاخذ بالشفقة والاحارة
 وفي المساقاة وفي توليته
 وكذا في عقد الحفن ذمته
 واجعلك والابداع والوصايا
 وفي خيار البيع والدعوى وفي
 ومنع التوكيل جزما في الحدود
 وجاز في استيفائها وقد ضي
 وضع في استيفاء انواع العقاب
 وقبل لا بد اذ امين الحضور
 والعلم من بعض الوجوه يعتبر
 وفي القليل والتبهر لعنا

يجوز من بعض ثراه بالسري
 يملك من ابتياع ذا الأودا
 منها وتلك ناجز ما فعله
 ومبنة وكروما بلا امتناع
 ومطابق العقد وأرباب شيا
 والفرص والصفان والتفاله
 والقرن والشرقة والاعارة
 والكلع مع كتابته وحج ثريته
 كذلك الأصح حكم رخصته
 والفسخ والرد مع العكاس
 جوابها وفي الاقارب بر شقني
 لله في اثباتها وفي الشردود
 حكم تلك المباح بالسري
 محضرة القيرم اولا باعتقاف
 اذ يربح العفو من الذي يدور
 لا في جميعها بوصف مختصة
 كما اذا وكله فيما ائتمني

والخلع

ومنه في ابتغاء أموال في
كفوله رد وداعي وما
وكل دين في مالي وما شرى
لكن يعيق ما را من الرقيق
والثقل من الحلية عكس ما ورد
تدنب القان افا دمسله
لو قال طلق من نسائي من ترك
ومثله اي عبيدي صرد بك
ومني زواج امرأة معبته
وفيهما قد قيل بالنسائي
ومني ابتاعه الرقيق قد حجب
من غير ذكره لأوصاف السلم
وحب البين للموضع في
والشوقي والى ثوب لا قدر الثمن
قال ما شئت وان زاد علي
بل لمومي ذلك ذو يقينه
ورما اثبتة لبعض القضاة

عشق عبيدي العودم بكتفي
ياني من الخصوم عظميها
من قبض دين او متاع وشرا
لا تقتضي عتق جميعهم حقيق
من روضة فدا عموه يرد
على جميع ما مضى مستحله
خص ومن شئت بعم البشرا
او ايتهم ضربت حرما ارتبك
بحوز لا من شأها من عتبه
وما تناقض الشراوي
بيان ثوبه وحسنها احب
والوهم في التنبه منه لم يلزم
دار وسكة بها قصد حفي
وقيل بل يلزم ذكره ومن
منه ابتعه فذا لن ثقب لا
بمثنى المثل على الحب ديد
سموا فلا ينفذ حرما قضاة

الشرطي

وشروطها لفظ من الوكيل
كلفه وملكك اربع واعتق
اما قبولها بلفظه مشا
وقيل شرطه فيه اخذوا
اولا او المجلسا في وعني
وهو معتبر وتوكل عذر
او انه يبري نفسه في
وبعضهم في صبيح الفتود
وعدم الرد بالاعتق
وحث لا بشرط القبول فيه
وعند شرطه كبتعها
واشترطوا الثقلين للوكيل
معرفة خليفة قد اذنت
على عقد ها بجمع الا خلافت
وعمل الناس على تصحيحه
وتبطل الوكالة المعلقة
وقيل كالا بصا والامارة

له دالة على التوكيد
وكونها من كلم محقق
على الاصح كوكيل جها
في قوله بل بالوجوب يوصف
في الحرما بصيق وقت وصف
من حاله بعد ثبوت ما فرض
جميعها القبول فوراً ما شفي
بشرط القبول في المعقود
مشرط فيه على الا خلافت
يكفي رسوله وكتب بصيغته
على تناقض بطل منه
لغيره العهد في التوكيد
لما قد زوجا عتبت
ببطل لا ثقل به فيما را
واذ يعسر العموم في ضرورة
على الاصح مثل عقد علقته
بصح بالتعليق في العبارة

كَأَمْرًا مُؤْتَةً وَالسَّامِعِينَ
معرفة أخرى أَوْحَيْفَهُ
 قَبْلَ شَعُورِهِ بِشَرِكٍ إِنْ خَلَتْ
 لَكِنْ إِذَا مَا أَمْرًا لَمَّا بِهِ
 إِذَا أَمْرُهُ وَاجِبُ الْإِتِّبَاعِ
لَذَلِكَ النَّابِ حَالَةَ الْحَيَاةِ
 وَحَيْثُ أَسَدْنَا الَّذِي تَعْلَقُهُ
 وَبَعْدَهُ نَحْنُ وَالْمُسْتَشْيِ
 جَلًّا وَإِنْ نَجَزْنَا ثُمَّ شَرَطَ
 بِالْإِغْفَافِ وَالْأَمَامِ أَسْتَشْطَلُهُ
 إِنْ مَالٍ وَكَلْتِكَ إِنْ تَطْلُقَا
 وَإِنْ نَسْنَا كَلَامَنَا وَكَلْتِكَ
 ثُمَّ الْأَصْحَ صَحَّةُ الْمُؤَقَّتَةِ
تَمَّتْ وَكَلَهُ وَكَلَّهَا
 وَلَا يَبْعُو دُبْعًا لَا تُعِيدُ أَلْ
 بِمَا إِذَا عُلِقَ عَزَلَهُ عَلَى
 وَمَا جَبَّ إِكْوِي الصَّغِيرِ قَدَبًا

رَبَّنَاهُمْ عَلَى خِلَافِ السَّوَادِ
 نَجْزِي مَنْ تَوَلَّى الرُّكْبَةَ
وعندنا امْتِنَاعٌ عَقْدَهَا ثَبَتَ
 بِنَفْسِهِ حَكْمُهُ بِهَا مُشْتَبِهٌ
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ لِلْإِلَاحِ نَزَاعٌ
 لِيَسْتَقْرِ بَعْدَ مَوْتٍ تَذَهْوَاهُ
 فَلَا يَبْعُ قَبْلَ شَرِكٍ أَطْلَقَتْهُ
 يَفْسُدُ وَالْأَجْرُ فِيهِ لَشَمِي
 لِلْفِعْلِ بِشَرِكٍ كَمَا صَحَّ بَعْدَ مَا اشْتَرَطَ
 وَقَالَ مِنْ كَأَوِي اللَّبِيرِ مَسْئَلُهُ
 هَذَا إِذَا أَشَاءَتْ كَجُوزٍ مُطْلَقًا
 يَبْطُلُ وَالْحَرَمُ لَمْ يَكُنْ حَكْمِي
 بِزَمَنِ بَعْلِهِ مَنْ أَقْتَتْهُ
 عَزَلَهُ عَادَ بِرَيْحٍ مِنْهُمْ
 عَلَى الْأَصْحَ وَهُوَ فِي الْمَسْأَلِ
 تَوَكَّلْهُ وَإِنْ يَلْزَمُ قَدْ عَزَلَهُ
 عَلَى الصَّغِيرِ حَلَقٌ قَدْ بَيَّنَّا

فقال

فقال إن أدارها أول رره
فصل وكَيْلُ الْمُبِيعِ مُطْلَقًا عَلَيْهِ
 وَغَيْرُ تَعْدِيدٍ بِلَدِّ مَعَ النَّسَبِ
 فَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَقُودُ أَعْتَبِرَتْ
 وَثُمَّ رَاعِبٌ وَفَسِيحٌ لَزِمَ
 وَيَضْمَنُ الْمُبِيعُ حَيْثُ سَلَّمَ
 وَإِذْنُهُ فِي بَيْعِهِ إِلَى الْحَبْلِ
 كَذَا عَلَى الْأَصْحَ حَيْثُ أَطْلَقَتْهُ
 وَقِيلَ لَا يَزِيدُ فِيهِ عَنْ سَنَةٍ
 وَحَيْثُ لَا عَرَفَ فَبَانَتْ فَاغِيهِ
 وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ يَكْمُ شَيْئٌ وَمَا
 بِفَاحِشِ الْغَيْبِ لَدَيْهِ يُعْتَمَدُ
 وَكَيْفَ شَيْئٌ نَسَبٌ بِحَالٍ
 وَيَبْعُ مَا عَزَّوْكَانَ مُطْلَقًا
 لَا يَنْسَبُ فِي التَّمَتُّةِ
 وَيَبْعُ الْعَيْنَ لِطِفْلِهِ الصَّغِيرِ
 وَالصَّغِيرُ وَتَرْبٍ فِي النَّسَبِ

يُعَزَّلُ الْأَيْمَانُ أَقْتَصَى تَدَارُ
 تَجِبُ الْفَاحِشِ مِنْ غَيْرِ لَدَيْهِ
 وَيَضْمَنُ الْمُبِيعُ فِيهَا إِذَا شَاءَ
 أَنْفَعُهَا وَلَا يَبْعُ مَا اخْتَبِرَ
 وَهَذَا الشُّرَا بِمَا لَمْ يَزِمَ
 وَهُوَ كَعَدْلِ الرَّبِّ فِيهَا عَرِمْهُ
 يَصِحُّ أَنْ عَيْتَهُ عَلَى حَبْلِ
 وَالْعَرَفُ فِيهِ قَدْ أَرَانَا مُطْلَقَهُ
 وَقِيلَ مَا فِيهِ الْوَكِيلُ أَسْلَخَتْهُ
 وَيَجِبُ الْأَشْهَادُ مِنْ أَنْوَاعِهِ
 شَيْئٌ قَبْلَ أَوَّلِ لَفْظٍ مِنْهَا
 وَمِنْ الْأَخِيرِ لِسَوِي تَعْدِيدِ الْبَلَدِ
 وَمَنْعُ اللَّذَنِ قَبْلَ فَعْلًا
 يُبَاعُ بِالْعَرَضِ وَنَعْدُ حَقِيقَةٍ
 جَعَلَهُ لَكُمْ شَرِكٌ مِنْهُمْ
 وَنَفْسِهِ مُشْتَبِهٌ لِلْكَبِيرِ
 وَلَمْ يَأْتِ وَأَصْلُهُ انْتَسَبَ

وَإِنْ بَيَّنَّ سَطْعَهُ مَحْتَجَّهُ دُ
 وَلَا تَخَادِعْهُ وَفِي السِّتْرَا
 وَفِيهِ بِالْأَذِنِ وَتَعْبِيرُ الثَّمَنِ
 وَكُلُّ مَا بَرَأَ نَفْسِهِ وَهَلْ
 أَوْ لَا أَجْلَ صِبْغَةِ التَّوْقِيلِ
 أَوْ أَنَّهُ يَصْرِفُ ذَا الْفُقَرَا
 وَلَوْ قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْضَ ثَمَنِهِ
 وَخَصَّ مِنْ خِلَافِ مَا لِيَ الرَّبَا
 وَهَذَا فِي رَأْسِ السَّلَامِ
 كَذَلِكَ الْمَنْعَةُ إِذَا حُلَّ الْأَجْلُ
 وَلَا يَسْلَمُ الْمَبِيعُ قَبْلَ أَنْ
 وَيَهْضُ الْقَتْمُ يَوْمَ سَلَامِهِ
 وَلَيْسَ كَشْرَى مُعَيَّبًا عَلَيْهِ
 وَإِنْ بَلَغَ مِنْ ذِمَّةٍ قَدْ عَقْدَهُ
 فَا لِمَلِكٍ لِمَالِكٍ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ
 وَقَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْفَخَارَ
 وَقَبْلَ فِي الْحِزْبِ مِنَ الْكُفَّارِ

وَالْمَلِكُ

فَا لِمَلِكٍ لِمَالِكٍ فِيهَا وَقَعَا
 وَيُسْفِكُ الْكَيْتَارُ فِيهِ لِلتَّوْقِيلِ
 مِنْ دُونَ عَكْسٍ فِي الْأَصْحِ وَالشَّرَا
 وَلَيْسَ لِلتَّوْقِيلِ تَوْقِيلٌ بَلَا
 وَقَوْلُهُ يَفْعَلُ مَا ارَادَ
 وَحَيْثُ جَازَ فَعَلَهَا عَمَّرَ سَلَتِ
 فَيُتَوَقَّعُ التَّوْقِيلُ عَمَّرَ وَكَلَمَهُ
 فَعَدَمُ الْكِبَرِ أَوْ عِنْدَ النَّشْوَى
 وَالْإِذْنَ لِلتَّوْقِيلِ مِنَ التَّوْقِيلِ
 لَمَوْتِهِ وَغَزَلَ نَفْسُهُ يَنْعَزِلُ
 وَإِنْ تَقَلَّ عَمَّرَ فَعَمَّرَ مِنْ وَكَلَمَهُ
 وَقَبْلَ الْقَائِلِ مِنَ الْأَسْتِخْلَافِ
 وَشَرَطَ فَرَعُ فَرَعِهِ الْأَمْسَانِ
 وَإِذْنُهُ الْمَطْلُوقُ هَلْ يُقْبَلُ
 بِالْأَذِنِ فِي سَخَاحٍ مِنْ ارَادَهُ
 وَمَوْضُوعُهُ وَمَعْدَا سِرْدُ
 وَقَرَعُ أَصْلِهِ إِذَا مَا فَسَفَا

وَالرَّدُّ لِلتَّوْقِيلِ وَالْأَصْلُ مَعَا
 بِالْأَتَقَاتِ بِالرَّضَى مِنَ الْأَصْلِ
 بِالْبَيْعِ فِي رَدِّ خَصْرِ الْمُسْتَشْرَى
 بِالْأَذِنِ وَلَا عَرَفَ وَلَا عَجَزَ شَلَا
 أَدْنَى عَلَى الْأَصْحِ مِثْلَ الْعَوَادَةِ
 فَهِيَ عَزِيزُ الْأَصْلِ لَا الْفَرَعُ زَكَّتْ
 أَوْ مُطْلَقٌ وَعِنْدَهُ حَيْثُ فَعَلَهُ
 مَرَجٌّ وَالْعَلَسُ فِي الْكَلَمِ قَتَوَى
 عَنْ نَفْسِهِ الْفَرَعُ عَزِيزُ التَّوْقِيلِ
 وَإِنْ عَزَالَ وَجُنُونُهُ عَزَلَ
 كَمَا كَلَّمَ إِنْ الْخَلْقُ أَوْ أَجْلُهُ
 وَفَرَقَ فَضْلُ الْعَوْنِ بَعْدَ حَاجَتِهِ
 إِلَّا إِذَا عَزَلَ ذَا الْخِيَابَةِ
 يَتَقَيَّ أَوْ مَوْمَاتُ تَقَيَّ
 يَغِيرُ كَقَوْلِهِمْ وَالْأَنْعُمُ نَادَةٌ
 عَلَى فَرَسٍ بِسَوَاءٍ قَتَدُوا
 هَلْ مَلِكٌ الْعَزْلُ لَهُ نَسَقًا

في الشرح وجهاً بالاسم
 للمبيع واختلف فيه مشط
 واحد القرعين ليس ينقرد
فصل بقول بعض من عمن
 والبعض من وكيل شخص عينة
 وعبرة وفي الدار استقر
 وصاحب المطلب ذاماً اختاره
 ان قدم القبول في العبارة
 والدار التي في الطلاق يجوز
 قال الثواري يشق له انقود
 وفي الممان تدنقوا العينة
 وعبرة حيث في القطر عرض
 والوجه في الممان كيف ما عرض
 والحز والوسيط كوالقمة
 ولا يجوز البيع من سواه
 واذنه في بيعه بسبب اذنه
والفرق بينه وبين ما سبق

بلغ مقام

الاجاز

ولا يجوز ان تغير الصفه
 ما لم يعين نفعاً منه يباع
 وفي سائر اعيان شخص عينة
 وان يغتال بالف درهم لا
 وصح في سائر اعيان وصفه
 ومهما شاة تساوي الثمن
 اولاً فانه ان للوكيل خصلاً
 فباع شاة منهما بالثمن
 اذا اكدت مرسل مؤول
ولك ان تقول ليس يشترط
جوابه المقصود تحصيل النفع
 لانه يبطل ففقد معترض
 والمشتري في ذمته وقد امر
 وللوكيل الملك لما اختاره
 وابطالوا الخلفه تضرره
 فان شتر في ذمته وما صرف
 لانه حاجتي ليس شتر
 وقدرة يتراد عما وصفه
 والنهي عن ما جاز خصه امتناع
 يجوز ان ينقص عما عتبه
 بيع بالف ذهباً وان عسلاً
 اذا اشترى شاة من الوصف
 وللأصيل الملك قد تعيّن
 وحسب صححاً لمن تاصلاً
 او ذمته لغو ذالم ياذل
 على عموم الخصوص تشتت
 ذكر الوصف وهذا السبب شرط
 يا الوصف اذ ملك مؤول عرض
 فصاحب السبيح في ذمته
 بالعين او بعكسه لم يامر
 وان يصرح فيه بالشفان
 من البيع والشتر الغاين اوصفه
 للأصل والعقد اليه ينصرف
 لغيره وليسوا لم يذير

كذا إذا استعمل في البيع
والمذهب البطلان حيث لا ينفذ
لان احكام المبيع بهما
مثاله في البيع متول من فلك
ثم احاطت ذلك لا يشترط له
وقوله ذا العبد يوغه خالدا
وان نقل بعثته ففعل لا
كالحق ان نوى موطه
ولا يبيع في قبوله الهبة
ثم بقصد به اليه ما صرف
وهو أمين يتعديه من
تدبير الوكيل وتعلق
وبعضه وفسخه ورؤيته
كما يقال الوكيل ان سئرا
اولا فلا في من تعالين
كالبد ان انزل الوكيل
وان بها اقتر جزما كالب

بعثتك والعقد لديه راجع
خاتبة مشترية ببيع انعقد
تعلقت ومن النسخ انعقد
افزع اصيل بعته موكلك
من اجل العقد الذي قد فعله
فمن وكيلاه يكون فاسدا
لا صله مع له وفيه لا
وان كالف اذنه لن نفعله
من غير ذكر لا صيل وهبه
جزما وفي البيع الاصح يتصرف
ولو جوف اذنه لم يات
بالعقد كالرؤية والتفريق
حيث يجوز عقده في غيبته
بممن من بعد قبض ما استترك
وان تكن في ذمته تبين
او قال لا اعلم ذى المقتاله
على الاصح كالوكيل ان ابا

الطول

ويجعل الوكيل فيه كالقيد
وفيه بالوكيل كخسر الكلب
وقرعو على الخلاف ما ههنا
والملك بهما ابتاعه بالعائين
على الاصح لو كان كلفه
ثم وقيل البيع حيث اقتضاه
ان خرج المبيع مستحقا
على موطه في الاستد
فصل اذا وطه بلا عوص
وما يجعل فهو كالحارة
فالعقد لازم وحين ثبوته
لصيغة العقد او المعاني
وعزله منقذ في حصره
وقيل لا بل يلوغ حصره
مرودة الوالة المقتدرة
وتحريم واحد ما لم يحين
الموت ما توافقه قال الفقيه

ومالك الا سوال وضعا لا صيل
وقيل لا بل موطه غل
في الشئ والروضة ان يوطه
مبتدأ الاصل والدين
وقيل بل له بحكمه نفقه له
ثم انه وانعدام موطه
يكلب منه مشتريه احق
يرجع في الاصح لان اعتد
يجوز فتح عقده كغيره
فيه وصيغة لها محثارة
بالفقه توكيل فدا اهل نرجوه
فيه احتمال كاهن الرحي ان
من احوال والمنشور ذام غيبته
كعزل حاليه ونسخ مح
وعزل نفسه ان عزل قشره
للعقد عن اهلية التصرف
به انتهى مثال النسخ العقد فيه

كذا الجئون ونقال لا الفصير
 وتقبل لا عزل به في الحرفين
 ويظهر الروي مع حجر السقف
 وردة الموكل العزل بها
 وحزم المطلب بالعزل روي
 واوردوا الشوم علي ما علمنا
 ويزوال الملك عمن وكله
 وياجارة وتزوج الامسا
 ونحو العقد ممن وكله
 والرافع قال في السد يد
 وهو علي ماها هنا محمول
 ولا يقود عقدة بالاتفاف
 وان خالف بائنا اوصفه
 او عقده بمبلغ مدعيته
 او اكلول ضيق الموكل
 وان شري جارية بعشره
 فقال بل خمسة واستكره
 والعزل لا يغني عن الاثنا بصر
 عند الوسيك والامام والحسين
 والفسق والافلاس كل بالصفه
 بين علي خلاف ملك انتهى
 ردة فرعه خلاف ما نفى
 وليس عزلا باتفاق العلم
 بيع او بعتين ان نفى له
 ومحزن حكمة له اكلت انما
 نغمد البغير فصد بفعله
 رفع طلاقا بالانكحار
 فينتفي التناقض المقول
 يقود ملكه بالخلاف الوفاق
 كاجل او غيره اذ وصفه
 فقال بل اقل مما يشاء
 وخصمه خلف موكل
 وقال ذاببه الاصيل امده
 خلف فان يعقد ذكره

نعم

بعين ماله وقال عقيب
 لغى وان كذبه فليخلف
 وللوكيل يقع البيع كذا
 ولم يسم اصله او سمي
 فالعقد للوكيل والشر له
 وابلوا الشر احيث صدقه
وشحنا استشطر غرضه
جوابه لم ينف علم ما عقد
 وحث للموكل بالشر ان يفي
 حتى يقول للوكيل بعثا
 ومقبل الوكيل كي يحل له
 وقيل بالتعلق لن نفيره
 وان عمل ثبت بالتصرف
 صدق من وكله ان انكره
 وقوله من خلف الاموال
 قبل حصول عزله وقيل لا
 ولا خلاف انه لا يقبل

له الشرا وبيع ما لذبه
 علي وكالة بعلم ما نفى
 ان اشترى من ذمة ما نبذا
 وكذب البايع ذاك حبرما
 من كاهن الامير الذي قد فعله
 لانه بالوقف فيه حقه
 لانه مكدب حبرمه
 بل كون ماله لغير المعتقد
 يرفق فانه محمول رحي
 بما ذكرت ان الشرا مشر
 من بائنا لا يبرع عقد فله
 وليس للفقهاء هنا ان يجبر
 بحسب الاذن وعزله شفي
 وقيل من وكل فما ذكره
 والرد مقبول بالا اشكال
 يقتل ان كان بجعل فعلا
 دعوى الرد ودين امير محض

قد من

فِي دَارِهِ ثَوْبٌ بِرَجٍ عَصَفَتْ
 وَصَدَقَ الرَّسُولُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ
 كَمَا الْقَهْقَرُ أَنَّهُ لَنْ يَلْسَنَ رَمَةً
 يَقُولُ مَنْ وَكَلَهُ إِذَا ادْعَى
 مِنْ نَعْدِ تَسْلِيمٍ لَهُ بِهِ أَطْلَقًا
 وَحِثُّهُ عَلَى اسْتِيفَةِ دَيْنٍ وَكَلَهُ
 فَعَيَّلَ بِالَّذِي مَقَرَّ وَالْأَخْمَرُ
 رَمَى نَصَا الدَّيْنِ مِنْ مَشْوَكًا
 فَمُسْتَحَقَّةٌ مُصَدَّقٌ هُنَا
 وَقِيَمَ عَلَى يَتِيمِهِ آدَعَى
 بِحُتَّاجٍ لِلْبَيَانِ إِذَا مَا آيَمَنَهُ
 وَقَتْلَ دُونَ حَلْفٍ لَنْ نَقْبَلَهُ
 وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ وَالْمُودِعِ أَنْ
 أَدْفَعَهُ إِلَّا بِأَشْهَادٍ كَمَا
 لَغَمٍ لَغَاصِبٍ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ
 وَمُدَّعٍ وَكَأَلَهُ يَقْبِضُ مَا
 يُعْطِيهِ مِنْ صَدَقَةٍ وَإِنْ
 أَوْ لُقُكَةً أَوْ عَنْ جَنَائَةٍ صَفَتْ
 إِذَا ادْعَى تَسْلِيمَةً مِنَ الْوَكِيلِ
 تَصَدَّقُ مَنْ وَكَلَهُ فَمَا التَّزَمَهُ
 تَلَفَ مَا بَاعَ بِهِ إِذَا دَعَى
 وَلَعَدَّ قَبْضُ صَدَقَتِهِ مُطْلَقًا
 ثُمَّ إِذَا عَمِيَ اسْتِيفَ الدَّيْنُ وَالِدَفْعُ لَهُ
 تَصَدَّقُ رَتِّ الْمَالِ فِيهَا بِطَهَرٍ
 وَقَالَ قَدْ قَبِضْتُهِ فَعَيَّلَ
 دُونَ الْوَكِيلِ يَمِينُ عَشْرًا
 لَعَدَّ الْبَاطِلُ دَفْعَ مَا لَمْ يَدْعِ
 وَحُفَّتْ بِالْقَيْصَرِ إِذَا مَا بَيَّنَّهُ
 وَمَنْ رَدَّ بَعْدَ الْوَسِيَّةِ نَفْسَهُ
 يَقُولُ بَعْدَ حَلْبِ الْمَالِ لَنْ
 مِنْ غَامِلٍ مَعَ شَرِّ بَلَاءٍ عُلْمًا
 بِأَشْهَادٍ كُلِّبَ اسْتِيفَ دَيْنٌ
 لِأَصْلِهِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ سَمًا
 يَلْزَمُ أَنْ يَبَيِّنَ أَذْلَيْسَ كَمَا

لَوْ أَدْعَى وَارْتَهَ وَصَدَّقَهُ
وَالْفَرْقُ أَمْنُهُ مِنَ التَّلْذِيبِ فِي
 وَحِثُّهُ لَا تَصَدَّقُ لَنْ تَلَفَهُ
 وَالْمُسْتَحَقُّ لَعْدَةُ إِذَا حَضَرَ
 وَلَعَدَّ الدَّافِعُ لِلْأَصِيلِ
 وَأَنْ يَعَيَّلَ أَحَالِي وَأَطْلَقَهُ
 فَالِدَفْعُ وَاجِبٌ لِلْعَشْرَةِ
 وَمَنْ بِالْأَسْتِيفَةِ قَدَّمَ تَوَكُّلاً
 وَمَنْعُوا اسْتِيفَةَ أَذْيِ الْإِثْبَاتِ
 وَسُيِّعَ بَعْضُ الْعَبْدِ إِذَا وَقَلَ فِي
 لَكِنَّهُ إِنْ بَاعَ بَعْضَهُ نَمَسَا
كِتَابُ حُكْمِ نَوْعِي الْأَفْزَارِ
 وَحَدُّهُ الشَّرْعُ عَشْرَةَ أَفْزَارٍ
 فَالْكَبِيرُ الْمَخْصُوفُ أَنْ تَضْمَنَ
 فَذَلِكَ الْأَفْزَارُ أَوْ حَقٌّ لَهُ
 وَهِيَ شَهَادَةُ عَلَى الْغَيْرِ لَعْنًا
 أَوْ غَيْرِهِ وَعَنْ أُمُورِ الشَّرْعِ
 فَحَيْثُ الدَّفْعُ لَا يَرِثُ حَقَّقَهُ
 مَسْئَلَةُ الْأَرِثِ فَبِالْقَدْرِ الْقَتْلِ
 دَفْعًا إِلَيْهِ بَلَدٌ وَلَنْ يَخْلُقَهُ
 وَلَكِنَّ الْوَكِيلَ فَمَا الْمَقْعَدُ
 وَتَوَخَّذْ الْمَدْنُوعَ لِلْوَكِيلِ
 أَوْ أَوَانَا وَارْتَهَ وَصَدَّقَهُ
 لِلْمَاثِقَالِ وَمَنْ عَيَّرَ حَافٍ
 هَلْ يَنْتَبِثُ الْحَقُّ بِهِ الْأَصْحَ لَا
 وَأَخْلَفَ أَيْضًا مِنْهُ ذَوْنُ ثَبَاتٍ
 جَمِيعُهُ مِنْ غَيْرِ خَلْفٍ يَشْهَدُ
 سَمَاءَهُ مَعْصِي عِنْدَ جُلِّ الْعُلَمَاءِ
 وَلَفْظُهُ اسْتِيفَ مِنَ الْقَرَارِ
 بِالْحَقِّ لِلَّذِي لَهُ يُضَافُ
 حَقٌّ عَلَى مُحْبَرِهِ إِذَا أَمَسَا
 فَيَتَأَلَّكَ دَعْوَى وَسَيَأْتِيهَا عَلَيْهِ
 رَوَايَةُ أَنْ عَمَّ شَرْعًا خَيْرٌ
 فَتَوَكَّى وَذَا التَّقْسِيمِ شَرْعًا غَيْرِ



دليله وأخرون اعترفوا
ومنه اصناف قوله ولو علي
قال وجدت رقعة مكتوبة
فيها صل الفاطم ثم احسن
والحق قلله مطلقا ولو علي
وفي الشها الحق قلله ابدأ
كذا ابن حبان رواه عن ابي
وفي الصحيح يا ابيسرا عذ علي
مرتد وهو من اسماء الاسد
ومواجم الاسام نقبيل
قاعد من هؤلاء قدار
أولا قللا وخصت النساء
إذا اتا في طر في عقد النكاح
ومنه اقرار الفتا بروقه
ومثله الانساب ايضا والها
وخبر الاعما ببيع معش
كذا إذا لذب من القبض الوكيل

ثم المقتضى مطلق التصرف
وجه بالتدبير والوصية
كذلك الاستلام ان صح لديه
وقوله احتملت بالامساك
كما اذا علوت اعتناق علي
وحلقوه حيث من احرب حشر
ومثله حلف فرع المشرئق
ومدع بالسير فيه بالبيات
وفي الغريب الخايل الذكر الامام
وسبق الحكم باقرار الشفيعه
فها هذا العذر جزما ابطله
ثم بموجب العقاب من رقيت
وان اقر بنبصا بسرويه
ومن اجتنابا بما لا يوجب
كالغص والانلاف والخياره
بذمة العبد لها تعلق
اما إذا صدقه المولى ففيه
منامع الجنون والقبيل نفى
من المميز الصحيح النية
ومثل مجنون هذا المقتضى عليه
نقيله جزما بالامساك ان
مستنية الغير فقال شئت لا
وكلب الشتم ومي الحكم شطر
يطلب أن يثبت كذا في رزق
مكلف ليسر عرفان الزمان
حكي احتمالات وقوى الاختلام
ومفلس وبالنياع البحث فيه
وفي النكاح بالاناث استشكله
نقيله ولو بتكذيب حقيق
نقيله من قعود في الشرقة
مفقود والمالك فيها يجب
ان كذب السيد ما ابارسه
توخذ منه ابدأ إذا لعتق
بياع أو نفدي ومولا يصرفه

وما عثر القممة زاد الأحمس
 ونوحه المضاف للمعاملة
 ومن تعد عنده للمخج
 بقممة البيع بعد عتقه
 وقوله المطلق لا يترك
 على الأصح كالتنقير
 في وصف ما خلقت المراجعة
 وصح اقترار المريض مطلقا
 واعتبروا الارث على المختار
 وما لك بجهاد الحالم فيه
 وان اقترانه كان وهما
 ففي الروايد التواوي صححه
 واحكم من ابراهيم استند
 وجهان والاقترار الوقيف
 من راس مال ثم لا يفتد
 ومن له الف فقال حبني
 وصدق الوارث والغير ادعي

به اتباع بعد عتق ليحسد
 من كسب من باذن مولاه
 وعن ما ذون له فيما استترك
 متبع في كد به وصدقه
 على تعاملاته بل يحسد
 بغير ما عامل اذ تعددت
 ومن سواها خسر المنازعة
 وقيل لا وارث قد حققا
 لموته وقيل بالاقترار
 ففي انتهاب حاصل لا يخطئه
 واقبح الوارث ماله انتهب
 والعلم من اوك الصغير حجه
 لزم من الهبة هل ذ العتد
 يصح مستند الى العكس
 ما كان في حخته مفسد
 لثالث الموجود بالاصحاب
 الفاو في دعواها ما نوزعا

فقد

فقبل ذ والوصية المفتد
 فالصيد لا يترك المذهب
 والاكثر من قسموه اربعة
 وذاك ثلثه عايل والباقي
 ولو اقر لغنى لعينيه
 او عكس المفتد العبد ومن
 ثم عليه بان دين شمله
تدقيق الاقترار من سكران
 ويطلق الاقترار بالاكراه
 وضابط الاكراه ان يصير في
 وخاف من خلافه ان يؤلمه
 وسوف ياتي في الطلاق شرح
 بالضرب كي يفتد الاقترار
 اما اذا اضربه ليصدق
 ثم به يعمل قال السودي
 لانه عن صورة الاكراه لا
 ومنصرف اقترافه

واكثر رث دينه يفتد
 وهو الصواب في القياس المختار
 فانقص الموصي اليه رثه
 اصحاب الدين بالاستغراق
 من مرصن ولسوا يد يفتد
 اقترابا لعناف من فاضي الزمن
 يقدم العتق على ما احتمله
 مصح وقيل بالفسد فان
 واية النحل لها الثلث اه
 قصبة من هدده بالثلاث
 بالضرب او بغيره قد علمه
 مال النواوي هنامن احدا
 فرجال ضرب ماله اعني ار
 فليست عاد القول حيث اكلته
 وعدم اعتبار قوله فتوي
 خرقه والشع رااه مستكلا
 منصرفا بالكره بغير قصده

وان بلا قرينه قد انفصل
 مع تلقى برودة فـ
 نقبل قوله مع الاستهاد
 بلا بيان ومع القرينة
 ومنه الاقرار بغيره اشتراطا
 وقوله لهذه الشاة كذا
 اضافة لمالك في الحال
 وقوله حمل هند ذاع
 بلزمه وان لمالك لم يكن
 والا لعمرك الهية في الالاف
 يطلبه من المقتر ومضى
 بسقط ما استقر بالافشار
 اوتان ما في الجوف ربح او مرص
 والتويمان ما شراك خصا
 وحيث كان حكمها رقيقا
 وان اقتر مجنبر قبيح
 لجهة ومثل حمل ذكـ

يلغى حصر منه لفظا اتصل
 نقبله ان قال اليرقت ولا
 بانه ارتد بلا اعماد
 ككسرت حكما فبناو القيسه
 اهلية استحقاقه ما يضيح
 على لغو وهو واجب اذا
 بسبب ليس من المحال
 من ارب او اربا انما اليك
 اسندها لغت وهذا بين
 ثم ولله من الاستحقاق
 بات بالانفصال منها ميتا
 وان انا الهلاك ما خنبار
 اوزاد عن افضى زمان مفر من
 وفيه اشكال شيئا في نفس
 فهو لما لك له كقيمتا
 يخبر ان الكلفة او اسند
 اضافة لمسيدي ومقبره

والعين في يد المقتر تبقي
 وقيل بل تحفظ عند الناصي
 وقال قوم الرقيق لغت
 وحذقون ونصاير كذا
 والمال بغيره خلفه فان رجح
 فان حكما يبقا المسمى
 ومثله من قول قيس الخاتم
 واخلق الامام والفسد ال
 وعدم القول عند السراعي
 اما اذا رجح ذوالا فدار في
 وما كنت عالما في الاشتهر
 في الشرع والروضة وهو المظهر
فصل لزيد ذاب اقدار
 لا تقتضي الثبوت للخبر له
 وقوله علي ارمي في
 فان اراد العين بالمشهور لا
 ولفظ عندي ومعنى للعين

ومثل تعطي خصة المحمدا
 والدين كالاخبار في التقاضي
 وغير الخلاف فيه تطلقه
 يستحق مثل قطعه سارق ابا
 فهو الى الخلاف ايضا ارجح
 فهو ما فزار حديد سري
 ومن سواهما المنح كالم
 تسليمه انقص به حال
 الخمر فيما خص بالتنازع
 حالة بكنيب لا مير اخشى
 نقبله وان لذا لم يذكر
 والفرع يأتي في الدعوى والقفا
 ان وصلت اوله فذا اخبار
 وشيئا على الفقيه استشكله
 للدين كاهرا ببل حصة
 بغير من غير المقول او لا
 وهو على الاذى من النوعين

كَقَوْلِهِ أَوْ عَمِّي فَنُقَبِّلُ
 وَفَتَبَّاهُ الْفَقْلَ كُلَّهَا أَدْعِي
 وَمَوْخَلَفُ النَّصِّ فَالْمَجْمُوعُ دِينُ
 وَلِي عَلَيْكَ قَالَ خَذُوزَنُ وَضَحْ
 لِفَاوِي كَانِي الزُّبَيْرِي لُعْتَبَرُ
 وَسَائِقُ أَوْ أَقْرَأُ أَوْ أَسَا
 رَبِّ نَعْمَ وَبَيْلِي وَبَصَدَقُ
 وَفِي نَعْمَ وَجَبَرُ وَجَهْ أَسْتَشِيرُ
 وَالْقَوْلُ مِنَ الْوَابِلِي شَهِيدُنَا
 كَالْقَوْلِ ابْنًا فِي بَيْلِي وَرَبِّي
 وَقَوْلُهُ تَبَيَّنَتْ أَوْ ابْنِ ابْنِي
 وَقِيلَ لَا لِقَوْلِ رَبِّ الْعَقْمَةِ
 بَرَّأَهُ اللَّهُ وَمَا عَتَقَنِي النَّبِيُّ
 وَقَوْلُ الْمُتَهَلِّلِي إِلَى وَجْهِ دَانِهِ
 كَذَا عَدَا أَدْفَعُهُ إِلَيْكَ
 وَقَوْلُ قَرْضَتُ الْفَقْلَ وَمِمَّ
 فَالْجَهْرِي عَنْهُ أَمَّا شَرَارَا

أو محتمل

المزل

لم يَقُولْ لَشَهُودِهِ أَشْهَدُ وَ
فَإَيُّهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ دُمْنِي
 لَمْ يَكْ أَقْرَأَ عَلَيَّ الَّذِي أَشْهَدُ
 وَالشَّيْخُ نَحْمُ الدِّينِ قَالَ الْحَبْرِي
 مَا لَكَ الْأَمَانَةُ فِي قَنْبَلِي
 هَذَا أَجَنَّتْ حِينَ يَأْتِي الْأَكْلَا
 لَأَنَّ ذَا الْحَالِفِ لَمَّا أَمْتَنَعَ
 يَصِيرُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْرُ
 لَمْ هَذَا النَّاقِي لَغَيْرِ مِثْلِهِ
 فَلَيْسَ بَدَّ أَنْ تَكُونَ ثَابِتَةً
 وَفَسَّرَ عَلَيَّ ذَا حَلِيقَا أَتَى عَلَيَّ
 ثُمَّ يَكُونُ بِأَشْرَفِ عَاقِلَاتِنَا
 وَكُلُّ أَمَانٍ عَلَى مُشْتَقَاتِنَا
 هَلْ نَعْمُ الْأَسْتَنْبَاتُ لَوْ زَانَتْ
 كَالْأَكْلَا أَوْ بَقِضَ لِمَا قَدَّرَ لَا
 فَالْأَكْلَا مِنَ الْأَوَّلِ قَدْ تَقَدَّرَ
 وَهَذِهِ قَاعِلَةٌ شَرِيفَةٌ

عَلَى غَيْرِ سِيَاحٍ أَنْ يَشْهَدُوا
 أَكْثَرُ فَمَا صَوَّرُوا مِنْ مَبْنِيَّةٍ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ بِمَا أَحْمَدُ
 شَيْئُهُمَا فِي الْفَائِدَةِ الْمُبْتَدَأِ
 وَقَالَ ذَا الْحَالِفِ لَمْ تَأْكُلْ
 خَلْفَ هَذَا الشُّبْلِي قَالَ كَلَّا
 مِنْ أَهْلِ غَيْرِ ذَا الْحَالِفِ وَفَقَا
 مِنْ أَحَدِ الْوَحْهَيْنِ أَدْلَى خَيْرُ
 أَخْرَجَهُمَا مِنْ نَعْيِهِ لِعَزْمِهِ
 فَخَذَهُ فَرَعًا مِنْ رِثَا فَرِيَانِ شَهْ
 مَا مِنْ وَخَا ضَرْبِهِ شَرُّ ضَرْبِ الْمَلَا
 مِنْ نَعْيِهِ أَسْتَشْنَاؤُهُ اثْبَاتًا
 تَجَرُّدُ بَقَا الْخِلَافِ فَاسْمِعْ وَأَنْتَ
 بَعْضًا لِمَا لَفُتُوكَ بِهِ أَصْلَ ثَبِتِ
 عَلَيْهِ لَفْظٌ وَهُوَ مَنَعُ حَالًا
 عَلَيْهِ وَالثَّانِي بِهِ خَيْرُ
 يَنْبَغِيهَا ذَا الْكَلِمَةِ الْمُنِيقَةِ

عين

واذ عندنا استتت اووه من نفي
 وكان جمع قولهم طابت شددا
 اذ كان ما استتت لم يات به
 يان وضع العرف ليس كاللفه
 وقوله اجري على الذي استتت
 ولو تقول قد غصبت قد سميت
 من احد قبلك ما غصبت قط
 فليس اقرا واذ في مسابيل
 ففرغ الامانة اقرا
 روجه الوجه الذي قد حشا
 تعبيده الشقيذ كرا لا كشر
 قول بعد لفظه ركبك
 ان المقر شكر فيما طاصه
 ومن غير الاقل ذو سلكون
 وقرع ما غصبت من قبل ولا
 اذ ليس ذا بالغصبت منه يشهد
 ولا هذا اقاله الشبكي في

هذه من كلامه
 من الامانة
 ومن قوله
 طاهر الزجاني

اثبات ما يزعاه حق الدر
 يستشبهون نفي حيث مع ذا
 واعتذر واعن وجهه فانتبه
 لذا الفقهه قال لما بلغه
 في لغة والفقهه فيه المستظهر
 فعرف فيه منكر اما قد نسي
 اصلا ولا بعد من استقطا
 من اثلاث يقضيها السابك
 وماله الثمن ان كرا
 اقرا به فان عند الفقهه
 من مائة مع انه منها برك
 وخذ جوابا ما به شكك
 فيها وابدك نفي ما تحققت
 حتى حق الامر بالتبوت
 بعد فلا اقرا ركب اولا
 بل قصد نفي الغصبت فيه اظهر
 شرح ولكن بعضه مدني

هذا من كلامه
 من الامانة
 ومن قوله
 طاهر الزجاني

مثل هذا

ومثل هذا لا يحكي سنته
 ولم تجامع مطلقا فيما عليه
 زاد النواوي ان حنته استفي
 قلت وذا الحالف لا يلبيس
 وجوب تليفه بترك اللبس له
 منسوبة للحاهر الزجاني
 مال من العجب ما اتفق لي
 خرج شخصان من الاعيان
 في روضة حقت باقحوان
 نكاد قامين ساير الا لوايت
 كانوا لو قصدا بالمرح الي
 قد ارضعت الشبكي الجواني
 تسدوا عليه الورق بالالحاني
 منظر يروق للعباني
 ما سطر الشكر يخرج للملا عبه
 حتى اذا توسل في لعبه
 واختصما واختلفا واكثر
 لطلب الاضرار غير مرتته
 وحقان لا ينحسب اليه
 ولم يجد له بهذا اسدفا
 ثوبا يسوي الكثر فيه اقبس
 ومثله فتيا قد ما مشكله
 وهو امام عالم رباني
 في القديس ما في الزمان الاول
 لزهرة صيبت عن الطحاني
 حالك لها يد الحيا الهنيان
 فالزهر بان يوق وقاي
 وتنتج البانج بالولدي
 وغصنها بالشرب كالشرب
 خفيها بعلوا الثقيل التاني
 ويترن المحزون بالفرحاني
 لينفها الخداع في الحاربه
 حل الخصام من اختلاف ربه
 وصار معروف الصبح مثلوا

وعاديت المعرفة المشتملة
 مخلقت الواحد بالكلية
 لا يلعبت غير هذا المشر
 فما خرم الدشت لعارض حصل
 واكي صفو دأم للانشان
 فقصة الوليد مع حبابه
 فحيث فانت الدشت لاختلاف
 فاضلت المفتون في الجواب
قال من اصحابنا الجبر عكا
وحبر طهر من الامام المالك
لم لقيت بعد ذلك نصرا
وابن الصلاح قال في خلته
 لا بعثنا الا بال فقرص
فصل جميع ما به شرعا يقر
 ففرس او خادمي او دارك
 ومثله اذا قيمت بيت
 والشرط ان يكون مابه اقر
 بعد وضوح وبسبب ان تله
 لما انتهى الامر الى الشفتات
 وقعدا البيهبان امسره
 وانقطع الوصل بامر انقص
 وهل سرور صديق عن احزان
 فيها اعتبار لدوي الاثابه
 هل وقع اكنث على الذي خلص
 ووفق الاكثر للصواب
 لا حث في المذكور من رثه الخطا
 اثن به اثن بلا تفالك
 فقال لا حث عليه فخر
قلت وذلك الحالف من امته
 عشقوا الا باله دجنت عرس
 الشرط فيه في ملك من اقر
 ملك اذا ليس من الاشرار
 بالملك فيما لسواه بيته
 من يد من اقر شرعا استقر

البر

وليس بلغ مقوله بفقد دا
تدبير الاقرار بالدير على
 وحق من غموم الاكلاف
 وعرض الكلع وارث ما جنى
 استاذها للعائن في ذي الكاله
فايده في حدم ما يفتربه
 فغير الاصح ما به النفع علب
 ومن لخرقة عبد قد اقر
 ورجع بعه له وحيث قال
 وان يقال اعتقه من المسترا
 ولا حثا رفيه للذي استنزي
 بل اخذ الارش وخص البايغ
 وارثه ان قال خرا الاصل
 وان اضافه لشخص لده
 وفيه لالحل الاستتيار
 وليس ينك المفزوي الا مة
 بل قال ان اقر بالاعتاق من
 لكن اذا ابرجذب اخذ
 سواه صح واسمه لن لعملا
 الدين للزوجة بالصداق
 فلا يجوز من الثلاث عتدنا
 الا بالاعتقال بالحوال
 وجهان في الكاوي في اقد يستنيه
 وقيل ما الذي به جاز الطلب
 فهو عملك الذات خرا استقر
 من اصله خرا فالفدا استقال
 منه فيبيع واقتدأ في سررا
 ولا يرد به بعيب المستنزي
 فيه اكيار ان تخلف شايح
 لبنت مال عند فقد الفصل
 او علسه فاكلما ايضا ما استنيه
 لمن به فيه انما الاقرار
 والنوري اطلاقه ما التزمه
 زيد ولا غاصب غيره امر

منه الجباران

حَجَّ فَأَمَّا مَا لَكَ ذَاكَ وَوَجِي
 وَأَنْ تَقُلَ أُخْبِرَ مِنَ الرِّضَاعِ
 وَشَيْخُنَا أَشْنَشُوا عَقْدَهُ
 كَأَحَدِ الْعَبْدِينَ وَالْمُجْهُولِ
 مَعَ الْيَمِينِ وَإِذَا مَا نَكَدَ
 وَتَحَبَّسَ الْمُقَرَّرُ أَذْعَنَهُ أَمْتَنُ
 وَأَيُّ مَتَاعِهِ النَّكُولُ قَدْ حُصِّلَ
 فَقَالَ الْخُفْمُ أَدْعَى وَيُقَضَّى
 وَيُطْلَبُ الْوَارِثُ بِالْبَيِّنَاتِ
 وَالْأَخْطَرُ الْوَقْفُ لِكُلِّ التَّرَكَّةِ
 وَحَالَةِ الْبَنُونَ كَالْمَامِنِ
 وَقَالَ وَارِثُ لَهْ لَا عِلْمَ لِي
 وَصِدْقُ الْخُفْمِ فِي الْيَمِينِ
 وَجِبْتُ غَابَ حَلْفُ الْمَقْرُوءَةِ
 وَأَنْ يَكُنْ كَذَبٌ فِيمَا عَيْتَنَهُ
 وَمَا بِهِ زَيْدٌ وَعُمَرُ وَشَهِدَا
 وَبَكَدَا عَلَيَّ شَاهِدَانِ

يُعَال

فِي طَهْرِهِ

فِي أَخْطَرِ الْقَوْلَيْنِ اقْتَرَارُهُ
 وَالنُّوْيُ شَزَادُ عَنْ لَفْظِ الْبَيِّنِ
 التَّرَمَّا لَكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 وَالشَّيْءُ مَا لَكَ لَقْلَانِ يَلْزَمُهُ
 وَقَبِلُوا تَفْسِيرَهُ بِجَنَسٍ مَا
 لِحَالِ الْاِقْتِنَاءِ فِيهِ حَقٌّ مَا
 وَقَابِلِ التَّعْلِيمِ وَالْمَحْتَرَمِ
 وَشَفَعَةُ فِي ذَا لِهْ عَلَيَّ لَا
 كَالرَّدِّ لِلسَّلَامِ وَالْعِيَادَةِ
 مِنْ قَوْلِهِ عَلَى شَيْءٍ كَلَّا إِذَا
 مَا لَكَ الْإِمَامُ الْبِقَوَى يُعْتَبَلُ
 وَلَكِ أَنْ تَقُولَ خَيْرٌ مِنْ كَقَرِ
 فَيَنْبَغِي أَيْضًا هُنَا أَنْ تَقْبَلَهُ
 إِذَا قَبِلُوا التَّفْسِيرَ بِالْمَحْتَرَمِ
 وَقَبِلُوا التَّفْسِيرَ لِلْكَيْشِيرِ
 وَاللَّبِثُ قَالَ الْقَدُّ الْكُتَيْبُ
 أَخَذَهُ مِنْ عَدَدِ الْمَسْوَاعِ

وَأَنْ يَهْ لَمْ يَشْهَدْ أَوْ أَمْتَنَهُ
 جَوَابُ لِي عَلَيْكَ الْفُلُ لَقْلَانِ
 لَوْ أَحَدٌ مِنْ لَفْظِ أَنْتُمَا إِلَيْهِ
 وَبَارَادَةُ الْأَقْلُ يَلْزَمُهُ
 بِهِ تَمَثُّلُ الْحَبَّةِ وَمَا
 كَلْبُ صَيْدٍ فِي الْأَصْحَافِ فِيهِمَا
 وَجِلْدُ مَيْتَةٍ وَحَدَّثَهُمَا
 فِي ذَمِّهِ فُلُذْ الرُّبُ يُقْبَلُ لَا
 بِالْاِتِّفَاقِ وَحَيْثُ الْعَادَةُ
 قَالَ لَهُ عَلَى حَقٍّ فِيهِ إِذَا
 وَالْفَرَقُ مَا لَكَ الرَّافِعُ مُشْتَبَهُ
 يَلْزَمُ رُدُّهَا بِوَصْفِ مُعْتَصِرِ
 إِنْ فُسِّرَ الْمَقْرُوءَةُ بِمَجْمَلِهِ
 وَأَوْجِبُوا الرَّدَّ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ
 فِي الْمَالِ بِالْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ
 سَبَقُونَ وَائْتَنَ وَذَا الْقَدِيرِ
 إِذَا أُيِّدَتْ نَقِيرُ عَيْزِ الْوَحْدِ

والشأن في قال لا أنهي علي
استعمل الغالب في الكلام
فما شاع هذه الحياة
وان يكن متعال حجة بها
وقبلوا الدفيسير بالمستولة
ولا جلد مبنية والوقف في
وقوله له علي الشتر
بما مضى ونشر على هذا النمط
كقوله الشتر مما في يديه
والشئ والشئ هما شئان
ومنى ميز لدا بدرهمه
وكل وصيف جاف في عرابه
يلزم فيه عدد المسد لور
ومنى كذا لابل كذا وجهان
وقوله الفلة ودرهم
وأوجب النجان قل عده
والجنس والجنسون درهمان وما
غير الأقل في الأفتار يرو ولا
بالوصف بالثقة والاعظام
الأقلنا عقيب الممان
ياتي الذي قضى بحظر عقيبها
علي الأصح لأجل أول هذه
ذلك في التفريع ليس خشي
من مال يزيد أذ نفس
في الوصف والمقدار كما انضبط
أوما به يشهد ذو الصدق عليه
وذن عطف الدوا بالثالث
يلزمه الدرهم في تكلفه
والعطف والتميز في جوابه
مما به التمييز في المشهور
ثم الأصح منهما مستثنى
فالالف في هذا المثال بينهما
مرجس ما مزية مطردة
مميز بعد عطفه وان سمي

يلزم

يكون متميزا المقدم
ومنى ادعاء ناقص الاوزان
اولم يكن وقالة متصلا
واكلم في المغشوش الذي يحضر
ونسعة في درهم له إلى
وقوله ستم الشئان
وشيب العشر هنا المئزني
العالم بين العالم ابن العالم
وقيل من قاصدي الحساب
قلت وذا بين على الادخال ما
مالوا وحكم درهم في عشرة
العشر والدرهم يلزم ان
ففي معنى مع انت في قوله
وبن الحديث العبد ان ذكرني
واكلم مشهور على الذي مضى
اذ حاله التصريح بالمعنى
قلت وذا الاشكال ايضا جارك
وقيل في غير الأخير منها
يقبل في تطويه نقدا ان
وفي الأصح عكسه ان نقلا
وفي اختلاف الوصف والصحة
عشرة وفي النجان مثالا
قد حط عليه بالتمار
وابن ابي أحمد بالشع عيني
ورابع فقر هذا المعالم
جنس وخسون بالانساب
من حرقه مع جميع ختمنا
ممن اراد مع فما ذكره
علي الأصح صح الشئان ان
خرج في زينة وحول
في مائة لورنة فاستثنى
من درهم مع درهم له العنقا
اولي يليف لزما بالنسبة
من درهم علي في دينار

فَمَنْ قَضَى الْجَمْعَ يَلْزَمُ أَنْ
 كونهما قد حُكِمَ في العَشْرَةِ
 وَمُقْتَضَى قَامَرٍ فِي التَّوَهُُّشِ
 وَأَنْ أَرَادَ مُقْتَضَى الْحَسَنَاتِ لَا
 مَا زَادَ وَهُوَ دَرَاهِمُ أَنْ أَطْلَقَهُ
فصل في صيغة الاقتزار بالعموم
 في حكمة وعدة العَدَسِ
 وَمَنْ يَنْصَرُّ ثَلَاثًا وَالْجَوْهَرُ
وَالْمَدِينُونَ يَقُولُونَ الْمَسَاجِدَ
وَعَنِ الْحَنِيفَةِ الْمَغْضُوبِ فِيهِ
 وَالْحَمْلُ عِنْدَ تَابِعِ مِلْكِ الْأُمَّةِ
 وَمَوْلَا عَبْدًا عَلَيْهِ مَنْكُفَتُهُ
 عَلَى الْأَصْحَاءِ غَيْرَ ذَاتِهِ أَنْتَهَى
 وَقَوْلُكَ فِي الْعَبْدِ الْفَرْسِ
 مُنْقَبِلِ الْفَيْسِيرِ حَيْثُ عَلِقَتْ
 وَأَنْ أَرَادَ مَثْنِ النِّصْفِ دَمْعُ

بلغ

وَأَنْ يَقُولَ عَمَّا هِيَ لِأَشْشَرِي
 فَالْعَبْدُ فِي التَّضَدُّقِ لِمُقْتَضَى
 وَقَدْ أَحَالَ فِيهِ مِنَ الْكَفَايَةِ
 وَحُكْمُ فِي مِيرَاثِ أَصْلِ عَشْرَةٍ
 وَأَنْ يَقُولَ فَمَا وَرَثَتُ مِنْ أَبِي
 وَدَرَاهِمُ كَرَّةٍ لَيْسَ يُزَادُ
 وَالْعَامُّ فِي الْأَصْحَاءِ تَرْجِيحُ
 وَدَرَاهِمُ وَدَرَاهِمُ وَدَرَاهِمُ
 وَمَا سَوَاهُمَا إِذَا تَاكَ شَرًّا
 وَثَالِثٌ فِي قَضَى الْأَسْتِثْنَاءِ
 مِنْ حَالِ الْخِلَافِ وَدَرَاهِمُ عَلَى
 يَلْزَمُ غَيْرُ دَرَاهِمٍ قَدْ جَمَعَتْ
 وَدَرَاهِمُ حَيْثُ مَا كَانَ قَبْلَهُ
 وَدَرَاهِمُ بَلَدٍ دَرَاهِمُ أَوْ دَرَاهِمُ
 وَدَرَاهِمُ بَلَدٍ دَرَاهِمُ أَوْ ثَلَاثًا
 وَيَلْزَمُ الثَّلَاثُ أَنْ تَعَيَّنَتْ
 وَمَنْ يَأْلَفُ قَدْ أَقْرَبَ لَفْظِي
 عَبْدًا أَوْ ذَا بَدَلِكِ الْأَلْفِ أَشْشَرِي
 أَوْ لَا مَالًا وَالْفَقِيهَةُ أَشْشَرِي
 وَهُوَ سُؤْلُ حَسَنٍ لِلْعَايَةِ
 كَذَلِكَ غَيْرُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ
 فَعْدَةُ بَهْبَةِ الْمُتَدَبِّرِ
 وَالْعَطْفُ بِالْوَاوِ وَتَمَّ يُشْتَرِزَادُ
 لِقَضَى عَطْفٍ وَسَوَاءُ مَنَعُ
 فِي الْأَوَّلِينَ دَرَاهِمُ بِلَا خَزْمٍ
 بَانَ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ أَبَدًا
 وَهُوَ الَّذِي يَحُكُّ فِي الثَّلَاثِ
 دَرَاهِمُ أَوْ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ
 كَفُوفَةٍ وَتَحْتَهُ أَوْ وَمَعَهُ
 دَرَاهِمُ أَوْ قَدْ مَالَ بَعْدَ مَثَلِهِ
 لَا بَلَدٍ وَلَكِنْ دَرَاهِمُ مُحْكَمٌ
 بِالْعَلَسِ دَرَاهِمُ فِيهِ نَبَاتٌ
 لِقَدْ دَخَلَ فَمَا عَيَّنَتْ
 وَكَثَّرَ الْقَوْلَ بِهِ أَوْ ثَبَتَ

في رقتين أو مائتين فلا
 وخالف النعمان فيما عدا ذلك
 وداخل القليل في كسب غيره
 ولمزمان في اختلاف جهته
 إن شهدت بيئتان بهما
 أما إذا شهد شخص واحد
 لحال بالدف درهم ومجرب
 به هنا الحق إلا في شرار
 وقيل منه ما على الشد ربح
قاعدة شخص له مال شهد
 وقصر البعض وجاء بدعي
قال الفقيه قال بعض الفقهاء
 قال في الحرث المالك
 فبعد حوله أنه إن يطلب
 كذلك الصداق في التفريق
تذنب القابك الف درهم
 أو طلب أو قضيتها متقلا

وهو اجاز

وهو اختياري المزدني واهي
 واتفقوا فيهم إذا ما فصل له
 ربح في خصيصه لمن يبرك
 كحرفي مشترك أو زاده
 كذا في بعض قضاة العدل
 أما إذا قدم ذكر الجاهل
 وقال في المجموع في تهمته
 وقوله قضيت له الذي ادعى
والعرف بينه وبين ما سبق
 لفهمه الفقيه إذا فيه انفرد
 فالشئ في الضمير لا يستعمل
 وقوله الف قضيتها هـ
 وفيه قد خولف والصحح في
 وهو على كل المثلين معا
 وإن يعقل ثمن ما لم يقض
 يعقل من المذهب وهو ثمن
تتميم التعقيب بالمشي

اشفاق ثم تسليم اجبني
 تلزمه الألف بفصل حصله
 ذلك رافعا سوي من ذل را
 على صداق امرأة م زاده
 والبحرفيه مثال هذا النقل
 من اتفاق قد نفي في الأمر
 بحرفي اختلاف فيه في ثقتهم
 صيغة افتراض بحرف يدعي
 من قوله الف قضيتها استنبق
 لفظ قضيت ما أذكر فلا يرد
 في الشرع والعرف فليس كامل
 لفكار فاختلاف بحرفي فهما
 كان علي وقضيت يثنى
 يشكك والشئان فيه نوزعا
 إذا سلمت استثنان المقيض
 وليستوي المثلين والمعاني
 يسقط طمسك في القضية

وقيل لا يشفط بالمشقة
ومثله ان سار زيدا او يسا
 وقوله عند انسيلا في الشهر
 والابيضد الاجل المداين
 وليس اقرا ارا على الفتن
 وما به اقتر زيدا كسولا
 وفي العزيز غلظ من تاسج
 وقوله الف وليست لازمة
 وتقبل انصالة بالاجل
 وان تغل عندك لزيد الف
 فالالف مضمون وليس ينشئ
 كقول علي الف عا ريه
 ومن يتيه قد اقرا وهبه
 بانه قد بان فاسدا غفدا
 لم تقبل الدعوى كذا ووصلها
نعم له تخليف من افسد له
 وذا العن وبل لزيد لهما

علي ما اتقى

وعنه

مبطل حيث اني في الغنيب
 واخلف بها قديما قد قستا
 علي الف لا لزوم لجدي
 كمعسر علي بالوجوب داني
 حساب اوظط وما العير رضى
 ومثله علي الفنت اولا
 غير لفظة كفعل المسامح
 يلزم ما كذب اوالا لزمه
 وعند الانفصال بالمعسل
 رديعة دينا وليس عطف
 فنول دعوى رده والتكليف
 قلنا ثمان مائة مسكويه
 مقبوضه من امان سببه
 ودان للصحة منه ما اعتقد
 به لزانع اناة اضلها
 فان لم يحلف رب المسئلة
 عين وقمة تخلف انما

ط

للحكم في الحيولة القولية
 وذا الخلاف مثله مشولان
 من الصلاة ولام المارة
 وجه الاستثنا لا المشقة فرق
 عمارة الاثناين سيوي
 وماله علي الاعى بكرة
 واحسن الاثنان الا ارفع
 والعشرة الاثنا الاثنان
 والسبعة الاثنية وواحد
 وحيث كثر الاداة بيشط
 والعشرة الاثنية اوسية
 وهو علي درهم او دينار
 ومن الخلاف رجحوا اختياره
تمت ما علي عشرة
 حتى انتهى لواحد فخمسة
 ومخوئ الجمل ما اجمل له
 وفي سوي الجبس يجوز عندنا

هل هي الحيولة الفعلية
 من تغل قولي من الارباب
 بمائة صفة بالعرورة
 بشرطه وذا عليه اتفقوا
 سبعين تسعون وقس بالاسدوا
 بها لزومها بلفظ صدة
 يلغى الاجير وثلاثة مع
 يلزمه علي الصحيح درهمان
 خمس ومن الدرهم منه جاجد
 بصحة الاول فيما بين
 اربعة وفي اخس عشرة
 يشكل بالمتنازذ والا فدرار
 وما هنا قد اعلموا في دراره
 الا والاثم نقصا شره
 وقس عليه ما ازال لبسه
 معين الجبس فيه ابطاله
 اذ هو عرف لقوي ولنا

بطل جنان

المجلد **وبلدة** ليس بها أنيس
 ما ذقت بقلامند عام أول
 واحد منعه واكتفى
 ومن عليه لسواه عشره
 رضاف ان افترستش ولا
 ومن معاني كهذي السدار
 وهذه الالف سيوك الدرهم
 وكل هو لا ارقب به
 فان مؤثوا غير واحد قيل
 يعبل جزما وسنوم الوارث
 ولو اقر بعض وارث على
 من الجدي حكمة التوزيع
 من ذلك المفترمة فدعوا
 افادة العفية والسرمان
تظير كير به دراهم
 أفر واحد لثالث حصه
 فهل يكون المال لا شاعه

الا البعافير والا العيسر
 الامن الغارين والمخلك
 من غرذي كليل ووزن ما خفي
 وشلاش اشترى ما اشكره **مادة**
 يضر من الاقتسام ان تأولا
 سيوى ميان عنه دواستنتار
 وفيه للفايز خلاف ينشهي
 له بيع يمين اعقبة
 نعيمته وقيل لا وان قيل
 مقام اصيل اغتراه حادش
 مؤريت والبعض قال فيه لا
 ومن القديم يجب الجب
 شهادة على الجدي شمس
 ومثله صح في البين
 لاثان من حاصله خناصم
 بنصف ما في اللبس من غير تكر
 او هو ما كضر كالباعه

وهذه قاعدة مشهورة
 كالرمين والشركه والكلاف
 واخاف الشكان في المحل
 ثم الذي يعزى لقول الاكثر
 وهو الذي يقضى به ويفتى
فصل اقرذوا اعتبار بنسب
 فالشركه فيه عدم النكذب له
 بان يكون من سواه قد عرف
 ان كان للتصدق اهلا فاذا
 واعتبر الحجة والكاوي الصغير
 وعن السنه ذات العزير وافقه
 رحمت كان البالغ المصدق
 صح على الاصح لا الذي نفاه
 فليدك شر كافي الصغير والليبر
 بالمشيقي عرفا سيد او شنبه
 أمّا اذا استلحقه وصدة قد
 فمن ارغلي انتفى النسب

وهي بابواي عدت مذكوره
 والبيع والا بصيا والاعتبات
 فيها ومن المخصوص بالنفي
 اساعة اكلم بل الصرور
 وبسواه لا لجل الاقشا
 فان لنفسه التحاقه نسب
 حشا وشرا عانا عنبر الا مثله
 نسبة وان يصدق يعترف
 كذبه فبالبيان اخذ
 عدم تكذيب فسألت يصير
 اذ لا مامد بهامو افقه
 عبد الغير اولهذامعشوق
 سواه والفراسن اذ صح حواه
 فمى من اين صح عفة الخبير
 قد صحوا الاستلحاقه فانتبه
 رجعا فالراغبى كل شيه
 ولا يري قايده علسه نسب

والتركة

والطفل ان يعد الباع كذبه ما ابطوا على الاصح نسب به
 وذا الخلاف اصله قولان في حكم لغيره اذ بدارنا شق
 وبعد الاحتمال بال كفر انصف اذ صححو افرزده مما ورض
والفروق ان الدار في التبع اضعف والانساب لا تضعف
 وجوزوا الاستحقاق كغيره من نادر عشرينه فاستثنيت
 وهكذا الكبير عند الاكثر مؤرثا وليس في المحضر
 وذات حيز يحيى ان انت ثم ادعاء مسلم وان ثبت
 امانه لحقه او املكه ارسل ما والامام وهنه
 اوله فلا وهكذا لا ينبغي مطلق من بعد عقد بيعته
 الابان يملكون الاجتماع ومدة الحمل له تبع
 ومذهب النعمان ان المفرد بالحقة بالشرق مرج قد ركب
 واثنان حيث استحقا كبيرا يلحق من صدقة حبه ريرا
 اولاد بالاقافة الحاق الحيطة والحكم في الصغير ياتي في العتيق
 وقوله ذا ابني لغيره امة يلق لا استنبلا اذها بحجته
 في المحضر القولين وقال عليه ملكي انت به وفي العلوق لا
 يندفع استنبلا اذها ونسبته الى الزنا متصلا لا تنبته
 فرعاه ولا ائمة الولد وليس ذاك فرع افتراء وررر

لا

لغير

لا يجد الاولاد ان اشر به وهكذا الاضعف منه بادعا
 ويدخل الصغير في الفرعة لي وولد الفرائض جزما تكف
 واكتفى عند الفرائض في **دليلنا** العموم والانساب
 فان تكن لغيره مزروجه اما اذا استلحقه بواسطة
 في مكاتب ذنوبة الملق به واين ابري محضون قال المسئلة
 اذ الذي بينهما ان وصفه وان يكن سواه ليس يعشبه
 من ان بعض الوانين يكاتب اذا اخته بالاحتجاب امرت
 وقيل قبل اطلاقها والعشع وان يكن محقق العصبية
 واكتفى في فية هو لك

بعث من عينة لنسبه ايلا دها ونفى الاستبرامع
 من غير العتق لو اخرج للفرع لا يستحق
 زوجية خقر عوسيرة ثمن دقوا حاتم وذي انسب
 بالفرع للزوج وجماعا الخه بالان والعم فزادوا ضابطه
 اذ اعتبارها انتفى من نسبه اذا اعتبارها انتفى من نسبه
 محالة التقدير عند التمسك بالارث فالمفترملق في القوه
 تصدقه وما اقتضى من خبر جوابه جميعهم قد كلبوا
 وقيل منها ورع اذ سر ترث قد اسلمت محضت بالشرع
 فليق في حال ظهور الرتبه عبد وان بدعواه ملك

ان يكون خيرا من الحسنه روت من المحدثات
 لا بد من تحديد في النسب

وذامن المنكر من التأويل
 والدين من المقر والمفتري به
 واخذ الزوجين ايضا تعتبر
 والبنات ان جازت بعثت الولا
 يلغى اعينها فقولها وقيل في
 والجايز المفترين لا يبيح
 وان اقترأ أحد المستخرفين
 فكانه المذهب والمنصوص لا
 وقيل بل يشارك المقر في
 لكن على المقر من الباين له
 وذاجل علماء الامم
 وايدوه بشواهد انت
 لو قال واحد من الفروعين
ومثله قول الشريك في العقار
 فانكره لورد البيع انت
ومثله من قال قصده العبد لم
 وخصه انكره لمنهوز فيه

مخالف المنقذ والدليل
 لا يمنع اختلافه من نسبه
 وفاقه ومن ذوى العتق نظر
 او وافق الامام ما ادعت له لا
 وفاقه منعها ما امكن في
 يشترك المحقق والملق فيه
 به وعادة بعده مفترقين
 اذ استلحا قه لن يكمل
 مخصصة والاشتباب ينتفي
 ثلث ما حاز حكم جعله
 يعزى وللثلاثة الاثمة
 من كل ما تخير حكمه ثبت
 ذى اختنا الاعناق ذو وجهين
 بعث نصيب من فلان باختيار
 واكلف من الشفعة فيه عفا
 عليك الف وانا به عزم
 يعزى الضامن حيث يصطفيه

وزوجها تخلعها ان اعترف
 وقاية للعسر سير اخت من رضاء
 وقول سيد الرقيق بعثك
 وانكر العبد فبلاعتاق
 لغيره وانه قد جرد
 من كلها الحكم اذا الشزوم
 وصاحب المنهاج في الحكم
 والوارث البالغ ليس ينفرد
 ثم اليه مما انه انت
 ومدع اخوة المجهول له
 وتثبت الاشياء للمجهول
 وانه لو كان ذوارث لخصه
 عدم ايرث منه ذون نسبه
 وقيل بل يحق له وكسبه
عزيمة يجوز للامام
 ولك ان يقضي من هذا العجب
خالف في الولد الذي انتفى

وانكرت نطق والمال انصرف
 باث ومهرها لها بالانقطاع
 بماية مع اختيار نفسي كما
 نقض الاعتراف بالارث
 وانكر الغيرة انتفا فشره
 يثبت للأزم لا الممسك لزوم
 ما الغزارى عليه ينتهي
 بل للزوج وفاقه سيرد
 والشرع كما هذا لديه المنتهى
 اذا نفي المجهول ذال نقب له
 وقيل لا للشرع للمقبول
 بحجبه مستحق فيه انتفهد
 كالا باين مييت اقترابه
 وقيل لا ايرث وتلغى نسبه
 الحاق مجهول بذى استلام
 اذ من سوا الوارث الحاق وجب
 باللعين من زوجه عليه خلصا

ليس لغير الزوج ان يستلحقه فان يكن من شبهة فذلحقه
فانه بالحق لا محالة وقد مضى الحكم بالاستحقاق
كتاب حكم نطق الاعارة وعرفت عارة تخففه
مثل القوالي وكما لسراري كذلك التثدي في الاواني
يقال من عاز وذا الاسترد ومنه يدعى واحد الستكار
وقيل من تعا وروا المتاع **وحدها** اباحة المتاع
ثم العقية زادة بلا عوض وصاحب الحاي كاحمد ذهب
واحد واكثر **شالا** وشتر الماعون من الشران
وقيل منع الماء النكار من دوبة وقيل كانت اولا
قلت وفي الاشترا في نقل يقتضي

على ما لم

وعلة الباب

ومعدة الباب حدث الأذكري اذا اخير المحرم الخمسة
عند أبي اودذا والنسائي ثم ابن حزم وشريك النجاشي
على حديث حسين عن سمرة وان يكن رواه عنه الاربع
عجبة شقيق صفوان لفر وهو ربيعة ومذنب كاتم
بالجذب ثم انقص ثم حذبه عليه بالفر مرارا قد مضى
كما الكرم ابن الكرم من الكرم **ومنقوا** اسمية المبيح
لكنها ثبات للارفاق والثناء فيها كعار تفتت
اذ اربعون خضلة اعلاها لنا البخاري فعبء ينفك
جنة عدن اذ رجا الشوايا

وهي ملتون لصقوا ان دعي اضلأه والفرعان فاخذ رلبيه
وحا لم عن حجة لم يدراء اعلة وهو يطعن مشاين
على اليد الماخوذ فيما امرة وحال بهجة مدرفعه
من بعد اسلام مرارا وتقر ياتيه من ثوبه في كمل
مال له الفاروق بعد حذبه وان يكن لم يرد ان المفتني
قال مستفتيه من صلب الغريم عارة من القولة القوي
يدرها والسئل للرفاق ان فسدت اوصح عقد بين
منبعة العتزل لزارواها واحدة ممتا يصدق يدخل
وصدق الوعد بها احتسابا

بدراف

وقد اثننا في الحديث مجمله
وقد يقال اخفيت عنا لأن
فأعمل جميع البر كمن لا
وشرط من يعبر بشرط المذبح
والشرط أيضا فيه ملك المنفعة
الهدبي والواجب من انعام
ووالد الطفل لأقوال السلف
نصر عليه الدرغى محشدا
ومات في شعبان ثاني سنة
وجاز ان يعبره ما استاجرا
وجاز للموصى له بالمنفعة
لا مستغيرة بلا اذن وان
ان الحلق الاذن وفي تسميته
ثم له ان يستنيب مسئلة
والاستعارة كونه منتفعا
منفعة مباحة معلومة
رخص بيتر ودواة والرضاع

اعمال

وما لم يرد من جندوع
اذ ما يصير مشيلا لا يسترد
وعدم التعيين في الاعارة
والنفذ لا يعار لا تربين
ورجحوا اعارة الاشياء
واكتفى العزيز والغنى الى
والحنف عنده الاعارة
من عرف اهل الحرمين اشهدت
في ادوات البديل والميزان
وجوزوا اعارة الجوارك
وحث ملنا انها محرمه
وفي العزيز الاشبه الفسلا فيه
ومن سواها العجوزت كره
لذا التي لا تشتهى للصغار
والعبد للمراة كالذي مـ
لكنها من مالك لفسار
كوارث الاعيان والإعارة

أو نحوه لمنع لا تنفع الرجوع
افنى بهذا البغوى ولن يرد
مغتفر والعلى في الاجاره
الا اذا خصصا بالتعيين
للربط والتجفيف للأطمار
بذلك منع النخل في الاشكال
للتقدي قرصه وذي العبار
والمشوى قال هدي لجهرب
ورن الصان لها وجنات
من محرم او لشوة احسار
صححها الحجة حيث احترمه
وذي عباره لما لا نف في
وقيل بل محرم وهو اوجبه
أو شوه مكرهه للاشهر
ولمنع الحش بل مقتضى
ممن حرر منه له الا الحبار
لذي السقام الاشوى اختاره



والرؤية من عارية لا مكنه
 لا خذه من غاصب فدايره
 الا اذا استقار من مستاجر
 او تلفت لاديه باستعماله
 والعبد اذ يلزم بالاسلام لا
 وكرهوا ان يستعير اصله
 وفيه من اجارة الاعيان
 والصيد المحرم ايضا محرم
 ثم الاصح اللفظ فيما يستتر
 وقتلا وقتل من معبر
 البتاس عار وفرايض الدار
 عند ابي سعيد وهذا الفقيه
 لانه قد صححوا الضمان في
 سوا استدعاء اولاد ومعه
 وعن ابي غاصم العبادي
 للاهل فيه حالة استعمله
 لانها كذا سيد الاجارة
 ثم الفقيه بالضمان يفسط
 ليست نيابة لما يضمنه
 او من فني موصى له فاعنت
 فينتزعي الضمان في احواله
 يعار لاستخدام باقر ع
 الا لراحة وخير خصله
 كمستل من باقر وخهان
 وفيه بالجزا وعثره بحكم
 من جانب وفعل غيره فقط
 وجعلوا من جملة التصويرو
 للضحية من الضعيف ذي عوار
 رد عليه بالذي اجاد فيه
 ارباب من اعيان ذات التلف
 بعض نضغ والامام منعه
 ظرو الهدايا عند الاغتيا
 عارة بعض في اعماله
 وهي ككوز قرصوا انكساره

دع

وليس بايع قد سلمه
 اما اذا عارة ليعلفه
 فمن اجارة يشرك فسدت
 وقيل بل عارة مضمونه
 واصلا في الخلاف من المعاني
 والمستعير طه المؤنة
 فيستوى استعماله عند التلف
 وتسوة المعارضة التفت
 وينتفي الضمان عما يستحق
 فلا تخاف التلف الحلب
 وقتل من المنهق الفرم فقط
 ولا ضمان من جواد سلمه
 كذا وقيل مالك قد ارسله
 ومثله القايلا اذن علي
 وينتفي الضمان من الاعارة
 كذا من الموصى له بالمنفعة
 عليه اذ مستناجر رد اليه
 من طرفه ومشتري ما كلفه
 او لبعيره متاعا اليه
 باجرة المثل اذا تقيست
 اذا الفساد ما نفي مضمونه
 وصيغ كحضر من يعاين
 عليه لاجارة المضمونه
 يفهمها بعير فترك سلف
 من النفقات سترى محققه
 منه بالاستعمال او ما يمتحق
 والا لئلا نقصه العلي
 من المشي وقيل بالاجزا انضبط
 لرايض بالهلك فيما علمه
 من حاجه لما لك مشتملة
 بهيمة الغير متاعا او غلا
 يمش عليه وثقت او اجارة
 ومموز الرد هذا منوعه
 وهي على المال ان رد عليه

مسلمه

ومثون

تدوين المضمون فيها يعتبر
 وستوى مقوم وميثلي
 في البحر والشام والتهديب
 ولذا المعاري لا ضمان فيه
 والمستعير فرسًا ليركبه
 يركب في مضيقه وفي الابواب
 وصريح الكاوي لمع الارتهان
 بل قال يا شيراط كل منكم
 والابتغاء باعني بالاذن له
 أو زرع حنكة له ومثلها
 أو لشعير فوقه لم يزرع
 على الاصح والذى أراد
 وفي العزير لوعلى الأذي ضرر
 وتعدية المعير يقطع
 والمستعير لبني أو غراس
 ثم الصيحة انه لا يعسر
 وانه إذا أعار الأرض

تمته بأي وجه تختبر
 وعزوة لعلها التفتل
 وبعضهم عزاه للتقريب
 الابتغى يطحن شربته
 لموضع أبنان فيه مركبه
 وفي اجارة تخضع بالذهاب
 في المستعار ولذا منع الضمان
 يفسد عقدها الذي تقدم
 فان اعارة لنوع فعلة
 ما لم تكن هي لموجر لها
 أو لزراعية بهالم شئ
 كقولهم ما شئت إذ عي المراد
 حمل كان مذهبا لمن أمر
 وأخذ الأجر وعمرًا منفعه
 يزرع لا العلس لحوق الانداس
 ما للبيئ وكذا اذ يعسر
 مطالعة في النفس ويقضي

بلا ريب

بلا ريب لها تغيير نوع المنفعة
 والرافع لم يصح مطلق
 والنووي صحح الاعارة
 وقال في البحر يحكم العساده
 قال العزير دون دفين الموتى
 وأجرك الوجهان فيما يصح
 اما الذي لجهة قد انقرد
فصل في الرد متى
وما لك منع في موقته
 وهو اخيار صاحب التقدير
 وتشتفي الاجرة في استئجارها
 وخارج المطلب غرمها على
 ونشئ العقد اذا مات المعير
 وقد اتى النزوم فيهما من طرف
 كالدائر في الشك في لذات العدة
 وان يلفن اجنبي ميسر
 وصريح الوسيط في وصيته

والثلاث ائحاب دامة منفعه
 ولا يقابل الخلاف اطلاقه
 في مطلق الارضين في الاجاره
 يستعمل المطلق في الإفادة
 للضرر المبين فيه قوت
 للحمل والركوب هل يصح
 في مطلقا بالانفاق لا يسرد
 شأ ولو كان بها موقفا
 رجوعه قبل التصا مديته
 وجب الرد على القريب
 بعد الرجوع جاهلا بحالها
 جهل الرجوع مستتباة أهلا
 وما كبشون وموت المستعير
 مع اكبوا من سوا المزعوق
 فلما ثبت لا ينتها المدة
 فعدم الرجوع فنه تدانا
 بانه غارية من جهته

حكمها

فهو على ملك المعبر برباني
 والارض ان اعارها للدين لا
 وقتل سريره اذا فيها ارجح
 وعلمه يعبر الى التمس
 واجرة الحرث اذا امار جوعا
والفرق ان الدفن واجبه
 واندر اسر الميت جاز للمعبر
 ومنع القاص الرجوع فطلقا
 والفلك في الحجة فخير جاري
 وهكذا اوضح الحجة ذوق يقتض
 والتقل اذا يضر عند قلعه
 يبقى الى الشفوط لا لفتان
 ذكره العزيز في باب الصداق
 والنذر والابصاف في ذال الباب
 فيمنع الرجوع في المعيار
 ومنع الشف في الارض غير سنت
 فقد نأدي طحة من المبلد

من لغير

ومن لغرس استعار اويثا
 ان شتركا القلع له ان يقلعه
 ولا خلاف انه ملتصق
 وتلزم الاجرة في المفصول
 كذا ك تاخير مؤقت ثبت
 فهو لرب البذر والاجبار
 اما الذي يعرض عنه مالكه
 كذا الذي تحمله السربا
 والمستعير دون شتركا القلع
 ولعد ملعه تشوي الحفر
 الزامة والا لثرون اكلقوا
 فالزموا بعد الرجوع التسوية
 وجعل السبل في هذا المفصلي
 والمستعير حيث لا حثارة
 بل يعزم الاثر لنقص صفته
 والشرع والروضة والمهذب
 والحكم في المنيبه والمحذر
 ولم يعين للرجوع زمنا
 وقلع المعير حيث منع
 بعد الرجوع زرعه ويقتل
 وحكمه في الجبل بالوكيل
 او جأها السيل ببذر فثبت
 فيه على القلع فهو المختار
 فهو لرب الارض لا لشار له
 فهو لرب الارض ملك مستنبأ
 بقلع زرعه بعير منه
 من مستعير ونفي المحذر
 وجهين والا فله فتروا
 لا في زمان اقتضه التخليه
 به ودان من النقول ثبتا
 فعنه في القلع انتفى اجباره
 ان ساء او تلك لقيمته
 يعبر بالخصلتين اصوب
 وفرعه المنهاج ما حذر

ملس وجه الفرج
والعشر وعي
له نظائر في روي

لأن كلامها متد خير
قلت وهذا الفرع في أبواب
الصالح والهبات والاحبار
وشفعه وجاهنا والفلس
فالصالح والهبات والاحبار
ومن شريك استنعار يقطع
فان ابا المعير خيرة فلا
وليسوى البدل على المشهور
وان ابا بكر فقتل العترة
وتقتل المال على ما يفرض
الى اختيار حصة للمعير
والمستعير دون ارض اتضح
وكل واحد له ان يفتل
ببعضه من ثلث مر استنوار
وصحى الى الاصح حيث باع
وليس كاشين للعب
في بيع مجموع ومن الصالح
بين البقا والقلع من تحس
له تكاير عن الاصحاب
غضب صدق ثم وقف جاري
بين اثنتين مضت فاقنيس
بين اثنتين فرضوا اختياره
بأجرة وما سواها لم تمنع
يقطع مجانا بأجر بريد لا
لأنها العادة في المذکور
يبقى ما تحقق بالتقاضي
وعنه على الاصح يفرض
دخول أرضه ونفعه لا يضر
برودة الا يستفي في الاصح
البقي ما ملكت وفتل لا
والمستعير كبايع في المشتقار
بمثنى ليقطع البسراعا
بيعهما بمثنى بسرد
ومن صدق الشروع بالتصريح

لا

وحكمه بالجمود في الموقته
والمزني وافق النعمان
والرافع والنوارى وهما
والأرض اذ تغار منه للزروع
بكل القطع والافا لبعث
وان يغل ما لكها أحزنها
فما ادعاه المالك المستحق
وقيل بل يصدق المالك في
وفرق الكمثر بين المسئلة
وحلف المالك ما اعارة
وقيل بل ينعى والأجرة
ويستلوا مال لا لحلف
دعوى اعارة وغضب فكلنا
من تلف للز على الاصح لم
وليس بالاقصى ولا يوم تبص
ثم الوسيط كذا الزجاء حكي
كان يكن ما يدعى المالك زاد

لأنها كغير شيء اقسم
في القلع بعد وقتها كسانا
في العز والحق وفاقا لهما
وقطعوا اعيندهما بالرجوع
بأجرة الى زمان حقت
منك وما اجضه اشتقرتها
وقتل قول المستعير ارجح
زرع ومن دعوى الركوب يفتل
ويدين جرة لتوب عسله
وبالمعين يثبت الاحبار
بالحلف الواجب مستفترة
حضم ومثله لا ما وضعتوا
ثم على شرح الضمان اتفقنا
غارته قيمة يوم التلص
وهي وجوه كلها لها بخص
ذلك اقوالا فزاد امسلكا
فحتموا حلفه على المزار

على وضعوا

خاتمة عن المعارف من شيع
 وتطلت بشرط كل منهما
كتاب حكم الغصب قالوا غصبه
 والشئ معصوب والوضع
وشرعا استنبط لا معتد على
 لكن عسجد ومحرر ايقام
أما الغراب والقواسق التي
 فردوها إذا أخذت لا يجب
وزيد قصد أوجه الخرج
 وهو قدما حرمة الأئمة
 كحرمة الأبقاع والأغراض
 والبقوى بشرط التصاب في
 وقد اتى في شأنه من الوعيد
 وما اتى في أول المحققين
 وقد أثبتنا آية البقرة
 من أكلنا أموالنا بالباطل
 وعالم يستبد أرضي عتدي

أخذ الزهارة وضمانها من شيع
 صرح في الحاوي الكبير بهما
 عليه مطلقا ومنه اغتصبه
 لأخذ شي فيه كلمة كجهل
 حق لغته فنفق شمسلا
 ومن بيت في رباط قد أقام
 ثقل فالأيدى به لم تثبت
 فالغصب بينهما ابدام يجب
 ما يوجب الفسخ وفي الحداد
 أصغره كيرة لا كسرة
 والعقل والقتل لا اعتراض
 فسق به وقوته ذابست في
 ما يقرع الأشماع يبدى يعيد
 مخوى خطاب مثله فيف الأملين
 وفي النساء آية مخدرة
 لا ينجى وتر اضحى طر
 لحوقة من سبغ أرضين عدا

اخط

وخطبة المختار أيام مسي
 وما العزق كالم حق صح
 ولشروعهم ميت ككسره
 عند أبي داود وابن ماجه
 وليس في مسلم والامام قد
 وغلط ابن حزم حيث ضعفه
 ويكفر الغاصب بالغصب كما
 والشرط في المفسوب عند
 وعند ثامن يزكوبه أختلس
 فهو بالاستنباط غاصب ولا
 ودخل دار الغير اذ ليس
 تأمدهمت وهو بها انتفى القان
 وان يكن قد حل في الدار عبت
 ففي ضمان ما وهى وجهان
 بضمه المستام اذ منه سقط
 والشارق الداخل للحيات
 ناجرة المثل له من الماصي

كل عليه الاغاق عندنا
 وفي البخاري بتعليق صريح
 من ذي الحياة لغوم فسره
 والبسقي اي لغز حاجه
 عز اليه وهو وهم ينقش
 فذا ابن حبان بعلي صفة
 يلقون من أحله مخزما
 ثقل وزا توجبه لا تحتفي
 او يفر من الغر عالم اجلس
 يشترط القصد له واستشكلا
 لتخبر كي لشركي أو يمتنى
 اذ فقد الاستنباط يوجب الايمان
 واسرع الخروج منها أو ملك
 وليس كالشافط من أواني
 بسبب استنباط ذاته فقط
 واذا اقام لازم ما كاسه
 والحال لا يلزم عند الحق صي

وليس هذا المسمى قعدا
وعنه ما اخرج ظمنا صاحب
فذلك باجائوس ظمنا
وعاصب الهادي لغنائم القبيح
ويضمن التابع من مفضوهم
فصاحب المطلب بالفرم جزم
وواضحة بدلا استنبلا
فناظر الكتاب للمخالفة
وان خطا ضمنه اذ قد خفا
ولم يضمنوا الذي لم يبعه
ورده يلزم لم يضمن
واجرة النقل على من نقله
تعرض الى تسمية الابانة
ولا خلاف انه يضمن ما
لو اسقط الزوق الذي قد اعتدا
او سأل ما في الظروف بالفتح فقط
من غير امان تدارك ونجى

على سائر غيره بالاغتدا
مشاركا له فعد غاصب
اذ فقد الاستنبال فيه يثبت
يضمن ما يملك منها او يضمن
الحمل والنخل لذي القسوس
وفيه ذوال الرضه بالعفو الشرم
لا يضمن الغير بالاغتدا
ما ضمن العاقل الحسب رافعه
ان كان بعد خطوه قد سقط
نقل جرا والرجوع منه
ان خيف من اهلاكم ما سمي
لا يوضح غرض والمستهله
وخالف القاضى الذى اباته
انلفه من يد مالك كما
يفتحه جائله لغتدا
او باعندا افايح له سقط
امانه الاصح ليس يثبت

وان بغار من ليرج نزل
واجرى الخلاف في اعتاب
ما فرجه يهلك حين يتركه
يمنع شرب ومال قد تملك
رحله الفلك كفتح الزوت
ومن يدل سارقا او غاصبا
ليس بضامن له كالمستندى
فسقطت من غروقت الوضع
وفاج لفقير اذ هيج
واخذ هرة له كالتلف
ضمان ما انلفه اذا خرج
ثم الضمان ساقط ان كارا
رحله عللا بالطباع
فالحكم بالارضاع في كل المشور
من الصغير دون فقد الموضع
ولك ان تقول وضعه الذي في
تحقيق الموجب للضمان

او كما ير عليه بعدة
ابرزها للشمس واغتصاب
ما انتفى ضمان زرع يهلكه
يضمن ما لك يتعلم قد الف
في كل ما مضى بغير فساد
ارفع الجزر وحت الطالب
خشبة لحايط لم يعثدي
اولا فضا من الحليم وضحي
صن ما طاربه او ذوحا
بفتحه وعنه ليس يثبت
وقس عليه ما الى الهلاك ذرج
بعد الوثوق اذ يرى تحتارا
لكنه يشهد بالرضاع
معتبر لا ما رضاع قد صدر
والد اربى بالقوم ارفع
ثم الصغير فيه بالاجا الكسفي
تزع يد المالك بالعدوان

وَالْمَلِكُ بِالْفِدَاءِ لَيْسَ يَنْتَقِلُ
 وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ تُضَافُ عِنْدَنَا
 وَالْحَنْفِيُّ عِنْدَهُ الْمَلِكُ فَصَل
 كَمَثَلِ مَا لَوْ عَيَّنَ الْمُضْطُوبُ
تَمِيمٌ الْأَيْدِيَّ الَّتِي تَرْتَبِتُ
 وَخَيْرُهَا الْمَالِكُ مِنَ التَّضَارِيرِ
 كَالْبَيْعِ وَالسَّوْمِ وَمَا يُعَارِ
 عَلَى أَوَّلِي الْقَضَبِ فَالْأَرْحَمُ
 وَأَخْذُ مَنْ غَايِبٍ قَدْ أَتْلَفَهُ
 كَمَنْ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِ حَاسِلُهُ
 وَإِنْ لَغِيْرُهُ اسْتَقَانَ يَشْفِي
 كَالطَّحْنِ وَالْعَجْنِ وَدَخِ الشَّاةِ
 وَمَوْعِلِي الْمَتْلَفِ بِالْإِحْدَاقِ
 وَبِرُّ الْغَايِبِ مِمَّا فَعَلَهُ
 عَلَى الْأَمْرِ وَكَذَا بِالْإِحْدَاقِ
 وَمَنْ لَدَهُ لَصَائِلُ مَا ضَمِنَهُ
 وَإِنْ أَعَارَهُ لَهُ أَوْ أَتْرَفَهُ

وَيَنْفَدُ اسْتِيفَافُهُ وَيَبْدُرُ
 عَنْهُ الضَّامَانُ مِنَ الْأَمْرِ مِنْهُمَا
 وَالشَّافِعِيُّ مَا لَمْ يَزَحْجَا
 بَعْتَقِنَا فَاحْتَمَلَ الْعِنَقُ الْوَرَعَ
فَصْلٌ بِفَيْمَةِ الرَّقِيقِ عِنْدَنَا
 عَنْ دِيَّةٍ وَكَحْنَفٍ خَالَفَهُ
 تَحْتَ يَدِ ضَامِنَةٍ وَالْمُسْتَفْعِيرُ
 وَبِالَّذِي سَقَطَ مِنْهَا يَضْمَنُ
 فِيهَا مِنَ الْأَخْزَارِ بِالْحَجَّةِ يَدُ
 مَعْنَى يَدِ الرَّقِيقِ يَضْفُ قِيَمَتُهُ
 فَإِنْ يَكُنْ فَاكْثَرُ الْأُمُورِ مِنْ
 وَالْفَرْعُ قَبْلَ مُوجِبَاتِ الدِّيَّةِ
 وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَأَى تَقْوَمَهُ
 لِأَنَّهُ بَابُ الْمَسِيئِ أَقْتَدَى
 وَكَحْنَفُ مَنْعِ الزَّيَادَةِ
 وَقِيلَ لِضَامِنِ الْمُسْتَفْعِيرِ
 وَقَالَ فِيهَا بِالْعُجُومِ أَقْتَدَى

غَايِبًا وَالْعِنَقُ لَيْسَ يَدْرُ
 وَمَقُولُهُ عَنِ كَالْوَأْيِ
 الْيَتْلُكَ يَا حُرَّةً ثُمَّ حَكَمًا
 أَوْ ذَا صِرَاحٍ دُونَ قَضَدٍ قَدْ شَرَعَ
 تَحْمَنُ نَفْسُهُ وَإِنْ تَزِدْ هُنَا
 تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ لِلْمُخَالَفَةِ
 يَدْخُلُ وَالْمُسْتَنَامُ مِنْ غَيْرِ تَلَفٍ
 أَيْعَاضُهُ سِوَا الَّذِي قَدْ عَيَّنُوا
 إِنْ أَتْلَفَتْ مِنْهُ عَلَى الْحَدِّ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ نَقَصٌ يَدُ الشَّيْءِ
 أَرْبَعُ وَمَا مِنْهُ بِتَقْدِيرِ ضَمْنٍ
 يَأْتِي مُبَيِّنًا لِهَذِهِ الْجَهَّةِ
 لِشَهْمَةِ الْأَخْزَارِ وَالْبَهِيمَةِ
 غَنِيَّةً وَنَاهِيَةً بِهِ فِي الْأَقْتَدَى
 عَنْ دِيَّةِ الْحُرِّ حَكَمَ الْفَادَةَ
 بِغَضَبِهِمَا وَالشَّافِعِيُّ اسْتَبْعَدَهُ
 وَمِنْ مُنَاقِبٍ وَأَمٍّ وَلَسَدِي

وما عدا ذلك البرق من حيوان
 وواجب في جزئيه ما نقصه
 بغير تعقيب جوارثي
 وزرع الغنمة عند الحنق
 من خيل أو من ابل أو من بقرة
 والحيوان قبل الاند مال لا
 وغير حبش كحيوان مثلي
 وذا على الصحيح مما رسموا
 كالماء والافور والثرابي
 والفتح والشعير والفتكاني
 الا المعيب ابن الصلاح قاله
 والمسك والعنبر هلكا جديدا
 وكل ما الى التقلد انتم
عربية للفكر استما تعرف
 خرقة وقطن وشدة
 جارية ليست من الخمسين
 قطن من اجود الفسطن

بغدي بغير قيمة الأغنيان
 وذا العنوم مال قد حصصه
 اذ اوجب الجحش في النقي
 عن قلع عين حيوان ما يغني
 ط به عن عمراك استقدر
 يهنن والرقيق يقد اولا
 ومتقوم بحكم الاصل
 ذو كيل أو وزن وفيه يسلم
 والتبر والنحاس والاعتاب
 وسابرا حبوب والأدهان
 والمثو والزبد والنخال
 والضفر والرصاص في القول الكبد
 والفكر بعد نزع حيث كننا
 البرس والخطوط وعطير
 دغلب فرع سيلم اذ انشده
 كان مجراد مع المسمات
 فاضبك معاني لفظ هذا المعنى

وقال في المحكم عن سوا البديل
 فقبل علم الفجر والكتات
 وما بنار النبع قد شأنا
 والصوف والشعور غير الناي
 وقال في الحارث هنا الزموت لا
 لا الذن والمجون والعنوا الى
 فيهن المثالي المسجل ولا
صابط التفتين من خمس صور
 عارثة وفاسد البسوع
 ومثلف الميا من المعازة
 وغير مثلي مثل ضممت
 حرة اصيد مع رد المفترضة
 ومثلف من بعد حوله مالا
 ولحم يتر قد حواه السرا مني
ومنه نوع عمده مضمون
 وهو المعبر والميع ان رجع
 ومودع اخرجه معتمدا

يصح ان يسفي الديبر والقنيل
 وقيل وصف القتل في احيان
 منه خلاف عندنا هذا جرك
 فيها توقف الامام السنن في
 مثل له وذا القياس استشهدا
 وخل تمير ومشتوب سالي
 بضره عن حاله ان نقت لا
 فقيمة والمثل فيهن حصص
 وما بسوم باتفاق زوعب
 وما بفسخ الابتاع حارة
في خمسة ايضا هنا تبين
 صورة ما اتلفه كيف فرص
 وهدم معتد حيد ارامالا
 وبعضها قد خسر الشارح
 وجهله بعكسه يكون
 فقبل علم غرمة قد امتنع
 مالا لها ولم يكن معتمدا

بقعه

ها

والمحرم المجنون حيث أرتكب
ومسلم من دار حرب قتله
وإن هواناً ترسوا بموت
وحال يأمروا ذوا سلطان
والمثل والقيمة من المحرم في
ومثله المنقول إذا مثله
وربما يلزم في شيء من
ويستوي القيمة والمثله
ومطعم المضطر شيئاً يرجعه
ومحرم أن يلف صدقاً باليد
فلا يخرجه على من أعده
لطيفة حكي الامام السرافعي
لغته الغافر الحسنة مسئلة
فقدّم الذكور مؤلفاً
من غضب يوم الغلاء وأعدمه
قال اجواب انه اذا تلف
فالواجب القيمة لا محاله

مخطوراً حرام به لأن يجلب
مسلمنا يهدر حيث جهل
تقتله إذ ضرر لم يؤمر
بقتل مقصوم فله نصيبه
انلاف صيد مستحار ما يغني
يعظم فيمتلئ من ذي المسئلة
كفيل أكراف رقيق وأحسنهم
غرم المصنوعة بتمرد فعا
عليه ومهما هناه مضيقه
لمحرم يقتله ويقتل
وقيل بل عليها ما مضى
ان المنيعي الرئيس الشافعي
من أطلق اجواب فيها جهله
يسألهم عن ظالم قد اعتدى
وانحط سفير عن زمان كلمه
من حال تشويهم كطعن قد ألبت
إذ ما من مثليه أزاله

وان يفرغ

وان يفرغ عارض قد أعدم
والمذهب المشهور لا فرق فيما
قلت وفرغه الذي امتحن به
ابو حنيفة الامام سأل
وكان عن خلقته قد انقرد
فبيّن الشيخ له ما استجاب
وماك زبنت وأنت حصرم
واحكم فيه عندنا لا تختلف
والنور في اخنار فيه التفوقه
ومثله اجبرج قد صرف
وسوف ياتي الفرع في الاجاره
وقيمة المثل لدا التقدر
وقيل فيه قيمة لما فقد
وبعد اخذ قيمة عند الجدة
وضابط التعذر الذي سمي
فان يلز بها ولكن زبني
عند الشراويك واري اسما فيهم

فيغرم المثل له بعد العدم
يبلغ مطلقاً مثل غير ما
لجحد فقتل ربه بسببه
يعقوب فاخترنا لك المسئلة
ورام أن قوله ليس سيرة
ويظهر العجز له جرحاً جاب
وفصل الاجواب فيها يعظم
ويح الاخر حيث يعترف
والرافعي كالامام أكله
إحرامه لنفسه ثم اعترف
مع تكاير لها محنته
يؤخذ عنه بدلاً في الأظهر
لعم له الصبر لو وجد ان عفت
للمثل لا يرجع من جهله
عدمه من يلد كالسليم
مثل مثله فعنه يثبت في
واحكم مشيخ علي كلاً منهم

لأنه في غاية الأمر لمن
راعتبر والاقتضى هنا في الشهر
لمثله وقيل بل إلى التلاف
وقيل لا أقتضى ولكن يعتبر
وقيل يوم أخذه وتشتأت
أن اعتبار زمن الوجوب
وعاشترى لغيره التفرذا
يعتبر الأقتضى من الغضبي
وصاحب المطلب كشافه
ونافلا المثلي غصبا أو سلب
وباتفاقهم به تلاف
الأعلى وجه حاة الخاوي
وتوخذ القيمة للحيوان
وعملك المفضوب قيمة لديه
ومع غرم قيمة لا يبر من
وغارم قيمة أم الولد
كالحكم في عتاقه رقيقه

تقدم في الأعين انصاف الثمن
من زمن الغضب إلى التفرذر
وقيل منه لتفذر الخلف
قيمة يوم الأخذ لا حكم غير
عنه ثلاث في ثلاث وثبتت
بحالة الأعدام المفضوب
لمثله ورز يد حادي عشا
زمان اخذ بدل وأشتت كالا
وفي كناية حاة وامه ففاه
مكلف بزرده إذا طلب
ان كان في المعلوم ما تخلف
في حفظه وهم فيه الراوي
فيه وفي بيعته محجول
وقيل لا يملك بها الثمن فيه
أجرتة ونزوايد ضمير
له الرجوع بعد موت السيد
فان يعد بزرده حقيقه

وهذه القيمة أقتضى ما يكون
والرد للذراهم المبدول
ان بقيت في يده وقيل لا
نفي الردود انفق أو اخذ ما
فشرط حلة ابتاع يعقداه
وقيل للمالك حيث فرضه
والنقر منه ان يرجع له
والطبري شئت شكل الزيادة
وبعضهم صورة فمن يرك
مال الفقيه وجواب ما حكي
عن قيمة المفضوب شاة مثلا
يرد في الرد بعيب ما احتمل
مقالة الأصحاب والروايات
وتعد ثقله إذا الشئ تلف
في أي موضع رأي فان فقد
وان يغير بلبده أعشدا
والمثل موجود وذاك مثلي

من غصبه لطلب لا للزكول
يعينها تلزم في الحيوان
بل هي أو مثل لها وان عا
يبدل قيمة ولن يحتمل
وعلم كل بيع عفت داده
يتقدم الفاضل فيما قبله
ما كان مع زيادة متصله
في قيمة له لحكم القادة
بالحيوان البيع منهم والشرا
فقرضه عند اعتياد المالك
فالطبري قال ان الب لا
ومثله ذار على هذا حمل
صورها أيضا هذا الشان
هالكة مثله الذي الف
غرمه الأقتضى مان يعنفقد
صادق من ضمن ذلك أبدا
فان عرا عن طرفة للنقل

كالبه بالمثل أو لا ينفصل
 وصحوا قيمة موضع التلف
 سقط ما لا يقل من مؤنه
 من بلد الاثلاف حيث اختلفا
 ما مثرني الاغواز فيه من خلاف
 وحيث رده وجوب باردقا
 مع زوايد لها متصلا
جوابه ما كيتوان كانت
 والمنع من ابداله التقدق
 ومن ظهور دينه المستغرق
 وبشره ما لا مالا ولا
 ورده المثل في وقت العدا
 تجعل كالمال اذ لا يملك
 وقد سعت والترافع مال وقت قيمته
 ومتفقون ما فقي قيمته
 من زمن الغضب الي التقوم
 واحمد والعنبري اوجب
 فعنه خلف منه بعض ما عجل
 فان تراصيا على مثل سلف
 وبعد اخذ القيمة المضمونه
 ففي ازيجاعها واخذ المسدعي
 وفيل لا والفرق ما به اختلاف
 ان يفتت او بدل يسودها
 والشبه بالشبه في هذا الشبه
 معاملة الموضع اشتبانت
 لذا احياه في الفروع النوروي
 تقدم العاصب بالذي لقي
 دفعه عند هلاك السيد
 وعلسه ليس بمشروع ولا
 رجوع وقت والمال مملوك
 بل ان يعود مثل يفتته
 بعنه العاصب عند عدمه
 من نوع نقد بلد العاصب
 مطلق مثل من حجب المحتجب

لان أم المؤمنين كسرت
 يرد مثلها وفي البحار
جوابه كان الطعام والابسا
 ونقد الاصلاح والمفوضه
 وواجب الاثلاف لا بغضب
 فان جنى وسيرانية تلهف
 والحمر والتبذ والمسكر لا
 ولو لذي ولو محرمه
 ولا يرد ثمنها على الذي مالا
 كالشرب والبيع وكالعرض عليه
 تسليم في ذات الاحترام
 وليس من الاضام والملاهي
 ومن الاوان الكلف يتبين على
 ثم الاصح انها لا تفسد
 فان يزد يضمن ما عليه زاد
 وما جز فيه عن الرعايه
 يبطله كيف له تفسد
قصه ضرة لها فامرت
 معناه وهو بالعموم جاري
 ملما لحيز الخلق من ذلك القنا
 بالرد لا العارته المضمونه
 قيمة يوم التلف المتصت
 قالوا واجب الاقصى وليس بخلف
 يضمنها المثل كيف فعلا
 والجسر المايغ الخلف سمة
 لم يظهر المتنوع منه فبها
 وهبة وقد ايردها اليه
 ولا ضمان عند الانعدام
 شي اذا ما كسرت للاهي
 حل الحاد كاولن تحلا
 هشما ولكن حيث وصل بعسر
 وفي ظروف الحمر والاحياء اجاد
 لبيع او خوف فوات الغايه
 ولا ضمان للذي تفسد

وأما بطلانها فكيف أتفق
 والدليل أنك والدليل إذا أنلفا
 بعض كلاً منهما لا بالصنف
 والدليل أن العبيد أو نحوهم
 تحت يد عادية والبصع لا
والحنف من فوائد المنفعة
 لأنه بالبيع والنصف ورد
والشافعي ردّه ثم فرف
 وغاصب المذكور قد أخذ ما
 ومقتضى إكرامه أن يملك ما
 وهم يقولون إخراج لا يترك
ومالك يقول ليس يصح
 ويدن الحرج على الصحيح
 وجاز أن يوجبه المستأجر
 ومنه القفال والوجه
 لأنه قال الخلاف ينبغي
 والفقهاء أن الحرج ليس يدق ل

والشافعي

وشاغل لموضع في المسجد
 وشرفت الأجرة في مصلحته
 بل مستلم وما في له
 ومثل هذا غصب أرض غرضه
 ونقصه معصوب بالأستعمال
 إذا إذا النقص فيه بأن بلي
فصل بدعي نلف أنكرها
 كلف على الصحيح فإذا
 لكن إذا أدير ردود مبيت
 لا بتبيين فان تعارضنا
 عن غاصب والمالك المقتضى
 وما لغاصب من التبيين
 وصدّقوا الغاصب حيث أخلفا
 أو ثابتاً وفي ثياب عبده
 وقيمة المعصوب ثم البيئته
 عما ادّعاء غاصب وثقل
 ونفقه وجوب نقص القيمة

يلزم بالأجرة فهو مقتضى
 وابن رزق خسر صرف أجرته
 يعصم بفعله ولا أجر عليه
 وموضعه للدائن غير الفقه
 يوجب أجره وأرض المال
 ثوب وقيل الأرض والأجر
 ذو الملك صدّقوا الذي ذكرها
 حلف فالأصح عمر إذا
 قال قول من غاصبه لم يثبت
 يسقط كل الضمان ما انتصا
 عند ابن يوسف فهو أقدم
 قدمه ابن الحسن الشيباني
 فإنه غصبه محض
 وعينه الخلفي عند رده
 لستم في زيادة مبيته
 بمطابق الزايد وهو مشكوك
 لكن أبو ثور يدر تسليمه

١٢٢
 والشافعي
 وقفه

وَعَاَصَبَتْ ثَوْبًا يَسَاوِي عَشْرَةَ
وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْتَعْلَمَهُ ثُمَّ رَجَعَ
بِرَدِّ خَمْسَةٍ وَذَلِكَ تَقَرُّرًا
وَعَاَصَبَتْ خَفَّيْنِ فِيمَتَهُمَا
وَرَدَّ مَا عَادَ لِبَيْتَاوِي أَرْبَعَةَ
وَقِيلَ خَمْسَةٌ إِذَا مَا انْتَصَفَا
وَاللَّهِ مِنْ ثَوْبٍ كَحِفِّهِ وَانْتَفَى
وَمِنْ الشَّرِّ بَلَدٌ مِثْلُ عَشْرِ ثَمَنٍ
وَمَا سَرَى حَادِثُهُ إِلَى التَّلَافِ
وَقِيلَ يَرْتَدُّ وَأَرْشُ النِّقْصَانِ
وَالْوَجْهُ الْمَفْضُوبُ فَمَا يَفْتَحِي
عَلَى الَّذِي غَضِبَ أَنْ يَخْلَصَ
مِنْ قِيمَةِ الْمَفْضُوبِ وَالْمَالِ إِنْ
لَمَّا لِكَ الْمَفْضُوبِ وَالَّذِي جَاءَ
مِنْ غَاصِبٍ كَمَا لَهُ النِّقْصَانُ
كَالْحَكْمِ مَنْ تَعَلَّقَ الَّذِي ارْتَقَى
وَيَرْجِعُ الْمَالُ بَعْدَ أَنْ دَفَعَ

بِز

وَقِيلَ دَفْعًا لَهُ أَنْ يَكْلَبَ
وَمِنْ الْأَمَامِ أَنْ يُكَالِبَ
وَالْعَبْدُ أَنْ رُدَّ إِلَى سَيِّدِهِ
يَرْجِعُ مَوْلَاهُ عَلَى الَّذِي غَضِبَ
وَأَنْ جَنَى جَنَائِيَةً مُسْتَعْرِقَةً
بَلَدُهَا يَبِيعُ جَمِيعَ الرُّقْنَةِ
وَأَنْ جَنَى الْمَفْضُوبُ عِنْدَ مَنْ غَضِبَ
أَوْ انْتَهَى بِرَدِّهِ إِلَى التَّلَافِ
وَعَاَصَبَتْ ثَوْبًا أَرْضٍ مُسْلَمَةً
وَسَمَّيَتْهُ بِأَمْرٍ تَوَسَّطَهَا
ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْوَى الْحُكْمَ
أَنْ كَانَ لِلْغَاصِبِ فِي الرَّدِّ غَرَضٌ
وَحَقَرَةُ الْبَيْتِ وَطَمَّهَا أَعْتَدَى
وَأَنْ بَلَا تَقْصُرَ أَعَادَ الْأَرْضَ
وَمَنْ تَعَلَّى الزَيْتَ وَحَنَوهُ ابْتَدَأَ
عَمَلِ الْأَصْحَى مِثْلَ ثَوْبٍ الْقِيمَةِ
ثُمَّ الْأَصْحَى تَنْجِيزُ الْبَيْتِ

وَمِنْ
مَا

وقُتِلَ بِلَجْبَرِهِ وَفُتِرَ عَمَتُ
 وَصُوعٌ خَلِيٍّ بَعْدَ مَا تَلَسَّسَ
 وَالْأَلْهَمُ الرَّاجِحُ أَنَّ التَّغْلِيلَ
 وَصَنْعَةُ عَرَفْنَاهُ لَا حُسْبَرُ
 وَلَمْ يُضْمَنْهُ نَسِيَانُ الْعَهْدِ بِنَا
 وَالضَّمَانُ عِنْدَ مَقْصَدِ الْمَرْهِنِ
 وَالصُّوفُ مِنَ الْأَعْنَامِ عَوْدُ كَالْأَوَّلِ
 لَا الْبَسَنُ وَالشَّعُورُ فَرَكْلَامَهُ
 وَإِنْ نَحْمُورُ الْعَصِيرُ ثُمَّ عَادَ
 وَيَلْزَمُ الْغَاصِبُ أَرْشَ أَنْ يَرْضَى
 وَالْحِمْرَانُ مَحْلَلَتْ بِهَا نَصَبُ
 كُلُّ بَرْدَةٍ عَلَى الْمُسْتَهْزِئِ
 وَعَنْهُمَا الْمَالِكُ حَيْثُ يَعْرِضُ
 قَالَتُورُهَا ضَاقَ زَادَهُ
قَابِدَةٌ نَصْرًا مَنَا عَلَى
 وَأَنْ يَكُنْ قَدْ زَالَ عَنْهُ كُلُّهَا
 حَمَتُهُ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ أَنْ

اعل

أَغْلَى مِنَ الْكَفَّارَةِ إِذَا ذَبْنَا
 فَمَنْعُ الْقِيَّاسِ أَنْ يُزَالَ مَا
 لَدَنَّةٌ أَنْ أَهْتَدَى شَيْءٌ
 لَعْدَمُ التَّغْلِيلِ بِالْمَلِكِ وَمَا
 بَلَّ عِلَّةُ الْهَدَمِ الْعُلُوُّ الْمُقْتَضِي
 وَتَرَاةٌ إِذَا أَهْتَدَى لَيْسَ يَسْرُدُ
فصل إذا المفضوب زاد لا اثر
 كَالْقَصْرِ لَا شَيْءٌ بِهِ لَمْ يَنْصَبْ
 وَإِنْ رَأَى الْمَالِكُ أَنْ يُغْرِمَهُ
 وَإِنْ أَبَى النِّصْلُ اصْطَفَاهُ مَالَهُ
 وَخَلَّمَ تَرْوِيحَ حِدَارِهِ نَمَا
 وَأَنْ يَكُنْ عَيْنًا لَغَرِيرٍ أَوْ يَمِينًا
 وَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الْأَرْضِ هُنَا
 أَوْ الْبَيْتِ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَلْزَمْ
 وَيَلْزَمُ الْغَاصِبُ فِصْلُ الْمَمْلُوكِ
 إِنْ لَمْ تَزِدْ قِمْتَهُ لَا شَيْءٌ لَهُ
 وَإِنْ تَزِدَ بِالصَّبِيحِ فِيهِ أَشْهَرُكَ

ان

وَبَاعَهَا الْمُسْلِمُ بَعْدَ الْبَيْتِ
 زَادَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذْ بِهِ سَمًا
 وَلَا يُقَالُ زَالَ مَا اسْتَحَقَّ
 لَوْ اشْتَرَاهُ عَالِيًا لَنْ يُهْدَمَا
 إِنْ أَسْلَمَ فِيهَا الْهَدْمُ فَشَحْنِي
 قَالِغْفَرُ لِلْمَا ضَحِي بِنَصْرٍ مُكْرَدُ
 لَهُ إِذَا فَرَضَتْهُ مُحَضَّرُ
 وَلَقِيَ الْمَمْلُوكُ مِنْ عَوْدِ النَّصَبِ
 مَا نَقَصَتْ بَعْدَ النِّصْبِ أَعْزَمَهُ
 وَلَغَرِمَ مَفْلَسٌ بِشَارِكِهِ
 لَمْ يَنْفَصِلْ بِالْقَصْرِ فَمَا حُرِّكَ
 يَهْلِكُ الْقَلْعُ بِأَرْشِ بَيْتِهَا
 تَمْلِكُ الْغَرَسُ بِكَ أَوْ الْبَيْتِ
 أَجَابَةُ الْغَاصِبِ لِلَّذِي سَهَنِي
 مِنْ صُعُوبَةٍ فِي الدَّيْلِ لَمْ يُمْكِنْ
 وَيَغْرِمُ النَّقْصُ بِصَبِيحٍ فَقَوْلُهُ
 وَصَاحِبُ الْمَقْرِبِ فِي هَذَا حُكَا

عن القدم ان ما لم ينقص
تنبيه الشراكة في ذي المسئلة
 بل لا واحد له الملك على
 وغالب الاصحاب عن هذا سلك
 بالبند يجرى مع الفسخ الى
 فقيمة الواحد ان زادت فقط
 وليس للواحد ان يتفرد
 وليس للغاصب اجبار عليه
 بقمه متهرا عند الامام وكذا ان ملكه
 وتملك الفصل اذا ما تركه
 فعدم الاجبار عليه ارج
 في واضع المسماة في باب وذا
 والتعودى كنهه قد اهلكه
 وحيث كان القبط محضاً بالخال
 رضامن المالك والاجبار
 والرخ حيث استقطت ثوبه
 لا غرم فيه عند نقص الفصل
 فالملك للمالك فيه متفصل
 ليس على الاشتاعة المشتملة
 ما كان فيه قبل ان يتفصل
 وانما افادة ذوو النكث
 وصاحب الحاوي بالا اعتزال
 فاز بها المالك والغير سقط
 ببيع ما ملكه للاعتداء
 على الاصح وكذا العكس لاديه
 بقيمة هي على ملكه
 غاصب ثوب واما من ملكه
 ومثل لا ومثل هذا صرحوا
 في الراعي فها هنا ينبت
 فزاده سمو او ما نامت له
 لم ينفع النزع لذي الغصب فلا
 ذلك فيما صحى به ينشئ
 في صنف غبارا ووعاء قد حواه
 وغاصب الصنف اذا امنه الفصل

بغرم ارش نقص ثوب غصبه
 قول الاجير اذ يفعل ما انفرد
 وولد الصباغ فيما احكمه
 قال ولا يمكن فصل العثم
 وقد اتى في رجز منتظمه
 بحبس ما بين ثرا فيه دمه
مغربة فعل في الاسماء لم
 في يجر وخضم ومنذر
 وثلاث من النطق فاصبرهم
 والنخلة التزويق فيما حققوا
تمت غاصب ثوب نجسه
 والارش قبل غسله لا يلزمه
 والحكم في التسيير لك ليزان
قلت التزيير على شدة
 ومحمد لغيره ذات الله
 وممكن التمييز في الذي اخذ
 وان تعذر اصحفاً ما سلف
 والقول في دعوى صباغ اشبه
 والعكس في مشترك اذا ورد
 حرراً انتم الصنف محكمه
 وهو الذي يدعونه بالبقم
 لمغنته النجاسة المنة
 كرجل الصباغ حاش بقمه
 ثاب بغر خمسة من الكلم
 وسليم وكثير فادكر
 ومثلها في اللفظ فادبعهم
 فنامن الراووق وهو التزيق
 قد منعوا من غسله مجسه
 واجرت طهيرا الجميع بقرمه
 كالحكم في الاطفا للنيان
 في غاصب الحميم حيث برده
 وعيره لم يرها لمن دهن
 تميزه حتم على الذي حله
 فهو على الذهب مثل ذي النكث

وجوز والغاصب أن يعطيه
 وقيل بل يشتركان هاهنا
 ومما اختار ابن سريج وأبي
 وقيل إن يعبر مثل اختلط
 يشتركان فيه والسبكي يري
 واختار أن الخلط لا ملاك لا
 إذا فيه تملك خلط المعتدي
 وقد روى أبو حميد الساعدي
 نصا بغير الأذن تحريم العصا
 ثم سعيه فرع زيد قدره
 وحجة الوداع فيها إذا استبان
 واختار أن يشتركان فيهما
 وقال في القول به الله أدب
 وإن يكن خلاف نص المذهب
 فإن أصبت فهو من ذي المسكن
 والخلط في المتن وذات القبة
 مثله خلطه قال قول في

المؤخر

ونحو ذلك وقد تبيّن ولبن
تدبير السراج من الجدار
 إن لم تحف من ثلث به علم
 والخط في الثوب كحجار الفنا
 لا من جراح حيوان محترم
حادثة سناء لشخص حررت
 أو منه دينار هوك في محبرة
 ومن بنى لمسجد مساره
 نقصا للرد والذى انهدم
 أو سقبت في دار غيره حصل
 فيكسر القدر ونقص البيت
 وأثارت فوق شاهق إن أملا
 ومن على الجرح الحيا أو نام
 وحوله جرحي ولما انتقل
قال الإمام هذه مسائل
 وجاز فيها نظر من الفقهاء
 وغاصب دجاجة وجوهه
 والماء والزيت بها الخلفا كلين
 بخرجه وفي البيت حاجا ركي
 من نفس أو مال عصمة مسلم
 بخرجه إلا إذا تعقت
 وتوخذ القممة ممسك أحدهم
 بقدر غير راسطها فارتبكت
 وعسر الفضل إذا ما اختبره
 على صخور غصبت فحشا
 بغرمة لمسيدي ما أنعم
 وضاق عنه بابا لما اتصل
 بغرم أريش لا بعد وان غشا
 وللمات من الرجوع استغفلا
 ونقص الهلاك ذلك المقام
 يقتل من عليه عمدا أو سقلا
لا حكم فيها الجافية السابك
 إذا ما لها في الفقه مطلقا شبيهه
 فابتلعها الراعي ذكوره

يُنَالُ إِنْ دَخَلَتْ غَرْمَتَهَا
 مِنْ مُوجِبِ الْإِبْلَاءِ وَهُوَ نَسَبُ
 وَالْغَاصِبِ الْوَاحِدُ إِنْ عَلِمَ
 الْإِمْنُ غَدَتَ لَهُ مُطَاوَعُهُ
 لِقَوْلِهِ الْبَيْعُ لَا مَهْرَ لَهَا
وَهُوَ اخْتِيَارُ مَالِكَ وَالْحَنْفِي
 رَهْمِي إِذَا مَا ادَّعَتْ الْأَكْرَاهَا
 مِنْ حُكْمِهِ الْقَوْلَانِ مِمَّنْ اتَّخَذَا
 وَحُكْمُ بَوَاطِنِ الْمُشْتَرَى إِنْ وَقَعَا
 وَخَصَرُ جَاهِلٍ وَأَرْشُ الْإِبْتِهَارِ
 وَقَبْلُ لِلْبَيْعِ وَقَبْلُ مَهْرُهَا
 وَالرَّافِعِيُّ مَوْلَاهُ إِنْ أَضْطَرَّ
 وَالْمَهْرُ بِالتَّكْرَارِ ذَوَاتُ تَكْرُرٍ
 وَلَا زَجْوَعٌ فِي الْحَدِيدِ إِنْ عَنِمَ
 وَإِنْ بَلَاجَتَا يَهْدِي قَدْ انْفَصَلَ
 عَلَى الْأَصْحَى وَهُوَ فِي الْبَدَنِ يَمُومُهُ
 وَيَنْبَغِي ضَمَانُهَا إِنْ وَلَدَتْ

في وطى عالم

وتم

م

وَقِيمَةُ الْمَوْلُودِ تَسْتَقَرُّ
 بِهَا عَلَى غَاصِبِهِ الَّذِي اشْتَرَى
 لَا أَجْرَةَ النِّقْضَانِ بِالْوِلَادَةِ
 وَمَوْزَانُ كَيْفِ هُوَ دَائِمٌ فَدُرُورِي
 وَمَنْ الَّذِي يَغْرُمُهُ الْمَهْمُومُ
 وَالنِّقْضُ عِنْدَ **الْحَنْفِي** بِمَجْبَرٍ
 إِنْ مَاتَ أَوْ غَيَّبَتْ تَبَرُّمٌ
 لِعَظْمِ مَا أَسْنَمُوهُ مِنْ الْمَتَاعِ
 لَكِنْ لِعَظْمِ الْأَرْشِ عَمَّا زَرَعَهُ
 لِعَظْمِ مَا اتَّخَذَتْ بَيْدَهُ
 وَمَقْدَمُ مُشْتَرَى وَتَجْدِيدُ الْبَيْتِ
 وَكَلَامُ الْوَعْدِ الَّذِي اشْتَرَى
 بِهِ الرَّجُوعُ غَاصِبٌ لَوْ عَظَمَتْ
 وَمَا سِوَاهُ فَلَهُ إِنْ يَرْجِعُ
 أَدْرِيهِ غَصْبٌ حُكْمُهُ بِالْمُشْتَرَى
خَالِصَةٌ غَضَبُ الْمَتَاعِ عِنْدَنَا
 ثُمَّ بَيْعُهُ الَّذِي لَهُ غَضَبٌ

مِنْ جَاهِلٍ وَهُوَ نَسَبٌ حَسَدٌ
 يَرْجِعُ إِذَا جَبَلَ ذَلِكَ السَّيْرُ
 فَالنِّقْضُ مِنَ الْمَطْلَبِ قَدْ أَفَادَهُ
 وَعَلَسَ ذَلِكَ ادِّعَاءُ الشُّوَدِيِّ
 وَجَوَانِ وَالتَّعْلِيلُ فِيهِ اضْطُرُّوا
 بِالْفُرْعِ وَالَّذِي اشْتَرَى مِنْ أَخِي
 لِبَيْسِ لَهُ الرَّجُوعُ إِذَا لَعَنَ تَبَرُّمٌ
 فِي الْحَمْدِ الْقَوْلَانِ عِنْدَ **الشَّافِعِيِّ**
 أَوْ ابْتِنَاءُ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ جَعْلُهُ
 مِنْ عَيْنِ أَوْ بَيْعِ بِالْأَلْفِ
 يُعْلَمُ فِيهِ الْحُكْمُ بِمَا يَتَّبِعُ
 لَهُ بِهِ الرَّجُوعُ بَعْدَ الْمُشْتَرَى
 بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لَنْ لِعَظْمِهِ
 وَكَأَنَّ مُشْتَرَى عَلَى مَنْ يَدْعِي
 وَإِنْ بَعَثَ فَاِسِدَ قَدْ اشْتَرَى
 يُقَرَّرُ مِنْ شَرِكٍ رَقِيقٍ أَوْ بَيْتٍ
 مَعَ شَرِكٍ أَنْتَفَى عَنْهُ النَّصَبُ

وغاصب الفحل اذا انزاه لا يغرم أجره القرايب مثلاً
 والفرع للغاصب في المحصوره ويتبع الام بعكس المصـوره
كتاب حكم الشفعة التي ينشأ من شفع او شفاعية تبيئت
 وقيل من تقوية مانع وهي تلك الرفق الضرر
 ومنع جابر ابن زيد يدفع ولا مبالاة بانوار الاصم
فالسنة الغرافية وردت واشتمت حل العقال ابن يزيد
 وهي لميز واسطها المطرزي **وعندنا** الشفعة في الارض وما
 كفايت الرفوف والدولاب اذا استاء
 وكسوا المؤثر القوتاني لاما على الموقوف والمحتكر
 وما سوى مؤثر من مثله ان شرطت لمشتري لا منع
 وحيث لا يأخذ هذه الشفعة تبقى الى الجدا والزرع الجميه

ان لم

ان لم تجز مرة ومرة وهي بمنقول كنقص قد وقع
ومالك عمنها فبما تغل والنزم الذنور في الحيوان
 معتمداً على حديث انها وضعت له سنداً او مرسلاً
 وانما ثبتت في الذي احتمل من غير بطلان لنفع يقصد
 كحجرة عالية مشتركة وان يكن على سوي مشترك
حادثة او من عماك مشترك ما شترت دار به مشتركه
اجاب بعض الناس لا يصح ذا والعالم الشبه بال اسم العقار
 كالخل دون نظير الارض لانه لم يات بحصير العقار
 والارض والنجيل والقباع لم يمتنع الشفع منه كره
 بعد ثبوتها بصحة تفه حيث لديه تبع الارض عفت كل
 بالعبد والابن في البشلتان في كل شئ النبي سنة
 لما انما مضى بما قد لا قسم الحبر من عقار اشتمل
 ويدخل التابع والمحـدد بيعت مع الاصل بحكم الشكره
 فلا ومن مشترك خلف حاكم به عقار لمحض الفقـد
 هل هي في حبسها مفترده لانه لشفعة لن يوحـذا
 يشتمل ثايت البشبا حـكار وفيه بالشفعة لست اقضي
 بشفعة في خبره اعني يات بها خلف عن العرب السهم

بل ثابت اليثاب بالدخول فيه
 وفي عقار للبيتم الفقهاء
 ولم يخصوا الكلام تحت كبر
 وجزموا في قبضه بالخلية
 وثمن الشفعة في الذي رسم
 كالمسح والرحى الصغيرة
 واجمع ارجح لا يقول ارجح
 وكلفة الشتم على الذي اشتهد
 والبير في مزرعة سفينة
 ان زال نفعها اذا ما قسمت
 منع اصنافا وسوا هذا اختلاف
 وشركة الوقف ووقف دفعا
 كشركة الجنيان والكلف حرك
 فان يكن للمشتري اذا سبيل
 بفتح باب فله اولا انتفت
اما العراف فسوا ذها وقف
والشام لم توقف كذا أم القرى
 اول من النجيل عند مضطفيه
 ما قيدوا من صفة مطلقها
 وغيره والبحث في ذامبت كبر
 من غير فرق فاقنض في التسوية
 بقوت نفع شوعه اذا قسم
 وهو كان الحين لا الديرة
 فذاك في الممدو ومثل اريد
 ارجح في التعليل للذي كلف
 لا ثبت الشفعة ايضا فيها
 اولان تباعدت وانقسمت
 فيه وهذا في العز من مختلف
 شفعة من شارك فيما يدعي
 اذ في الممراة شتر كما شري
 اليه اولا له به فيسبل
 وقيل عند الاتساع ما اخفت
 على انتفا الاخذ فيه لا يقف
 فالبيع والشفعة في ذاقرا

تابع

تابع عقار مضطفي
 فعال قوم تحت صلحا وذا
 كالبيت ثم عن يزد ابن ابي
ومالك عاب على البيت وقال
 والبيت يدرك حيث حازوا مصرم
وعندنا لا ينظر فيها يغتبر
 بدارة التي تصرفا متصفا
تمت عن المجاور انفت
 وما اقنض ثبوتها ان صح كان
والحنفي ثبوتها متصفا
 واختلفوا في شافعي قد حكمه
 اولا الاصل جلتها كما شري
فالشافعي في الدعوى صحته
 وكالشريك ان راه العسية
 حيث له الحصة بالارث انتفت
 وشرك مسجدة ملك او شرا
 باخذة الشريك وهو باخذ

علي خلاف فتحتها فاستبين
 عن عليا صاحبين اجدنا
 جيبهم والازهر في العكزي
 بل فتحت بعنوة لا تشتقال
 ومالك اذكرى بدار الهجره
 سوى وصية الامام المعتمد
 جواز شفعة وبيع فريضا
 بالنفس والحكمة فيها اخفت
 مؤولا على شريك في المكان
 ثم بها قضاوة لن ينفصا
 له بها مل جلها له حسم
 في ارب ذي الارحام حيث قرا
 ثم بشرح مسند قدر حجه
 كذا الولي والامام الاعظم
 وشرك بين المال فيه قدت
 او هبة او وصية حرك
 بشفعة وحقة لا يثبت

كيف

وَأَمَّا يَنْبَغُ حَقُّ الشَّفْعَةِ
 لَأَمَّا بَارِثٌ وَوَصَايَا وَهَبِهِ
 لَأَنَّهُ إِنْ قِيلَ فَسَيُحْكَمُ عَدْلُهُ
 وَالْعَدْلُ بَعْدَ فَسْحِهِ يُؤْخَذُ فِيهِ
 بِالْإِزْمِ أَخْرَجَ عَنْ مِلْكِ الشَّيْفِيعِ
 وَأَجْرُهُ وَارِثٌ مَالٌ وَسَلَمٌ
 وَالصَّحاحُ عِنْدَ عَمَدٍ أَمَّا النُّجُومُ
 لَمِنْ الْأَعْتَابِ فِي الْمَشْرِقِ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّوضَةُ وَالْمَحْدَرُ
 وَنَتَفَى الْأَخْذُ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ
 وَأَنْ يَكُنْ خِيَارُهَا لِلْمُسْتَشِيرِ
 وَقَدْ حَكَمَ الْأَمَامُ وَالْعَفْزُ إِلَى
 وَالرَّافِعِي سَتَدْرُجُ الْحَايَةِ
 وَمَنْ يَشْفِئُ اشْتَرَاهُ وَصَا
 لِأَحَقِّ لِلْمَوْصِي لَهُ فِيهَا النِّقَاتُ
 وَفِي مُجَابَاةِ الْمَرِيضِ يُعَسَّرُ
 وَالْقَبْضُ فِي ثَبُوتِهَا لَا يَشْتَرُكَ

لَزَائِدُ

لَزَائِدُ فِي وَقْتِ خَيْرَةٍ وَفِي
 وَالْأَخْذُ الْقَدِيمُ لِلَّذِي شَفَّعَ
 بِالْبَيْعِ عِنْدَ غَيْبَةِ وَالْمُسْتَشِيرِ
 وَالْمُسْتَشِيرِ مِنْ غَيْرِ قَبْلِ أَنْ يَهْرَبَ
 مِنْ أَخْذِهِ وَجَهَانٍ فِي التَّهْدِيبِ
 وَالشَّقْصُ إِنْ أَصْدَقَهُ وَطَلَقَتْ
 وَتَعَدُّ أَخْذَهُ مَالًا بِسَرِّهِ
 قَمِيَّتُهُ لَزَوْجِهَا وَالْثَمَرُ
 وَأَنْ شَرَّاجِمَاعُهُ دَارًا مَنَ لَا
 تَشْمَعُ دَعْوَى سَبَقَ مِلْكُ مَحْضِلٍ
 مِنْ خَالِفٍ مَعَ تَكْوِيلِ الْعُسْرَةِ مَا
 وَلِثَلَاثَةِ إِذَا كَانَ الْبَيْتُ
 نَقِيلُ لِلثَّلَاثِ كُلِّ الْجَصَّةِ
 وَمَا الصَّحِيحُ وَاخْتِيَارُ السَّلَفِ
 وَحَيْثُ بَاعَ وَاحِدٌ لَا جُنْبِي
 عَلَى خَوَارِزْمِيَّةِ الْأَمَلِ عَنْ
 فَالْشَّرْكَاءُ قَائِلٌ بِقِسْمَتِهِ

أَحْكَامُهُ وَحُكْمُهُ لَا حَنْفِي
 فِي مَنْعِ رَدِّ شَقْصِهِ الَّذِي أَنْدَمَ
 بِطَلَبِ رَدِّهِ لِمَنْ مِنْهُ أُشْتُرِيَ
 أَوْ غَابَ وَالشَّفْعُ يُطْلَبُ الْكَارِبُ
 بِالْمَنْ ثَلَاثُ الْتَالِفِ بِالْتَرْدِيدِ
 فَحَقُّهُ الْأَخْذُ بِهِ تَعَلَّقَتْ
 كَعَمَلٍ بِفَيْسِلٍ بِلْتَدَمِ
 لِفَرْمِ الْفَيْسِلِ تَعَيَّنَ
 بِأَخْذِ بَعْضِهِمْ بِشَفْعَةٍ وَلَا
 مَعَ تَغَارُضٍ وَلَكِنْ انْقَضَى
 وَبَعْدَهُ لَهُ الْقَضَا حَيْثُ
 وَبَاعَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مَا أَبْتَنَا
 وَقَبْلَ مَنِيهِ بَعْضُهَا قَدْ حَصَّه
وَمَالُكَ وَالْمَرْوِيُّ وَالْحَنْفِي
 فَالْحَكْمُ فِيهِ يَنْتَهِي إِلَى الْمَذْهَبِ
 شَرَكَةٌ وَقِفٌ مِنْ خِلَافٍ يَسْمَعُنَ
 وَالْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ مَنْعُ شَفْعَتِهِ

وحكمه خص بغير المشي
 وليس شرط الاخذ حكمه جازم
 ولا خصوص المشرك ولا العوض
 ومع هذا استنزلوا في شفيعته
 وقال قاضينا بدفع المال
 واخذ ما لم يره الذك شفيع
قاعدة جميع ما هنا دفع
 مقابل للشفيع عند الفاني
 واختاره الفقهاء وهو المقتضى
 في الحديث انه به الحق
 خيار فجلين ثانی للشفيع
 بحكم قاضين وباشهاد ديراد
 والخط والخطا قد رغبه
 ومن له في الجرم ملك واحد
 وقبضه الشفيع الذي قد شبك
 والحكم في جميعها قد اختلف
فصل مثلي اذا اشترى الشريك

وان يكن منفقاً فالقمة
 في وقت بيعه وقيل بانفكاك
 والتمت المماول للذي شفيع
 وبسوى مكياله الشرع لا
 والتمت المثلي غير نقوده
 ووجد الشفيع والذي اشترى
 قال الفقيه هذه ما نقلت
 كعدد الجاهل للشفيع كشف
 وان يكن منه مؤجبا لا
 وياخذ الشفيع بها أو ينشئ
 والاكثر من قدره وان كان القديم
 وقيل ما سوا به المؤجبا لا
 ثم على الاول قال النووي
 في شري الوحي عنده اشبه
 به ملبثا ثقة أو بصحة
 كما علم الشفيع لف العجبا لا
 والوارث الحايض والواكال شفيع

لتقوم رأو تقوئ
 خياره ودفعه لا يستطاع
 معيت الدفع لمن له دفع
 يعدل عنه اذا باصل فعلا
 اذا اغتبرنا قبضه في عقد
 من بلد يتعد عن قطر الشرا
 ثم احتمالات بها قد عقدت
 عن الفقيه الا لمعني المك كتنفي
 مجازي الا لظهر ان تعجبا لا
 يصير الى حلول منسبي
 اخذ الشفيع مؤجلا يدرهم
 واكف هل يبطله الجديد لا
 يلزمه الاعلام والعكس قوي
 اما على الثاني فشرط كونه
 على الاصح اذ به لا يسوس
 بموت منتهى وابقوا الاجالا
 لكن له الخيرة في اخذ المبيع

وَالشَّقْصُ مَعَ سِوَاهُ إِنْ أُبْيَعَا
 مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ بِاعْتِبَارِ مَا
 وَزَلَّ فِي الْمَتَاجِ هَاهُنَا الْعَلَمُ
 وَقِيلَ أَخَذَهُ بِجُمْلَةِ الثَّمَنِ
 وَقِيلَ فِي الْجَمِيعِ حَقُّهُ أَسْتَقْدَر
 وَأَمَّا نَقْلُهُ عَنْ **مَالِكٍ**
 وَقِيلَ لَا تَنْتَبِثُ فِيهِ شَفَعَتُهُ
 وَيُؤْخَذُ الْمُتَهَوِّرُ وَالَّذِي اخْتَلَعَ
 وَمَا بِهِ تَمَنَعَتْ مُكَلَّفَتُهُ
 شَفَعَةُ الْمِثْلِ وَاجْرِمَتْ لَهُ
 وَفِي كِتَابَةِ مِثْلِ مَا لَهَا
 وَالثَّمَنِ الْمُجْمُوعُ حَالَةُ التَّلَفِ
 وَحَيْثُ عَيَّنَ الشَّفِيعُ لِنَفْسِهِ
 وَإِنْ يَتَلَّ نَسِيتُ مِقْدَارَ الثَّمَنِ
 يَقُولُ لَا أَعْلَمُهُ وَهَاهُنَا
 وَالْمُشْتَرِكِيُّ يَخْلُفُ حَيْثُ اخْتَلَفَا
 وَيَوْمُ الشَّفِيعِ بِالزَّيَا دَهْ
 بِأَخْذِهِ وَيَلْخُذُ التَّوْزِيعَا
 يَنْسِبُهُ مِنْ قِيمَتَيْنِ لَهُمَا
 فَقَالَ مَنْ قِيمَتُهُ فَلَمْ يَسْلَمْ
 وَوَجْهُهُ لَضَعْفِهِ لَمْ يَفْهَمِ
 كَذَا عَنِ الْبَيَانِ لِعَصْنَتِهِمْ أَفْزَدَ
 وَلَمْ يَصْغَ عَنْهُ نَفْسُ ذَلِكَ
 إِذَا قَدْ تَفَرَّقَتْ عَلَيْهِ صَفَقَتُهُ
 مَهْرًا وَعَوْرًا لِمَنْ حَالَ
 أَوْ عَقَدَتْ أَجَارَةً مُحَقَّقَتُهُ
 وَعَنْ دِيمِ قِيمَةِ يَوْمٍ قَتَلَهُ
 أَوْ قِيمَةِ الثَّجُومِ فِي مَا لَهَا
 بِمَتْنِ الْأَخْذِ بِهِ وَإِنْ خَلَفَ
 بِأَيْعِهِ كَتَفَى عَلَيْهِ يُرْسَسُهُ
 فَلَيْسَ كَالْمَكُولِ وَالْحَكْمُ لِمَنْ
 سَمِيَ التَّوَادِي فِي الصَّحِيحِ وَالْبِنَا
 فِي زَايِدٍ وَنَا يَنْصُرُ بِالْخَفَا
 إِلَى بُلُوعِ الْغَايَةِ الْمُسَدَّادِ

قَالُوا وَدَعَوَى عَلَيْهِ لَا تَشْمَعْ
 عَلَى سَمَاءٍ حَتَّى تَكُونَ الْمُسْتَشْرِكُ
 وَمَنْ أَنْتَ يَطْلُبُ حَقَّ شَفَعَتِهِ
 لَمْ يَسْمَعْ وَأَدْعُوهُ وَمُوَشَّكَالُ
 بِالْأَشْرُوطِ وَكُفُّورِ الثَّمَنِ
 يَتَبَلَّحُ حَلْمَ بَيْعِهِ وَالشَّفَعَةُ
 كَحَتْ إِذَا مَا قِيلَ لِنَفْسِهِ رِيقُ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِمَّةٍ فَالْمُسْتَشْرِكُ
 وَالْحَقُّ لِلشَّفِيعِ فِيهِ بَاقِي
 وَتَفَدَّتْ تَصَرُّفَاتُ مَنْ سَتَرَ
 وَعَدَّرُ وَهُوَ فِيهِ بِأَنْفَاقِ
 وَأَبْنِ سُرْجٍ كُلُّ هَذَا الْبَطْلَانُ
 وَلِلشَّرِكِ نَقْضُ مَا لَا شَفَعَهُ
 كَزَوْجِيَّةٍ وَمُسْتَشْرِكُ تَصَرُّفَا
 وَمِنْهُ الْمَاسَرُ خَسِي نَقْضُ مَا
 لَعَمْرَاجَازِ النَقْضِ عَبْدِ السَّيِّدِ
 وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْتَشْرِكَا
 إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ ثَمَنًا وَفَرَعُوا
 وَحَلَفَ الْخَصْمُ مَا بِهِ اسْتَشْرَكَ
 مِنْ غَيْرِ تَقْيِينٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ
 إِذَا فِي سِوَا النِّهَاجِ لَيْسَ مُبْطَلُ
 لِمُسْتَشْرِكٍ وَهُوَ ذُو نَفْسَيْنِ
 وَمَنْ كُفُّورِ الْبَقْعِ لَا بِنِ الرَّفْعِ
 لِمَنْ إِرَادَ الْفَسْخَ ذُو الْكَفِيفِ
 يَلْزِمُهُ أَبَدًا فِي الْأَخْصَرِ
 يَدْفَعُهُ مَجْصُورًا لَا شَتَقَاتِ
 بِالْبَيْعِ أَوْ بَغْيِهِ كَلَفَ حَبْرًا
 وَأَوْ هَمَّ الْوَجِيزُ بِالْأَخْلَافِ
 لِأَنَّهُ كَرَاهِي قَدْ جَعَلَهُ
 فِيهِ لَوْ قَفَ وَقَبْرُ مَنْعَهُ
 قَبْلَ خَلَا فَنَاحٍ وَحَجْرٍ وَصَفَا
 وَقَفَعَهُ وَمِنْ سِوَاهُ عَمَّاسَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي قَرْيَةٍ أَوْ مَشْجَرٍ
 يَبْهَجُ وَقَفَهُ مُشَاعًا أَبَدًا

وَتَبَيَّنَتِ الْخَبِيرَةُ لِلشَّافِعِيِّ فِي
وَالْمُسْتَنْزِي مُصَدَّقٌ فِي مَثْنِهِ
وَذُو الْبَيَانِ مِنْهَا الْمَقْرَّمُ
وَتَبَيَّنَتِ الشُّعُوءَةُ عِنْدَ الْمُتَرَكِّ
وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَهُوَ الْمُرْتَضَى
وَيُدْفَعُ الشُّعُوءُ فِي الَّذِي اشْتَمَرَ
وَيُثَلُّ بِأَلْ يَدْفَعُهُ لِلْمُنْتَصِفِ
وَإِنْ بَاخِرَهُ سَتْرُكُهُ اعْتَرَفَ
فِيهِمْ أَفْزَلُ لِقَائِهِمْ أَشْكَرُ
لصاحب المنهاج في العطف بام
وفي القضاء في أدب المستفتي
تَدْبِيرُ الشُّعُوءَةُ عِنْدَ الشَّارِعِ
إِذْ عِنْدَهُ الْعَبْرَةُ فَيُطَالُ بِالسَّهَامِ
قَوْلُهُ بِاللَّسَّامِ لَا أَرْضَا هَا
كَذَا الْحَاوِي رَوَاهُ فِي الشُّنَنِ
حَقِيقُ الْقَوْلُ بِالْأَشْتِاقِ فِي
فَالشَّافِعِيُّ عِنْدَهُ مِنْ فَرْعٍ

لعله
حرف أوفى
الم

كسر

حرف الهم

وَحَيْثُ مَا كَانَتِ الشَّافِعِيُّ اشْتَحَسَنِ
وَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ فِي مَسَائِدِ
فِي صِفَةِ الْأَذَانِ وَالنَّشِيءِ فِي
وَاجِرُ خِيَاطٍ وَوَقْتُ الشُّعُوءِ
وَتَرَكَ قَطْعَ لِيَمِينِ الشَّارِفِ
وَتَرَكَ شَيْءًا مِنْ مَجْنُومٍ كَانَتْ بِهِ
وَمِثْلُ هَذَا اشْتَحَسَنِ الْأَصْحَابُ فِي
كَالْأَوْدِيَةِ فِي أَيْدِي بَنِي أُمِّ
وَاشْتَحَسَنِ الْمَنْعُونَ بِالرُّوْبَانِ
يَوْمًا لَكِنِّي لَسَّالُ أَهْلِ الْعِلْمِ
وَالشَّارِعِيْنَ بِأَشْتَحَسَنِ
وَقَوْلُ فِي الرُّوْبِ أَوْفَى طَلَقَ
لِحَرِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَوْ حَسَلٍ
بِالْحَالِقِ الرَّازِقِ وَاسْتَشْكَلَ ذَا
فَابِدَةٌ هَذَا رُوِيَ عَنْ مَلِكٍ
وَمَا لَكِي الرُّوْبُ فِي الْأَعْيَانِ
وَالْعَكْسُ مِنَ الْأَجْرَةِ قَسِيمٌ هَكَذَا

فَالْقَضَاءُ مِنْهُ أَنَّ ذَا الْحَسَنِ
مَعْرُوفَةٌ مَصْبُوحَةٌ فَلَا يَلِ
تَكْبِيرُ عَيْدٍ وَلَيْسَ مَصْحُوفٌ
وَقَدْ مَآيِدُ فَعْلَةٍ فِي الْمَتَعَةِ
إِذَا أَخْرَجَ الْبُيُوتَ لَأَمْكَارِ
مَوْلَا عَلَى أَدَابِهِ إِنْ كَالِبُهُ
بَعْضُ مَسَائِدِ خَلَا قُلُوبَهَا شَيْءٌ
تَقْضَى لِلْفَتَا أَوْ الْمَغْصِيَةِ
إِمَّا كَالِ مَنْ يَرُدُّ الْأَمَانَ
بَيَانٌ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ حُكْمٍ
مِنْ خَادِمِ الْمَرْأَةِ إِذْ كَانَتْ
مُسْتَحْسِنَةً فِي زَوْجَةٍ لَمْ تَنْطِقْ
وَاشْتَحَسَنِ التَّحْلِيفَ لِلْعَقْلِ
وَمِنَ اللَّعَانِ ذَلُّهُ مَا نَبَذَا
بِالْحُلْمِ مَا جَرَّدَتْ سِلَاحُ
إِذَا عَمَّرُوا قِيَمَةً شَقِيقًا فِي
إِذَا هُوَ فِي الْأَشْهُارِ بِاللَّسَّامِ

وحيث فَرَّ أَبُوُّ لَمَّا لَدَيْنِ
 وَمِنْ تَنَاصُلِ الْخَزِينِ شَرْدَ
 مَجْعَلًا فِي رَدِّهِ دَيْسَارًا
 هَلَا لِرُؤُوسِ أَوْسَطَامِ ذَا الْخَصَرِ
 وَمِنْ الْخِلَافِيَّاتِ هَذَا الْمَسْئَلَةُ
 وَذَا إِرْمِيَّتٍ عَنِ ابْنَيْنِ قَتَلَا
 ثُمَّ أُبِيعَتْ بَعْدَ هَذَا حَصَّتُهُ
 وَالْأَخُ وَالْعَمُّ سَوَاءٌ فِي الْحَبْرِ
 وَالْأَبْنُ وَالزَّوْجَةُ فِي الْإِخْذِهَا
 وَمَالِكُ النُّصْفِ إِذَا بَاعَ سَوَاهُ
 ثُمَّ لَعَزَّ بَاعَ بَاقِي الْحَصَّةِ
 بِنُصْفِهَا الْأَوَّلِ ثُمَّ إِنْ عَسَى
 أَوْ لَا فَلَا وَلَعَزَّ ذَا وَجْهَانِ
 وَوَاحِدٌ مِنَ الشَّفِيعَيْنِ فَقَطْ
 عَلَى الْأَخِ وَالشَّرِّكَ الثَّانِي
 وَقِيلَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ الْإِخْتِصَارُ
 وَقِيلَ لَيْسَ يَقْضَى فِي
 لَوْ أَحَدٌ فَقَطْ فَنَامَ الثَّلَاثَيْنِ
 عَلَى الرُّؤُوسِ قِسْمَةٌ كَذَا الْكُرْدُ
 لَمْ يَكُنْ يَكُونُ الْغُرْمُ فَمَا اخْتَارَا
 جَعَلَ عَلَى وَجْهَيْنِ قَاصِمًا اقْتَصَرَ
 مَذْكُورَةٌ مَبْسُوطَةٌ مُطَوَّلَةٌ
 وَمِنْهَا مَنْخُصٌ عَنْ اثْنَيْنِ مَصًا
 فَلَا حِيفَةَ فِي الْقَدَمِ شَفَعَتْهُ
 لِلْمَلِكِ لَا لِسَبَبٍ فِيهِ لَعِبِدَ
 قَدْ اخْتَارَ الْمُقْتَضَى إِنْ شَمَا
 بِنُصْفِ الَّذِي مَلَكَهُ مَا حَسَوَاهُ
 قَالُوا لَنَا نَعْمُ فِي الْقَدَمِ حَصَّةُ
 شَارَكُهُ الْأَوَّلُ فَمَا انْتَصَفَا
 فِي قِسْمِهِ أَوْ أَمْتِنَا أَلْتَّانِي
 إِذَا عَفَا مُحَقَّقًا أَخَذَ سَفَطًا
 مَحْبَرًا فِي الْكَلِّ وَالْحِزْمَانِ
 وَقِيلَ يَسْقُطُ إِنْ ابْتَدَأَ الْفَضْلُ
 وَيَأْخُذُ الشَّرِّكَ بِأَكْتِنَا فِي

وَالوَاحِدُ الْمُسْقُطُ بَعْضُ حَصَّتِهِ
 وَقِيلَ لَا وَقِيلَ بَلْ يَسُودُّ
 وَيَأْخُذُ الْآخَرُ كُلَّهَا وَفِي
 وَمَنْعُوا الْحَاضِرَ أَنْ يَقْتَصِرَ
 بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُشْتَرِكِ وَبِالرَّصْمِ
 وَجُوزِ وَالنَّجَاحِ فِي الَّذِي اشْتَرَى
 وَمَنْ أَنْتَازَكَ فِي الْحَبِيبِ
 وَاثْنَانِ حَيْثُ اشْتَرَى مِلْكًا لِلشَّفِيعِ
 كَمَا أَحَدٌ مِنْ رَجُلَيْنِ مِلْكًا
 وَهِيَ عَلَى الْقَوْرِ لِمَنْ رَاقَبَهَا
 وَقَالَ فِيهِ قُلْتُ اشْتَرَيْتَانَا
 وَقِيلَ لَيْتَ بِنَا إِلَى شَفَا لِحَا
 ثُمَّ عَلَى الْقَوْرِ بَدَا زَوْجُ حَبِ
 لِحَزْنٍ أَوْ لِسَفَرٍ أَوْ لِمَرْصَنٍ
 وَيَشْهَدُ الْعَاجِزُ عَنْ وَدَالِهِ
 وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ دَالٌ طَوِيلٌ
 لَعَمْرُكَ كُنْتُمْ لِحَمَامِهِ

وَأَيْتُهُمَا

يَسْقُطُ مِنَ الْأَخِ كُلُّ شَفَعَتِهِ
 وَذَا عَلَى قَوْلِ الرَّصْمِ مَفْرَعُ
 بِأَبِي الْقَعْرِ شَرَكَةُ لَا تَحْتَسِبُ
 عَلَى انْتِزَاعِ الْبَعْضِ مِنَ الشَّرِّكَ
 يَنْطَهَرُ الْأَمْتِنَاءُ فِيمَا فَرَصْنَا
 إِلَى قُدُومِ الْغَايِبِ الَّذِي ظَهَرَ
 وَمِنْهُمْ يُوْخَذُ بِالْمَشْوَزِيهِ
 أَخَذَ نَصِيبَ وَاحِدٍ أَوْ أَجْمَعِ
 عَلَى الْأَخِ مِنْ خِلَافِ قَدَرِكَا
 وَقِيلَ أَيَّامًا أَوْ مَا قَارَبَهَا
 مِنْ غَيْرِ مَا أُصِلَ لَهُ اشْتَبَانَا
 وَقِيلَ لِلْإِمْنَاءِ إِلَى أَحْبَابِ لِحَا
 بِحَسَبِ الْعَادَةِ فَالَّذِي احْتَجَبَ
 يُؤْمَرُ بِالتَّوَكُّلِ إِذْ سَمِعَ عَدُوَّ
 وَتَرَكَهَا يَبْكُلُ لَا مَحَالَهُ
 فِي حُكْمِ الْأَشْهَادِ وَالتَّوَكُّلِ
 وَمُنْتَهَى الصَّلَاةِ أَرْجَاهُ

أَشْتَرَى الْعَصْفَ رَجُلٌ لِلْمُدَّةِ الْبَيْتَيْنِ وَكَانَ الْبَيْتُ حُرًّا وَكَانَ الشَّرِّكَ رَجُلًا

وحيث الزمناه بالاشهاد به
فهل عليه حتموا نطق اللسان
وان يقل معتمد الهم اثبت
ان كان قد اخبره عدلان
وتارك للثقة المخبر به
لا عكسه وبسلامه عليه
لذلك الذي فيما اعتقده
وان يقل بكم شررتة فلا
ولشررتة رخصايت شفي
وحققا بورت والمرص في
ولا اعتراف لغريم الفليس
وصفة الحيلة في استقامتها
او يقظهم من وبتهب
واكت لا شفقة السوكاله
وفيه وجه قد حكاه القاصي
وما حكا فيه من الاخبار
خاتمة هل تدر الحيلة في

فان ذا العجز بدها به
وجها قد خصا بها بالاحسان
بقول من اخبر لم يصدق
او ثبوت وخلف ذا وجهان
ياخذة عند وضوح سببه
لا يبطل الحق الذي انما اليه
بالمن والقال فيهما عقده
يبطله على الاصح لا
لان نوع فضول ما حكي
استقامتها من شرعي
عليه في استقامتها للفليس
بيع لمجهول لذا انضباطها
ما هو زائد على الثلث وهب
من مشتر خالكب ذا الاحالة
قاص من بيع الاخذ في التقاضي
من زوجة خصة بامتناع
استقامتها او كثر هذه شفي

قال ابو الوفاء

قال ابو يوسف ليس يكره
كالقول في الحيلة في منع الزكاة
وعندنا حلت وقيل حرم
فابن سريج وسواء رخصه
وقيل لا يكره والقزويني
والقول بالحرمة فيطابق شيب
اليه في الباب في الكفاريه
بل عند المانع كل صفتة
ومنفعة لبعضها يكره له
ومن اجواب دفعها اليها
باب القراض قد انا مشتقا
من المساواة لتقرض القرض
ولغة الحجاز ذلوت ربه
ثم القراض حايبر مستدوع
دليله واخرون يصرون
شرعه من لا هتد اثباتا نصيب
وكان من شريطة العباس به

والعكس عن محمد بن حنبل
فمنها هذا الشواوي حكاه
وقيل عن كراهية ما سلمت
وبعد الرأوي سيلم صحيح
قد خص هذا الوجه بالتزيبين
الى التزييل وبه اذ شيب
وفهم ابان الشيخ في الهداية
بحرم ان يفعل له حيلة
لذا احكامه شيئا منقصا
وما على فاعله قطعا جناح
من قرض اشواب وقيل اشتقا
وقيل من ثقا وما على الميراث
ما اختصا لعراق من مضاربه
اثبتة المقتول والمشموع
واخرون في القتال يغلبون
في قضية لذات بيت من قصب
لقام القراض من خوف عطية

تجني البحر ويطن السوادي
وقد اجاز شرطه خبر البشر
وما عبد الله عبيده ^{ما عبد الله عبيده} وولد الفاروق اذا عكاهما
من مال بيت المال قدر اقدسي
قرده ابوها قراصنا
ورحمه قسمه نصفين
فالسوق والشا في ومالك
اما حدث في الفراء من بركه
وعن ابي محمد كخصه
ثم بذلك التواويج بدم
اركانه صيغته والعوضان
وحده في الشرع دفع المال
على نفود سالت من عنيت
معلومة من غير جهل اشتمل
لكن يكون ربحا بينهما
وقبل جاز اخذ في الصدين
فان يكن في عقده ما يثبت

فيما

فيجوز هذه القاض مشطه
والاول الرأح من الصغير
والا قرب انتفا شرط رؤيته
وقال كادوس مع الاوزاع
عقد الفراء من لعرو من المال
وان على المفضوب منه قارضه
لكن على الاصح ليس به
لانه ما ذينه قد سئل
وجاز للعالم ان يشرطها
على الاصح واذا ما التزمه
وعمل العالم الا شرطها
والفشر والحي واصلها
كما عليه فعل ما به اعنياد
واستاجر والتر ايدان بعمله
والبر لا يشتمل بيع الاكسبه
والولد الحادث مثل الثمرة
او لا خيب زهم مال المختبر

فيما

كسليم والقرف والفرا منه
وليس في الررضة والبير
ويحل التعليق يادي صفقته
وابن ابن ليل الطويل الباع
يجوز من كل من الاحوال
تصح في الاصح ذي المقارصه
الا اذا التمرات تحت زك
لذا الاصح عوض تسلمه
عمل عبد مالك قد ضبطها
به فطحا ابطالوا ما التزمه
بشر او بيعا منها ارباح
وكل من فعله فيه صلاح
والص بطل العرف اذا ابلا ازدياد
فان يباشره اذا لا شيء له
عرقا وشمال ابيتياع الازدياد
هل هي للمالك مما اشركه
ما يترى مع اصل استشرى

ولا يجوز لها شرط اشترا
 ولا اشتراها بالبيع من معين
 كالسوق اذ خسر وليس اشترا
 وبعد هاهنا من ذلك الوصف منه
 وان يثقل من بعدها لا ستر
 وشرطه بالرجح ان يختصا
 وقول كل الرجح الى اوهولك
 ولك ملته وثلاث الباني
 ان علماني عقده اوجهلاه
عارضة قارضة ما يترك
فصل بدون صيغة لا عقد
 كلفظ قارضة او صار بشا
ومثله خذ والجو وديننا
 وقيل كاف اذ تكون صيغته
 فان يكثر قارضة او عاقلتها
 وبالموتيل والموتل اشتراط
 فيعقد العالم والسوي
 معين وبيع شوع فدر
 والنهي عنه صح بالنفسين
 بيان مدة ما لها شرط
 فعقد بذلك الشرط امسح
 والعقد لا يسجل عند الا لشر
 مع اشتراك نصيب حصا
 يفسده بالنصف الى او مشترك
 سبعة اشباع على الا خلاف
 وانظر لما الشئ ان فيه مثلاه
 ورجح الشئ كل انضا عما يترك
 لفظ قراض بل بلفظه عقد
 للبيع والشر اذا عاقلتها
 ربح وقيل الفعل يلفظه هنا
 خذ والجو وما تم جهته
 فاللفظ خبر ما منها اركن ركا
 وصف الصلاح فيها فمما شرط
 لذا امين الحكيم والسوي

بما هو شرط اشترا
 ولا يجوز لها شرط اشترا
 ولا اشتراها بالبيع من معين
 كالسوق اذ خسر وليس اشترا
 وبعد هاهنا من ذلك الوصف منه
 وان يثقل من بعدها لا ستر
 وشرطه بالرجح ان يختصا
 وقول كل الرجح الى اوهولك
 ولك ملته وثلاث الباني
 ان علماني عقده اوجهلاه
عارضة قارضة ما يترك
فصل بدون صيغة لا عقد
 كلفظ قارضة او صار بشا
ومثله خذ والجو وديننا
 وقيل كاف اذ تكون صيغته
 فان يكثر قارضة او عاقلتها
 وبالموتيل والموتل اشتراط
 فيعقد العالم والسوي

مال البر

مال الذي يخصهم فيه نظر
 في البر الا لظهور مقصده
 والشئ بجماله من بعد جوزه
 اذ فعلت نظيرة الصدقة
 رايست للعامل بالمال الشئ
 لكثرة الاهوال فيه والقلت
 وقطعة من العذاب عقلت
 فراكب البحر شرح الشئ
 ثم به مغير زماحي
تذنيب العامل لا يقارن
 في الروح والاعمال اما الوقف
 ويسوي الاذن بلك صوره
 كناصب سواه من وصيته
واقعة شئ من له النظر
 اي ان غيره يكون عوصته
 وهذه الصورة في الفتيوى
 وعرف فيها الثقل بعد طلبه

ومنغوا اذ اسفرا بالانظر
 والمنع في البحر الامام صح
 عند ظهور النفع فيها البرز
 من مال مجور لها حقيقة
 براد حرا دون اذن قد سفر
 الا اذا وقاية الله علت
 ان هي عن هلك واهلاك خلت
 رد الذي تشهد في النفس احي
 من طلب محقق في الجثته
 من غير اذنه الصريح العارض
 وكافة الثاني فيمضي ما رصد
 يعسده عقد ها الفهم خكر
 مكانه بغير اذن ميتته
 من ترك حقه لغيره شطر
 في الوقف عنه اذاه قد فوضه
 تكثر والاحكام والدعوى
 ونكت الفقيه ذام في مطلبه

وقلعه السبكي في الشرح هنا
 وقال لا يخرج عن شطره
 والعالم الثاني اذا انصرف
 من الحديد ربح كل ما اشترى
 فان شترى بعين قال المتخير
 في حال جهله وحال علمه
 اما انما من واحد لنفوس
 في حال الاستقلال كل منهما
 وفي تعاون لكل المال
 اما اذا خصص كل عاملا
 هذا الذي حرره الامام فيه
 والمذهب الصحة في جميعه
 وعكسه صح وخلقه نفسي
تم العالم كذا فلا
 الا باذن كالشرا بالسلم
 وان راي الرد يعقب رده
 ومن على المال شترى بعين

في حالة

وهكذا

وهكذا ازوجته فان حصل
 ومنعت عليه منه التفتته
 وهكذا من سفير في الاطهر
 من طي او لشرو وزن ذهبيه
 وغير ذلك يجوز الاستيجار له
 والمالك بالقسمه هاهنا حصل
 لكن اذا انصرف جميع ما حوى
 فبملاك العامل قبل قسمته
 فان هاهنا قد قسم ما ربحا
 فالملك منتف من ههنا المشوره
 فان طر الغرم لرايس مال
 ومنعوا المالك من وطى لأمه
 وينتفي الحذبه والمهر لا
 فينفد استنبه لانه ان اشترى
 والنفس للرخيص وعيب السلقه
 كذلك التفتت ذات الغرف
 لا حيث عاد بدل لما انعدم

ك
 لا ملك

وهكذا

وقبله من راس ماله حسب
مثاله اعطاه الفين ثلث
 وبانعدام المال لا إلى بدل
 كما اذا التفتة ذو عم له
فصل لكل ضحية فلو هلك
 أو جبن أو اعجز بالعقد انفتح
 عند التواريت وعلسته القويز
 نعم يموت العالم المالك له
 ووارث العالم منه مستنيح
 ويلزم العالم بالتفاس من
 ويستفيض قد راس ماله
 كالعبد والمطلب حتما عظمه
 وبعضه ان استرد المالك
 يرجع راس المال للباني وما
مثاله في مائة وخمسين
 فالرج سدر ماله فامسرد
 للعالم المشتروط منه يستهد

والمسرد

والمسرد بعد غنوم حسره
 على الذي استرده والباقي
مثاله الماضي عشر من حنيد
 من حصته للمسرد يستفاد
 وقول عامل القراض لقبيل
 فان اقيمت بعد ذاك يقيه
 بعين ماله مما ادعاسممع
 افادة المطلب والشيئان
خاتمة فان ابن عباس يرى
 معذر الروح وما زاد عليه
 بانه ماخذ هذا بالوصف
 وحيث قلنا ما يجوز فامتنع
 هل يفتي الاجرة اذا عقد فيه
 لكن خلف الوعد بانفس
كتاب احكام المساقاة اثبت
 ونقصه نال من السقي
 وهو بقبض قير مقام له

موزع ليستبين لیسره
 فاجبر منته على الاكلان
 ورد عشر من فربها حصر
 والاصل خمسة وسبعون لغاد
 من الهلك واكثر ان لما حصل
 عليه في بيع قراض عيشه
 وميل ذاك الحاكم ليس يستمع
 وجه من الحلقا بلا رجاء
 ان يدفع الشخص لغرض مجبرا
 لعامل وذات اول له به
 لانه عقد قراض مرتضا
 من دفع زايده والمشتري منعه
 او وجبت اذا الفساد بقبضه
 ماهو من مكارم الاخلاق
 للسقي او سقا اصولا قدمت
 وهو صغير النخل بالودي
 على تعهد الاصول الكامله

لحم
 عند
 اذ
 الفساد

مع
 ماله

وَعَفْدُهَا أَجَازٌ غَيْرُ الْحَسَنِ فِي إِذْ هِيَ بِالْفَقِيرِ وَالْأَجْدِ حَسَنٌ
دَلِيلُهَا السُّنَّةُ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْقِرَاصِ وَأَنَّا سَوَّاهُ
عَلَى الْمَسَاقَاةِ الْقِرَاصِ حَبْرًا لَأَنَّهَا أَثْبَتَتْ مِنْهُ حُسْنَ حَا
مَعَ حَدِيثِ أَهْلِ خَيْبَرَ الْقَمِيحِ ثُمَّ عَلَى جَوَازِ ذَا الْعَقْدِ صَرِيحٌ
وَالْحَسَنِيُّ قَالَ بِإِذَا خَرَجَ لِلصَّحَابِ وَالْمَنْ عَلَيْهِمُ الشَّرَاحُ
وَتَشَبُّهُ الْقِرَاصِ مِنَ الرُّوَاكِهِ وَسَلَّمَ وَأَوَّلُ الْأَجْرِ وَاجْتِبَاهُ
تُغَارِقُ الْقِرَاصِ مِنَ التَّارِيقِثِ وَمِنَ الْبُزُومِ وَانْتَهَتْ بِالْمَوْتِ
وَأَعْتَبِرَتْ مِنْ ثَلَاثِ أَذْوَادَاتِ وَالْجَهْدُ وَالْمَلِكُ مَا أَفَادَتْ
وَعَامِلٌ بِهَا بَسَامِي فِي الْأَصْحِ رَجَائِزُ شَرْكَ أَجِيرٍ وَدَفْعُ
وَمِنْ جَوَازِهَا عَلَى الْمَوْجُودِ مِنْ ثَمَرَاتٍ طَرَقَ مَعَهُ وَدُ
وَمِنْ زِيَادَةِ الثَّمَارِ وَالْأَصُولِ لِلأَشْتَرَالِ فِيهِمَا انْتَهَى الْحَصُولُ
وَوَجِبَتْ زَكَاتُهَا عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى صَلَاحُهَا إِلَيْهِ
وَرَأْسُهَا لِثَمَرِهَا لِحُسْبِهِ فَهَلْهُ وَاحِدَةٌ وَعَشْرَةٌ
وَصَحَّحَتْ مِنْ جَائِزِ النِّقْصِ وَمِنْ وَلِيٍّ لِذَوِي النِّقْصِ وَفِي
مَوْرَدِهَا التَّجْمِيلُ نَصًّا وَالتَّحْقِيقُ بِهَا أَصُولُ عَنَيْبٍ وَمَا اسْتَحَقَّ
الْحَاقِ دَوْمٌ مِنْ أَخْنِيَا وَالتَّوَوِي وَالْمَقْدُ الْمَفْتِي بِهِ أَنْ يَسْتَوِي
وَرَكْنُهَا الصَّيْفَةُ بِالَّذِي اقْتَضَى مَدْلُولُهَا مِنْ كُلِّ لَيْفٍ فُرْصَا

متمم

وَمَثَلُ الْأَشْجَارِ إِذَا يَلُوتُ مَعَ لَا يَسْتَمِعُ عَنَبًا كَرَمًا فَنَقِيهِ
وَمِنْهُ مِنَ الْكُشَاتِ تَحْقِيقُ حَسَنٍ وَجَوَازُ الْقَدَمِ أَصْلًا عَمِّيهِ
وَالْتَّوَوِي لِلدَّلِيلِ أَخْتَارَهُ كَاللَّوْزِ وَالْمَشْمَشِ وَالنَّفْعَاحِ
وَلَا تَحْجِيزُهُ بِالْأَشْفَاقِ مِثْلِي فِي الدَّلِيلِ وَالصُّوْبِ رَاتِقَاتَا
وَإِخْتَارَ بَيْنَ الْمَنْذَرِ وَالْمَحَابِرِ وَخَصْرَةُ الْخَبَائِرِ الْمَقَامِلِ
وَالْبَذَرُ مِنْ عَامِلِهَا وَالْأَخْشَرِي وَمَصَاحِبُ الْبَيَانِ سَوَى الْمُسْئِلِ
وَمِنْ الْبَيَانِ مِنْ صَحَّتِ الْمَزَارِعِ وَمِثْلُ الْعَنْبِ أَوْعَى بِرِهَا
وَالْتَّوَوِي بِالصُّوَابِ أَسْتَدْرَكَه **وَشَرْطُهُ** اتِّخَاذُ عَامِلٍ مَعَهُ
وَعَبْرُ الْأَكْثَرِ بِالنَّعْزِ ذُرُ نَحْلٍ وَأَعْنَابٍ عَدَا الْهَاتِبِ ح
فَالدَّوْمُ قَلْبٌ مُوْنٍ سَوَايَتِيهِ مِنْ الْحَجَرَاتِ قَالَهُ ذُرُ وَاللَّسَنِ
مِنْ مَثَرِ الْأَشْجَارِ مِمَّنْ عَمِلَهُ كَمَذْهَبِ الثَّلَاثَةِ الْمُخْتَارِ
إِنْ جَازَ فِيهَا الْخَرْقُ فِي الْمَثَلِ مَا انْشَلَكَ عَنْ سَائِرِ لَقْظٍ وَثَرِ
وَالْخَلْفُ فِي الْفِرْصَةِ إِذَا يُسَاقَا مَعَ تَزَارَعِ الْبَانُوَاحِ بَرِ
يَبْقَى مِنْهَا تَخْرُجُ أَرْضٌ عَامِلُهُ مِنْ مَالِكِ الْأَرْضَانِ بِذَرْجِي
وَالْتَّوَوِي رَدَّةٌ وَابْطَلَهُ إِنْ دَانَتْ الْأَرْضُ لِلنَّحْلِ تَابِعُهُ
إِنْ صَحَّتْ فِيهِمَا الْقَصْدُ خَيْرُهَا عَلَى إِبْرَاسِيحَاقَ ثُمَّ تَرَكَه
يَعْسُرُ رَأْسُهُ إِذَا لَيْسَ فِي جَمْعِهِ إِذْ عَدَمُ الْأَمَانِ لَا التَّعَشِيرِ

مع عماره البياض والأصفر
 يصغره ومثاله كحصد
 وإن يكون ما للزرع ثابعا
 ففيه كحقيق يكول رجزا
 وكثر البياض في المساحة
 كذا تساوي جزية الذي شرط
 وإن ذات السقي لا تستتبع
 والأرض إذا تفر دأ المزارعة
 للمالك القلة والأجر عليه
 ثم طريق جعل ربع لأما
 يستاجر الشجر بنصف البدر
 اعارة النصف له أو يكثره
 ليرجع النصف بنصف الأرض
قاعدة ما ذكرنا المناصبه
 مع اشتراك مالك الأرض معه
 وعمل الشمام على جوارها
 وهذه مع التثمين مضاعفا
 يشترط اتصال عقد انقضاء
 ما صح والذي يعكس اشتراط
 أما إذا كان لعقد جامع
 والشرع يبدى حكمه متى
 على الأصح كقيل الساحة
 من زرع أو من ثمر لا يشترط
 ذات تخاير وقيل تتبع
 وبطلت مفردة لأننا يعرفه
 لقابل وكلما اتما اليه
 من غير أجره لكل منهما
 ليرجع النصف له وللجرك
 ينصف في البدر وربع بعثريه
 ففيها بالاشتراك نقضني
 وهي غراس ما يخصنا صبه
 في ثمرات جميع المنفعة
 فالعالم الشبكي قد أحازها
 هل شرطها بيان مدة انشا

الاشتراك

لا تنقل منها وكذا الأرض
 وخصه طاروسا ليدافع
 ثم طريق جعل فلان ثمره
 اجارة الشجر بنصف بذرهما
 اذ ينفع العقد بنصف المنفعة
فصل شروط السقي تخصها
 بالجزء تشبيه النصب كالقراض
 والاطهر الحق من بعد الظهور
 ولا يصح بؤدي لغيره
 فان تلتن مفروسة شرط له
 صح إذا قدر ما لم يدر
 وقيل ان تعارض أحتماله
 وللشركاء قد قضوا بصحة
ذاتة ليستة حديثه
 ساقوا فني يعطيه بعض الشركاء
 وتلوة ربحا وتلوة ثمنه
 وخامس ثلثا وسدس من غير
 يجوز بالنقد بغير تنصيص
 وقوله ذا خارق الاجماع
 بينهما من غير أجر وشره
 لم يعير منه باني شطرها
 ونصف بذرها الذي قد زرعه
 يتم خص تنصيصها
 في كل حكم خصه بالا عراض
 وإن بدأ صلاحه بعد ثمنه
 ولما اصل يتم مغرسة
 خبرا من الثمار خصر عمل
 ثم غا لبوا الفوا صند
 صح وفي أجرته اشكاله
 يشترط ان يزرعه عن حصته
 فلا يسدس مشبهة رقيقه
 رعيتوه النصف مامل
 ورابع ثلثيه عيشه
 من ضرب وفق في الرؤس ثمنه

نسع وأربعون خصت الأئمة
 وشركها ثغري أشير ما سوا
 والشرك أيضا انفراد العالم
 ويبدو علمه بالعالم
 كسنة وتطلت إذا بدت
 وسبني عرب وعشيرهم
 وحيث أقننت بإذراك الثمر
 بصيغة مخصوصة مع القول
 ونحل المطلق في كل جهة
 ثم على العالم حتما دللنا
 مما له تكثر في سنن
 والسفني والتأثير والاصلاح
 والكف والجداد والكف
 وما به الكف بالانكسار
 وحفر تهر وكف باب
 وحيث كانت لينهم يشتركا
 وخص من هذا اياهم يوحى

ولهم خمس وتسعون نصير
 عملها على ذوته بأشهر
 بعلا عند من يعامل
 من حيث قدر بيان الاحبال
 أو اكلقت أو ليسير قننت
 نفع والمطلق نالي سبهم
 فعقدتها على الاصح ما استمر
 من غير تفصيل لأعمال تطول
 على شهير العرف فيما وجهه
 به الصلاح واستيزادة النما
 كصون فحري الما بحر مفسدته
 يدفع ما التزع له صلاح
 وفي الثلاث خصها خلافا
 في كل عام كبنال الجدر
 فهي على المالك بالذلا
 فعل الاخذ من صنيح مشركا
 بقتمة الأرض من فيه يذكر

لفظ

لفظ لنقح الفتود لغتفر
 كما بهذا البرن الصلاح أفني
 وحملها للزوم والسبيل يركي
 فحرب العالم قبل الانتهاء
 وإن اتم ما لك أو أخرجني
 يبقى الذي استحق أو قاض بها
 بعد ثبوت عقد هامة الكذب
 وعجز المرص أو ينجون
 فان يكن مال له اشتا جربه
 فان بدأ الصلاح يفتحقته
 وني تعذر القضاء يشهد
 وني تعذر لذالم يرجع
 وإن تمت عاملا عن تركه
 وحيث جاز عاملا وأسرفا
 ثم على العالم جبر ما أجبرته
 فان يفتحق بهذا ايو جبر
 فملك العالم بما ذكره

كالجز من ألف بوصف مقتفر
 ودان خبرا من القول ثبتا
 جوازها لجعل اذ شرعا جري
 يثبت مبيع ما على العين انتها
 لا شفو أو بالأمنع حري
 عليه يستاجر من يتمها
 والعين في جارة العين اقرب
 كهر عند البور يكلون
 أو لا يفترا منه بسببه
 أو يفتها لى ثوي أجبرته
 على الاداء أو رجوع لعقد
 على الاصح لنذور المرجع
 أنتم الوارث ما تركه
 ضم له المالك شخصاً مسترفا
 إن كهرت أو ثبتت مفسدته
 من ماله شخص له مشتاجر
 نصيبه عند ظهور المشره

خاتمة سائر على حديثه
 قبل خروج بشرنا لبغوي
 وجه حيث استوسقت اشجارها
 من غير شرب القطع فهي ينفقت
 أمّا الذي اختص به من التمر
 وأكله من غاملكها الامانة
 ونجبت الاجرة للمساكين
 وليس كتحضر الا خلاص
 والديف والشمروخ والعجوة
كتاب احكام الاجارة الفصح
وامثلها وضعا تحضر الاجرة
 علس الكرام قد راسك اذا
وحد هاتلك المسافع
 والقول من صحتك لا تحل
 كالتمروايت وكالت ستاني
 وكلهم اقواله مسرودة
 كالنفس والاجماع والقياس
 فبيعها بمشترع حقيقة
 انني به والراعي والشووي
 وانعت بدوجهاك ارها
 مع الاصول ثم دى اشيق
 منع يتوه لقطعه استمد
 مالم تستب افعاله خيانه
 عند ظهور رصف الاشفاق
 بسا قيطا كخوص والكوايف
 وشركايت بل بالنعيم
 كسرها وها وضها صح
 ثم لها في العقد بعد شهوره
 واشتهرت في الاجرة ابتكارا
 يعوض كالببيع عند ان يفي
 وقول من خالف في كلف عرف
 ثم الاصل الفرع من كيسان
 عليه بالادلة الموجب
 وعمل من علم الناس

وامثلها

وامثل هذا العقد اية الخلاق
 اذ شرعنا لا لئيم المفسد
 ومن ابن ماجة بصفت ما اقرق
اركانا بالانفاق ارفع
وشركها كبايع ومشتري
 كلفنا اجرناك ذا الديث كما
 عامامع القبول باستيفاق
 مورد عقد هامنا فعد بدت
 قال العزيز ما لدا كحقوق
 قال الفقيه بل له من ايد
منها اذ لم يقبض المستأجر
 فمن ثقل مردها المسافع
 ولا يترك العقد على الاعيان
 وخسرة الناصر اجارة الكلاب
 قال الفقيه وخلي الذهب
 مثله وفصة مثله
 ومثله اقترض اعيانا وقيل
 وأجر موسى لشعبي في الثلاثين
 وسوت ياتي فرعة في لطفه
 والبسم في دفعها حال الغرور
 لفظ واخر عاقد ومنفعه
 وصيغة بانطقها ما ختير
 هذا ونفع ابد املك كما
 بانطقه الصريح في ذال الباب
 وقيل شئوني بعين عقدت
 فاكثرفنسه عليه اتفقوا
 لكها ينقاسها شواهد
 هل من سوى الموجب نصا بوجز
 صح عقدها ولا بد انفع
 ارجل في الحاروك لدا الوجهان
 عليه في ستراره بلا استنلاب
 منع من وجيه ببحر الذهب
 مخبر ولم ينفه بشكها
 لا ملك الا بتصرف من ثل

تحية

مصدر

وقيل ذو النفع بالترقبه وقيل مستندع للملك اعقبه
 فليس يكفيه على سبيل الاجير اجارة على خلافه نصير
 وحي ان يؤجر منه نفعها وبعتك النفع الا ان منعها
 وخالف الامام والحجة تلك وابن سرج هذه اي هي ملك
ولك ان تقول قد ملكتها والبيع صحوه دون بعثك
جوابه كلمة التملك لان اعم من بيع بالانتساب
 لانها للنفع والاعيان والبيع في العرف كحضر الثاني
 وبعتك العقار شتمرا يبطل بالانفاق وعليه يثبت
 ما في الحديث ان فصل الارض يزرع او يعارز وهو يفتني
 بانها باللفظ بيع تنقصد فانما ينهي عن الذي عرفت
 وهي على عين ودمه شرد وبالمثال حكم كل ركس
 لكن اذا عطف بالواو الضمير يفرده حتما بعطفه للخبير
 وما هنا المتعاقب ثني بعد ما افردة بالله اولى بهما
 وما به عن كليم الحق مجاب لغيره اولى فحق الجواب
 فانك اجرتك كي نفعك اعمين وقيل ذمة ما شردا
والشرط في الذمة ان يسلمه اجرتك كرايس مال اسلمه
 منع الاستبدال عنه قد نهي كذا حواله عليه وسيله

الاستبدال

وعدم

وعدم التاجيل والابراش شرط علي النفع من خلاف منضبط
 لا ما على الاعيان والتجديد فامضى يجوز والتاجيل
 ومجئ ان اطلقت او نيتت ومجئ في الكال ان تعينت
 والعلم بالاجرة مثل المشره مشترط وما ادعى في العدة
 من صحة الحار للبحر من صحة الاخرى هنا قد حمل له
 رد وبعضهم هنا قد حمل له **والحنفي** عقد لها قد حققه
ومالك **واحمد** قد حزموا **دليلك** كل وعلى المولد
والشافعي قال لبيت مطلقه **والحنفي** عقد لها بالعلم
 ولا بيع عقد لها بالعلم وان يكن يعلم استناجره
 فيه قد صرح بالبطلان فنيه قد صرح بالبطلان
 نعم له الرجوع بالذي صرف اما اذا استناجره بما علم
 قال اذنت عفت الاحبار **فانه** عفت بالانفاق
 من غير خلف مرفى المنتصف

في قايين ومنه ينشأ جد
تمت منفعة الاجارة
 لا بد ان تكون ذات قيمه
 ليس بها استهلاك عين راعه
 تكونها معلومه تخريج به
 والسلك بالجلد والحزن بقدر
 اذ نهيه في الارضين متوك
ومثله نطف الثمار ورضاع
 بالحيز بعد عمل ونسبت قد
اما اذا اشتاخرها لثمنه
 وان يكن قد نقل الغرض اليه
 كذلك الشتر يلة المشتاجره
 وعامل القراض والمساعي
ان قيل بل كان كل تعميل
فالفرق بينه وبين المشترك
 ان اجارة الرضيع وقعت
 ولو كانت تفتوم حرد
 ومنه للفقيه اشكال الحرد
 لها شروط **سبعة** مختاره
 مقدرة مباحة معلومه
 لباذل بالعقد يستوفى معه
 عمارة وعلفها بسببه
 من الدقيق او خال الاجيز
 والبيهي حسن ايضاروك
 حمل وردي او ذي صياح
 اجرة مثل عمل لمن ائتم
 يتقصده في الحال ان لم ينفعه
 وشيخه امتناع ذافي الحال
 له على الوجهين شرع ذكره
 بعد ظهور الرخ ياتساع
 في ذي اشتراك وبه لا يتملك
 حيث لغا العقد به مفسد
 مقصوده بالاشتراك رفعت
 كلمة نافعة بلا حرد

١٥٦
قال محمد بن يحيى ذا ائتم
 بالحيز واللحم فاما المخذل
ومثله نفاحة لشيمها
 وقاسد العزير بالمثل وقد
وجوز واجارة الشب البني
ومنع النعمان منها ما طاعتها
 فخط مشتا جر هذي العاين
وعندنا يجوز ان كان عينا
 والمنع من التقدير بالا خلافت
ومثله اجازة طيب نفستني
 ومنعوا اجارة الاشجار
 والشتاة للذر وللشمال ولا
 والقرع في تصويره وحكمه
 وعن ابي الطيب لا شتا جر
 وجه ما يوجر للتأنيس
 والقهد والجارح للصيد وان
 ومنع النافي الحسين والسولد
 من ذات قيمة يقطر مشقة
 كالشوب والعقد فتعود الف
 وجه في كبرها الصمها
 منع ذال السبب الذي اعتقد
 حلت عن الكفر ونوع بدعة
 لانها تحايط قد زومت
 ليس سيوى تغيرها بالعاين
 يعلمه النقش ومحمد البنا
 واخلف في تعيين خلق بائي
 على الاصح في الخلاف والبيت
 لا قبل ما يقصد من مشار
 لمنع للتشديد وان يخلص
 يشكل من بيانه وقسمه
 حقيقة يقصد هاهنا من حرد
 بصونه ونظر النكا ووسر
 يستاجر ابنه له ليخدم
 قد كرهوا استيباره اصلا ولده

الح
والملح

نصه

وَصَحَّحُوا أَسْتَنْجَارَ مَرْعٍ وَالِدَا
 وَأَنْ تَلُوكَ تَعَلَّقَتْ بِالْعَبَّاسِ
 وَهَذَا خَيْرُ حَبْسِهِ وَقَدْ قُصَّ
قَابِلَةٌ ثَمَنُ أَجْرَةِ الْبَيْتِ
 لَنْ أَجَازُ وَهَذَا الْحَبْسُ الْمَسَا
 لَوْضِعُهُمْ قَوَّةَ الْبَيْتِ السَّنْبَا
مُحَقَّقَةٌ أَجْرُ حَتَمًا عَلَى
 لَعَنَ وَدُونَ شَرْطِهِ إِنْ عَرَضَتْ
وَالشَّرْطُ مِنْ بَيْتِ الْجَاهِ رُؤْيُهُ مَا
 كَالْقَدَرِ وَالْمُسْتَحَقُّ وَالنَّشُورُ
 وَمَطْوَحُ الرَّمَادِ وَالْمُسْتَنْقَعُ
حَقِيقٌ الْمَاخُودُ فِي الْحِمَامِ
 كَذَا الْحَقُّكَ التَّوْبُ فِي الْعَجَبِ
 وَفِيلٌ مَا أَخَذَهُ يُعْتَابُكَ
 وَالْمَائِيَّةُ بِعَرَفِ أَنْضَبُكَ
 وَيُسْنِي عَلَى خَلَا فِيهِ الصَّبَاتُ
 وَعِزُّ مَا يَسْرُقُ فِيهِ مِنْ ثَابِ

شاه

تَدْنِبُ الْمَاءُ الْمُسْتَحَنُّ أَقْتَصَا
 وَفِيلٌ مِنْ صَمَائِهِ الْعَرَفُ أَعْيَبُ
 وَتَكُونُ مَنْ يُوجَرُ قَادِرًا عَلَى
 كَذَلِكَ الْمَقْصُوبِ وَالسُّبُلَى جَارِ
 أَعْمَرُ وَأَخْرَسُ لِحْفِظِ وَكَلَامِ
 وَالْأَرْضُ لِلزَّرْعِ بِغَيْرِ شَرْطٍ
 وَجَازٍ فِيمَا شَرِبَهُ مَعْلُومُ
 كَالْمَدِّ وَالْجَزْرِ وَمَا التَّيْسُ
 وَمَا مِنَ التَّيْنَةِ أَرْضُ مَضْرُوكَا
 إِلَّا الَّذِي يَغَالِبُ التَّيْلَ الْكُثْفَى
 ثُمَّ عَلَى الصَّحْبِ شَرْطُ عَقْدِهَا
 مِنْ شَعْلَةٍ بِالزَّرْعِ أَوْ اسْتَبَايَ
 وَعِنْدَ فَرْقِ الْأَحْيَاءِ يَكْفَى
 وَالْأَمْتِنَاءُ أَنْ تَكُنْ شَرْعِيًّا
 فَالْقَلْعُ لِلْبَيْتِ الصَّحْبَةِ أَمْتِنَاءُ
 وَحَايِضُ خَدْمَةِ الْمُسْحَبِ دَاوُ
 وَذَاتُ زَوْجٍ لَوْضَاعِيَّةٌ بِلَا

صَمَائِهِ الْقِيَمَةُ وَالْمَثَلُ أَنْقَضَى
 إِذَا هُوَ دُونَ تَقَاوُنِ حَيْثُ أَخْبَرُ
 تَسْلِيمُهُ كَالْبَيْعِ فَالْأَيْقُنُ لَا
 لِفَاعِصٍ وَتَادِرُ وَلَا تُجَازِ
 أَجَارَةٌ عَيْنِيَّةٌ بِالْأَمْلَامِ
 وَلَيْسَ تَكْفِيهِ مَبَاةُ الشَّجَبِ
 فَالْمُتَرَحِّبُ حَرِيَّةٌ يَدُومُ
 وَمَا لَأَرْضِ الشَّامِ مِنْ مَسْئِلِ
 تُوجَرُ الْأَحْيَاءُ بِنِفْلِهَا عِلَا
 أَوْ ذَرْنَهُ فَا لَمَنْعُ عَنْهَا شَفَى
 مُسْتَرْطَامَانُ نَفَى صِدْهَا
 فَالْحَرِثُ وَالْتَكْرِمُ فِي عَقَابِهِ
 دَخُولُهَا مِنْ يَدِهِ بِالْوَصْفِ
 هُنَا كُنْجٍ قَدْ مَضَى حَيْثُ
 الْأَلْمُوجِبُ الْقَضَا صِرَادُ صَنَعِ
 تَعْلَمُ السَّحَرُ وَمُحْطُورٌ رَوَّافَا
 إِذِنْ وَأَمَّا تَقْبَلُ عَوْدَهُ فُلَا

نَمَتْ إِنْجَارٌ مِنْ نَعْتِ أَعْلَى
 مَصْحُورٌ وَالرَّامِعُ أَسْتَشْطَلَهُ
 عَلَى الدَّعَايِفِ الَّذِي شَلَا
 كَأَحْيَاءِ الْعَالَمِ الشَّالُو سَبِي
 وَهُوَ لِسْتَيْنِ ثُمَّ سَيِّئٌ مَهْمَلُهُ
 مِنْ أَجْرِ التَّهْدِيْبِ وَهُوَ عَجَبٌ
نَقْلُهُ عَنْهُ وَزَيْدٌ الْكَرْجِي
 وَالْجَزْمُ فِي الدَّعَايِمِ لَا جَابَهُ
 وَالشُّووكِ وَالْحُلُقِ الْعَبَارِ
 وَاحْتَارَ فِي الْأَذَى شَرْطُ جَعْلِهِ
 وَتَحْدِيثِ الرُّفِيَّةِ اسْتَشْدَلُوا
 وَسَوِّفَ تَابِي مِنَ الرُّمَايَا الْمُسْئَلَةِ
 وَعَدُوُّ السُّنَانِ لَيْسَ يَشْتَرِكُ
 كَسْتَارِ الْمَفْتَحِ قَالَ الشُّووكِ
 وَمِنْ الْبَنَائِيْحِ الْبَيْتِ
 مَعَ اسْتِزَارِ الَّذِي لَا وَضْعَ
 وَهُوَ بِنِجَةِ الشَّيْءِ سَمَاءُ الْأَبْنِيَّةِ

١٥٩
 وَالْأَرْضُ أَذْ تَنْصَحُ لِلْبَيْتِ
 يَشْتَرِكُ التَّعْيِينَ فَمَا يَنْفَعِلُ
 ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَشْدُ فَع
 وَأَنْ أَرَدْتَ أَرْزَعُ وَأَنْ تَشْتَغِرَ
 وَالشَّرْطُ فِي حَارَةِ الْمَرْكُوبِ
 مَعْرِفَةُ الرُّبَالِ بِمَثَلِ هَذِهِ
 مَعَ بَيَانِ مَا عَلَيْهِ مَرْكُوبُهُ
 وَعِلْمُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالْعُرْفِ
 بَلَنْجَبِ أَمْتِي أَنْهَا بِالْوَزْرِ
 وَنَفْسُ الْعَقْدِ اسْتِزَارُ حُلُقِ
 كَالْعُدْرِ وَالشُّفْرَةِ وَالْبَقْعَةِ
 وَآلَةُ التَّكْجِ كَذَلِكَ الْبَيْطُ
 وَبَسُوِي الْأَوْزَانِ لَيْسَتْ لَأَرْفَهُ
 وَكَانَ بَعْضُ التَّوَعِيْثِ بَيَا
 إِلَّا إِذَا بَيَا أَرْتَضِي الْمُسَارِي
 وَاسْتَشْرَكُوا التَّعْيِينَ فِيمَا عَيْتُهُ
 وَمِنْ اسْتِزَارِ رُوبِيَةِ الْمُسْتَشَاحِرِ
 وَالْفَرْسِ وَالزَّرْعِ وَجَرِي الْمَسَا
 وَتَلْتَفَتِي بَذَلُ رُوعٍ مَا فَعَلُ
 يَقُولُهُ بَمَا أَرَدْتُ أَشْتَفَعُ
 وَمَنْعُوا جَمْعَهُمَا مِنَ الْأَقْلَسِ
 مِنْ جَبِيْوَانِ جَابِزِ الرُّكُوبِ
 أَوْ وَصَفَ ذَا بَيْتِهِ إِذَا مَا شَاهَدَهُ
 مِنْ مَحَلٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَذْيَرُ كَبُ
 وَرُوبِيَةِ الْأَعْدَالِ لَيْسَتْ تَكْفِي
 وَسَيِّدِ الْمَوْجِرِ وَبَيْتِهَا اسْتِغْنِي
 مِنْ التَّعَالُفِ لَكُنْ يُعْلَمُ
 وَالنُّقْلُ وَالذَّرَازِ أَذْ حَصَالَهُ
 تَلْزِمُ حَيْثُ وَزْنَتْ بِالْأَسْطُطِ
 وَمَقِيلُ بَيْتِ الْعُرْفِ ذُوَامِلَ أَرْفَهُ
 حَمَلُ رِسَالَةِ تَعْلُكُ كَتَبَا
 أَوْ كَانَ شَرْطُ ذَاكَ فِي الْإِنْجَارِ
 مِنْ حَيَوَانِ الرُّكُوبِ بَيْتُهُ
 مَوْلَا مَبِيعِ غَايِبٍ عَنْ شُكْرِ

وما على الذمّة فيها يشترط بيان أوصاف لضبط ما سطر
 كالجنس والنوع وكذلك كونه والصند لا يفي مقولة منه كونه
 ومن الأجزاء ثبوت قدر الشاير مشتركة عرفاً كالفاسد
 في غير ما انضبطا كنه بالمسزله او اشتها والعرف فمن نزله
 فان اراد بعض المحب اوره عن شرطه باي وصف جاوره
 لحرف أوله من اين وافقه صح وعكس حيث لا موافقه
 كذا مضابذا الغموم البغوي وخص منه الترامي والنور
 تحثاً اذا خاف على متاعه أو نفساً ومن خص باستنباعه
 وحثوا معروفة الذي حيل بالبدل أو بالوزن أو بالمختل
 وقد رُووا غابته بالوزن أو قبليه والوزن فيه لغتي
 مع بيان الجنس في النوعين عند اختلاف اثر وعائين
 والفطين والحديد والاحبار والتبن والثورة والاثواب
 وترك وصف ما عليه فحمله وحسنه في عقده لا يثبت كله
 إلا بحمل خريف أو كزحاج او خوفه من زلق بالارجاج
 وخصه العقبة باعترافه وقال دامن مقدرات القهر
 ومثوله حملة كذا شرك بين كل عقده الذي تفسر
 ومنه اشكال على حكم سبق في العرس والزرع وبعضهم

عزيرة

عزيرة حكى شرح الداني أعني ابن عجم العالم التروبياني
 من اجرة السفينة لغسل السواه وجهين كلا عن امام قد رواه
قلت هما قولان من المبادي بنسبة الاشتراك للعبادك
فصل للحرب الا فرين متمنع الحجاز مسلم وما الذي منيع
 من الامام في الاصح والرفيق بالحرم جميع ما هنا حقيق
 والمنع من عبادة مفتقرة والملك والندرس والامامه
 وكلب العلم والاعادة ولا داء الحج والسركا
 ولو تعيبت وللشذات لا داء الحج والسركا
 للوقت أو للصوت أو للخبلة ولولا داء عند بعد نزله
 وجاز للشاهد في تحمله وعوض المظنوم للمصحة كذا
 وصحوا العقود اذ اما وقع كذا اعلي كل فتك والاشتهار
 والحسن للطفل هو النعش وكذا له وهزه ورسله
 أعني ابن عجم العالم التروبياني وجهين كلا عن امام قد رواه
 بنسبة الاشتراك للعبادك الحجاز مسلم وما الذي منيع
 بالحرم جميع ما هنا حقيق والمنع من عبادة مفتقرة
 والملك والندرس والامامه وكلب العلم والاعادة
 ولا داء الحج والسركا ولو تعيبت وللشذات
 للوقت أو للصوت أو للخبلة ولولا داء عند بعد نزله
 وجاز للشاهد في تحمله وعوض المظنوم للمصحة كذا
 وصحوا العقود اذ اما وقع كذا اعلي كل فتك والاشتهار
 والحسن للطفل هو النعش وكذا له وهزه ورسله

وبالنصال تفسخ الرصاعة
والجبر والخيط مع الأكل
ويلزم الوراث وهو الأشهر
وهو الذي يخرج بالدليل
ويجب البيان الذي اضطرب
مجدبة مع عقد هائل
فصاحب الكاوي الكبير حشره
وهو قد رخص الحسن بن هاني
أد قال من ثلثي لها الثلثان
وثلاث ثلث صح في باقي
ثم سقام ستة بواقفي
وكلنا وصفت تلوي جمعه
ثم الكلاي في الفسويض
مبيت خلف ذلك العدد
وترك المذكور أمّا معتقه
معتقة الأم فلا أم هان
والثلث للمعتقة العتيقة

كلين قد سنا هذا أنقطاعه
قيل على الحياء والحق
والقول بالعرف عليه الأثر
كذلك التلقح للحيث
من عادة مع اعتبار ما اقرب
لخبرجه ضرب حساب فيهما
ومثال حسن قد قرره
في تحية الزاهر في حنان
كذلك ثلثا الثلث من حنان
وثلث الثلث صفا للثاني
مقسومة الأجر على العشائي
حاصل ضرب نسوة في نسوة
مثلا يذكره للرايين
من عقد أو عرين وماله مدد
لتصفه والنصف منه اعتقه
ثلثا جميع المال لها الهنا
ثم موت هذه حقيقته

عن أم نفيسها وتلك الباقيته
وثلاثة عايد للأول
كان لها نون **وذلك** أو لا
وتسعة لأما وهلك
أحدهم اعتق ثلثا كاملا
فمعتق الثلث يسمى الثاني
له ثلاثة وكل انقرد
فصل من الواجب أن يملك
للغلو المتبني لا الذي جرت
ويضمن المتناح بالتفريط فيه
ثم على موجه العماره
سواء المحتاج للأعيان أو
فان بها الموجه قد بادرا لا
ثم على الخجل بالاحباره
فيما إلى الأعيان ليس يخرج
والنزاع من غاصب لمن قدر
زاد التواوي وجوب نزاعه

فثلث ما حوت كأم واقية
مع الذي قد حقت المسئلة
فعاد **عينا** مع **باب** بالسوا
ومعتقين سبعة مدركت
منها وسيت له باقي السوا
والسنة الباقون والعشائي
بواحد ووجه منها ما ورد
يفتح باب موضع تسلمه
عادته بالنقل في اعتبار
ويثبت الخيار إذا لا يقتضيه
إن طرأت أو قارنت إيجاره
سواءه والدم كذا أمّا رأوه
فسخ وان آخره الفسخ
على عمارة أو واجب
ويصنعه بزل الخسار
على الخلاف في عمارة
وبعد ما نفي وجوب دفعه

لَمْ يَنْتَبِ أَوْ لَعَرَفَتْ أَوْ لَحْوَ ذَيْنَ
 لَكِنْ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الدَّفْعُ حَسْمٌ
 وَالسَّخَرُ لِلشَّيْخِ مِنْ السَّخَرِ وَمَا
 بَزِيلُهُ الْمُوجِرُ كَمَا لَهْ
 وَمَا لِحَتَامٍ مِنَ الْمُسْتَنْتَفِعِ
 مَا عَلَى الْمُوجِرِ لِلزُّكُوبِ مَا
 مِنْ تَعْيِيرٍ وَبُرْقَةٍ وَبَرْدٍ عَمَّ
 عَلَى الذِّكْرِ أَجْرَةٌ فِي ذِمَّتِهِ
 كَمَا عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَعْتَادِي
 تَحْمِلُ وَمَا لَهُ مِنَ السُّوْطِ
 وَالسَّخَرِ فِيهِ أَوْجَةٌ وَالْعَادَةُ
 وَيَكْرَهُ الْمُوجِرُ فِي ذِي الذِّمَّةِ
 إِعَانَةً لِلزُّكُوبِ الْمُغَالِبِ
 مِنَ الْوَقُوفِ لِنَزُولِ صُفُودِ
 وَمَا لِحِ الْكُرَاهَةِ يَرْكَبُ
 وَمِنْ رُكُوبِهِ لَعَسَ وَدَلِيلِي
 زَادَ التَّوَاوِيهِ الرَّجُوعُ يَنْبَغِي
 وَأَمَّا يَلْزِمُهُ تَسْلِيمُ عَنِ بَيْنِ
 كَمُودٍ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ بِسَمٍ
 حَوَامٍ مِنَ الرِّيَاحِ أَوْ مَاءِ الشَّمَا
 وَعَلَسَهُ الْكَيْفُ وَالزُّبَابُ لَهُ
 وَمِنْ أَثَرٍ فِي جَمِيعِ مَا أَدْعَى
 يَقْضِي بِهِ الْعُرْفُ كُلُّ مَنْهَا
 وَكَذَرْتُ مَحْمُولٍ لِنَقْلِ الْاِمْتِنَاعِ
 وَالْمَلَكُورِيُّ عَلَيْهِ فِي غَيْبَتِهِ
 زُكُوبُهُ وَفِيهِ بِالْعُرْفِ الْكَيْفُ
 وَحَمَلُ مَا لَشَرَبٍ فِيهِ وَالْفَلَا
 تَصِيحُ حَسْمًا فَحَرًّا فُسَادُهُ
 خُرُوجُهُ لِسَفَرٍ قَدْ أَمَّشَهُ
 نَمَا اقْتِضَاهُ مِثْلُهُ فِي الْغَالِبِ
 وَمِنْ مَضِيٍّ وَمَسِيرٍ وَفَعُودٍ
 إِلَى طَوَائِفِ صَدْرٍ يُخْتَصِبُهُ
 لِلزُّمِيِّ وَالْمَيْتِ حُلْفٌ عِنْدَنَا
 لَا تَحْجُهُ إِذَا لَمْ يَقْضِ رُغْ

وَالْوَقْفُ فِي الطَّوَائِفِ غَيْرُ خَائِي
 كَالَّذِي لَوِ الشَّقِيُّ وَخَوَالِ الْأَرْضِيَّةِ
 وَخَافَتِ الْمَنَاجِ حَيْثُ أَتَتْ
 تَمْنَعُ نَوْمَ رَأْيٍ بِالْأَشْيَةِ هَارٍ
 دَوَائِدُ رِقَةٍ مِنَ الرُّكُوبِ وَأَعْتَزَلِ
 قَدْ كَتَبَ الْأَحْسَنُ فَاحْذَرِ التَّهْمُومِ
وَمِنْ الصَّحِيحِ عَنِ نَيْسَانَ ثَبَتَتْ
 وَتَلَفَ الْعَيْنُ الَّتِي تَعَيَّنَتْ
 وَالْعَيْنُ مِنْهَا ثَبَتَتْ الْخِيَارُ
 وَلَا حِيَارَ مِنْ ذَوَاتِ السِّدِّ مِمَّ
 فَمَنْعَ الْأَبْدَالِ فِي الَّذِي اسْتَشْهَرَ
 وَمَا أَعْدَهُ لِأَهْلِ قُلُوبِ سِرِّ
 وَبَاتَحَاقٍ يُبَدِّلُ الَّذِي سِيرَتْ
 أَمَّا إِذَا اسْتَشْرَكَ فَيَبْذُلُهُ
 وَالتَّوْبُ لِلْبَاسِ لَا يَسَامُ فِيهِ
فَقُلْ بَعْدَ عَقْدِهَا لَمْ يَدَّ
 وَقَالَ فِي التَّهْدِيدِ فِي التَّوْبِ سَنَهُ
 وَالْوَقْفُ فِي الطَّوَائِفِ غَيْرُ خَائِي
 كَالَّذِي لَوِ الشَّقِيُّ وَخَوَالِ الْأَرْضِيَّةِ
 وَخَافَتِ الْمَنَاجِ حَيْثُ أَتَتْ
 تَمْنَعُ نَوْمَ رَأْيٍ بِالْأَشْيَةِ هَارٍ
 دَوَائِدُ رِقَةٍ مِنَ الرُّكُوبِ وَأَعْتَزَلِ
 قَدْ كَتَبَ الْأَحْسَنُ فَاحْذَرِ التَّهْمُومِ
فِي هَرَّةٍ أَنْتِ قَدْ مَاءٌ عَذِبَتْ
 يَفْسَحُ عَقْدُهَا لَذَاتِ ثَبَتَتْ
 وَمَنْعُوا ابْدَالَهَا أَجْبَارًا
 وَحَازَ كَالْمَخْتَصِرِ بِالشَّقِّ لَمْ
 الْأَبَادُ مِنَ الْمَلَكُورِيِّ فِيمَا لَحْمُ
 يُبَدِّلُ بَعْدَ الْكَلْبِ فِي الْأَلْحَمِ
 وَمَا غَلَى سِفَرًا بِهِ الْعُرْفُ حُرِّقَ
 جَزْمًا وَعِنْدَ نَفْسِهِ لَا يَفْعَلُهُ
 لِيَأْذَنَ مِنَ النُّكَارِ حَازَ ذَا الْفِيهِ
 تَبْقَى بِهَا الْعَيْنُ بَعْدَ عَدَّةٍ
 أَوْ سَنَتَيْنِ وَبِهِمْ قَدْ عَيَّنَهُ

عَشْرٌ وَلِلْعَبْدِ ثَلَاثِينَ فَقَطْ
وَقِيلَ عَامٌ لَا يَسْرُادُ أَبَدًا
وَالْوَقْفُ كَالْعَطْفِ وَقَالَ الْهَاشِمِيُّ
عَلَى امْتِنَاعِ مَا عَلَى الثَّلَاثِ زَادَ
وَالْمَدْرِي بِالذَّاتِ مِنْهُ يَنْتَفِعُ
مِنْ غَيْرِ إِحْجَافٍ وَلَا اصْتِدَارٍ
فَيَمْنَعُ الْأَشْهُانَ لِلْفَضْلِ
وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَبْزُدُ
وَمَا بِهِ اسْتِيفَ أَنْوَاعُ الْمَنْفَعَةِ
يَبْدُلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ كَالْمُسْتَأْجَرِ
يُخَصَّرُ نَقْلُهُ إِذَا لَفِظَ الْوَسِيَّةُ
وَالْيَدُ مِنْ مُسْتَأْجَرِ الْمَنَافِعِ
فِي مُدَّةِ الْعَقْدِ وَبَعْدَ زَمَنِ
عَلَى وَجُوبِ الرَّدِّ وَالْمَوْتِ
وَمِنْ الثَّلَاثَةِ اخْتِلَافٌ مَذْهَبِي
قَالَ الرَّافِعِيُّ قَوْلُهُ فِيهَا اخْتَلَفَ
وَصَحَّ التَّنْبِيهُ حَتَّى رَدَّه

والرافع

وَالرَّافِعِيُّ قَالَ فِي الْمَوْجِبِ دَلًا
وَمَالِحًا أَوْ زَكُوبًا أَلْتَرَكِ
مِنْ الْهَبْرِ الْقَوْلُ لَمْ لَا ضَمَانَ لَهُ
إِلَّا إِذَا تَرَكَهَا فَهَلْكَتْ
مِنْ جِهَةِ اسْتِيجَارٍ وَفَسَلَمَتْ
فَبِمَنْ الْقِمَّةُ ثُمَّ الْمُسْتَأْجَرُ
إِذَا كَانَ مُقْتَضًى قِيَاسِيَهُ النَّظَرُ
وَمَوْضِعَاتٍ لِيَدِ الشَّخْصِ لِيُسَبِّحَ
وَتَلْفَ الْعَيْنِ لَا تَقْضِي
لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ
وَالْهَبْرُ الْأَقْوَالُ لَمْ يَصْمَحْ بِهَا
كَعَامِلِ الْفَرَاغِ وَالْمُسْتَأْجَرِ
أَيُّ الَّذِي يَأْخُذُهَا بِالسُّكُومِ
عَلَى الرِّضَى وَبِقَضْ سَلَفِهِ
وَأَخْرُوجَ فِي الْأَجِيرِ الْمُسْتَشْرَكِ
وَمَوْ الَّذِي الزَّمَمَةُ فِي دَمَتِهِ
وَحَيْثُ صَمْنَابِهِ فَاَلْمَقْشَرُ

رَدَّ وَصَحَّ الضَّمَانُ أَوَّلًا
بِهَلْكِهِ قَبْلَ انْتِفَاعِ الْمَدْرِي
بِتَرْكِ الْأَسْتِعْمَالِ فَيَمَاقِلُهُ
بِهَدِيمِ حَابِطٍ مَّا لَوْ تَرَكْتَ
أَيُّ لَمْ يُصْبِحْ حَابِطٌ تَهْدُمَتْ
تَنْسَبُ لِلْحَسَنِ وَهِيَ مُشْكِلَةٌ
مِنْهَا إِلَى التَّفَرُّكِ فَهِيَ الْمُنْتَظَرُ
لَا لِحَايَةِ إِلَيْهِ يَنْتَسِبُ
تَحْتَ يَدِ الصَّاحِبِ وَالْأَجِيرُ
بِالْيَدِ اخْتَلَفُوا فِي الْمَنْقَرِ
وَمَوْ اخْتِيَارَ أَحَدٍ وَالْمَنْزِلُ
وَقِيلَ بِلَيْسَ مِنْهَا مَا لَمْ يَشْرِكْ
وَالْمُسْتَقِيرُ وَهُوَ أَيْ قِسْمٌ
وَمَا لِكُ مِنْ عِلْمٍ اخْتَلَفَ
قَدْ أَوْجَبُوا نَهْيَهُ الَّذِي هَلَكَ
لَقَدْ مَعَ خُصُوصِ جِهَتِهِ
قِمَّةٌ يَوْمَ تَلْفٍ إِذَا خَشَرَ

الترمة

وقيل بالأقصى ودو العودان **بعض** قطعاً وهما **فردان**
الأول الأجير في ذاك التلذذ إن لم يكن منقراً إلا يستحق
 وإن يكن منفرداً أو هو أشد فلا وفي العين السقوط المعتمد
وفرعه الثاني أجير خالٍ في منزل مستأجره الذي أضاع
 أو رموه حاضر في الأحسن له لأجرة الصنع الذي قد فعله
 لأنه أوقعه مسكلاً لما لا ملك الثوب ما نسكلاً
 وإن يكن منقراً في منزله فحسب الثوب لأجر عمله
 وقد مضى في الغصب أن الحذ لا يمنع الاستحقاق فيما فعله
 لأن عقده صحيح وخصم مقتضوه من أجرة ما انقل
 والنودي هاهنا يفتدق وهو خلاف ما عليه اتفقوا
 في الحج في أجرة الذي صرف لنفسه إحرامه إذا انصرف
 وهو نظير قول رب المفرد فحاجباً الرجل مع
 تغل من هذا أو مأمده خروج فلكه أنت من الذي أئذرج
 فالربع للمالك لا لمطهره وتسحق أجرة في المهرين
والفرد بين هذه قد يكلب وبين ما لو أجرة الأثم الأثم
 لترضع ابنة وقتلنا ذامني فاجر المثل لذيها ثمن
 وهي كان صرحت بالطلاوت مني ما برأئك من صداني

١٦٨
 لا يبرأ الزوج إذا طلقها **بعض** لا أجر للذي عمل
 والمندى بالوجوب معتبر وقال فتوم إن ذابست الحسن
 حيث يقول إن بدا الممول له لا بد العامل بالشيء أو
 وصانع الحلي والغسل والراكب البهيم والسفينة
 وخص من عموم ذامست لئلا وقاسم بأمر حاله فله
 وسأكن من غير شرط أجرته ليست عليه أجرة ما أجاب
 وسأكن في منزل لزوجه تلتزمه أجرته لا المستنزل
تدبير المستأجر الذي اعتدا أو ضربه لا الموت من معتاده
 إذا بسواه يملك التأديب علي الزوج إذا طلقها
بعض لا أجر للذي عمل والمندى بالوجوب معتبر
 وقال فتوم إن ذابست الحسن حيث يقول إن بدا الممول له
 لا بد العامل بالشيء أو وصانع الحلي والغسل والراكب البهيم
 والسفينة وخص من عموم ذامست لئلا وقاسم بأمر حاله
 فله وسأكن من غير شرط أجرته ليست عليه أجرة ما أجاب
 وسأكن في منزل لزوجه تلتزمه أجرته لا المستنزل
تدبير المستأجر الذي اعتدا أو ضربه لا الموت من معتاده
 إذا بسواه يملك التأديب علي الزوج إذا طلقها

علي الصحيح بل يؤدى حقها
 بغير شرط ما مال ينعمل
 وابن شرح للذي يعتد
 ولا في إسحاق وجه حسن
 فيستحق أجره من عمله
 وأكلف في الفضا واللال
 وأجرة النجار والكال
 بغير إذن ماز أو تضمنه
 ساع الزكاة فله في الجهتين
 أجرته من غير شرط فعله
 مع الرضا من مالك بفعله
 في حكمه القفال وهو مستجاب
 كل مكان خصه بخدمة
 لكن لها المنع لزوجه أئذرج
 بعض ما أفسد من كبد
 وعلمه زوجته للعاده
 واكبر أن ليس لا ضرب

وَهَاهُنَا الْحُكْمَانِ عِنْدَ **الْحَنِفِيِّ** مُسْتَوْفِيَانِ فِي صَمَانٍ مَا حَسِبْنِي
 وَكَتُوهَذَا سَكَنَ الْحَدَّادِي مَا لَيْسَ مُعْتَادًا بِهِ فَلْيَتَفَرَّفِ
 أَوْ جَمَلُ الْبَيْتِ مَوْقُوفُ الطَّافَةِ أَوْ مَا يَصْطَرِّحُ بِاخْتِلَافِ سَاوِيَةٍ
 كَمُجْدَلِ الْحِشْكَةِ عَمْدًا بِالْشُّعْبِ وَالْعَلَسْرَحِيَّةِ الْوَزْنِ بِإِدِّ الْخَيْرِ
 وَأَنْ يَكُنَ بِالْكَفْلِ لَنْ سَتُبْدِلُهُ بِالْبُرِّ وَعَصَانِ أَنْ يَكُنَ لَهُ
 وَعَلَسُهُ كَبُورًا لَذِي الْمَتَرَا ثُمَّ لَسْرُجٍ أَوَاكُفٍ عَسِيرًا
 وَمَنْ تَعْدِي فِيهِ بِالزِّيَادَةِ يَهْمُنُ أَجْرُ الْمَثَلِ فِيمَا زَادَهُ
 وَقَبِيلُ أَجْرٍ مَثَلُ الْعَبَسَيْنِ وَقَدْ بَلَ خَيْرٌ فِي النُّوعَيْنِ
 وَيَهْمُنُ الَّذِي تَعْدِي وَأَنْفَرِدَ بِالْبَيْدِ إِذْ عِنْدَهُ الصَّمَانُ لَا يَسِيرُ
 وَأَنْ يَكُنَ كَحَضْرَةِ الْمَالِكِ لَا يَهْمُنُ إِلَّا قَسْطُ زَايِدٍ عَالَا
 وَقَبِيلُ نَصْفِ قِمَّةٍ وَذَا الْخِلَافِ بِزَايِدِ الْحَدِّ لَهُ نَوْعٌ أَبْيَنُ لَافٍ
 وَلَيْسَ كَفِي الْحُكْمِ فِي الْمُسَلَّمَ لِمَالِكِ الْبَيْعِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
 وَالثَّلَاثُ الَّذِي مَعَ اثْنَيْنِ أُرْتَدَتْ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ صَمْتُهُ بِالْمَلِكِ
 فِي وَجْهِ النِّصْفِ مِنَ الْقِمَّةِ إِذَا شَارَكَهُ وَقَبِيلُ تَلَسُّهَا أَحَدُ
 وَقَبِيلُ قَسْطِهَا مِنَ الْأَوْزَانِ مَا كِ التَّوَاوِي الْأَصْحَ الثَّانِي
قَابِلَةٌ خِيَا طُوبُ أَخْتَلَفَتْ وَمَالِكٌ فِي وَصْفِهَا أَوْ مَا يُبْتَلَفُ
 كَقَوْلِهِ قُلْتُ قَبْلًا قَالِ لَا بَلْ خَبَّةٌ مَا تَرَاهُ جُعِلَ لَا

لَمْ تَرَ

على ما

القرص

كَذَلِكَ الْمَالِكُ وَالْأَصْبَاحُ فِي الثُّوبِ جَبْتُ عَمَّةِ الْقَبِيحِ
 خَصَّتْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ طُرُقُ لَصَلَوَاتِ الْحَمْسِ لَا تَقْتَرُونَ
الْحَنِفِيُّ الْمَالِكُ الْمَصْدُوقُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى سَوَاءٌ يَصْدُقُ
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَهُ التَّخَالُفُ مُعْتَبَرٌ إِذَا لَى التَّخَالُفُ
 وَمَا لَمْ يَكُنْ قَضَايَهُ الْقَقَالُ فِيهِ ثُمَّ ابْنُ حَامٍ مَدْفُوعٌ يَفْتَرِيهِ
 وَذَاتُ ابْنِ الْمَذْهَبِ بِالْأَهْلَاقِ شَيْءٌ آخِرُ اسْمَانِ مَعَ الْعِرَاقِ
 وَاخْتَارَهُ سَلِيمٌ فِي الْمَسَائِلِ وَالذَّادِي الْحَنْزُ وَالْحَاكِمِي
 وَجَلِيَّةُ الشَّاسِي وَخُرُومُ مَذْهَبِهِ وَالشَّيْخُ فِي الْبَيْتِ مَعَ مُهَذَّبِهِ
 وَالشَّيْخُ نَصَرُوهُ كَذَا الْخُرُوجِ بَانِي وَصَاحِبُ الْحَامِي الْعَظِيمِ الشَّانِ
 وَفِي الْوَسِيكَ وَالْوَجِيرُ رَحْمَةً وَصَاحِبُ التَّقْرِيبِ فِيهِ صَحْحُهُ
 أَمَّا الزَّجَابِي فَقَالَ لَمْ يَسِرْ سِوَاهُ عَنْ نَصْرِ الْجَدِيدِ الْمُسْطَرِدِّ
 وَالْبَنْدُ نَجِيَّانَ ذُو التَّغْلِيْفِ ثُمَّ ابْنُ نَصْرِ تَلِي طَرِيقَتِهِ
 وَصَاحِبُ الْأَفْصَاحِ ثُمَّ كَاهِلُ يَنْتَهِي إِلَى الْمَوْتِ قَرْنٌ ظَاهِرُ
 وَالنُّعُوذُ وَالْإِمَامُ السَّرَاجِي قَدْ خَالَفَا فِي الْفَرْعِ نَصْرُ الشَّامِ
 إِذَا خَصَّصَ الْمَالِكُ بِالْجَرِيدِ وَوَأَفْقَافِيهِ دَوِي نَصْرِ شَيْخِ
فَحْشَةُ الْأَسْلَامِ مَا لَمْ يَنْصُرْ وَاخْتَارَهُ رَبُّ غُفُودِ الْمُخْتَصِرِ
 وَصَاحِبُ اللَّكِيْفِ ابْنُ مَارْحُومِهِ وَالْهَدَوِيُّ بَعْدَهُ قَدْ صَحْحُهُ

وصاحب المفتاح والسروراني
 وابن أبي عمير ونو والنماني
 كالنقوي الحبر والقوراني
 والصبيداني والامام فضلي
 ووافق الجميع عبد السيد
 فمن يرى مخالف الضمير فيه
 وقرض الارض على الفحش
 فليس فيه اجرة والمذهب
 فالقول من صانعها جئت اعني
 كذلك الاجرة ايضا تنسني
 ومالك الثوب هناك بايع
 عن ابن ج واحد قد اكلته
 يقدم الحيا في المنازعة
 وان كئالي اقلعه ثوبا قطع
 لاذنه المستر وطيا لكتاب
 من قوله هل اقبصا بي كني
 ثم احضر ثوبا فتقاه

ثم السرخسي والارغيباني
 ومنع التمسح شرح الميمني
 والمتولي وهو ذو النقال
 به محلي حشيت ذو الفضا
 وصاحب الغدة ذو تردد
 نفي وجوب اجرة عن مذهب
 ومن تحضر الملك بالترجس
 لزوم ارض النقص عايد هب
 فالجزم بانتهى ارضه اخبر
 على صحة القول عند التلخيص
 في البداءني مخالف فالراعي
 وكاهر المباحثات المطلقة
 اذا شبه المدور فيه تابعه
 وما لقي فالارض عنه ما انقطع
 لان اجاب ينهم في الغاية
 اذ مكلوب الاذن به يستلزم
 موجبه وقال يملك سيواه

يقدم الاجير والثوب اشد
 ودافع ثوبا لشخص غسله
 وليسواه قد ائنا واختلفنا
 كذلك التعل اذا ما اشدت
 فليحترز من مثل هذا في الحذر
 واكلف في اجريته والمنفعة
 للمكاريين ايضا يوجب
 غريبة قال ابو الطيب لا
 وقرضه حكر لشرط اوقفه
 وعقد هان بطله بالتقوية
 ومثله موجر ارض شرط
 وجعلوا تقوية الفلاح
 يشبه في صورته المحاربة
 ونحو العشرة اذ من الخراج
 والخفي عنده لا يجتمع
 والزرع حالة الفساد بالحرق
 لا يثبت الحيا والمسر متاجر

عن مالك يبدل عنه دفعه
 باجرة منه ثوازي عملة
 وحلف الفساح حله انشفي
 ان حاز بها فلحقه قد جعلت
 ففيه الا لثقا طستر محترم
 او مدة السد يقد رتفعه
 مخالفا واخر مثل يحسب
 يجوز شرط القرين فيها او لا
 لانه قرض يحترق منه
 اذ هي مع فصل الربا مستوية
 عليه بذرها عصى بما شرط
 من قاصد العدل والاشنضلاج
 ما لم يكن بينهما مواجزة
 من حق زرع واجب بالانذار
 خراج ارض مع عشرة اذ جميع
 او نيل او جاحية او بعثوث
 لانه يقدم مقدر

والأمر في وضع أجوائهم انما
 اما الذي استوجر للحياطة
 واخترق الثوب فيسحق في
 وعكسه عالم شريف
 والعرف فيهما لظهور الشرة
فصل في عذر عقد الفسخ
 فيما على الذمة أو في العائن
 ومثلوا الماذكرت في العقود
 وقال في البحر خراب جهته
 عيب وفي كاو خراب الشوق
 ليس عيب اذ دخول الناس
 والداروا كانوا ثوث للإسكان
 ومثل هذا مرض المسكن جرد
 لذا هلاك الزرع بالجوائح
 ليس له فسخ وما الحط لزم
 والأرض بعد زرعها ان تلفت
 فيه احتمال ان عن الامام
 للذهب فالأمر به ما حتمنا
 وبعض ما عيسته قد خالعه
 ما خالط اجرة بلا توقف
 قبل وصوله فلا أجر الفسخ
 في الثوب دون الحياطة
 من مخرج او قايلا وما فسخ
 وخالت النعم في الثوبين
 من أخرجهما تعذر الوفاء
 والمنع من دخوله لغتته
 وما تحاذي الدار من حقون
 أعظم ما ينقص في التماس
 فافترق الخمان بالإسكان
 بهيمة لسفيرة الموحدة
 كبرد أو الجراد الجائح
 بل شدة فهو جرم لزم
 هل أجرة المثل لنا فيه انتفت
 فحكم الحجة بالانزام

وتعذر من يصحبه لها نفي
 وموت حيوان وشخص عينا
 دون الذي مضى به في المزمع
 وخير وامتناع العائن بما
 ولو بفعل منه أو بعرض
 وبسكون وجع الأسنان
 يفسخ العقد كذا للملك
 لا بهلاك عاقبة التوارث
 ومثوى الوقف حيث ينظر
 ولا رجوع بعده بأجرته
 وثبت مال المسلمين بنفقه
ملقرة لا فسخ بالموت حصل
اولاهما وقف على أولاده
 وخصص الواقف كل طبعه
 فلعقد قد أنام من سبكن
ثانيهما ايضاؤه بالمنفعة
 يفسخ العقد اذا الحق انهما
 قطعوا ولم يصح اما سلفا
 بفسخ مستقيم عقد بيتا
 ففسخ الفسخ لما لم يذهب
 ينقص الفسخ الذي تحتمل
 أو بايقان وأيقاع شرب
 والعقود من مضاميد من جاني
 وعشق من دبر أو أم الولد
 بخلفه والمالك منه حادث
 لكان يكن حكم شخص جرد
 على الأصح لظهور فسخه
 اذ غجر عن مثله محققه
 في غير صورته بينهما انقل
 ثم على التابع من اقصاه
 بنظر حياها المحققه
 بفسخ بعد ثقله للفسخ
 حياة شخص فاصدا ان ينفقه
 ولك ان يثبت عند الإتمام

بِالْحِزْمِ فِيهِ فِي وَصَايَا السَّرَافِ
 فَلَيْسَ لِلْمُوصَى لَهُ مِلْكٌ وَلَا
تَمَثَّلُ أَحَدٌ حَقًّا لَمْ تَرَهُ
 بِالْأَحْزَامِ وَالْأَصْحَاحِ لَا الْفَيْسَاحِ
 وَالْعَلَسُ النُّقْلُ عَنِ الْمَحْزَرِ
 وَالطُّفْلُ أَنْ مَاتَ بِذَلِكَ الزَّمَنِ
 يَنْقُصُ الْعَقْدُ عَلَيْهِ لَا عَلَى
 وَلَا حَبَارَئِي الْأَصْحَاحِ مُطْلَقًا
قُلْتُ وَقَدْ نَكَدَ الْفَقِيهَةُ هَاهُنَا
 مِنْ بَعْدِهِ لِلْعَبْدِ قَطْعًا يَنْهَوْنَ
 لِأَنَّهُ مَلِكٌ كُلُّ أَحَدٍ كَرِهَهُ
قَالَ وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ فَضْلِنَا
 مَعْنَى فِي جَمِيعِهَا التَّصَرُّفُ
 وَحَكْمُ الشَّيْءِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ
 فَوَافِقُ الْفَقِيهَةِ فِي أَوَّلِهَا
 ثُمَّ الْأَصْحَاحُ فِي تَهْدِئَةِ السَّادَرِ لَا
 وَحَيْثُ لَا فَيْسَ الْحَبَارِ يُنْتَبِثُ

تُرَدُّ

تُرَدُّ دَافِيَةً أُنْبِي فِي الْمَسْذُوبِ
 وَكَانَتْ دَامَ الدَّارِ قَطْعُ الْمَسَا
 لَا تَقْصُرُ مِنَ الْقَنَوَاتِ وَأَنْفِطَاحِ
 وَهَرَبَ الْعَبْدُ وَغَضَبَ حَمَلُهُ
 فِيهَا عَلَى الْأَعْيَانِ دُونَ الذَّمِّ
 قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالشَّوَارِبِيُّ خَالَفَا
 وَخَالَفَ الْخَيْرِيُّ كُلَّ كِتَابٍ
 وَمَالِكُ الْعَلَيْنِ هُوَ الْحَقُّ صَحِيحٌ
 وَمِثْلُهُ فِي الْأَخْطَرِ الَّذِي أَكْثَرُ
 إِذَا مَنَّهُ فِي رَقَبَةٍ قَدْ مَنَعَهُ
تَمَثَّلُ يَرَاجِعُ الْحَاكِمُ فِي
 كَعْلِهِ فَإِنْ رَأَى أَنْ يَفْزَحَ
 وَالْمَكْتَرِي حَفْظُ حَيْثُ أَشْتَوْثَقَهُ
 وَتَسْتَوِي إِجَارَةُ الْعَلَيْنِ وَمَا
 وَجَازَ مِنْهُ بَيْعُ قَدَرِ النِّقْفَةِ
 وَجَازَ أَنْ يَأْذَنَ فِي الْإِنْفَاقِ
 وَيَرْجِعُ الْمُنْفِقُ بِالَّذِي أَدْعَى

بِجَبِّهِ

فَإِنْ أَبَا الْمَالِ لَمْ يُخْتَلَفْ
صَدَقَ ذَا وَقِيلَ ذَا الْأَخْصَرُ
وَمُتَّكَوٌّ إِذَا مَا بَدَلَ
وَعِنْدَ فَقْدِهِ الْفَضَاءُ يُشْهَدُ
أَمَّا إِذَا هَرَبَ مَعَ جَارِهِ
يَسْتَأْجِرُ الْقَاهِنَ لَهُ أَوْ يَفْرُصُ
وَفَتْحُهُ خَبْرٌ لِلنَّعْدَةِ
فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْأَسْتِجَابُ
جَيْتُ لَوْضِهِ مَعْبُورٌ
وَيَسْتَفْتِي بِمَنْ مَدَّ يَدَهُ
وَمَا عَلَى الذَّمِّ وَالْأَعْيَانِ
ومثله خَلْفٌ يَعْدُرُ
وَالْحَاكِمُ مُسْتَقِرٌّ عَلَى مَزَاحِمِهَا
جَيْتُ اسْتَفْتَى التَّمَامُ لِلصَّدَاقِ
والفروق أَنْ الْحَبْسَ بِالْإِنْفَاقِ
وَقَالَ فِي الْحَاوِي إِذَا خَالَفَ
وَتَسْتَفْتِي رَاجِعَةً إِلَى الْمَثَلِ مَا

إِلَى الْوَلِيِّ

إِلَى الصَّحِيحِ مِنْ مُسَمَّرٍ مُخْلَفًا
فِي وَضْعِهِ أَمَامَهُ وَالتَّخْلِيَةِ
وَيَفْتَحُ الْعَقْدَ بِقَوْتِ زَمَنِهِ
وَإِنْ أَتَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ مَدَّةً
وَلَا حَبْرَ رَمِيهِ لِلْمُسْتَأْجِرِ
لَيْسَ لَهُ فَتْحٌ مِمَّنْ أَلْبَسَ بَيْعَ
وَقَالَ فِي وَسْطِيهِ لِحَبْرِهِ
وَالْحَبْرُ أَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ وَفَتَدَّ
عِنْدَ مَضِيِّ مَدَّةِ الْأَمْسَ كَانَ
وَقِيلَ لَا وَمِثْلُهُ أَنْ الزَّمَنُ
وَالْعَبْدُ عِنْدَ صَاحِبِ التَّمَتُّهِ
وَلَا خِلَافَ أَنْ عَمَلُ الْمُوَجَّرِ
تَمَضَّى وَقَوْلُ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ
وَمِنْ الْأَصْحَافِ الْعَبْدُ لَا خِيَارَ لَهُ
وَإِنْ هَرَبَ الْقَوْلَيْنِ ذَاكَ يَرْجِعُ
وَحَيْثُ أَتَتْ الرُّجُوعُ الْمُنْفِقُ
وَجَرَعَ النَّفَقَ بِهَا إِلَى الْعَيْنِ قَوْتُ

فِي كُلِّ حَالٍ مُطْلَقًا وَأَنْتَرَتْ
مَنْ مَحَلِّهِ كَقَبْضٍ وَرَبِّهِ
مَنْ غَيْرَ قَبْضٍ مِنْهُ فِي مَعِيَّتِهِ
فَعَنِ الْأَصْحَافِ فَتَحَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ
لَا نَهْ فِي حَالِهَا كَالْمُسْتَأْجِرِ
لَسْتَلِيمَ مَا بَاعَ بِغَيْرِ مَارِجٍ
وَالْتَرَا فَعَنِ مُخْلَفًا لَيْسَتْ تَلْزَمُ
سَلَّمَ نَالًا جَرَةً مِنْهُ لَعَنَتْ
أَوْ أَنْتَهَى وَتَبَّ أَوْ كَانَ
ذَمَّةً حُرِّ عَمَلًا وَسَلَّمَ
كَالْحُرِّ مَعَيْنَ لَهُ وَذَمَّتْ
يَنْفَعُ لَمْ الْعَقْدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
يَفْتَحُ قَلْبَهُ فِي التَّهْدِيبِ
وَقَالَ النُّعْمَانُ حَلَّ الْمُسْئَلَةِ
بِأَجْرَةٍ مِنْ نَعْدِ عَمَلٍ يُدْعَى
أَوْ لَا فَمَا مِنْ بَيْتٍ مَا لَمْ يَنْفَقِ
يَفْتَحُ عَقْدَهَا هَذَا مَا بَلَّغَتْ

وَقِيلَ بَلْ رُجُوعُهُ لِعَاقِبَتِهِ
 بِصِقَةٍ فِي الزَّمَنِ الْمَجِيدِ
 وَيَسْأَلُ مَا اسْتَوْجِرَ فِي الْأَصْحَابِ
 فِي هَرَبِ الْجَمَالِ وَالْإِغْثَاثِ
 وَمَالِكِ الْعَيْنِ لَهُ أَنْ يُوجِرَا
 فِي غَيْرِ مُشْتَرٍ لِسُوءِ عَمَلِهِ
 وَكُلُّ مَا عَمِلُوا فِي الْأَحْبَارِ
 بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ الْأَمَّا ذَكَرَ
 فَالْمَالُ لَا يُقْبَضُ إِلَّا عَقَبَهُ
 وَصَحَّوْا إِبْرَارَ الْمُسْتَنَاجِرِ
 ثُمَّ طَرَوْا الْقِسْمَ فِي الَّذِي وَرَدَ
 مِنْ عَقْدِهِ الثَّانِي أَفَادَةُ الْعِزِّ
 أَمَّا الَّذِي اسْتَجَارَ عَيْنَ رَجُلٍ
 فَعَقْدُهُ يَسْتَمَلُّ كُلَّ أَحَبِّهِ
 لَكِنْ تَخَصُّصُهُ أَوْفَاتُ الصَّلَاةِ
خَاتَمٌ يَتَرَكُ لِلْبَيْتِ وَذِي
 كَذَا أَجَابَ الْحُجَّةَ الْعَقْدَ الْإِلَهِ

وَعِنْدَ مَا يَسْتَلِمُ مِنَ الْأَشْيَاءِ
 لَكِنْ زَمَانُ الصَّلَاةِ الْإِلَهِيَّةِ
 وَزَمَنُ الْجُمُعَةِ فِي الْحَرِّ فَتَقَطُّ
 وَيَنْتَبِهُنَّ عَلَيْهَا لَوْ شَعَلَهُ
 وَأَنْ يَكُنْ عَمَلُهُ بِذَلِكَ الْعَمَلِ
 وَمِنْ فَنَازِلِ الْبُغْيِ شَاهِدُهُ
 بَانَ ذَا الْأَلْحَا أَوْ قَتَلَ الرَّاحَةَ
كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ لِيَسْتَبَاحَ
 ثُمَّ الْمَوَاتِ لِقَاءُ أَرْضٍ سَبِيلًا
 وَلَيْسَ مِنْهَا أَشْرَافٌ عَمَلٌ
وَالشَّافِعِيُّ مَثَلُهُ فِي الْعَامِ
 ثُمَّ الْمَوَاتِ عِنْدَهُ قَسَمَانِ
 فَمَا عَمِلَ شَاءَ وَفَسَمِ شَانِ
 وَمَوَاتُ الْأَرْضِ جَمْعٌ مَيِّتٍ
 وَمَوَاتُ الْيَمِّ وَالْأَشْجَانِ
 وَمَعَ صَمِّ الْيَمِّ مَوَاتٌ لِلْأُمَمِ
 وَمِنْ مَحَلِّهِ الْخَادِي فَسَدَا
 تَنْدَرِجُ السُّبُوتِ فِيمَا أُشْتُمَلَا
 مِنْ وَقْتِهِ خَصٌّ وَوَقْتُ الرَّاغِبِ
 وَأَبْنُ سُرْعٍ مَا لِفَرْصَةٍ سَقَطَ
 جَمِيعُ يَوْمِهِ فَلَا أَحْبَرَ لَهُ
 إِذَا عَقْدُهُ عَلَى جَمِيعِهِ أُشْتُمَلِ
 فَلْيُخَصَّصْ الْمَكْرُومُ مِنْ لِسَانِهِ هَذِهِ
 بِأَمْرٍ بِالْمَنْعِ لِلْأَشْيَاءِ نِزَاحَهُ
 نَدْبًا وَفَتُورٌ عِنْدَهُ هَذَا مَبَاحُ
 شَرِّ وَلَمْ يَمْلِكْ عَلَى مَا عَقِلَا
 وَلَا اسْتَأْذَنَ لَيْسَ أُشْتُمَلِ
 لَا عَامِرٌ وَلَا حَرِيمٌ عَامِرٍ
 مَا لِحَوَاهِ الْمَلِكِ مِنَ الشَّيْءِ
 مِنْهُ بِنَاجٍ أَهْلِي فَنَاجِي
 وَقِيلَ جَمْعُ الْمَوَاتِ مَا مَشِي
 لَوَاوِهِ عَمَّا عَلَى الْحَبْسَانِ
 يُقْبَضُ مِثْلُ الْقَضَاءِ لِلْعَمَلِ
 دَعْوَى الْأَمَاتِ بِالْمَوَاتِ وَالزَّرِكِ

والأصل فيه قوله من أحياء
 أبي الترمذي وأبي داود ج
 وصح من أرضنا موافقة
 والأرض كلها السيد الرزي
 ثم أبا ج بعد ذلك
 عن ابن كاويز رواه الشارح
 فلا في ثعلبية من دعا
 بل لئيم من بلاد السيام
 ونازعهم في الزمان المأين
 وحجة الاستلام أفتى وجزم
 بلفظ من خالفه فقرر
 وما جزم ما قد أتى في السنة
قاعدة خصص في الكفاية
 بالوقف لا غير أرض والهبات
 وصية إحياء ميت قد سما
 بني ذرية ولقطعة وعشرة
 وخلق مقصوب ولو نتجت

أرضنا وعرف نظام لا حش
 عن ابن زبد أبي سعيد أذرجا
 بملكنا وهذا أفضى عم
 ملك من الله فدع من أفرى
 عادي أرضنا وموانئنا
 والبيضة في أي غير داف
 أرضنا ولم تحقه بالإعطاء
 أقطع عيشون على الدوام
 قزل في فتواه فيها القاء
 بانها السلية ثم الشتم
 لهم إلى الآن وما تغيرت
 أقطعة خير الحلق أرضنا
 أسباب ملك الملك بالولاية
 والصدقات الأرض والقسمات
قلت وأهل المباح مع ما
 والفني والاستلاب من ذي الغيرة
 زادت على مفاد أرضنا في ما

تمت

ملل المال

تتمت جهات بيت المال
 أرض خراج حيزية وصايع
 فما بارض المسلمين يستحق
 لأذن حاكم وعشر الحنف
ومثله يقول مالك
وعندنا بألا ذن فيه يكتف
 وإذا ذن لم يلزم كل الرمي
 والمصطفى أقطع موضع الخراب
 وكان منهم ابن مسعود
 أدناه ثلث ابن أم عبد
 الملك القدوس لا يفتد
 والمذكور ذاك الزهراء
 وعذره أنهم دخلوا
 والمملك للقبان بالأحياء انتفا
ندبت الذي عنه يتدفع
 وجوز الثلاثة الأئمة
 ثم أبو طاهر الزبيدي

وعذره

سبعة أسباب لا احتمال
 في وخمس ثم عشر شايخ
 لمسلم ملك وليس يغتفر
 منه بدون الأذن في الأحياء
 كان قريب عامر له انما
 من سيد الخلق النش المظف
 لأنه يعرض ما عيشه
 من ذور رعية لأهل الأغراب
 روافق فيه قوم عند ما
 عنافقال ذو لوالأحم
 فوما اللهم الضعيف يخلص
 والمزني الخبر قال عذره
 لهم فقيه بالخبر أكتفي
 واستدرك النبيه اذ به التقى
 في أرضنا وموانئ من دفع
 بأذنه أحياء أهل الذمة
 وافهم وخصا سببها

وَقَدْ أَبَاحُوا أَخْذَ التُّرَابِ وَالصَّبَدَ وَالْحَتِيشَ وَالْأَحْطَابَا
 وَسَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ هَذَا الشَّرْحِ مَا فَتَحَهُ بَعْنُوه أَوْ مَسَّحَ
 وَيَلَادِ الدَّقِيرَ مِلْكُونَ مَا أَحْيُوا وَمَالًا يَنْتَعُونَ مُسْلِمًا
 عَمْدُ بَارِجٍ صَوْلَحُوا عَلَيْهَا أَوْ دَارِ هَدِيَّةٍ أَوْ زِيَارَةٍ
 مَلِكُهَا الْمُسْلِمُ بِالْأَحْيَا وَغَيْرِهَا مَلِكٌ بِالْأَسْتِيبِ لَأَيٍّ
 وَيَشْتَرِي الْأَحْيَا فِي الَّذِي عَمَّرَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ مَوْصُفٍ مُسَمَّرٍ
 وَالذَّائِرُ إِلَى أَرْضٍ مِنْ بَنِيَانٍ يَنْقَلُ فِي إِقْلَاعِهِ وَرَحْمَتِهَا
 عَنْ أَبْنِ كَجِ الْجَوَارِ إِذَا هُوَ فِي الْبَحْرِ وَالْعَامِرُ مِمَّا يَذْكَرُ
 مِمَّا يَذْأَهُ مُسْلِمٌ لَا يُعْرَفُ فَهُوَ كَالْمَنْعِ لَا يُعْرَفُ
 بِلِخْصِ الْمَصَالِحِ الْمُعْتَبَرَةِ وَقِيلَ تِلْكَ مِلْكُهُ مَنْ عَمَّرَهُ
 وَفِي الْبِنَاءِ الْجَاهِلِي الْأَحْمَرُ حَيَوَانٌ أَنْ يُحْيَى وَقَالَ الْأَكْثَرُ
 وَمَنْهُمُ الْفَقِيهَةُ هَذَا الْمَتْنُ وَعِنْدَهُمْ إِقْلَاعُهُ إِضْمَانٌ مِنْهُ
 وَمَا الْمَعْمُورُ مِنَ الْحَرَمِ نَحْيٌ وَدَاوُدُ لَهُ قَدْ حَلَّلَا
 ثُمَّ الْحَرَمُ مَا بِهِ النُّقْطَةُ بِسَمِّ الْحَاجَةِ لِعَرْضِ أَوَامِرِهِمْ
 وَمِلْكُهُ أَصَاحِبُ الْمَعْمُورِ وَتَدَ حَقِيقٌ إِذَا يُضَافُ فِيهَا يُعْتَقَدُ
 وَمَا سِوَا الْحَرَمِ مِمَّا أَقْتَرَبَا نَحْيٌ وَمِنْهُ الْحَتِيفِي قَدْ أَبَا
 وَاخْتَارَهُ اللَّيْثُ وَلَكِنْ قَدَّارُهُ كَحَمْسٍ خَمْسٍ فَرَسٍ مَقْدَرُهُ

احْيَايَه

في ذكر النعمان
 في ذكر النعمان
 في ذكر النعمان

وَأَشْنَانٍ حَيْثُ أُنْشِئَ بِرِاعَتِي أَنْ يَمْلِكَ الْوَاحِدُ مِنْهَا مَا عَلَا
 مِنَ الْحَرَمِ وَسِوَاهُ الْبَيْتُ لَا يُخْجُزُ وَالْمَلِكُ هَاهَا قَدْ حَمَلَا
 لِحَافِزِ الْبَيْتِ لَغَيْرِ شَرِّكَهُ وَلِلشَّيْءِ نَاسُطُ الْأَرْضِ مَلِكُهُ
 وَهِيَ عَلَى التَّوَحُّدِ فِيهِ نَتَبَّهِي وَالْمَذْهَبُ الصَّحَّةُ فِي الْمَعَانِ
صَابِغٌ الْحَرَمُ مَا يُوَافِقُ مَا قِيلَ عَرَفْنَا أَنَّهُ مُدْرَفُ
 لِمَلْعَبٍ وَمَرْكَبٍ مَعَ مَقِيلٍ لَدَامَسِيْلٍ عَنْ حِمَاةٍ لَا تُقِيلُ
 كَمَطْرَحِ الرُّمَادِ وَالنَّادِي يُضَافُ لِقَرْبِيَّةٍ لَا يُنْتَفِي عَنْهَا الْمَصَاحِ
 ثُمَّ حَرَمُ الْبَيْتِ فِي الْمَوَاقِفِ مَا مَا يُنْتَسَبُ لِلدُّوْلَابِ أَوْ لِسُوقِهَا
 وَالْحَوْصُ وَالْمَصَبُ وَالَّذِي أَنْتَمَا لِنَارِجٍ وَمُتَرَدِّدٍ سَمَكَا
 إِنْ كَانَتْ الْبَيْتُ لَزَرْعٍ أَوْ شَجَرٍ وَأَنْ تَلَنَ لِلشَّيْءِ فِيهَا الْمَعْتَبَرُ
 مُتَوَقِّفِ الْمَنَاجِ فِي فَنَائِطِهَا وَقِيلَ فِيهَا قَدْ عَمِقَ مَا فِيهَا
 وَقِيلَ بِالذَّرَاعِ خَمْسُونَ فَفَتْحَا وَقِيلَ أَرْضُ بَصُونِ وَالْعَالِي سَقْفَا
 وَقِيلَ بِالْعَادِي خُفْرٌ وَالْعَرَادُ وَمِنْ بَدِي صَرْفُ هَذَا الْعَمْدُ
 وَالْبَيْتُ لِلزَّرْعِ تِلَاثُ بَابَةٍ وَمِنْ الْقَبُورِ قِيلَ حُسْرَانِيَّةُ
وَالشَّافِعِي لَمْ يَرِ التَّحْدِيدُ فِي ذَلِكِ أَلِ بِلِ الْعُرْفِ فِيهَا يَكْتَنِي
 وَفِي الْقَتَاةِ كُلُّ مَا نَقِصُصَ يَكْفُرُ مَا هَاهَا تُخَصَّصُ
 وَمِثْلُهُ مَا خَبَتْ مِنْهُ الْأَنْهِيَارُ كَحَفْرِ كَشَجَرٍ بِالْأَشْهَادِ

وفي حرمه التخللات قد روى
 والدار من الموات مطلق الغنا
 ومطرح الرمايد والزرب اله
 ولا حرم للثني قد حفت
 ثم لعل ما لك فيما ملك
 فموقد النيران من وقت الرياح
 ثم على الأفع انه مجبور له
 حمانا أو استكبل أو نحوهما
 وسبيل الحدة اذ فيها أحكمة
 كما يجوز ان يدير الأرض
 وتجعل القناة وسط داره
 وقيل لا ان أفسد المساكن
 وابن الصلابة ورزق من منعا
 وقال في البحر اجتهاد من حكم
 عند ظهور ضرر وما على
الحاق الأحياء في أرض الحرم
 ثم الأفع منفعة في قدره

فما

وانما الطلاق
ودر من منعا

فالنزول

فالنزول عند عا لنسق
 وضابط الأحياء فيما قيس ذوا
 وفيه يلتقي بعرف استهمر
 فان اراد مسكنا لم يفت
 وسقف تعرضها على الذي استهمر
 والباب من زريبة على الأصح
 وليكن التحوط في الحظيرة
 فهذه جملة تراعى ك
 لا التزج والسقف واخر الميا
 والعرض من البستان ايضا يشر
ثم الجبال ليست تحب
 عند فريقتي منهم العند
 والملا فيها عند هم كمنع
 ويظهر الماء في الأبار
 والقصد هل يشرط الامام قال
 والمتج الذي ما احتمل
 وتبعه منع بالإكلا

من الملع اذ منى من سيق
 ثمينة الأرض لنفع بقصد
 بالعين والنياب في قطع
 تحويطها ونصب باب معتبر
 لا اللبث والايوان الذي ظهر
 مشتركا اذ عرض للحفظ
 اعل من المزرعة النظيرة
 والحرت من البعل يشرط ما
 على الأفع واليلا روياه
 على الأفع اذ سمي
 للزرع برحال ميناء الشفا
 وصاحب التقريب كالقفل
 للثني فيما ادعوه نزعوا
 تحي تجري الماء في الأبنار
 فيه الخت به بعض احتمال
 احق من سواه اذ ما استشهد
 وخالف الشيخ ابواسحق

لحم
ونصب معتبر



كما اجاز حق بيعه شفعه
 قال ابو الحبيب والذي ادعاه
 وبما فاتهم تجوز التوليب
 وغير من حجر لا تحل له
 على الاصح وخواه اربعه
قاعدة تحت من الملاك طير
 فان باخذه تعدى احب نبي
 وقال في الروضة في الولم
 كذلك الشرح الصغير ذكره
 ومدة التحجير ان كالت امو
 ومهل الطالب للإمام ما
لطيفة ما اقطع الناس الامام
 بالاختصاص فشفيع الامام
 من التجاري اني روضه
 وخط بالقوس لعروض خربت
 عند اي داود مع حصار القدس
 والسلمي رايد اذا ما احج
 وماله في سوقه من ثغته
 من عصره خبر ان فيه نارغاه
 للغير والميراث عمن ولية
 اخباؤه وجزاء من فعله
 كطائر صير دارة مربعة
 عشتش من املاكهم من غير
 مملو على صبي المذهب
 يعمر من باخذ هذا الفقيه
 من الصيد والشرح البير اعتبره
 بالترك او على البت يستمر
 براه حاكم به لن يلزم
 من موتان الارض للشيخ يدام
 اقطع ارض حبيبة من امسه
 امامنا محمد امينه الصلة
 دارا بها وهو غلام دون ريث
 ومنتهى سوط الثبير ما درس
 اقطع غلوة منهم او حجر

وكان يدعي غاوريا فغيره
 والقيل وايل ابن حجر اقطع
 بجعله قلا مكاغا ومعه
 ونال من صير الحفاما ارجعه
 من غاظة وتعد حين ذكره
 واقطع الصديق ارضا الذب
 وفيه بعد عمر قد اقطع
 وفيه انه لنافع اصاب
 وفيه خمسة من الصحابة
والشافعي قال اقطع العقيق
 ويلزم الامام اقطع المواس
 واما يقطع لمستطيع
 وكل هذا في الموات الممتدة
 من الاراضي والبلاد والعقود
 فقولهم دام قطع كجوز
 لن راي الامام فيه الانتفاع
 وخصه بربعها وربعها
 سيد خلق الله لما استفسره
 ارضا حصر موت لم اقطع
 فرع ابي سفيان لما ينفه
 سالة ارضا فاشمعه
 وهو خليفة بها مستكره
 في البيعة في حدة من غير صير
 حذر بالسؤال منه البينف
 ارضا يقرب بصره لها اشتبا
 افكهم عثمان عن اصابه
 يروى عن الفاروق من غير طعن
 اذا اقطع فادرك القلوات
 لدا نجر وعلسا لا يطيع
 اما الذي قطع في هذا الزمن
 للجنه اولغيرهم من الزك
 بل لموشي ذو خوصه معتز
 للمسلمين مطلقا لا اندفاع
 واجرة ويحرم زرعها

وللزكاة وضعيف قد عجز
تذنب الا لجهده انه يجوز
 من نعم جزية اول زكاة
 فقد حمى الفاروق أرض الشرف
 وموقف الأمر الى هبة
 ونعد قال خضر من الجناح
 مدعوة المظلوم ليست خيب
 ومكين المظفر وزد الصفة
 ونعم ابن عوف وابن عفا
 قد ان ان تضرع للشرع
 اما الفقير عند موت الماشية
 ثم نجى كمبر المؤمنين
 قال لا الذي يرضى قد خسر
 والله لو لا خيل ذي الجهد
 واحتل انت اربعين ألفا
 وانما حمى الامام حيث لا
 ثم له على الصلح نقص ما

عن تجعده وللخصوص لم تجز
 الى آلم الحمر لكل ما كسوز
 وزعم ما ضل ومخصوص الزكاة
 للعاجز المسكين والمستضعف
 لكي يراعى مستحق الرعي
 للناس وأخذ دعوة المحترق
 ولو لا غير عن الحق تحجب
 والرجل الضعيف ذا الغنم
 لا تخلصها بدمها يلفظ ان
 واكثر يرحم فانهم شرعي
 فانه لغشاء منها غاشية
 ويكلم الزفير منه والانيات
 امون من ديارنا والسرور
 حيث ستر في الحاري على
 شرعي في الحمر وفيه شلعي
 يضرب الا نام ما قد فعلا
 بحصة الحاجة اذا احسا

وما لم

وما حمى النبي للسرعة
 وان قطعنا بيننا والسبب
 وصاحب الروث اربعا منعه
 ثم الحمر لنفسه واهله
 لانه لله والرسول اكره
 وذا الحما من الرعا بما رعي
 ثم الامام عنه يرفع اليد
 كما استغنى التغير عن فعله
ولك ان تليق خصما حكره
 اذ ضمنوه في الاصح واليسر
جوابه حمى النبي ائمة
 وشعب الامام فومما للحمي
 ثم المياة العدة ليست حمي
فصل يخص الشارع المروية
 لراحة وجاز للمع امده
 وقدم السابق ثم يفسر
 والسابق الذي هل به اعترار

فالنقر خاب من لنتقه اعترض
 وكل اعتباره فمذهبه
 فمأجاة الخلف الأربعة
 منعه من خزنه وسمه له
 به تقرب السه يا اخي
 ومنع العالم حيث يدعي
 والعزم فيه زال عن اعندي
 وفي التعارض ستنائي المسئلة
 يتالحج من البقية شجرة
 والترع فيه فقلعان عهدنا
 وان يلن من الغير ايضا منه
 المنع من فيه اعندي او احما
 وعوض الحمي سحت جرمنا
 مع جلوس منتف عن تعب
 وكبر ما ان لم يضيق شامله
 وقيل ما زاي الامام ليس شرع
 او هو ممنوع حكم الاختيار

وَجَهَانِ فِي السَّحَرَيْنِ وَالْمَنَابِيهِ وَرَوْضَةِ الْمَذْهَبِ وَالْإِيفَائِيهِ
 وَرَجَحَ الشُّبُهَاتِ أَنْ يَنْبُتَ لَهُ حَقٌّ فِي الْإِرْتِقَاقِ لِلْمَقَامِ لَهُ
 وَأَجْرُهُ تَوْحِيدُ مَنْ ذِي الْإِرْتِقَاقِ تَحْزُمُ أَخْذَهَا عُمُومًا بِاتِّفَاقٍ
 لَمْ السُّوَارِغِ الْأَصْحَى يَقْطَعُ لَكِنْ تَمْلِيكَ بِأَحْيَانُ تُنْصَحُ
 رَجَازِي رَجِيهِ وَهِيَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْ حَاجَةِ الْكُرُوفِ وَالْفِعْضِ
 وَفِي الْجَنَابَاتِ الْعَزِيزِ قَدْ هَلَى نَبِي عَزْرِهِ جَوَازُ تَمْلِيكَ لَهَا
 وَيَبْكَرُ الْكَفُّ لَشَيْءٍ شَقِيقٍ مَالِ الْأَيْقُضِ الْعَوْدِ حَيْثُ يُسْتَقِلُّ
 مَا لَمْ تَطُلْ عَيْبَتُهُ وَانْقَطَعَتْ مُعَامِلَتُهُ فَلِجَهَاتٍ قَطِيعَتْ
 وَمَنْعُ الَّذِي تَعْدِي أَوْاشَا وَمِنْ الْحَدِيثِ مَنْ تَعَارَفَ فِي مَجْلَسَا
 قَهْوِيهِ بَعْدَ رَجُوعِهِ أَحَقُّ لَأَنَّهُ يَسْبِقُهُ قَدِ اسْتَأْخَذَ
 وَذَاعِلِي مَجَالِسِ الْعَرَبِ لَمْ حَمِيلٌ وَكُنْهُ وَالْعُرْفُ فِيهِ مُحْمِلٌ
 وَالْبَيْعُ فِي أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَفِي رَحَابَتَا إِذْ عَنَهُ إِصْرَارُ رَجِيهِ
 مَلِكِ سَيُورِ الْأَدْنِ أَمْتِنَاعُ عَقِيلَا وَجَهَانِ فِي الْبَحْرِ وَحَاوِيَتْ لَا
 لَكِنْ عَلَى عَتَابِهَا لَا سُدْمِينَ إِذِنْ إِذَا الْأَصْنَافُ فِيهَا مَا أَمِينُ
 أَمَّا فِيهَا مُسْجِدُ سَيُورِ الرِّجَالِ فَهُوَ كَشَارِعِ كُلِّ الْأَشْيَاءِ
 يُبَاعُ لِلسَّابِقِ وَالْأَخْرَجُ فِي مَا صَحَّيْ عَنْهُ لِحُظْرَتِ تَفَنِّي
 وَالْأَلْبِنَا وَرَوْضَةُ الْأَمْتِنَاعِ فِي نَبِي الشُّوْقِ لِي تَرْفَعُ فِي هَذَا اسْعَى

الوحي

وَاحْتِقُ لِلْجَوَالِ بِالْمَقَارِقَةِ يَسْقُطُ مِنْ مَوْضِعِهِ إِذَا فَارَقَهُ
 وَقَالَ مَنْعُ امْتِرَاقٍ ذَوَاتُ فَتْهُ مِنْ مَبْجَرٍ أَوْ حَرْفٍ مُوَافَقَهُ
 وَعَالَمُ مَنِ مَسْجِدِ الْحَرَمِ الْعُشْرُ كَمَا أَنَّ اسْتِغْفَالَ الْبَيْتِ لَخْتِلَافِ
 صَارِيهِ أَحَقُّ مَالِ يُقَرَّرُ وَحَقُّهُ بِدَوْنِهِ لَا يَنْشَقُّ قَفِي
 وَالْعُشْرُ فِيهِ وَارْتِقَاعُ مَجْلِسِهِ مُعْتَبَرٌ بِالرَّأْيِ مِنْ مَدْرَسِهِ
 وَلَا عَيْتَانِ وَصَلَاةٌ يَنْفَعُ كَيْفُ بِالْأَنْصُرَاتِ أَذْبَهُ عَنْهُ فَشَلَحُ
 تَمَّانِ يُفَارِقُهُ لَعْدُ رُكَّارِكِ تَأْكُفُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ جَارِكِ
 عَلَى الْأَصْحَى وَتَقَالِ إِنْ تَرَكَفَ تَمَانُهُ شَيْئًا مُحْظَرُهُ انْتَرَكِ
 وَاحْتِقُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ يُدْعَى وَمِنْ سِوَاهَا مَنَعُوهُ فَطَوَا
 وَعَمَّتِ الْبِلَادُ بِشَيْءٍ يُسْتَدَامُ فِي رَوْضَةٍ مِنْ جَنَّةٍ لَنَا شَدَامُ
 مَسْجِدِ الْبَيْتِ إِذْ ذَلِكُ نَصْرُ لَهْ مُصَلًّا إِذْ يُزُولُ مَا حَصْرُهُ
 وَلَا شَتِيَاءُ الْوَعْنِ وَالرَّوَايَةِ مِثَالِ الصَّلَاةِ بِدِيْنِهَا وَالْفَائِيهِ
 وَمَجْلِسِ الْفَعِيْفَةِ مِنْ مَدْرَسِهِ الْكَاهِلِ اخْتِصَاصُهُ كَالْمَدْرَسَةِ
 وَفِيهِ لِلْبَيْعِ بِهِ وَالْإِرْتِقَاقِ لَهُ الْجَلُوسُ مَنَعُوهُ بِاتِّفَاقٍ
 وَذَا تَحْجَرُ فَنَسْتَا فَلْيُجْتَنَّبْ نَالِ الشُّقَى مِنْ لَنْ يَخْرُجَ الْاجْتِنَابِ
 وَحَلَقُ الْعُلُومِ لَنْ تُشْرَفَ بِهَا وَلَا تُجَالِسُ مَنْ عَلَيْهِ شَفَا
الطيفة أَنْبَصَرَا بِنَ عَمَفَانِ فِي مَسْجِدِ شَيْءٍ صَاحِبِ كُفَّارِ

في الدافعي اصرا رعيان

أو غيرهما من حماة أخرجه
 وقال عبد الحق لا تخف ظنا
تمت من مسبل سبوت
 إن أذن الإمام أو لم ياذل
 الأباذنية سيوى المترك
 واشترط الفقيه بالاهللاف
 ووافق الشبلي حيث اشترطه
 كالحان والرباط والنزوايا
 وسابق إليه ليس يذبح
 الحاجة ويحرقها ولجس
 ومن مياها كحمرها وشربها
 ومن زكاة الفطر مرشدا
 ومنع الشوفي من مدارس
 ومن التوسيط ان من بها أقام
 فقتل ابلع المسا لا نزع
لطيفة تؤخذ من ذي المسئلة
صورها جماعة من مدرسه
 وآبن عديهم بضعف خرجه
 عنه نعم يخرج ان حيف اذا
 من أهله فهو بسبب حماه الحق
 ومن فتاوى الشووين لم يسئل
 وغيره اقلها يكالم بيشل
 من حله اذن وليت وارت
 وافقه ودون ذاما شرطه
 والحنافيات دون شرط غايبا
 والحق لا يروا حيث يخرج
 فيها بشرط وافق اذ ختبر
 لا منه حال تعدها وقربها
 أن الفقيه يسكن الكوايتا
 إلا لنحو قيم وحارس
 طالب العلم ولكن ما اشترط
 عنها وذا التقطيل من خرجه
 جواب فتوى في اللعاوي مشله
 قد رتبوا من مدة مدرسه

والله

والربيع يلبسهم ولين ما اشترط
 فليس للناس ان يزيدهم
 ومن عليهم زايلا اشترط
 لا يسئل حق صرف معلوم ولا
 وما على نزل مسافر وقرفه
 الا لعذر كان في طاع رفقت
 وماز لو الفلاة في السنع لهم
 ومن بحال شجرات اوجبل
فصل من المعدين لها هرج
 كالنقط والبريت جنسا والسيرام
 والمج والقار واحجار الرحا
 بل في فوص الحق فيها مشرك
 فالماز يبي من رجح
 كما أنشوا الخصيص النج
 ان ضاق بيته بقدر الحاجب
 فالتقط دهن نونه ملسوره
 غالبها في ساحل البحر تركي
 واقفها حصرا بعد اذ شرط
 عدا ولا يمنع ان يعيدهم
 وضرب هو كسوى المتزل
 تحل اخذه وان استأولا
 بعد ثلاث فيه سقر لا يقف
 او مرض من خافه لشقته
 حق بطل ما اقتضاه عذرهم
 يقدم السابق الذي اقتبل
 يلا علاج واشفا عنه الحرج
 والمومبا والقار من غير احترام
 لا ملك بالاحياء فيه يفتي
 وما على الاخذ فيها من درك
 مودن ملج ابا ان الاجمال
 عنه واقتطاع والشيق الحجر
 وطالب الاعلى راوا زعاجه
 والمومبا حبان ملسوره
 كالقار الذي الى المبيت سري

تذنب الذنوب كيف ما قدر من غير جرت والعقد اذا قال
 والاحمر العزيز خلف التبت يقرب وادي الخلف فيه شديدا
 يضي من معدنه تلحق بها وبعد اخذه صياوة خبا
 عزته بها يسير الممثل ومن كلاله رضى في الجبل
 لانه وابيض الزرر لكما اصل اخو رسوخ
 ولقبوا اذا الحج راكرا وقد ذراه الحظا الكرم
 وجزوه الصغر من قد وصفه علمي قد غدت شطيرة
 يغلبها عينا نصف اذ هبها حكاية من اليه ذهب
 لو كلفت به الملوك السالفه لا حكموا من كل امر سالفه
 ومثلوا به اليه لا كسرا واستعبدوا من وجدوه سرا
 واستغفروا من امرهم ما عطا وارفعوا بكمهم الى السما
 ودانت الارض لهم كذا العباد وشاع في الورى الفساد والعناد
 تعجز كسرى العجم عن كسبرها وتيسر فخرى تدبيرها
 لكن بها قد طهرت امراد ما طروا حيث لها استنوا ذوا
 بل سربا خاف لدهم مصون والحكم منها ما يقوت اولموت
 وصاحب الشذور والكفراي قد جود اني الترخ والاعتراء
 فيها ولكن صاحب الستذور كلامه بالمولو الملتثور

في هذا البيت
 لا يظن بالحق

وقال

وقال طرانه قد اتصل بالعمل الصالح حقا ووصلا
 وانه مدحار في الصنعة ومدا بالاعمال فيها باعده
 وما افاد احدا او ماثا وفات من عرفا منها ماثا
 وكان فارون عاقدنا هيا قدما وطال قومته وباهيا
 فاحذر مقال الازدين الجمله في عصرا نقولهم لا اصل له
 مقاصد الغنى بفعلها شهي الا اللبيب الا لمع المشقى
 وكالب الناس عسجد اسبرد امسى كضارب خديدا قد برد
 وكالب للكمامين السورق ضاع زمانه وقيلن افسروا
وقال قوم ما لها حقيقته وكل ما يدكر من طريفه
 ليس له اصل ومن بر اعنت بيتا له الفقر سريعا والعنا
والشافعي قال ما ابررت من بها اعنتي وعلمت هذا من من
والاصل في ابا حة المعز زمانا بان مع ما رب اذ علمنا
 وابيض الراوي بها المصطفى ابدله عن اسود للاصطفى
 ثم عن الاقبح للمعز حبة لما استبان سؤله ثم ارجع
 وهو حديث حسن عند الجي داود ثم التزمه يقدروا
فالمصطفى في احكامه تترهت عن خطاه وبصوابه رمت
 قاله عن ابطال حله عصمه ومن يد ابيده بسوق قصمه

بيتا له الفقر

فلم نزل في قصبة أبدًا ولم نجبر فخر عليه ولا أعنت دأ
 وفنائه للخصم من قضيت له قضية شرعية مغللة
 لا تقتضي الوقوع بدماء رقت وما اتى من فضله قد سمعت
 في قبلة التضرع فله وصنع حدث قتله اخت
المعسر الحارث
 وقد اجابوا عن حديث المعدن لسرعة النسخ أو التثبث
 لعقد شرطي كان في الخلافة منهم أو أنه قد كان من إرفاقهم
 والخبر اني روي من عنده فيه أسير إلى الصدق في معتقه
 قال ابن عبد البر قول المسقي لمن اتى عن خير يسئلتني
 يكايك السؤال هذا النبي جوابه جئت سؤال المسألي
 وهذا الصواب أبدًا من الإفثا وان تكن عن غير هذا استفتنا
 وقد أتت قبلة بنت محمد من أرضها إلى النبي مسلمة
 وفارقت في سيرة الخديجة وما استبان من حرث ريبا
 للبنة استفتت أرض الله ولبن عقيم رآه وهو
 فأجرت قبلة سيد البشر بأنها تنفعهم ورأى شر
 لأنهم يضرمون أن أقطعهم نبيا نفا سريعا قطع
 وابن أبي شيبه عنه خرجه يحوله مع غريب أذرحبه
والمعدن الباطن ما لم يكن إلا يصنع وعلاج منزع

فنه ما يأخذه ذو الاختصاص لحجر التافوت ذاك الرصاص
 ومعدن الحديد والفيروز وفضة وذئب من ذبح
 فالمقتضى لعل ولنصب فعل الظهور والتج انتصب
 والمالك منتصب إذا لم ينظر وجاءوا إقطاعه في لا ظهر
 فقبل المعدن المستور جلسيتها المجدي ثم الغوري
 أقطع النبي منوع الحارث وموبلا لا وارثا عن وارث
 وحث قلنا أنها كملك لا شباع إذا مقصود ما قد جهلا
 وإنما ينطقها الذي قتل دار والمالك المحمي إذا استدار
 وجعلوا المعدن ملك المشتري ان مو قبل بيعه لم ينظر
ثم السكاك للذي باع برء ومنى العجيج وفق هذا قد ورد
 اذ وجد المبتاع حقة الذهب وأمننقا منها وأبدنا الذهب
 وكل من إلى مبيع استبق فهو به أحق إذ له سبق
 كالصيد والاشنك والأحباب وكلا الفلاة والأعشاب
 وسائر من الزروع والشجر بترك مالك وسوما شجر
والمأفسم فما خسرنا فهو مالك له بلا عت
 ومنه ما أبيع قطعاً كالفرا ودجلة والسبع والبغل الفرات
 والسيل والقبون والذي يفتح بغير من أدي وأحب من

اذ

فالناس فيه شركاء كالكلام
 وحيث ضاق عن جميع سقا
ففي القمحين شراج الحرة
 والارض حيث اختلفت في الاجيا
 وقدم الأسفل ثم الأعلى
 وداخل دار فني من المباح
 فان يعبر الاذن منه حازه
 على الاصح ثم اذا اخرج
 وحضر واملك المباح الميا في
 وفيه رجة لا يسيحاف
 ومن له ملك ما قد خبذ
 وحافر البئر لا حبل الاربعاق
 بقدر الاحتياج والذي فضل
 وللزروع بذله لا يجب
 اما التي تحفر للثمن لك
 وما في المياهم امثله
 ومن هنا حرمت الشربق

والناس من غير اخيصاير النوكلا
 من ارضه اعدا لدق تسقا
 كالتي المصطفى اوفته
 يفر ذلك طرف بسوقا
 وفرعه عند النخازي يثلي
 لغر حينئذ لا يستباح
 فلكه بالجملة المكي ازه
 يزول عن اخذه بعد الخرج
 طرف ويحوي اذا القصد في
 فاصليته الملك لا استحقاق
 ببذله لذي اضطرار يلزم
 اولي مائتها اذ امن التراف
 بانه من استايله منه عصا
 ولا اخيصاير للذين يحبوا
 مما وها منه خلاف قد حكي
 او الا لا تمنع فصل حمته
 مما للخرع اذ ريع

مح
 بالاطلاق

كذا العذر

كذا العذر بها هنا قد نقله
ثم بشر وطبذله ان يعفلا
 وان يدوم الميا في مباح
 بان يكون الا الذي يساح
 وبذله لذي اضطرار حمته
 تفصلا من غير بذل يدفع
 وليس ينقل الا بالاثبات
 تراخى فوافي الا الذي ثبت
 فلكه نفاة اهل البصرة
 والعرف اولي المياة نفسه
 او الرضى منهم بنصيب خشيته
 او بالمعاينة انفسهم جملته
 لصاحب البذر وعند الترافعي
 والمسا امثلي فحيث حمله
 ومن الفلاة مضرم الميا
 ومحمها الحاصل حيث نقله
 وخطب الاجام قطعوا الفلاة
 وماك اذا قول ثقات النقلة
 عن نفع مالك عموم الا
 وان يزول الضر عن زمانيه
 اذا انتة نالها به احتياج
 وللغريب والمواشي ندبوه
 وبذله للاذي انفسه
 بقدر جازة له بالا وقاف
 في ملك شخص او غراير قد ثبت
 ومن يتغداد اقدوا حصته
 عند اشتراكهم يعرف برسم
 بحسب الملك لهم منقبه
 وما مقتضوبه فصولا بقلته
 يلزمه قيمة ما شافع
 منه فاولي ان يرد بذله
 ائح لا تمنع له كاحد ما
 تمنع منه غيره والملك له
 وصيدها والا الذي نقله

رَسَمُ الْأَنْهَارِ لَا يُقْطَعُ فِي
تَنْبِيْهِ الْمَنْزِلَةِ الشَّكْ خَيْرٌ
 وَمَذْهَبُ النِّعَمَانِ لَا خَيْرَ لَهُ
 وَعَمَّتِ الْبُلُوْكَ لِسْتُ الْبَيْتِ فِي
وَقَالَ فِي الْمَدْخَلِ هَذَا مَثَلُ
 وَالْآنَ فَبِهِ مَعَ ذَا نَوْعٍ صَدْرُ
 وَقَدْ رَأَيْتُمْ مَنْ لَهُ أَدْنَى وَرَعٍ
وَالشَّافِعِي حَلَقًا وَأَبْنُ الْبَيْتِ
 وَمَنْ سَقَا أَرْضًا بِسِقَا
 وَفِيهِ الْمَثَلُ عَلَيْهِ أَوْجَبًا
 إِذَا مَثَلُ فِي فِي الْمَقَارِ
رَأَى الصَّلَاحَ أَوْجَبَ الْمَثَلُ هَذَا
 وَلَوْ أَحَلَّهُ عَنِ الْحَشَا حِي
مَعْرِفَةٍ فِي الْبَيْتِ عَنْ عُمَرَ
 أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ أَرْضًا
 وَقَالَ لِي هَذِهِ الْأَرْضُ أَصْطِفَا
 فَحَاثِيَتْ فِي خَلْعٍ بَدَا
 جَمِيعًا وَسَيَاتُ لَمْ تَحْرِفِ
 فَلَيْسَ يُحْتَمِلُ لِي خَيْرٌ أَوْ كَرِيمٌ
 وَصَاحِبَاهُ خَالِفَا فِي الْمَسْئَلَةِ
 عِمَارَةٌ وَمَنْعَهَا لَا تُحْشَى
 وَكَانَ فِي مَا صَنَعَ الزَّمَانُ يُتَكَلَّرُ
 وَمَنْكَرَاتٍ لَثَرَتْ مَعَ عَمْدٍ
 يَبْعُدُ عَنْهُ فِي الْبَيْتِ أَنْ شَرَعَ
 وَالْبَيْتُ وَالْأُمْرَادُ أَصْلُ الشَّعْرِ
 فَزَرْعُهَا لَرَبِّ بَذَرَ قَدْ حَوَاهُ
 وَمِثْلُهُ الْقَوَابِ فِي ذَا وَجِبَا
 قَدْ خَصَّصَا الْقِيَمَةَ بِالْإِجَارَةِ
 مُحْصَلًا فِي مَثَلِ ذَلِكَ الْفَنَّا
 كَانَ بِهِ أَوَّلَى لِلْأَخْيَارِ
 إِذْ بَيْنَا سَيِّدُ الْخَلْقِ أَمْرٌ
 مَا لَيْسَ الْعَبَّاسُ وَالزُّبَيْرُ صَا
 إِذَا فِي الْخَلْعِ الْبَيْتِ الْمُفْطَحَا
 فَقَالَ إِذْ بَيْنَ يَدَيْهِ تَعَدَا

لَمَّا بَيْنَ دَاوُدَ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ
 فَمَنْعَتْهُ مَنْ لَهَا مِنْ الْبَيْتِ
 فَنَجَّاهُ الْوَحْيُ أَرْضًا إِنْ لَمْ تَهَبْ
 فَعِدَّةُ الْعَبَّاسُ وَالْمُقَلَّبَا
خَالِفَةُ تَقْشِيرُ ذَا الْبَابِ ضَيْطُ
 نَالَتْ رَحْنُ قَالَا عَامِرٌ وَعَبَّاسٌ
 فَمَا حَوَاهُ الْكَافِرُونَ لَهُمْ
 وَمِثْلُهُ مَا قَالُوا أَيْضًا عَلَيْهِ
 وَأَرْضًا مِنْهَا بَقَاعٌ مِلْكُ
 كَبِصْرَةٍ وَتِلْكَ أَرْضُ عُمَرَ
 وَمِنْهُ أَيْضًا مَا عَلَيْهِ أَهْلُ
 كَطِيبَةٍ وَمَا يَلْبَسُ لَهَا كَيْ
 وَمِنْهُ مَا صَوَّغَ أَهْلُهُ أَذْنُ
 قَبِي إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لَمْ تُشْفِطْ
 وَمِنْهُ عَمْنُوَّةٌ وَلَكِنْ قُتِبَتْ
 قَبِي لَهُمْ وَلَا خِرَاجَ خَصَّصُ
 أَمَّا الَّتِي اسْتَكَابَتْ فِيمَا الْأَنْفُسَا
 أَرَادَ أَخَذَ مَوْضِعَ مَدْرَسِ
 وَعَاقِبَةُ ذَا عَنُ قَامَ مَا أَبْقَا
 مَخْصُطًا يَشْعُ ثَنَا لِحَرْزِ مَبِ
 يَلَهُ أَرْضِي لَسْتُ أَيْفَى مَشَا
 مِنْ رَوْنَقٍ وَفِي الْبَابِ الْمُتَضَبِطِ
 وَمَا لَكُلُّهَا مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ
 حَتَّى يَبَالِغَ بَقْعُ مَسْئَلِ
 مِنْ مَوْتَانِ أَنْتَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ
 يَسْبِبُ الْإِحْيَاءُ مَهْ قَدْ رَلَتْ
 بِأَخْرَاجِ مَشَقِّ النَّشْرِ
 فَمِلْكُهَا لَا هَلَا مَسْئَلِ
 ذَلِكَ كَالْمَا عَنِ بِلَا تَرْقُفِ
 عَلَى خِرَاجِ غَيْرِهِ لَنْ تَوْحُذُ
 فَالْعُسْرُ وَالْخِرَاجُ فِي هَذَا أَضْبِطِ
 بَيْنَ الْمُقَاتِلِينَ لَمَّا عَمَّتْ
 لِحَيْثُ بِلَا زَكَاةٍ نَصَّ هُمْ
 مِنَ الْمُقَاتِلِينَ ثُمَّ حَيْسَا

على الخراج كالسواد قال سركاه
 وما على العراق وضعا قد شرع
 وما على زروعهم والازدراع
 من امن العامرو الذي جاء
 ومعدن ودارس الاسلام
 محبة او تبينه او تكبر به
 وما عليه قالوا معنوم
كتاب حلم الوقف وهو وقف
 مرادف الخيل والتمثيل في
 صدقة جارية بها امر
 ووقفه المشهور انه سبق
 وقيل اموال مخير بن السبي
 وفعله الخلفاء الاربعه
 ثم حكيم وتلي ابن مطهر
 وشايه وقف ابي لهجد ايج
 وعن ثمانين من الاضرار
 وعن شرع قد ابي لا خيل عن

على ما علم

فيه مع الخراج كله حكمة
 يا خذة والقطر ايضا ما زرع
 بوخذ والحراث انواع شرع
 نبينا ولم نغير داحما
 مرجعه لنظر الامام
 وجاهلية كفي فيه
 والميت غير بد الخسوم
 لدا وفي الردية الهمة العقص
 معناه وهو قد رتبة لا تحثي
 خير الورى جماعة منهم عمر
 سواه في الاسلام جند السبق
 اوصى بها في السنة الثانية
 وولد الفاروق فيه تبعه
 مع الزبير وقفوا بالارفس
 ثم ابي طلحة دي الارفس
 ولم يكن لغيرنا من نصيب
 فدا بغير الله بوقف حيث عن

المم المم

ولم ير الوقف **ابو حنيفة** منه
 وما كفيه باطل اي يبطك
 واول الوقف مسجد وقد
 والواقف المصحح العباره
 فوقف ذمي حمدا المساجد
 اذ باعنا رقصنا الحكم اعثر
صاحب الموقوف غير خصه
 مما لو كية قابلية للتقسيل
 رالة الله وما لا يتنفع
 ووقف ما لا يريح الفقير
 اذ هو كالسواد في وقفيته
 وبعض اهل العصر يبنه على
 قال الفقيه وهو الذي وقف
قاعدة هل للامام وقف ما
 فيه امطراب وفتاوى شكله
 وبفساد ما خصه قصا
 ثم رأي صحته في الرحم له
 منتصرا بالقوة المجزفة
 ما لم يحل حاليه يتصل
 قال اذ اوصى بوقف انعقد
 اهل تبرع راوا عتبار
 يفتح عند البقوى والا حرك
 كالشيخ لا بما يراه قاعته
 واقفها يكلمات نصها
 نقدا ومطعوما للزبير علا
 به فكل ذاعن الوقف اندفع
 وابن المشاكح والمواري والوجه
 وينتفي الخياط عند رويته
 اموال ملك الوقف من نعم ولا
 من احد العبد في وجهه
 لبنت مال خصه دعم التما
 والعالم السبلي كان استشكله
 وقال لا انتقص منه ما نقصا
 عن عدد كل امام رحله

ما مضى

وَأَبْنُ الصَّلَاحِ فَإِنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 وَأَبْنُ أَبِي عَصْرُونَ بِأَجْوَزَ فَيَدِ
 وَهُوَ الَّذِي يَنْظُرُ مِنْ وَفْقِ السَّوَادِ
 وَالشَّيْءُ يَحْمِلُ الدِّينَ ذَا فِي مَطْلَبِهِ
 فِي بَابِ قَسَمِ الْغَنِيِّ وَالْفَنِيمَةِ
 وَعَنْ أَرْحَامِهِ مَنْعُهُ أَشْتَمَدَ
 وَلَيْسَ أَنَّ اللَّهَ الْأَمَامَ وَيَرْكَبُ
 وَيَنْبَغِي تَعْرِيفُهُ الْبُخْلَانِ فِي
تَذْيِيبُ الْمَشَاعِ لَيْسَ لَيْسَ يَرْكَبُ
 وَمَنْ يَبْخُلُ لَا يَنْ لَوْفَقِهِ حَكْمُهُ
 أَبُو الْحُسَيْنِ الْعَالِمُ بِنِ الْفُتُوحِ
 رَحِمَهُ وَقَفَ الْكُتُبُ وَالْمَصَاحِفُ
 وَالطُّغْلُ وَالْخُشْرُ وَكُلُّ زَمِينٍ
 وَالنَّحْلُ لِلضَّرَابِ وَالَّذِي قَصِدُهُ
 وَشَجَرُ لَمْ يَرْكَبْ لَذَا الْعَالَمِ
 وَلَا يَجُوزُ وَقَفَ مَا فِي الذَّمِّ
 وَالْكَلْبُ وَالْحَمَلُ وَقَيْنَ وَلَدَتْ

كَذَا الَّذِي

كَذَا الَّذِي دَبَّرَهُ إِنْ عُلِّقَ هـ
 وَوَقَفَهُ لِأَحَدِ الْعَبْدِ نَسَبُ
 وَالْوَقْفُ لِلْبَيْتِ وَالْأَشْجَارِ
 لَكَ وَاحِدٌ وَمِنْ الْمَهْجَا قَدْ
 وَقِيلَ لَا فَاَنْ هَذَا وَقَفَ
 ثُمَّ عَلَى صَحِيحِهِ عَنْهُ أَنْتَفَا
 وَالْعُصْنُ بَعْدَ الْقَلْعِ وَقَفَ مَا رَقِيَ
 وَغَيْرُ صَاحِبِ تَخَضُّعٍ مِنْ عِلِّيَّهِ
 فَإِنْ عَلَى مَقَائِنَ قَدْ حَبَسَتْهُ
 فَشَرْطُهُ إِمَّا أَنْ تَلْبِثَ فَا لَا
 عَمِيدٌ لِنَفْسِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ قَاتَ
 فَإِنْ يَقُولُ لَهُ عِلِّيٌّ أَعْتَقَ قَاتَ
 كَذَا الَّذِي دَبَّرَهُ أَوْ أَعْتَقَ هـ
 وَعَلَيْهِ الْحُزْنُ وَالْمُسْتَرْتَدُ
 وَقَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا الذَّبِّي يَرْكَبُ
 وَصَاحِبُ الْحَمْرِ الْكَبِيرُ نَسَبُهُ
 وَعَنْ أَبِي الْحَكِيمِ حَكْمُ الْفَتَا هـ
 وَأَعْتَقَ التَّعْلِيقُ فِيمَا حَقَّقَهُ
 يَنْجَلُ فِي الْأَصْحَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ
 يَجُوزُ فِي الْمَخْصُوصِ سِتْرُ الْحَارِ
 بِنَاءُ بَعْدُ وَهَذَا مَتَدَفَّقُ
 مِنْ مَا لِلدِّينِ حَقُّهُ وَالْخُلْفُ أَنْتَفَا
 تَمْلِكُ بِلَا لَأَخْبِرَ أَنْتَفَا
 يَصْلُحُ لِلْفَرَسِ فَأَخَذَهُ أَنْتَفَا
 مَلَأَ أَوَّالُ الْمَالِكِ وَجْهَانِ لَدَيْهِ
 مِنْ قُرْدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مُوسِيَّتِهِ
 يَبْعُ مَا عَلَى الْجَنَابِ وَعَلَى
 وَقَفَ إِذَا لَمْ عَلَى الْمَوَلَى أَسْتَبَانَ
 وَقَبْلَهُ الْكَفُّ لَدَى اسْتِزْقَاقِهِ
 وَأَعْتَقَ التَّعْلِيقُ فِيمَا حَقَّقَهُ
 وَهُوَ عَلَى وَاقِفِهِ يَسْرُدُ
 يَبْعُ ذَا أَوْ مَوَاحِشَ أَوْ الْجُورِي
 لَا يَنْ سَخِّمْ لَمْ يَحْقُوقْ مَذْهَبُهُ
 يَوْقِفُهُ غَضَبُ بِلَا أَعْتَقَ رَاصِنَ

هـ

ومطلقا على هبة لعل
 ان قبل الوقف وما لم يملك
 ويأخذ الواقف من وقفه
 وحجة الاسلام كالفراغ
 وهو من اوصى بثلاث خلقه
عربية صح وقفته على
 عند ابن بولس كابر الرقة
 والا فرب المنع والسبيل على
 واحكم بالوقف على النفس الاصح
 وفي فتاوى الحجة الفزاري
 وبعدهم على ذوي العضوبة
 ومات اهل الوقف بالعموم
 من مذهب خصصه وبالصفة
 ومن لغيره او حاب او ايسا
 اما اذا استبقا لنفسه النظر
 كما يشتر في الزكاة قد عمل
 وجه الشراء منها التواويك

لاجرة المثل

لاجرة المثل وقال لا تجوز
قاعدة هل يدخل الناطق في
 في الامر والشيء ومن كل خبر
منها الذي مضى ومن كل النساء
 تطلق او لا عرسه وجها
 والراعي في الكنايات جزم
 بعدم الدخول في الذي عطف
مثاله ما لى النساء العالمين
 لا تطلق الزوجة بالعطف على
 طلق عرس فلجالي عليه
 وزوجة وامه بالسكك
 والشرع والروضة في تصويره
 ومنه هل كان شفيع الامه
 وحالف لبصر كل من
 افسم لا يلبس ثوبه احد
 وبلاام رجل ان علقه
 قرة الناف من كذا واستشككه

زيادة عليه من الذي يجوز
 عموم ما قدر او عنه
 منه خلاف من الفروع ليعتبر
 طلق او علقه وما اسسا
 صح منها التواويك الى
 به وفي القطع للفظ التزم
 لانه على فساد انعامه
 طواق وانت يا أم البنين
 ما لم يقع لقول عرسه
 وجها والمشتق لصدق لديه
 كذا او بان عرسه او مملكه
 تخالف فيه وفي منسيرة
 بمحويين خالة وعمته
 من الدار لا يدخل من القرب كمن
 فأكلم في الشقي لهما الخد
 ان كلمت زوجا عدت مطلقه
 فالعرف في مبينه لن يدخله

وَلَوْ أَقْرَأَ عِنْدَهُ كَذَا
 قَالَ السَّخْسِي فَدُوا تَلْهُه
 وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبْدِ لِلَّهِ
 رَفِيقُ الْمَحْضُورِ عِنْدَ عَشْرِهِ
 خَرَجَهُ الشَّيْخُ عَلَى خَلْفِهِ
تَنْبِيْهُ التَّوَقُّفُ عَلَى الْمَوَاقِفِ
 كَلْبِنَا يَسِيحُ أَوْصُو مَعَهُ
 كَذَلِكَ التَّزْيِيهِ وَالْإِصْلَاحُ
 فَالسَّخْسِي يَحْمَدُ الدِّينَ فِي النَّفَقَاتِ
 ثُمَّ أَقْنَفَاهُ تَقَرَّرَ كُلُّهَا
 لَكِنَّهُ خَصَرُ هُنَا الْمُنْعُ مَا
 أَمَا الْبَنِي يَتَرَلُّهَا السَّخْسِي فَلا
 عَلَى شَيْءٍ فَوْقَهُ كَذَا
 وَلَنْبَ مَا يَدُلُّ وَالْمَخَارِكُ
 أَنْ كُنَاتِ اللَّهُ لَا يَبْدُكَ
 مِنْ قَوْلِهِ وَفَتْلُ قِيَمِهِ مَدْرَجُ
 وَمَا عَلَى حَتَاتٍ بِرَوْقِهِ

نَهْ

يَصِحُّ أَوْ لِحَقَّةٍ لَمْ يَنْطَهْ
 كَالْأَغْنِيَا الصَّرْفِ وَالْفُسْطُوفِ
 وَمَا عَلَى قَبِيلَةٍ لَا يَخْصُرُ
 إِذَا قَالَ كَلْبًا اقْتَضَى الْإِغَابَةَ
 تُبْكِلُهُ وَمَا سِوَاهُ يَنْفَعُ
 لِأَنَّهُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ بِسِرِّهِ
 وَأَعْرَضَ عَنْ الْفِقْدِ قَوْلُ مَنْ نَفَا
 فَذُو الْغَنَى لَعَلَّهُ أَنْ يَغْتَبِرَ
 رَبُّهُ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى الْفُسْطُوفِ
 وَاللَّهُ الْهَيُّ وَالْإِغَابَةُ
 وَالْوَقْفُ لِلَّهِ وَمَنْ سَبَّحَهُ
 كَذَا الْقُرْآنُ وَلَا رَيْبَ أَنَّهَا
 وَلِجَ **عِنْدَ أَحْمَدَ** مِنْ السَّبَبِيلِ
 وَمَنْ سَبَّحَ الْكَبِيرَ وَالْثَوَابُ
 أَنْ جُمِعَتْ فَتَلَّتْ مِنْهَا أَنْصَرَفَ
 وَلِلْقُرْآنِ ثَلَاثٌ وَالسَّبَابُ
 لِلْفَقْرِ وَالزُّقَابُ نُسِبَتْ خَابُ

فِيهَا أَشْهَرُ الْقُرْبَةِ فِي الْأَلْهَرِ
 وَأَهْلُ ذِمَّةٍ وَذِي الْإِرْقَاتِ
 وَلِلْعَزِيزِ هَاهُنَا حُصْرُ
 عَلَى مَقَامٍ رَبَّنَا سُبْحَانَ
 كَالْأَغْنِيَا وَمَنْ قَدْ لَسْتُعَدُ
 حُكْمًا عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ أَجْمَعُونَ
 عَنْ ذِي الْغَنَى الْقُرْبَةِ فِيهَا وَقَفَا
 وَمِنْ الْقَوْمِ شَاهِدٌ لَمَّا أَعْتَبَرُ
 لِسَبَبِ الْخَيْرَاتِ بِالْإِجْمَاعِ
 عَلَى الْعَصَاةِ زَعْلُ الْفُسْطُوفِ
 بِحُرْفِ الزَّكَاةِ وَمَنْ دَلَّ بِهِ
 يَجُوزُ مَنْ قَاتَلَهُ فِيهِ بِأَحْبَثُ
 لَمَّا رَوَى الثَّقَاتُ عَنْ أُمِّ عَفِيْلٍ
 وَالْبَرِّ وَالْعَزِيزِ فِي ذَا الْبَابِ
 إِلَى أَقَارِبِ لَوَاقِفِ صَرْفِ
 الْحِكْمَاتِ الْخَيْرِ بِأَسْبَبِ
 وَالْفَارِ مَبْنٍ وَمَا فَرَادِ الْخَبَابِ

يُصْرَفُ لِلْغَرِيبِ فِي أَخْوَالِهِمْ
ثُمَّ سَبِيلُ الْبَرِّ عِنْدَ الْبَقْوَى
وَدَفْنُ مَيِّتٍ وَسِدِّ ثَعْبِهِمْ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْأَمَامِ قَدْ فُرِقَ
وَفِيهِ لِلشَّيْبِ كَيْ رَأَى أَنْفَرَدَ
لَمْ عَلَى الْأَكْفَانِ وَالْغُسْلُ وَمَا
مَالَ الْعَقِيَّةِ وَالَّذِي يَنْظُرُ لِي
وَمَحْوَةُ لِسْرًا أَوْ الْخَبْرُ
وَالسُّرُوحُ الْفَاعِلُفَ الْأَحْمَامِ فِي
وَأَسْتَشْطِلُ الْفَقِيَّةَ مَا هَذَا وَصَفُ
لَدَيْهِ بِالْوَحْيَيْنِ فِي التَّمَنُّةِ
وَالْفَقْهَاءُ مَنَ لَمْ سَعِي شُكْرُهُ
مَنْ مُبْتَدِ وَمُنْتَهَى وَالْإِشْتِقَاقُ
وَقَالَ فِي الْأَخْيَارِ الْأَمْنِيَّةُ دِي
وَالْعُلُومُ رَتَبٌ لَا تُخْتَصُّ بِهِيَ
وَكَانَتْ الْحَدِيثُ يُعْتَكَبُ أَنْ مِنْهُمْ
وَحِفْظُ أَرْبَعِينَ فَبِهِ مَا لَعَنِي

وَعَالِي

وَعَالِي بَنِي النَّسَبِ الْمَحْكُولَةِ
وَأَبْنُ سُرُوحٍ قَالَ أَمَّا الْخَاطِبُ
قَالَ الْأَمَامُ إِذْ هُمُ الْإِبْرَاهِيمُونَ
قَدْ نَبِيَّ الصُّومِي تَرَأَى خَصْرِي
وَالنَّزْلُ الْأَوْرَادُ وَالْعِبَادَةُ
لَا مَنْ عَلَيْهِ أَسْتَوْلِيَتِ الْبَيْطَالَةُ
وَالْتَرَكُ لِلْحَرْقَةِ الْأَمَامِ دَرُ
فِي غَيْرِ حَاثِيَةٍ وَلَا بَعْدُ فِيهِ
وَلَا إِشْتِقَالُهُ يَعْلَمُ أَوْ عَيْتُهُ
وَلَا وَجُودُ الْمَالِ دُونَ لَثَرِيَّةِ
وَأَسْتَشْطِلُ الْحُجَّةَ أَنْ يَتَّصِفَ
وَأَنْ يَكُونَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ
وَلِيَحْذِرَ الْأَحْمَاءَ وَالْمَعْفَى خَرَمَ
وَالْتَرَفِصْنَ أَلَهُمْ وَكُلَّ مَا تَهْمِي
وَلَيْسَ شَرْطُهُ لِبَاسِ خَيْرِ قَتْنَةٍ
وَلِيَحْتَبِ كَلَامَ أَهْلِ الْأَهْوَ
مِثْلُ أَرْبَعِينَ وَمَا جَبَّ الْقُصُورُ

فَدَسَلَتْهُ وَأَعْنِ حَلْمَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
لَا يَدْخُلُونَ فِيهِ وَمَا الظَّاهِرُ
وَمَنْ لِيَحْتَبِيقَ الْهَدْيَ لَا يَلْمُونَ
نَبِيَّتَهُ وَعَنْ تَلَسَّيْتُ نَبِيَّ
وَلَطَرُ الْخَيْرَاتِ وَالزُّهْدُ دَرُ
وَالْأَكْلُ لَمْ شَرْطُهُ الْعَدَالَةُ
مَنْ لَسَّيْتُ أَوْ خِيَالُهُ لَمْ قَدَرُ
قَدَرَتْهُ عَلَى الْكَسْبِ يَقْفِيهِ
وَكُوْنُ دَرِيسٍ وَمَوْلَا مَوْعِيَّةِ
وَزِينَةُ لَا يَفْقَهُ بِزَوْجِيَّةِ
يَوْصِفُهُمْ فِي هَيْئَةٍ وَفِي الصَّفَا
مُقْتَنِيًا بِعَشْمَةِ الْكَلَامِ
يَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ وَالْمُسْكَاثِينَ
عَمَّةُ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا يَنْتَهِي
وَلَا تُحْطَرُ رُجْبَةُ وَخَرْقَتُهُ
وَمَنْ لَهَ الشَّيْبُ كَانَ دَانَ أَسْتَمُوا
وَمَنْ تَحِيَّا خَوْفُهُمَا عَلَى الْخُصُورِ

فَالْحَيْرُ مِنْ أَتْبَاعِ أَزْيَابِ السُّنَنِ
وَوَقْفُهُمْ خَيْرٌ عَلَى مَنْ أَنْتَفَا
قُلْتُ وَفِي نَسَبِهِمْ قَدْ اخْتَلَفَ
وَأَبْجَلُ الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ مُطْلَقًا
وَالْوَقْفُ لِلْمَرْصُوفِ بِالْوَصِيَّةِ
لَوَارِثٍ وَزَايِدٍ **وَاحْمَدُ**
لِلْوَارِثِينَ وَلِبَقِيَّةِ الْوَارِثَةِ
أَذْوَقَ الْفَارِوقِ تَحْقِيقًا لِلْمَضِ
وَالدَّارِ فَطَنِي رَوَى وَالسَّيِّئُ فِي
وَكَانَ هَذَا أَوْصَاءَ الْمُصْطَفَى
خَفِصَةً أَنْ تَنْظُرَ فِيهِ لِيَرْكَبَ
وَلَا يَصْغُرَ دُونَ فَيْضٍ خَبِيرٍ
وَأَسْتَشْفِلُ أَشْتَرَا لِقَطْعِ قُدْسِي
وَإِكْلَافًا بَعْدَهُ قَدْ وَصَّوْا
وَأَنَّ أَرْضَ الْفَيْءِ أَنْ تَصِيرَ
وَمَوَالِيٍّ صَحَّةً أَكَاوِي كَمَا
يَصِيرُ مَسْجِدًا أَوْ تِلْكَ الْأَكْشَ

لوارثه أو زايده

ومثل هذا

وَمِثْلُ هَذَا أَتَاهُ الْجَوَيْنِ
يَصِيرُ وَقْفًا هَذَا بِالتَّبَاتِ
وَالْحَقِيقَةُ مَا التَّقَى فِي الْمَسْجِدِ
رَمَا عَلَى صُورَةِ مَسْجِدِ زَايِدٍ
لَمْ يَصِرْ فِي الْبَابِ ذَا وَقْفَتُهُ
لِذَا عَلَى كَذَا الْحَقِيقَةِ
خَرَرْتُ أَبَدْتُ كَذَا وَالصَّدَقَةُ
إِذَا اضْطَرَّتْ وَتَوَى عَلَى الْحَقِيقَةِ
وَإِكْلَافُ فِي التَّابِيدِ وَالْمَحْرَمِ
وَعَدَمُ الصَّرَاحَةِ الَّتِي لَهَا
وَقَوْلُهُ جَعَلْتُ هَذَا مَسْجِدًا
وَبَدَلَ الْمَوْثُوفِ لَا يَسْتَعْنِي
وَمِنْ الْأَصْحَابِ تَصَلُّوا بَيْنَ السُّنَرِ
حَقِيقَةُ الْوَقْفِ عَلَى مَنْ عَيْشَتِهِ
أَوْ مَوَالِيٍّ وَقِفَ عَلَى مَنْ أَمَّتْهُ
صَحَّةُ الْأَشْتَرَا فِي الْمَحْضَرِ
فَصَاحِبُ الْكَارِوِي مَعَ الرُّوْبِيَانِ

مَنْ كَدِيهِ الثَّانِي بَعِيرَ سَبِينِ
لَقَوْلِهِ الْقُقَالِ فِي بَابِ الْبَهَائِ
بِالْفَيْضِ إِذْ فِي حُوزِهِ لَمْ يَسْجُدِ
عَمَّنْ الْمُصَلِّي إِذَا لَمْ يَسْجُدْ زَايِدٍ
وَدُونَهَا حَسِبْتُ أَوْ سَبَلْتُ
مِنْ أَوْجِهٍ كَحَقِّقِ الشَّرْحِ
إِذَا جَرَتْ كُنَايَةُ مَصْدَقَةٍ
مَعَ غُمُومٍ مِنَ الْمَضَامِينِ كَالْقَرْيَةِ
فِي الْجَمْعِ وَالْأَفْرَادِ وَالْثَقْدِيمِ
وَالْعَلَسِ عَنْ أُمَّةٍ قَدْ أَسْتَشْهَرِ
يَكُنْ فِيهِ قَدْ حَكَمُوا شَرْدًا
بَيْنَهُ بَغِيرَ الْفَيْضِ عَكْسَ الرَّهْنِ
مِنْ ذِمَّةٍ وَمَنْ يَعْنِي أَشْتَرَا
هَلْ شَرَكُهُ الْقَبُولُ فَمَا يَشْتَرِ
لَعَدِمَ الْمَلِكِ الَّذِي قَدْ أَنْتَمَتْ
وَيُفْخِ الْفَيْضَ لِقَطْعِ الْأَكْشَرِ
قَدْ صُرِّحَ فِي خَلْمِهِ بِالشَّانِ

وما على صورة
مسجد زايدي
عنه المصلي
أبدالم يدرأ

وَصَحَّ فِي الشَّامِ وَالنَّهْدِيْبِ
 ثُمَّ ابْنُ حَامِدًا قَدْ حَمِدَهُ
 وَمَوْفِي الْأَسْتِقْصَاءِ عَنْ جَمَاعِهِ
 وَهُوَ الَّذِي بِي رَوْضَةٍ وَحَقَّقَهُ
 وَمَنْ رَأَى الْقَبُولَ فِيهِ شَرْطًا
 وَرَدَّ بِالرَّوْدِ عَلَى الرَّجْهِ سَائِلًا
 وَأَبْنُ سُرَيْجٍ هَاهُنَا لَمْ يَغْتَمِرْ
 وَقَوْلُهُ جَعَلْتُ ذَا السَّيْفِ
 فَشَرْطُهُ الْقَبْضُ مَعَ الْقَبُولِ لَمْ
 تَمْ الْعَجَلُ أَنْ غَيْرَ الْأَوَّلِ
 بِأَخْذِهِ وَمَا خَذَ الْخِلَافَ بِيْهِ
 مِنْ وَاقِفِ الْعَيْنِ مُقْتَضِي الْبَيْتِ
 لَكِنَّهُمْ قَدْ صَحَّحُوا فِي الْأَوَّلِ
 وَاشْتَرَطَ الْكَائِي الرِّضَا بِالْقَلَّةِ
 بِوَحْدَانِ الْوَقْفِ بِالرَّوْدِ يَسْرِدُ
 وَالْقَبْضُ لَا وَغَلَطُوا مَنْ أَثْبَتَهُ
 وَأَبْنُ سُرَيْجٍ فِي الْقَبُولِ ثَبَتَهُ
 وَنَفَسَ فِي الْكَائِي مَعَ التَّقْدِيرِ
 وَالْمَنْتَوِي بِالْمَنْصُورِ أَعْتَمَدَهُ
 وَأَبْنُ الصَّلَاحِ قَدْ أَبَادَ فَاغَهُ
 فِي الْطَرَفِ الثَّانِي بَيَابِ الشَّرْقَةِ
 فِي الصَّحْفَةِ اتِّصَالَ لَفْظِهِ شَرْطًا
 وَالْبَقْوَى شَدَّ فِي الْأُمُورِ
 فَضْلًا وَفِي الْهَبَاتِ عَنْهُ ذَا الْعَشْرِ
 بِحِمَّةِ التَّمْلِيكِ لَا الْوَقْفِ أَعْدَدَ
 مِنْ قِيَمٍ تَلْصِيحِي جَعَلَهُ
 مِنَ الْبُطُونِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ
 شَأْنُ التَّلْعِي وَالْأَخْبَاحُ يَصْلُحُهُ
 جَوَازُ رَدِّهِمْ لِمَا تَبَيَّنَ
 جَوَازُ رَدِّ دُونَ مَنْ لَهُ وَلِي
 فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلِ وَمِنْ دِي الْعَلَّةِ
 وَمِثْلُهُ مَنْ صَاحِبِ الْبَحْرِ وَرَدَّ
 وَمَا لَكَ رَأَى إِذَا مَوْقِفَتَهُ
 وَفِيهِ أَوْجُهُ سِوَى ذَا أَرْبَعَةٍ

الشروط

وَشَرْطُهُ التَّجْبِيسُ وَالْتَابِيسُ
 فَبِتَا كُلُّ وَقِفَتْ هَذِهِ سَنَتُهُ
 وَبَعْدَهَا إِلَى قَارِبِ صِرْفٍ
 وَالْأَطْهَرُ الصَّحْفَةُ فِي الَّذِي أَنْقَطَعَ
 فِي الْكَيْوَانِ وَالْعَقَارِ ابْطَلَهُ
 وَيَوْمَ الْأَشْفَرِ اضْرُضْ خَصْرُ مَضْرُوبُهُ
 وَقِيلَ بِلَا تَخْصُرُ أَرْبَابَ السَّرَاةِ
 وَقِيلَ فِيمَا عَمَّ مِنْ مَصَالِحِ
 وَالْأَقْرَبُونَ رَجَاءُ فِي الْمُخْتَصَرِ
 مِثْلُ الرِّصَالِ وَأَوْ مَوْثِقُ حَرَمَلَةٍ
 وَأَبْنُ سُرَيْجٍ قَالَ عِنْدِي الْكَافِرُ
 وَعِنْدَ قَعْدٍ مَنْ لَهُ ذَا ابْنِ صُرْفٍ
 عَلَى الْمَسَالِكِ مِنَ الْأَسْطِ
 وَالْحَارِ وَالْمُسْكِلِينَ وَالْمُحْتَاجِ لَهُ
 وَالْمَذْهَبُ الْبُطْلَانُ فِي الَّذِي أَنْقَطَعَ
 وَمَا عَلَى زَيْدٍ بِشَرْكِ سَلْبَتِهِ
 ثُمَّ عَلَى الْعُيُومِ قَالَ الْكَافِرُ افْعَلْ
 مَعَ بَيَانِ مَضْرُوبِ نَفْسِهِ
 وَقِيلَ صَحَّ ذَلِكَ فِي مَاعِيَتِهِ
 وَقِيلَ عَنْهُ بَعْدَ عَامٍ يَنْصُرُ
 أَخْرَجَهُ وَثَابَتُ بِهِ مَشْطَعُ
 وَبَعْدَهُ الْأَطْهَرُ ذَا الْكَنْ يَبْطَلُهُ
 لَا قَرِيبَ النَّاسِ لِي مِنْ صُرْفِهِ
 وَقِيلَ لِلْمُسْكِلِينَ فِي هَذَا أَحْوَاهُ
 فَخَمْسُ الْخَمْسِ لِلْمَصَالِحِ
 مُقَدِّمُونَ وَقَفَّتْهُ الْخَصْرُ
 وَالْأَمُّ فِيهَا بِأَشْنَاءِ الْحَمَلِ
 دَارًا مُقَدِّمًا إِذَا مَا أَقْرَبُوا
 مِنْ مَوْكَلٍ فِي الْبُيُوتِ يَصْرُفُ
 وَقِيلَ لِلْفَقِيرِ وَالْأَبْسَامِ
 وَمَا الَّذِي يَنْظُرُ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
 بَدَأُوا مَآ وَسَطًا مَا فَتَحَ
 وَقَفْتُ وَبَعْدَهُ عَلَى مُعَيَّنَتِهِ
 مُنْقَلِعٌ وَخَصْرٌ بِالْمَسْأَلَةِ

وما على سكران بقعة ضربة
ولم يبيع منزله وما انتقل
وأستد الحكم إلى العبادي
والفرع مشتري على ما لو تقي
وأبضا الشكران جمع ساكن
وقال في البحر إذا ما وقف
والشخص حر فهو وقف بالكل
والأظهر البطالان في الذي اقتصر
وحيث صححناه فان مضمونه
ورقعه على مراد الله
يلف لذا جعلنا وقفنا على
وحقق منه من موت علقته
وابن الصلاح في الفناور صححه
ومثله أيضا عن الاستناد
ويحل الوقف على الوجه الصحيح
كالعقيق أو صدقة تعلقت
ومصرح بان العتق لا

والظاهر

والمذهب المقتضى به ذائع شهر
وعن أبي يوسف كل ما شرط
وأختلفوا في الشرط في استنداله
وفيه عن مذهب الجماعة
وسرطان أن لا يوجب الوقف انشع
فما على جماعة في الانتفاع
وحيث قلنا فسدت شروطها
ومى فتاوى ابن الصلاح من ثلث
قلنا زاد منه عما في صدره
وبطلت إذ في عقود وقعت
إلا إذا اضطرر إلى العمارة
فهذه للاختصاص في عقود
ورافق السبيل ما الشيخ أذكر
قلت أرى امتناعه ان كالت
تعد رائينا نفرا ملكوا
خصوصا الدور التي قد أجزت
ومن على كايقة معينة

في حكم الوقف
وشرط ان لا يوجب
الشرط ان يبيع
وهو صحيح

تَخْتَصُّ مِنَ الْأَشْخَاحِ لَكِنَّ بُلُوهُ وَفِيهِ لَا يَخْتَصُّ وَمِنْهُ الْأَوْجُهُ
وَإِخْتَارَهُ الْأَمَامُ وَالْقَضَا إِلَى لَا هَذَا بَلَاءٌ بَعَثَ إِلَى
وَمِنْ الْقَمَّةِ الْأَشْخَاحِ الْمُقْبِرَةِ قَطْعًا تَخْتَصُّ حَيْثُ أُعْتَبِرَ
وَفِيهَا الشَّرْكَ إِذَا مَا فَسَدَا يُلْفَى أَعْيُنًا وَوَقْفَ كُلِّ إِذَا
وَلَا وَابْنِ الْمَدَارِ سِرًّا خِصَّاصٍ بِالشَّرْكَ كَالرَّبَّاءِ قَافِلِهِمْ الْخَلَاصَ
وَمَا عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو قَدْ وَقِفَتْ ثُمَّ عَلَى حَقَائِقِ بَرٍّ قَدْ عُوِّفَتْ
فَمَاتَ وَاحِدٌ يَخْجُو زَالِبًا فِي جَمِيعِ رِيعِ الْوَقْفِ بِأَسْتَبَاقِ
وَمِثْلُهُ عِنْدَ انْعِدَامِ الْمَصْرُفِ بَعْدَهَا بِذَلِكَ أَيْضًا تَكْتَفَى
وَمَوْتُ وَاحِدٍ إِذَا تَبَيَّنَا كَالْمَوْتِ بَعْدَ وَقْفٍ مِنْ تَعْيُنَا
وَمَا لَكَ قَدْ قَالَ فَمَا يَنْقَسِمُ لِلْفُقَرَاءِ الْمَعْدُومِ نَسِيمِ
وَعَبْرًا مَا يُقَسِّمُ لِلشَّرِّكَ لَكَ وَبَعْدَهُ لِلْفُقَرَاءِ جَعْلَهُ
وَالْفُقَرَاءُ اخْتَلَفُوا فِي شَرْكَهِ فِيمَا وَصَفُوا الْأُمُورَ أَسْتَبَاقِ
وَأَسْتَمَرَّتْ بِالْحَقِّ وَالْحَبَابِ بَيْنَ ابْنِ شَدَادٍ وَبِحُلِّ الْكَافِ
وَمَا عَلَى مُعَيَّنٍ ثُمَّ عَلَى عُمُومٍ مُسْكِلِينَ فَرَدَّ ذَلِكَ لَا
يَبْطُلُ بِالْعُمُومِ مِنَ الْحَقِّيَّةِ وَالْعَلَسِ مِنَ الشَّرْحَيْنِ وَتَرْجِيهِ
فصل وَقَفْتُهُ عَلَى الْوَلَدِ فِيهِ أَسْتَوَى الْجَمِيعُ كَالْأَخْفَادِ
وَمَنْ رَأَى التَّرْتِيبَ فِي الْوَارِثِينَ يَلْزَمُهُ وَإِنْ يَكُنْ مَوْهَبًا

وهذا

وَهَذَا الْوَرْدُ إِذَا مَاتَ اسْتَأْوَا وَالتَّحْقِيقُ بَعْدَ الْبَطْنِ لِلتَّرْتِيبِ
مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَذَا الْوَجْهَ الْقَوِيحُ لَأَنَّهُ فِيهِ اقْتِشَاقُ الشَّهَادَةِ
وَالْقَوْلُ بِالْإِثْبَاتِ قَوْلُ الْحَاوِي وَابْنُ حَبَابٍ حُجَّةُ الْأَسْوَءِ
وَأَبْنُ زَرْبٍ تَجَلَّى نَصَرَهُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْأَمَامِ رَحِمَهُ
وَالشُّرْكَ بَعْدَ الشُّرْكِ هَلْ يُرْتَبُ الْأَقْرَبُ أَشَدَّ رَأْيَهُ لِعَقِبِهِ
عَرَبِيَّةٌ فِي مَذْهَبِ الْعَبَّادِ وَمِثْلُهُ قَالَ هُنَا سَوَاءٌ
وَقَدْ نَاقَلَ فِي جَوَابِ مَا وَصَفَ لَا يَقْبَلُ التَّرْتِيبَ ثُمَّ سَأَلَ تَرْكِي
وَقَوْلُهُ الْأَعْمَلُ لَهُ مِنَ الْأَعْمَلِ وَمَا نَسَلُوا يُعْقِدُ وَصُفَا
وَحَادَثُ الْأَوْلَادِ مِنْ أَوْلَادِهِمْ أَوْ سَفَلُوا وَذَا الْفَاقُ خَاصِلُ
لِقَوْلِهِ ثُمَّ رَأَى التَّعْقِيبَ وَالتَّرَافِعُ عَلَى عِلْسِهِ فِيهِ صَرِيحٌ
إِذَا قَالَ بَعْدَ مَا أَقْبَضَتْ تَرْتِيبًا وَابْنُ نَجْمٍ لَذَلِكَ رَأَوِي
وَقَوْلُهُ الْقَائِلُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَصَاحِبُ التَّخْيِيرِ فِيهِ خَصَرٌ
ثُمَّ الزَّيَادِيُّ هُنَا قَدْ صَحَّهِ كَالْبَطْنِ بَعْدَ الْبَطْنِ فَمَا رَتَبُوا
وَنَسَلَهُ لِلصَّغِيرِ فِي تَعْقِبِهِ ثُمَّ لَوَا وَالْعَطْفُ فِي التَّقْدِيرِ
فَطَرِبَ وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ أَلَوْثُ الْإِسْنَاءِ كَيْفَ أَنْصَرَفَ
فِي الْكُلِّ مَا يُشَبِّهُ مَا هُنَا بَرِي لَتَحْبِ الْعَلِيَّ الَّذِي السَّعْلَى
عُمُومٌ كُلُّ لُغَةٍ وَشَرْعًا يَدْخُلُ لِمَا زَادَ مِنْ خَفَائِهِمْ

علي الاصح فيها والاقترب — إلى البورطوي يوم ينسب
 وفي الوصايا سوف تأتي المسئلة متسوقة مسترحة بالأمثلة
 ولدايم والاثبات خضر
 وعن ابراهيم في كل جهته
 والاحوة الشمول فيه يظهر
 وخصته العزيز بالذكور
قاعدة ما خضر وضعا للذكر
 كالسليمين وأفعلا وأحوها
 وفيه قد خالفت الحنابلة
 لقول سيد العبيد والامان
 يشتمل الذكور والاناث
 ولفظ الاستيفاء في بدا الصلاة
 أشد الحالك في الاصح
 كذا ادعاء المؤمنين والمؤمنات
ومثله المسئلة المشهورة
 خالط بالخلاق قوما أشتمل
 ووصف أزواج النبي المصطفى
 إلى البورطوي يوم ينسب
 يدور المجلس لاثبات نص
 تدخل خشي وأمتنا في الحجة
 كما حكاها البخاري وهو الأظهر
 فيما به وصي للذكور
 من صيغ الجمع وأفراد ذكر
 لا يشتمل الاثبات وضعا وانثي
 وفرغوا عليها مسابله
 أغثت من اجتهاد مشي
 مقالة المذكر والذكر
 مذكرا للفظ كل من حواء
 من خبر الزهر بعد النبوة
 في خطبة بكلمات بيّنات
 في واعية لفرقة محصورة
 عليهم المجلس إذ تحاب الأمل
 بأهات المؤمنين سرفا

في حرمة العقد والإكراه ونحو
 لا يطر وخلوته كما انتفت
 وهن أيضا أتهات النسوة
 والمصطفى أب لهم وقيل لا
عاطفة في أهل بيته أختلف
 بسبب أولسب قد انصل
 وقيل كل زوج وأهل
 والأقربون عشرة المثنى
 وتعلت ذرية بعل
 ولا في طاعة في الحنابلة
 يشتمل فرغ ثابت وكعبهم
 إذا فعل التقضيل وضعا يعني
 وعارضوا الذكور بالانثى
 إذا دخلت كل قرينة فيه
قاعدة في اللفظة القليلة
 ينو الأب وبعضهم قال العرت
 فصيلة وقيله في ذوات
 كل اختيار كما هو لا خشي
 أخوة مع خولة صفت
 والبغوي قال ذالم يثبت
 لمنع الانسحاب منه أو لا
 فقيل كل من لبنت خذلف
 وقيل من لجده الأعلى وقيل
 كذا وقيل من يدبر مثله
 علي الاصح وهو قول القيني
 ورهطه الأذنون فهو أغلب
 وقف على الأقرب منه جاري
 دون ابن ماله لأجل قرينهم
 حرمان ذي البعد لفقو الغنصر
 لأقرب التماس من المختار
 لذلك الوقف لأقربيه
 واليكن والسنحوب والفصيله
 قد رتبتهما ترتيبا اقرب
 بطن وقيله عمارة ثلي

مقبلة

وقبلها قبيلة وشيعة
الأيضرب مثل فالأبعد
تستعبد منه ثياب العرب
فهو قبيلة وبعد رسمت
مع كنانة التي تقسمت
مثاله عبد مناف وأنتي
قلبي هاستم هذي المرتبة
مثل بن العباس والفخري
والبطن للأخادع فاجتمع
وتجمع القبيلة العنبر
نديم الحشم فلم يزم
سوى أصوله وقال الحاشية
وأزمل بعد الدخول يتفرّد
صابط الأعراب والمفراب
وزنه مفضالة مقدامة
نظمه ابن مالك كما ترك
واختاروا في الوقف والوصية

الاعرب

أبعد ثم لا يزال صغرها
يشعب كعدنان وهذا العدو
فثقل أربعه اقتربت
عمارة مثل قريش اذ سميت
ثم البطون بعد منه انقسمت
لخزرها كل انساب بعدها
وبعد فضيلة مرثية
كل قضايك انت على السوا
وتجمع البطن عمارة جميع
والشعب قد تجمع من سايرا
انفا فلم يذ لك في الحواشي
المرصدون للأمور العائنية
وللدور والانات ذابرد
من اكثر العزبة كالنسيابة
مطوعة مطرابة مجذامة
وقال لا مثل لمن شذرا
في عقب والنسب والذرية

ما انزل

ما لم يقل علي الذي ينسب
فأية الانعام من ذريته
وما لك وأحمد والحسيني
والمتولي قال للحمل هنيئا
لأنه من نسبه وعقبه
فما على الأولاد ليس يصرّف
والفتوايا الوقف والاشكاف
إذ هو مشتق من الشؤل
كالأرب والوصية المهمة
قاعدة يعم لفظ المشتري
عند تجرد عن القرينة
لصيغة أفعل حيث في التهديد
تخبره بقوله أنت شري
وان نقل مولاة أنت تعلم
وفي تخن عقه لن تعيثا
ثم الصواب أنه ليس يقنع
ومولن علي سنا أهتدي

إلى منهم إذ له ما نسبوا
نصت علي عيسى فعم في أئنته
عندهم فرع البسات مشتق
يوقف سهمه الذي تعيثا
وهو محمل ولد لا يستنبه
قبل انفضالهم وقيل ترقفت
الخير في الحمل على الإطالات
وذلك حاصل وإن لم يولد
وإن يكن ضعف من التمه
جميع ما في اللفظ وضع اشترك
والجمع فيه ما شئ قرينة
يراد من الأمر في التمهيد
ذا العبد حرا قبله خيرا
ففيه بالخبر جزم ما لم
وفي شري في الشرح خلف الحلق
وشيننا القصد فيه رجح
واختيار أربع قد أبدأ

فَلَقِظَ فَاَرَقْتَلَقَ السَّارِعِي
 وَقِيلَ تَكْلِيْفًا وَقِيلَ فِيهِمَا
 وَهُوَ كَالِاشْتِرَاكِ فِي لَفْظٍ سَرِي
 وَأَجْمَعُ مَجْمُوعًا لَا مَسْكَرَ
 وَجَيْثُ لَا مَسْكَرَ أَجْمَعُ أَقْتَصَدُ
وَالسَّارِعِي كَالْعُيُومِ نَالَهَا
 وَقَالَ بِالْأَجْمَعِ هَذَا قَدْ جُمِعَ
 وَأَخْرُجُونَ مَنْعُوا فِي مَقْصُودِهِ
 وَعَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ فِي الْإِثْبَاتِ
وهذه القاعدة المسرودة
ومن فروغها هُنَا الْإِثْبَاتُ بِهِ
 فَالْخِيَرَةُ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِ نَكَاهُهُ
 يَقُولُ هَذِهِ عَلَى سَمَاءٍ
 يَكُونُ مِنْهَا مُؤَلِّيًا مُنْكَاهُهَا
ومثله تَقْسِيمُ الْأَشْيَاءِ كَانَهُ
 بِنَفْسِهِ وَفَرْعُهُ وَالْأَجْتِنِي
 إِنْ غَابَ وَهُوَ فِي الْعَشِيِّ مُبْتَدَأُ
 يَكُونُ فَشَى الْمَخْلَاقِ الْوَاقِعِ
 حَقِيقَتُهُ ثُمَّ يَوْضَعُ فِيهَا
 لِأَنَّهُ بِنَاءٌ وَكَأَنَّ شَرِي
 لِأَنَّهُ مُتَشَبِّهٌ بِسَبَبٍ
 فِيهِ عَلَى الْكِبَرِ أَرْبَعُ الْمُخْتَصِدِ
 وَحُجَّةُ الْأَسْلَامِ فِيهِ قَالَهَا
 وَقَالَ الْحَرَالِدِيُّ لَيْسَ خَبِيرٌ
 وَجَوَزُوا ذَلِكَ فِي لَفْظِهِ
 مَنَعُهُ دُونَ النَّفْيِ بِالْأَدَاتِ
 فِي الْبَابِ وَهِيَ مَوْضِعُ الْإِقْنَادِ
 تُدَبِّبُ مَنْ عَرَفَ أَكْتَسَابَهُ
 وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَخَالِهُ
 كَظَهَرْتُ لَهَا أَدَامَا
 عَلَى الْأَمْرِ جَعَلُوهُ ظَاهِرًا
 فِي الْحَيْثُ حَصَرَتْ أَنْوَاعُهُ
 وَالسُّفْقُ الْمُنْبِيُّ لَوْ قَتِ الْمَغْرِبُ
 وَالْإِشْتِرَاكِ فِيهِ خَبِيرٌ قَدْ نَأَيَدَا

وقول ابن

وَقَوْلُ ابْنِ صَالِمٍ إِذَا اشْتَرَيْتُمْ
 وَأَنْتَ حُرٌّ أَنْ رَأَيْتَ عَيْنًا
 وَفِي الْعَزِيزِ الرَّافِعِ أَيْسَرَ تَشْجَلُهُ
 وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالْتِكْلِيْفُ بِهِ
 مِنَ الْأَمَامِ الْحَبْرِ وَالْعَفْدِ إِلَى
 وَفِيهِ فِي الْمَجْلِسِ مَثَلُ الْقَائِمِ
 عَلَى قَلَابٍ لِقَلَابٍ عَشْرَةٌ
 فَهُوَ كَخَيْرٍ إِذَا قَالَ كَذَا
 وَأَنْ يَقْتُلَ أَرَدَتْ كَلَامُهُمَا
تدبير الْوَقْفُ عَلَى الْمَوَالِي
 عِنْدَ أَبِي الطَّيِّبِ وَالْحَبْرُ جَانِي
 وَنَسَبُ الْعَزِيزِ لِلتَّيْبِ بِهِ
 وَخَصَّهُ الْأَمَامُ بِالرَّدِّ إِذَا
 فَهُوَ يَقُولُ الْمَفْرَدُ الَّذِي يُضَافُ
 وَقِيلَ بَلْ يَصْرَفُهُ لِمَنْ عَمَلَا
 وَقِيلَ لَا يَصْحُحُ بِالْكَلْبِ
 وَقِيلَ مَرْغُوفٌ إِلَى الصَّحْحِ وَذَا
 فِيهِ اشْتِرَاكِ الْخُلْفَةِ أَيْضًا بِتَمِ
 يَبْغِيهَا الْعَمَلُ فَهُوَ رَأْيُ
 ثُمَّ عَلَى غَيْرِ اشْتِرَاكِ خَلْفَهُ
 وَاخْتَلَفَ التَّعْبِيرُ فِي تَرْجُمَةٍ
 وَلَيْسَ كَالْعُمُومِ فِي الْمَثَالِ
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَعْرِضِ التَّقَاتِ
 أَوْ عِنْدَهُ كَاتِبُهُ أَوْ حُدْرُهُ
 فَإِنْ يَتَقَلَّبُ بِهِ قَضَيْتُ أَخْذًا
 فَيُثَبِّتُ عَلَى الَّذِي تَقَعَّدَ مَا
 يُصْرَفُ لِلْأَسْفَلِ وَالْأَعْلَى
 وَالْبَقْوَى لِلْعُمُومِ الدَّالِّ
 تَقْصِيحُ ذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ فِيهِ
 حَيْثُ أَنَا بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ
 يَعْمُ بِلِأُولَى وَذَا خَلْفُ مُضَافٍ
 وَقِيلَ لِلْعَقِيْقَةِ جَرَّةُ الْوَلَا
 أَفَادَةُ الْعَزِيزِ فِي الْوَصِيَّةِ
 لَيْسَ بِشَيْءٍ فَلَصَقَ شَيْءًا

وَوَاحِدٌ لِحُوزِهِ بِالْإِثْنَيْنِ ق
 وَمِنْ اخْتِلَافِ عَدَدِ الْأَشْيَاءِ
 فَلَمْ يُلْوَ بِالرُّدُوسِ أَوْ بِالْإِثْنَيْنِ
تَمَّتْ فَرْعٌ مَوْلَى كَيْسَمَتِهِ
 وَاسْتَقَطَ الْجَمِيعُ مَوْلَى الْمَسْئُولِ
 وَالتَّخَرُّوْا كَأَوَّلِ الْكَبِيرِ نَفْسَ لَاهٍ
ثَانِيهَا الْمَوْلَى بِوَضْعِهِ أَشْرَكَ
 الْعَبْدُ وَالْوَلِيُّ ثُمَّ الْمُعْتَقُ
 وَكَجَارُ وَالشَّرِيفُ بَعْدَهُ الْخَلِيفُ
 ثُمَّ مُحَبٌّ وَأَبْنٌ عَسِيْمٌ وَنَدِيمٌ
 وَكُلُّهَا تَقْلِبُهَا فِي الْمَسْئَلَةِ
قَاعِدَةٌ مَا جَاءَ مِنْ بَعْدِ جُمْلَةٍ
 مِنْ شَرْكِ أَوْ حَالٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
 يَلْعُوْهُ الْجَمِيعُ عِنْدَ الشَّرْحِ
 وَكُلُّهَا تَرْجِعُ عِنْدَ الْحَسَنِ
 بِالسَّيِّئَةِ وَالْحَالِ وَالْمَشِيئَةِ
 رَابِعَةُ الشُّرُوكُ دَلِيلٌ مَا سَلَفَتْ

المفردات

وَالْمَفْرَدَاتُ بِتَعَاظُفٍ أَتَتْ
 مُخَصَّصَةٌ وَعُمُومَةٌ كَالْفَتَانِ
مِنْ فَرْعِ السَّيِّئَةِ أَتَتْ كَالْفَتَانِ
 أَوْ طَلْفَةٍ بَلْ طَلْفَتَيْنِ إِنْ جَمَعَ
وَمِنْ فَرْعِ الْحَالِ فِي التَّعْدَادِ
 أَتَتْ كَالْفَتَانِ كَالْفَتَانِ لَا يَبْقَى
 وَطَلْفَتَيْنِ إِنْ دَخَلَتْ كَالْفَتَانِ
 وَكَالْفَتَانِ وَكَالْفَتَانِ إِنْ دَخَلَتْ
 فَهِيَ عَلَى دُخُولِهَا مُطْلَقَةٌ
 وَأَنْتِ كَالْفَتَانِ مَرْتَبَةٌ مَنَالًا
 وَمَنْدُ نَذْرُهُ الْفَتَانُ قَائِمًا
 وَكُلُّ مَا شَبَّ مِنْ الْأَحْزَانِ
وَمِنْ فَرْعِهَا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ
 عَلَيْهِ الْفَتَانُ مِنْهُمْ مَحَلَّةٌ
 حَقَّقَتْ لَهُ سَوَى ثَمَانِيْنَ مَشْفِي
 إِنْ خَصَّتْهُ بِوَاحِدٍ أَوْ بَعْضٍ
 وَالْعَدَدُ الْمَذْكُورُ مِنْ كُلِّ حُكْمٍ

المفردات

ومثله عليه ألف درهم
 لسلام يسوى كذا الثنيان
 وان اراد الله هند كالحوت
 وكل ما يوصف في الخلاوت
 في باب الاستتار لهذا الاصل
من فروع الصفة المستعقبه
 من تشبيهه بالعطف والترتيب
مثاله وقفت هذه على
 ذلك وصف عالم او فقرا
 او صفة تقدمت لذي الضر
 منه العموم من جميع صور
 لذلك التفتيد بالتميز
مثله في صورة الوقوف هنا
 والنظر كالوصف وليس تختفي
فصل على الحكيم ما لا يقبه
والحنفي اختاره والثاني
 باق لذي الملك وقيل يتعمل
 لخالد ومثله بالمنسحب
 اليهما من غير قصد اذ تحبس
 وهذه فلا كلاق عا لوت
 بالجمع او كتحضر افتراوت
 يرجع من غير وجود فضيل
 مثله الوقوف على من اعقبه
 وجاءت الاوصاف من التعقيب
 بنى ثم تشبه ثم تشبه
 او ان الله يعطي اذ اما اقتصدا
 من ولدي او اخوي فالمعتبر
 من حالة التقديم اذ احشده
 وغاية الشيء وفي العزير
 الي وجود وصف رشي او عينا
 مثاله ففقر على وانكسرى
 لله في الوقوف فيما اعتقبه
عن مالك وولد الكتاب
 الى الذي عليه اذ ملك غمير

اختاره

واختاره **أحمد** والذي فرق
 والملك لله بلا حيل
 وقد معنى بيان غصب المسجد
 وفرغوا على اختلافا الزكاة
ومالك بنى عليه المنع من
 والملك الذي عليه المنع
 من اجرة وروى وصوف
 ثم بنفسه له يستوفى
 وما ينوع خص لا يعزيره
 ومنعوا غاربة المذكور
 وقيل ملك اقرباء واقفه
 وقيل ما للذرة والنسب فله
 والملك منه بظهور التمهده
 والشور لا تزا لا يستعمله
 بل يتعمل الحاتم منه ما يركب
 به من الجبس كشي يتعمل
 حيث مات اختص بالجلد ولا
 بين معين وغير ما افتر
 فيها المسجد من الارواق
 ومصرف الاجرة بمن يعتدي
 وشفعة وشفعة لشركاه
 عمارة الخراب اذ ظلم امير
 ما نأيت عادة ان يتفوه
 ولشركاء من موضوع
 وليسوى في مطلق الموقف
 وما على الايمان ليس يوحده
 والقرع بالفتح على المشهور
 وقيل تابع الاصل خالفه
 حزم ما وغيره الخلاف شمله
 يحصل للبطان الذي ما اخره
 في الحرب والعاجز ليس يملكه
 وقيل بل يباع لم يستشري
 في عوصن اذ عنه شرعا يبدل
 يعود بالذبح لوقوف او لا

عَلَى الْأَصْحَابِ وَلَهُ فِي أَمْنِهِ مَهْرٌ إِذَا مَا وَكُنْتُ بِشَيْئِهِ
 أَوْ بِنَاحٍ حَيْثُ كُنْتُ نَاحٍ وَهُوَ الْأَصْحَابُ أَنْ يَكُنْ سِوَاهُ
 ثُمَّ بَادَرَهُ لَهَا التَّافِي عَقْدٌ وَقِيلَ لَا أَسْتَيْفِدُ أَنْ يَكُنْ عَقْدٌ فِيمَا
 وَلَيْسَ لِلَّذِي عَلَيْهِ وَقِفْتُ نَاحٍ عَمَّا وَعَنْ خِلَافٍ مَا انْفَقْتُ
 وَمَنْ عَلَيْهِ عِرْسُهُ قَدْ حُلِيَتْ زَالَ نَاحٍ وَذِي مَا التَّبَسُّتُ
 وَهِيَ عَلَى الْأَصْحَابِ لَيْسَتْ لِحَبَرٍ وَهُوَ كَلِمَةُ عَقْدٍ هَا مُخْبِرٌ
 وَبِمَنْزِلَةِ الرِّقِيقِ فِي الْأَوَّلِ فِي التَّفْسِيرِ وَالْوَجِبُ فِي الْخُرَافَةِ
 لَيْسَتْ لِمَنْ عَلَيْهِ وَقِفُهُ وَلَا لَوَاقِفِ الْمَدَّةِ كَوْرٍ فِيمَا نَفَعْنَا
 بَلْ سَتَرِي بِكَ الَّذِي الْوَقْفِيَّةُ أَوْ لَعَنَهُ وَلَيْسَ كَالْأَصْحَابِ
 وَالشَّقْصُ كَالْفَا ضِلْ أَيْضًا لَشَرِكٍ عِنْدَ التَّوَاوِي أَمْتِيَارًا مُشْتَرِكٍ
 وَالْعَبْدُ لَيْسَ لَشَرِكٍ عِنْدَ الْأُمَّةِ كَعَلَيْهِ وَمَنْ خِلَافُ الشَّمَةِ
 كَصِفَرٍ وَتَبِيبٍ وَجْهَانِ أَتَوَاهَا أَعْتَبَارُ هَذَا الشَّانِ
 وَكَيْفَ شَجِيرَةٍ لَا يَنْفَعُ طَعْمُ وَقِفْتُ وَقِيلَ بَلْ يَبَاعُ إِذَا طُغِيَ
 وَمَنْ لَهَا الْقِيَمَةُ الرِّقِيقُ وَمَنْ يَحْمِلُ أَوْجُهُ هَذَا حَقِيقُ
 وَكَالْجَوَافِ رَمَتْ قَدْ انْقَلَبَ يَحْيَوَانِ مِنْ جَمِيعِ مَا حَصَلَ
فَابِدَتَانِ يَبِيعُ خَصِيرَ الْمَشِيدِ نَمْعٌ مُطْلَقًا بِالْأَسْرِ دَدَ
 وَالْأَخْطَرُ الْكَوَارِثُ مَرَبَعُ الثَّلَاثِ كَجُزْءِ الْمُنْكَسِرِ الَّذِي اخْتَلَفَ

كَيْفَ

حَيْثُ لَا يَبِيعُ الْبُنْيَانِ وَلَا لَغَيْرِ الْهَلَاكِ بِالْبُنْيَانِ
 وَدَارُ وَقِفْتُ نَاحٍ هَا وَصَفَانِ دَامَ قَدْ نَقَلَ الْحِجَّةَ فِيمَا وَالْأَمَامِ
 وَخَصْمِي مِنَ الْبَيْعِ وَلَمْ يَرْجَحْ شَيْئًا وَبِالْأَخْطَرِ لَمْ يَصْرِحًا
 وَالتَّوَاوِي قَدْ رَأَاهُ وَارْدًا فَرُخَصِيرَ مَسِيدٍ نَزَرِي هَوَامِدًا
 وَقَوْلُهُ لَيْسَ بِالنَّاسِ بِوَجْهِ وَصَحَّةُ الْبَيْعِ عَلَى الصَّحِيحِ
 وَالتَّوَاوِي نَاحٍ لِلْسَّرَّامِي وَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ بِدَاغٍ
 وَالنَّقْلُ لَا يَبِيعُ مَوْثُوقٌ عَدَمٌ مِنْهُ أُنْتَفَاعٌ عِنْدَ وَصَفٍ مُنْقَدِمٍ
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ ادَّعَى الْأَجْمَاعَ نَبِيَّ أَنْ دَارَ الْوَقْفُ لَنْ تَبَاعًا
 وَصَاحِبُ الْكَوَارِثِ خَصْرُ خَلْمَا يَدَارُ مَسْجِدُ نَدَانِي هَذَا مُهْمَا
 ثُمَّ الَّذِي يَرْجَحُ فِيمَا خَفَقْنَا أَنْ لَا يَبِيعُ الْوَقْفُ بِلَا أَيْتَقَا
 هَذَا الَّذِي يَقْضِي بِهِ وَيُقَرَّرُ وَلَيْسَ وَاهٍ لَا يَحِلُّ الْأَقْسَا
فَاللَّك يَقُولُ فِي الْمَدِينَةِ أَوْ قَاتِلًا ثَابِتَةً حَصْبَتُهُ
 وَلَا تَبَاعُ بَلْ كَذَى تَبَاعُ مُؤَبَّدًا عَنْ نَاقِلِ ثَوْمِيَا
 وَالتَّوَاوِي نَاحٍ زَمَانٍ قَدْ سَلَفَ تَحْتَ زُرُونَ مِنْهُ خَدْنِيَّةُ الثَّلَاثِ
 وَمَنْ ارَادَ هَذَا دَارَ الْأَفْشَا مِنْ تَرْبَةِ الْوَقْفِ بِهَا لَنْ تَبْقَا
ثَانِيهَا يَبِيعُ شَيْئًا شَرَاهُ نَاحٍ وَقِفْتُ بِاتِّفَاقٍ إِذْ رَأَاهُ
 وَفِيهِ شَفْعَةٌ وَبِيعَ مَا وَهَبَ لِمَسْجِدٍ قَطْعًا يَبِيعُ الْمَتَّعُ

مَوْثُوقٌ عَدَمٌ

فصل على الأوقاف مختف النظر فمن له في شرطها لا نظر
 نعم الزوقف الذي قد حصه شرط أن ينظر فيه حقه
 وكان قبل موته ينظر فيه ومثل هذا عن علي بن مطيعه
 إذا كان ذو الرأي وذو الرشد من ولدي أو ولد الأودي
 ينظر في الوقف بعد وفاته للحسنين وهما أهل الشئ
 ثم أتى فيه اختلاف فقيرين بعض يبيحه وعلي بن الحسنين
 فقدم ابن فرعه عبد الملك لما رآه من الصلاح منسكلا
 ولها استند شعرا **انما** لابن أبي الحقيق **والذي سما**
 معناه لا يحل للأماشل وغيرهم الا يحل أثيل
 ويلزم الخصم بحلم شرعنا عدلا ولا تظلمه لفرعنا
 تخاف ان يسفه مآذو الأمل بجمال الدهر مع الذي حصل
 قال الامام **الشافعي** الزهرا كانت عليا ومفتة دهرها
 وشاع هذا الحكم باقتصار بين المهاجرين والأنصار
ومالك من شرطه النظر لنفسه اذ هو حجر منتهى
 فكل ما شارك فيه يعثر من صفة فرضه وقف معتبر
 وحيث لا شرك فيه انظر ينظر والواقف غير راغب
 وقيل للواقف مطلق وقيل ينظر من عليه اذ لا يستفيل

وقال فراحاوي امام المشيخ بنبضه النافذ لا ينظر
 في المسجد الجامع والشوارع مع حياة الواقف المتتابع
والشرط من الواقف ان يكونا عند اختياره كافيا مونا
 وعند فقد الشرط بالنظر منع وحيث عاد وصفه لا يمنع
 قال الفقيه وزمان الفتره فيه يلي الا بعد منه امثله
 وجعل السبيل فيه الشكرا لحاكم ومنع الموحشا
صاحب الناحية بالعمارة مطالب والصرف والإجارة
 واجمع للربيع وصرف مؤونه وشيخ دزير خضر بالتعيين في
 لأنه اعترف بالجماعة والشيخ عز الدين اذا اداعه
 وقال ان خصص بالشرط اغتبر والعرف لا يكفي بوصف اختير
حادثة ناظر وقف ادعير صرقا للمعين لن شمعنا
 ما لم يقيم بينة او لغرض مالم يسمعه فيما صرف
 وهل عليه مع ذانم الحسب وحعان في روضة حكم بالقسا
 حكاهما عن جده ثم جزم ينفى هذا عن امين الشرم
 وقال قحط الا يطالب الامين بفعل الحسب بل يملك الماين
 وصاحب الأشراف هكذا ادعير واحلقا قولهما في المدعي

وَنَحْلُ الشَّيْبِ لِي فِيهَا عَنْ أَبِي
 وَأَعْتَدَ لَهَا لَوْرًا مَاءً وَلِي
 وَشَحْنًا كَانَ يَرَى وَجُوهَهُ
 وَقَالَ مِنَ الرَّيْعِ إِذَا مَا قَسَمَهُ
 وَحَتَمَ الْقَدْرَ بِشَرِّ أَوَّلِ النَّهَارِ
 وَلَفَكَ وَاقِفٌ كَلَفَظَ الْمُضْطَكُفِ
 فَمَجِثْ خَطَرَ ثَمِيرٍ لَا انْفِرَادِيهِ
عَرِيبَةٌ وَفَقْتُ خَضْرَاءَ رَسَمَهُ
 وَلَكِ أَنْ تَقُولَ حَيْثُ عَيْتُهُ
 بِأَكْلِهِ أَوْ بِالشَّرْكِ تَطْهَرُ أَكْلَانِ
 وَنَاظِرُ الْوَقْفِ يَنْقُورُ اللَّهُ
 وَحَلَمَ قَرِصِينَ مَالِهِ كَحَلَمِهِ
 وَيَأْخُذُ النَّازِحُ مَا شَرِكَا لَهْ
 وَيَقْعَلُ الْوَاقِفُ مَا فِيهِ أَرَادَ
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلْبٍ وَفَقْتُ شَرْطَهُ
 وَعَزَلَ مَنْ وَلَاهُ بَعْدَ حَبْسِهِ
 عَزَلَ لَا يَخْلَفُ وَكَلَامُ الْكَأَوِي
 مَنْصُورُ التَّخْلُيفِ بِالذِّكْرِ أَجْنَبِي
 دَمَشَقٌ فِي كَشْفِ عَلِيٍّ كُلِّ وَلِي
 حَيْثُ تَبَدَّتْ رَيْبَةٌ مَحْجُوبَةٌ
 تَخْصُهُ مَوَانِ دَرِيرٍ وَسَمِيهِ
 إِلَّا بَنِيصَرًا وَبَعْدُ ذُو الشَّيْثَارِ
 لَمْ يَنْزِلْ إِذَا عَزَلَ مُوجِبُ الرَّدِّ صَفَا
 وَيَنْصُبُ إِذَا لَمْ يَنْصُبْ خَطْفِيهِ
 جَرَى بِغَيْرِ الْبَلَدِ الْمُؤَسَّسَةِ
 فَلَمْ يَسْتَقِلْ نَظَرٌ قَدْ يَبْتَنِيهِ
 فِي عَزَلِهِ فِيهَا نَوَاحِي لَافٍ
 يَنْظُرُ فِيهَا خَضْرَاءَ شَتَبَاهِ
 فِي قَرِصِينَ مَالٍ حَقْلُهُ وَغَرْمِهِ
 وَيَسْتَوِي السَّيْرُ كَالشَّوْرِ غَسَلَهُ
 مِنْ نَصَبٍ أَوْ عَزَلَ لَا يَدَاعِ الْمَرَادِ
 فَبَيْنَ الصَّلَاحِ هَذَا أَقْدَصُ طُهُ
 فَإِنْ أَرَادَ نَازِحًا نَفْسِيهِ
 مُصَرَّحٌ بِعَدَمِ الشَّيْءِ وَكِي

وَالشَّيْءُ وَالْمُعِيدُ أَفْنَى الْفَتَا
تَمْشِيَةٌ أَجْدَرُ نَازِحٌ قَرَادُ
 مَعَ وَقْتِهِ لِي بِلِغْسِيهِ أَثْمَرُ
 ثُمَّ إِلَى الْوَاقِفِ فِيهَا شَرْكَهُ
 وَبَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ يَنْصَبُ
تَنْدِيبُ الْأَوْقَافِ لِيَبْتَنِيَتْ لِقَتَمُ
 مَنَعَهُ الْأَكْثَرُ إِلَّا الْمَشَاوِي
 يُقْلَعُ مَا يُغْرَسُ فِي الْمَسْجِدِ لَا
 وَنَصَبُهُ الْقَاهِرُ فِي الْأَعْيَافِ
 وَكَمَرُ الذِّكْرِ بِثَرِيَّةٍ تَبْتَنِيَتْ
 وَتُقَطَّعُ الْأَشْيَاءُ حَيْثُ ضَيِّقَتْ
 وَيَدْخُلُ الْغُرْسُ وَالْأَسْأَسُ فِي
تَمْشِيَةٌ لِمَنْعِ تَغْيِيرِ الصَّفَةِ
 إِلَّا إِلَهِي لِنَازِحٍ قَدْ فَوَّضَهُ
 وَحُجَّةُ الْأَسْلَامِ فِي الْوَقْفِ اعْتَبَرُ
 وَاخْتَارَهُ الْفَقِيهُ بِحُجَّةِ الدِّينِ
 قَالَ وَكَانَ أَبُو دَقِيقٍ الْعَمِيدُ لَا
 بِالْعَزْلِ فِيهَا لَتَقْعَلُ خُجْرِي
 ذُو رَغْبَةٍ أَوْ هَمَزٍ الَّذِي أَشْتَرَادَ
 وَقِيلَ فِي غَايِمٍ نَفْكَذَا لَيْسَ يَمْتَرُ
 يُرْجَعُ عِنْدَ جَهْلِنَا مَا أَشْتَرَطَهُ
 بِالْيَدِ فِي شَرْكِهَا وَوَصَفِ لَمْ يَنْصَبُ
 وَمَعَ مَلِكٍ هَلْ يَنْتَبِهُ تَرْسَمُهُ
 بِشَرْطِهِ وَمَنْ قَتَا وَيُتَبَقُّوهُ
 مَا مَلَكَوهُ مَسْجِدًا أَوْ قُبَّ لَا
 وَالْأَطْرَافُ خَضْرَاءُ خِتَلَاوُفٍ
 بَاطِلُهُ لَدَا يَرْوُضَةٌ تَبْتَنِيَتْ
 عَلَى الْمُصَلِّينَ وَإِنْ تَأَنَّقَتْ
 وَقِفْ وَفِي الْبَيْعِ الْأَصَحُّ يَنْتَبِهُ فِي
 لَكُلِّ وَقِفٍ لَا يَنْتَبِهُ مَا وَصَفَهُ
 فَيَنْتَبِهُ بِالْأَعْدَالِ لَنْ لَعَنَتْ مَنْهُ
 غَرَضٌ وَاقِفٌ بِوَصْفِ مُعْتَبَرٍ
 وَقَالَ هَذَا عَمْدِي وَدِيسِي
 لَمَنْعُهُ حَيْثُ بَعْدَ لِقَتَمِهِ

وَنَحْلُ الشَّيْبِ لِي فِيهَا عَنْ أَبِي
 وَأَعْتَدَ لَهَا لَوْرًا مَاءً وَلِي
 وَشَحْنًا كَانَ يَرَى وَجُوهَهُ
 وَقَالَ مِنَ الرَّيْعِ إِذَا مَا قَسَمَهُ
 وَحَتَمَ الْقَدْرَ بِشَرِّ أَوَّلِ النَّهَارِ
 وَلَفَكَ وَاقِفٌ كَلَفَظَ الْمُضْطَكُفِ
 فَمَجِثْ خَطَرَ ثَمِيرٍ لَا انْفِرَادِيهِ
عَرِيبَةٌ وَفَقْتُ خَضْرَاءَ رَسَمَهُ
 وَلَكِ أَنْ تَقُولَ حَيْثُ عَيْتُهُ
 بِأَكْلِهِ أَوْ بِالشَّرْكِ تَطْهَرُ أَكْلَانِ
 وَنَاظِرُ الْوَقْفِ يَنْقُورُ اللَّهُ
 وَحَلَمَ قَرِصِينَ مَالِهِ كَحَلَمِهِ
 وَيَأْخُذُ النَّازِحُ مَا شَرِكَا لَهْ
 وَيَقْعَلُ الْوَاقِفُ مَا فِيهِ أَرَادَ
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلْبٍ وَفَقْتُ شَرْطَهُ
 وَعَزَلَ مَنْ وَلَاهُ بَعْدَ حَبْسِهِ
 عَزَلَ لَا يَخْلَفُ وَكَلَامُ الْكَأَوِي

وكان ذا علم وتقوى ورأه وعن أبيه وشيوخه رواه
 واستمر في السبيل ان لا يقتضي زوال عيني وبقا المشقة
 من خلق ايشم بالعموم شمله لا صفة على البيت مشتمله
وسيل الصبغ ذو الاثنتان عن فتح باب للربا كذا
اجاب ذا يجوز ان لم يكن يفيض الى استحقاق شئ قدس
 اوزرع او يستن ان او شئ سيواه والاشم بايت مخص ما حواه
 ثم استدل ببناء الدعوى ومشيد النبي وهو اشبه
 وجوز القفال في وصف السكنى كما لفضار الحجاز سكنى
 ولم يجز ايجاز ارض ما انعدم لبيتني لغير نوع ما انعدم
خاتمة يقتصر النكاح ما تدعو احوال ورة اليه في الثما
 ويستوي اذن الامام ثلثين وقوله من غير تبيين مبيح
 وتلف الوقف بلا عذر وان لا يلزم المثلث بالظن ان
 الكوز لا يضمنه من السبيل ومن سيوا هذا تفصيل قليل
 ووقف ستر الحذر المشي اجازة الحجة ذو الترهش
 وعنده الحيز بالكتاب في سائر الدعوى والجدران
 قال العزيز ينبغي ان يلتحق بالنقش والترويق فيما لم يمتن
 وعنهما في الشرع بالحزم نهي والشرع اولى منه بالنسبة

اورق
 2

ومنع الشامي ابو بكر سيوي استار لغبة لها الفخر اوى
 فلم تزل تستر الدنياء في اء صار ذلك في وسيل
 وجازت ما بقى الفقرا او المسالين على خلاف يرى
 وروحة الفقير ذات استغنا لمن ينفق قربة بعشي
 التماس اخلد في القار مابين وتأخذ الزكاة من غير ضمان
 وقاد ربح فية ان تكثرت حاجته هنا الى الفقر ليشب
 وان يكن عرفا على النسب ثوى على احتمال فيه عند البغوى
 والوقت جابر على الجور قد راما يوقد فيه ان تفسح
 اما الذي للحج في اللباد لا من فيه والنظام عنه ما اندفع
 فانه ممنوع عند **الحسن** يسوس الذي بروضه الخلد على
 وما على عمارة المشي به اكلوا مضجعا به للشرف
 فقول السقيته منه يعفوا يعجب الامام منه معلوم على
 وما على مصلحة اوامه ومنه لا يبتاع ايضا بسططا
 والاهن والحضر وكل الانتقاء يعلم فالاذان والامامه
 وكل ما تحضر بالعمارة والنقش والترويق خصوصا في
 قال ابن الجوزي واذا حصل يستاد منه الحذر والمنارة
 من مال وقف المشي المحصل

بعد الذي يحتاجه لو أنهم لم يصفوا فرائد أحوالهم
 ومنع القفال ذلك السببا وقال ما الوقف لن يغيرا
 وإن عليه قد أثبت الف سنة به لا بد من استيفائه وحسنه
 والعلم بما كثر ودوا الأوصاف لم يستشركا في صحة الاتفاق
 وكل ما لم يثبت من الثبات والشك من موقوف له ثبات
 بغير إذن من الثبات والزرع فيها ليل ينفعه
 وإن تبادم الزمان واندرش وذهبت منه الدسوم والنفس
 وجوز الجورى دفع المظلمة بغير ايم وعصى من كلمه
 ويثبت ايقاعا على كل مراد لأنها الحقيقة اصله شراد
 ومنع الناحية من أهل الثمار الا بشرط مقتضاة الايمان
 وتو له جعلتها للعشر با خافقة عن ملكه لن تذهب
 كقول جعلتها لله رسة متكا كذا القفال في مقتضاة استسه
 ولحق أهل الوقف بما يلد والكتب الاوقاف فيه النظر
 والتردد من الكثرة عن صوابها ومقتضى التحقيق من جوابها
 هم من له ثبات الوقف اذا ومن عن استحقاقه لن يثبت
والوقف باب حصن تعال يعيد لأنه يبدل كفايا ويعيد
 ومنه احكام بدت فيهمش أصولها استست الأئمة

فيما يثروا

على الاموال

على الأصول والفروع واللغة والغرف فالتعظيم اذ لن يبلغه
 ومن الفتاوى منه احكام نفعه ما لم يكن من سالف الدهر وضع
 وقد رمزت هاهنا الى طرقت منها حوى من المحاميع الطرقت
كتاب حكم الهبة الوهابه من النفس والكثرة المهابه
 ومثله الوقايف فالذي خبره بالامثال لا غير من عجب
 صدقة ان نقيت هديته وعم لنفك الهبة القطيعة
 وأثر العموم فيه والخصوص بينهما من خلف له نصوب
 فمن ثباتها حنثه حل به من لا العكس والمفروض دفعه كذا
 عنه انفق التليل من اذ هبه تشمل صدقة دون هبه
 ومع نقل لفقر صدقة تفر با هدية وصدقة
 ثم الدسوم منها لا يستشركا فيهما ونقضهم لبعثه شرط
 والهدى في لفظ الهدية اندرج يشترط نقل والعقار قد خرج
 ثم على الشئ بشر شحنا اغترص بالندروا الذي ادعاء مغترص
 ومطلوب الهبات في الشرع طلب واذا عوص من الموهوب في الغرض سلب
 والفرياش للفقر افضل والجار والغير لا يفتلك
والأصل فيها واذا اجتمعا وقيل من السلام وهو المقوم
 وللتخاري كتاب في الأدب استند فيه من بها دليل يجب

على معناه

وأبى سفي قد رزاه مستنداً
 ومن المصالح الثماني نذهب
وفي البخاري لو دعيت للزاع
 وحرف رجل وهو في الأيدي ذراع
 ومدة أن جارة لا تجتهد
 وجرم الرحمن كل من جرم
 أي أنها قرابة مستثبة
وذكرنا الضيقة لا القمينة
 نعم عن الكافي أبي الرفعه
 أو روجه لربنة بالفرع خض
 وهبة الديون أبرأ فلا
 وأشترطوا أهلية الشترع
 واعتبروا كمهور في الموهوب له
 في القبض والقبول حيث صرحا
 ويجب القبض للذكر ثبت
 إن وهب الزارع للذي أشترك
ومثله أيضاً تلاحق الثمار
 فيلزم العلم لغيره
 أخذ هدية لنهي حنيفة

النفقة

في قصة القنوس ولا لرة الشيخ
واقعة أهدي له لما خسر
 ولده يملكها من اخته
 عند الحسين والأصح لأبيه
 وعند زين حاكمها على صي
قلت كذا ينبغي أن يخصص
 لكن هذا يابس بالعمال
 ومرسل من مالك الدفطار
 ما داميت الحرب يكون معتما
 بل هو مخصوص بها فالزاع
 أناد في المذكور نص الشيخ في
 ثم خصوص هبة لا بد له
 من صيغة يملكه مستعمله
 به بتعليق وتأقيت لغت
 وبطلت إذ لو لموت بلفت
 من واهب أهل تبرع
 ودون لفظ الهدايا في الأصح
 قالوا في الأرسال من هديته
 يكفي مع أقرانه يثبت
 ومن فتاوى البغوي يثبت
 بوضعها بين يدي من عرق
 والاعتماد المكتوب في الرسالة
 ملك لمن أرساله لا محالة
 إن حتم الجواب منه نصه
 أولاً نباله هدي له يخصه
 ثم الأصح يكتفي في الصدقات
 بالفقد دون أحرف مفترقات
 من دافع والقبض ليس بالأ
 من الفقير قد أبان الحلال

الملك

فَالنَّظَرُ مِنْهُ أَهْمًا وَدَلِيلًا لَيْسَ لِرَدِّ عَيْنِنَا ذَرْعًا
 وَقَدْ بَيَّنَّا عَدَمَ الظَّارِفِ فِي ذَلِكَ شَرْطًا فَبِذَلِكَ الْاِتِّكَافِ فِي
 وَانْطِقُوا الرُّبُوبِيْنَ وَلَفْظُ الْغُيُوبِيْنَ كُلُّ كَلْفٍ فِي الْهَيَاتِ يُجْرِكُ
 إِذَا أَضَافَهَا لَهُ وَلِلْعَقَبِ أَوَّلُ مُضْطَهَامٍ فِي الْجِدِّ لِيَعْتَقِبَ
وَمَثَلُهُ عَلَى صَحِيحِ الْمَذْهَبِ إِنْ مَثَّ عَادَتْ لِي بِكُلِّ سَبَبٍ
 وَقَدْ أَتَانَا مِنْ الْأَخْبَارِ مَا يَشْهَدُ لِلَّذِي لَحْلُ الْأَنْتَمَاءِ
 فِي السُّنَنِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْأَفْئَارِ وَمَا سَوَى الْعَقَارِ حَلْمًا بِالْعَقَارِ
 وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْفَسَادِ نَتَلَفَّى أَجْرُكَ فِي مَدَّةِ التَّصَرُّفِ
 وَمِنْ ضَمَانِ نَالِهِ وَجْهَاتٍ فِي الشَّرْحِ أَوْ قَوْلَانِ مُطْلَقَانِ
 قَالَ النَّوَاوِيُّ الْأَصْحَ مِنْهُمَا شَوْقُهَا نَمَالُهُ قَدْ أَعْدَمَ مَا
 فَهِيَ مِنَ الْإِمَامِ ذَوْرُ حَيَاتٍ وَالتَّحِيرُ وَالْعُدَّةُ وَالْبَيْتَانِ
 وَفَوْرُهُ جَعَلَتْهَا لِعَمَلِكِ بَقَا زَيْدٍ أَوْ زَمَانَ عَمَلِكِ
 الْقَطْعُ بِالْبُطْلَانِ فِيمَا أَظْهَرَ أَذْهُوَالَتَا قَبِيَّتٍ فِيمَا لُغْمَدُ
 وَلَفْظُ أَعْمَرٍ يَدَا سَلَكِي لُغْمَدِي مَا عَسَيْتَ حَكْمَ هَبَةِ الْمُنْفَعَةِ
 تُعْبَضُ بِالْمُهْنِ لِلْأَوْقَاتِ وَتَنْتَهِي الْمَدَّةُ بِالْمَتَابِ
 وَلِلَّذِي اسْتَلَمَهَا أَنْ يَرْجِعَ وَمَا لَمْ تَنْوَمْ أَنْ هَذَا مُنْفَعًا
 وَابْتَكَرُوا الْغُيُوبِيْنَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِغَيْرِ مَوْتٍ فَبَدَتْ أَوْ كَالْقَتِ

صَابِغًا

عَمَلُكَ

صَابِغًا الْمَرْهُوبُ شَرْعًا كَالْمَبِيعِ فِي ظَرْفٍ خَصَّةٍ حَيْثُ أَيْبَعُ
 كَالشَّرْطِ وَالشَّيْبُوعِ لَكِنْ مَا وَرَدَ كَحَيْضِ غُلَسِيْدِهِ وَمَا فِيهِ الْخُرْدُ
 بِهَبَةِ الْمَغْنُومِ مِنْ جَنْسِ الْحَمَامِ قَبْلَ وَصُولِ دَارِنَا وَاللَّفْظُ عَامٌ
 فَلَا يُبَاعُ مُطْلَقًا بَلْ يَتَذَبُّ بِالزَّرْعِ فِي اخْتِلَافِهِ مِمَّا وَهَبَ
وَهَبَةُ الْمَخْلُوطِ مِنْ جَنْسِ الْحَمَامِ وَوَارِثُ لَهُ بِسَمِيَّةٍ أَهْتَامُ
 حَالَةِ جَهْلِ الشَّخْصِ فِيهِ بِالنَّصِيبِ وَصَفَةُ السَّمَامِ وَالْمَغْنُومِ
وَمَنْ يَرَى الْمَلِكُ بَوْضْعَ الْأَلْحَمَةِ لِلضَّيْفِ لَا يَبِيعُهَا مِنْ أَلْحَمِهِ
 بَلْ يَهَبُ الْجَلَّاسُ وَالْأَصْبِيَا وَمَا حَلُّوا مِنْ شَارِبِهِ اخْتِلَافًا
 كَالْحَكْمِ فِي لُحْمِ الْأَصَابِي وَالْإِمَامِ وَظَلَمَ زِيَالَتُوهُ مَثَرُ قَسَمَا
 وَأَبْنُ سُرْحٍ بِالْجَوَازِ مَتَا يَكُ فِي أَثْبَقِ وَالْبَيْعُ مِنْهُ بِالْطَلِ
وَمَثَلُهُ أَيْ عَلَى وَجْهِ وَهْنٍ فِي هَبَةِ الَّذِي يَدِينُ مَرْتَمِنَ
وَهَبَةُ الْمَبِيعِ وَالَّذِي عُصِبُ مِنْ غَيْرِ ثَبِيْعٍ فِيهَا الْحَكْمُ نَصَبُ
وَهَبَةُ الْأَلْفِ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ لَعَنَتْ وَحَتَّ سَلَامًا فِي جَهَنَّمَ
وَالْأَرْضُ إِذَا تَوَهَّبَ دُونَ زَرْعًا لِهَبَةِ الْحَالِابِ عِنْدَ تَقَعْمِ
وَهَبَةُ الدُّيُونِ لِلْفَقِيرِ لَا تُجْزَى عَنِ الزَّكَاةِ مَثَرُ فَعَلَا
 وَمَلِكُ السَّيِّدِ مَنْ غَيْرِ خِلَافٍ مَا أَهْبَبَ الرُّفُوقُ عِنْدَ الْاِتِّكَافِ
 وَمَا لِنَفْسِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْحَبِيدُ يَسْجُلُ عَقْدَهُ بِالْاِتِّكَافِ مَدِيدُ

ويسوي الاذن على الذي اشتهر بقبول غير ماله ضرر لخصه
والقبض زلن الهبة الموضوعة لما ارتضاها علما للوقوف
وقال مالك بن قيس عدها تلكم وامتناعه بردها
واحمد عنده روايتان فيه **لم دليلنا** على ما مضى فيه
 بما في الموطا وسواء قد ورد من طروق صحيحة للبيت شرد
 من هبة الصديق للصديق عشرين وسقاي من ثما حدة
 من شجر الغابة بالمدينة ولم يتم قبضها تعييبه
 وقال عند الموت يا بني لو خرت هذا قبل ذى المنيته
 فالان للوارث كله رجع صوابك مع احتياجك فرضه ارجع
 فسالت هل غير اشما والحجة قال نعم دون بطن بنت خارجة
 عن به خارجة ابن زيد هم وهي خبيثة وذا امهم رهم
 وابنتها بأم طشوم اكدت ولم تخرج بسره ولا كنه
 اذ كان ذا الامر من الصديق شهادة للكشف بالتصديق
 والاعهر اشترط الاذن من به من قبض ما في يد من له اتمت
 ويكتفي يا ذينه في عتقه والاذن في الاكل لا جرح فيه
 وقيل لا والاذن في الانكشاف لا يكتفي به لا خلاص
 والوارث انما يزرع عن شخص قصر بيقوم بعبادة هبة عمن مضى

كامد

كأضده السام وقيل مر عوقد بالموت قبل قبضه لا يعقد
 وأخير القولان اصنافا في اكنون اذا احرا الحجر من رهن يكون
تمت عدل الاصول في الفروع يندب في غطيعة بها بدوع
ومالك كذا يدرى **والحسن** ونفذ من علماء السلف
 والحسن ابن صالح مع الحسن وجابر ابن زيد لم يفتس
 وعن شرح وعطاه **واحمد** يشول من خالقه لا الحمد
 الا اذا خصص بعضهم ما يوجب برة فذل النحرما
 كفاية وشرر ومسكنه او حاجة دون سواء بئنه
 اذ كان ذاعبال او فيه صلاح او انتهى بالفضل عما لا يسبح
 ركهوا التفضيل حتى في القبل فهو محمود ما لم يها قبل
 وخبر الصديق في تفضيله يعينه من انا في ذليله
 كذلك الفاروق خصص عاصما وخصر عبد الله بعد سالما
 ثم ابن عسوف فضل الاولا دا من أم طشوم ما اذا
 وفضل القاسم وهو اتمه وسلف من علماء الأئمة
 وخير النعمان عنه اجوبة غالبها أو طها مصوبه
وصفة النسوية المذكورة ان تجعل الأنتى كذا في الذلورة
 ومثل كالارث ومن جاز رجع تدبا ولا يصالح أيضا ارجع

وللأئب الرجوع بالاطلاق
 في هبة وأخلفوا في الصدقة
 فها هنا قد صحى أرتجاعه
 ومن الصواري ربحا امتناعه
 وعبد فرعه إذا ما وهبه
 يرجع لا مكاتب إذا ذهبه
 وسائر الأصول كالمذكور
 وقيل للأئب أو الـ **ذلك** نور
وسطره البقاء في سلطنته
 ورهنة المقبوض مثل هبته
 وبعد ملكه وبعد السيرة
 وعود غيره عصير الرجوع
 لا يجب بعد البذر إذا لم ينفعه
 والزرع لا يمنع والاعماره
 والوحي والتدبير والاحباره
قاعدة ما عاد بعد أن ذهب
 يجعل الزايل من الذي وهب
 وأحلت والتعلق للاعتناق
 وإحالة المعزول بالاطلاق
 وفي المبياه والعصير المنقلب
 من غير عين كالذي لم ينقلب
 كالمستحاضات وكل ما طرأ
 من خلل فيها يشيخيل حيزي
 وما يفوت من صلاة سفره
 إذا قضاه بعد وصفه
 كما إذا ارتد مدبر وعاد
 وفيل زال ملكه استعفاد
 لذلك الرد الذي الغيوب
 بعد رجوع الاصل من الموهوب
 ومع حق القسم للزوجات
 وفي الصداق مثل هذا الأئب

واضلف

وأخلف التخيخ فبمرا غسرا
 وميلده زال وعاد بالسرا
 ومن اللغاة النصوص أخلفت
 إن عادت الاوصاف بعد ما انفت
 والأذن بعد قطعها إذا لصقت
 مثل التي فصلها ما التفت
 في النقص والكلان والنقص
 والفرع بالوصود واخترها
تدنيك الزوايد المتصلة
ومحصل الرجوع أشترجه
 ونحوها لا يعتاق ولا
 ولا بان يرهنه الذي وصف
 والقبض للشرب وخلط الطعمه
وعندنا الرجوع ليس بفتق
 ليس رجوعا منه فيما أطعمه
 من أهله فالعين عند الولدي
 أمانه يضمنها إذا بعثت
 وفي الرجوع يبطل المفسوق
 عليه في باب الهبات اتفقوا
 وأما الوججان من الوصية
 وهما هنا لا يكتفى بالنية
 من الويت في رجوع هبته
 وإن أحجزنا هاله بنيت
 ولا رجوع لسوى الأصول في
 مقتيد عنه ثوابه شفى
 وواهب لدونه في المرتبة
 لا يقتضى الثواب فما وهبه
 كذلك الغني للفقير
 وما أصحاه ذو الباع للفقير

وَلَعْدُ وَوَقَرَّبَ فِي النَّسَبِ
 وَمَنْ حَبَاهُ أَوْ مَالٍ أَسْعَفَهُ
 كَذَا أَعْلَى مِنْهُ عِنْدَ الْمُعْظِمِ
 الْحَافَةِ الْأَعْيَانِ بِالْمَنَافِعِ
وَمِنْ الْقَدَمِ أَوْ حَبِ الثَّوَابِ
وَالنَّظِيرُ عَلَى الَّذِي اسْتَشْهَرَ
 وَفِي الْإِبَارَةِ اعْتِبَارُ مَا أَرَادَ
 وَذَا الثَّوَابِ لَا يَكُونُ الصَّدَقَةُ
 وَحَيْثُ أَوْحَبَتْ الثَّوَابِ الْمُعْتَبَرِ
 وَقِيلَ مَا يُنَابُ فِي الْعُرُونِ عَلَيْهِ
 وَقِيلَ بَلْ يُعْطَى إِلَى أَنْ يَبْرُكَا
فَالْمُقْطَعُ اعْطَى مِنَ الْبُكَرَاتِ
 وَقَالَ قَدْ هَمَمْتُ لَا أَقْبَلُهَا
 كَالِ دَوْسٍ أَوْ قَرِيشٍ أَوْ ثَقِيفٍ
 وَحَيْثُ حَمَمْنَا ثَوَابَهُ رَجَعُ
 وَالتَّضَرُّعُ إِذَا مَا وَهَبَا
 تَخَضَّرَ بِالرَّجُوعِ وَالْمُنْتَبِثُ لَا
 وَمَنْ لَعِبَ أَوْ لَزُهُدٌ أَنْتَسَبَ
 مِنْ كُلِّ الْخَاوِي يَعْرِفُ عَرَفَهُ
 كَالْوِاسْتِعَارَةِ فَلْيَعْفُ
وَمِنْ الْحَبِيدِ فِيهِ تَضَرُّعٌ
كَالِدٍ وَعَنْهُ قَدْ أَجَابَا
 لَا يَفْتَضِلُ الثَّوَابُ فِي الَّذِي ظَهَرَ
 وَحُجَّةٌ لَذَاهِدِيَّةٍ بِالْأَطْرَادِ
 وَإِنَّمَا يُنْتَبِثُ مِنْ خَلْفَتِهِ
 فَالْمِثْلُ أَوْ قِيمَتُهُ إِذَا تَعْتَبَرَ
 وَقِيلَ بِالْأَقْلِ يُنْتَبِثُ السَّيِّئُ
 فَإِنْ أَبَا بِالرَّدِّ فِيهِ يُقْصَرُ
 بِسْتَاغْنٍ أَلْفَحَّةٍ فِي الْهَبَاتِ
 مِنْ غَيْرِ مَنْ يَسْتَكْرِزُ أَذْيَقْلَهُهَا
 وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ غَيْرُ ضَعِيفٍ
 فِي ذَلِكَ الْوَاهِبِ حَيْثُ مَا أَرْجَعَ
 لِلشُّرْكِ لَا تَنْتَبِثُ فَحُكْمُ أَبَا
 يَرْجِعُ فِي حَصَّتِهِ عَلَى الْوَلَا

بسط

وَيَبْطُلُ أَجْهَهُ لِمِثْلٍ مِنَ النُّزُولِ
 وَأَنْ هُمَا فِي الشُّرْكِ فِيمَا اخْتَلَفَا
 وَقَالَ مِنَ الْحَرْجَاتِ مُنْتَبِثُهُ
 ثُمَّ أَدْعَى السَّيِّئَ مَا لَا لَزَمَهُ
 يَعْتَقُ وَالْمَالُ أَسْفَى كَالْمُدَّعَى
 وَتَجِبُ الرَّدُّ لِحَرْفٍ قَدْ جَرَتْ
 وَتَمْنَعُ اسْتِعْمَالُهُ بِالْعَادَةِ
 لَا مَا انْتَفَى الرَّدُّ وَفِيهِ كَرَهُهُ
الطِّفَّةُ اعْطَى الْفَقِيرَ صَدَقَةً
 كَعَسَلِ ثَوْبٍ أَوْ شَرَا شُرْتِهِ
 فَبِمَا قَصَصَ الثَّقَلَانِ بِالْحَيَاةِ
 وَجَوَزَ الشَّخَانِ أَنْ لَفَعَلَمَا
 وَمِنْ الشَّطَاهِدَاتِ الثَّوَابُ قَدْ فُتِرَ
 وَصَحَّاحِي الْعَلَفِ الْمُوَصَّيَا
 وَعَلَلَاةٌ بِرِعَايَةِ الْغَرَضِ
 ثُمَّ هَلِ الْقَوْلُ بِجَعْلِ الْمُنْبِثِ
 بِسْتَاغْنٍ فَالْقَائِمُ بِتَقْوَلِ الصَّدَقَاتِ
 كِهَبَةٍ تُلْقَى بِشُرْكِ الثَّقَاتِ
 وَمَنْ الْعُلُوْادُ عَنِ الْوَصْفِ يَزُولُ
 وَأَنْ هُمَا فِي الشُّرْكِ فِيمَا اخْتَلَفَا
 وَقَالَ مِنَ الْحَرْجَاتِ مُنْتَبِثُهُ
 ثُمَّ أَدْعَى السَّيِّئَ مَا لَا لَزَمَهُ
 يَعْتَقُ وَالْمَالُ أَسْفَى كَالْمُدَّعَى
 وَتَجِبُ الرَّدُّ لِحَرْفٍ قَدْ جَرَتْ
 وَتَمْنَعُ اسْتِعْمَالُهُ بِالْعَادَةِ
 لَا مَا انْتَفَى الرَّدُّ وَفِيهِ كَرَهُهُ
الطِّفَّةُ اعْطَى الْفَقِيرَ صَدَقَةً
 كَعَسَلِ ثَوْبٍ أَوْ شَرَا شُرْتِهِ
 فَبِمَا قَصَصَ الثَّقَلَانِ بِالْحَيَاةِ
 وَجَوَزَ الشَّخَانِ أَنْ لَفَعَلَمَا
 وَمِنْ الشَّطَاهِدَاتِ الثَّوَابُ قَدْ فُتِرَ
 وَصَحَّاحِي الْعَلَفِ الْمُوَصَّيَا
 وَعَلَلَاةٌ بِرِعَايَةِ الْغَرَضِ
 ثُمَّ هَلِ الْقَوْلُ بِجَعْلِ الْمُنْبِثِ
 بِسْتَاغْنٍ فَالْقَائِمُ بِتَقْوَلِ الصَّدَقَاتِ
 كِهَبَةٍ تُلْقَى بِشُرْكِ الثَّقَاتِ

عاطفة

وَيُشْكِلُ الْمَنَعُ مِنَ النَّصْرِفِ وَالْإِثْرِ وَالْبَيْعِ لَذَيْنِ إِذْ سَفَى
 وَمَنْ اسْتَفَى الْمَلِكُ أَيْضًا يَشْكِلُ وَالتَّوَلَّى بِالْإِثْمَانِ مِنْهُ أَشْكِلُ
وَسَبِيلُ الشَّيْخِ أَبُو زَيْدٍ وَتَدَّ أَنْ إِمَامًا عَالِمًا وَيُعْتَقَدُ
 عَنْ رَجُلٍ أَعْلَى لَمْرَعٍ كَثُفًا لَأَمْلِهِ وَمِنْ سِوَاهُ كَيْفَتَنَا
 قُلْ تَجِبُ الرُّدَّ **أَجَابَ** بَبَلِي إِنْ لَمْ يُرَدَّ اسْتَعْفَ مِنْ لَهْ الْوَلَا
مُغْرِبَةً تَجَالِسُ الْمُتَهْدِي الْبَيْتِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ
 تَالِ أَبُو يُوسُفَ ذَا بَعْدِهِ مِنْ ذَلِكَ مَطْعُومٌ أَيْ بِسَبَبِهِ
 وَمِنْ الْعَمَلِ مَنْ أَتَى الْبَيْتَ مَالِ حِلٍّ بَلَا اسْتِشْرَافٍ نَفْسٍ شَرِّعٍ
 بِأَخْذِهِ تَالِ تَجَاهِرُ حَقًّا وَالْوَرَعُونَ قَدْ تَوَقَّعُوا خِثْمَهُ
مُجْدِبَةً خَادِمٌ قَوْمٌ فَهَنَدَا بَيْتَهُ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِي الْفِتْرَةِ
 وَتَجَمُّعُ الْأَزْوَادِ وَالْأَثَرِ عَلَى أَشْمِهِمْ يَرْجُو أَبْدَا الشُّوَابَا
 بِمَا كُنَّ مَأْخُوَاهُ عِنْدَ الْحَبَشَةِ وَلَهُمُ الْمَنَعُ بِتِلْكَ حَبَشَةٍ
 وَفَرَّقَ الشَّيْخُ بَيْنَ مَا نَصَدَّ بِهِ وَمَا لِلْفُقَرَاءِ قَدْ رَصِدَ
تَطْبِرُهُ دَوْعِبِلَّةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ لَكِنَّهُ مُحَيَّرٌ فِي الشُّفْقَةِ
خَالِصَةً مِنْ كَثِبٍ مُلْخَصَةٍ جَمَعَهَا الشَّيْخُ فِيهَا الْخَصَصَةَ
 بِنِ الْبِرِّ إِذْ لَا يُبَوِّى كُلُّ وَلَدٍ حَقٌّ فَلَا يَنْتَرِهُمَا عَلَى الرَّأْيِ
 وَلَا يَقُولَنَّ لِفَنَدٍ مِنْهُمَا أَفٍّ وَلَا يَظْلُمُهَا إِنْ ظَلَمْنَا

الحنف

وَلِيَحْفَظَ مِنْهُ جَنَاحُ الدَّلِيلِ لَا يُبَوِّيه وَلَوْلَا ذَلِكَ
 وَلِيَحْفَظَ مِنْهُ جَنَاحُ الدَّلِيلِ لَا يُبَوِّيه وَلَوْلَا ذَلِكَ
 وَلَيْدَعُ رَيْتِ أَرْحَمَهَا لَشَبِيرًا كَمَا هُمَا لِي رَحِيمًا صَعْبِيرًا
 ثُمَّ الْخَافُ وَاللَّيْهَ يَسْتَعْمِدُ وَمَنْ عَصَا فَبِالشَّقَاءِ يُبْعَدُ
 وَكُلُّ خَيْرٍ لِلْفُرُوعِ قَدْ حَصَلَ تَهْوِيكَاعِيَّةَ لَا صِيلَ أَنْصَلَ
 وَلِيَتَطَلَّبَتْ زِيَادَةً وَخُسْنًا يَقُولُ لِهْ الْوَالِدَيْنِ حُسْنًا
 وَالْأُمُّ أَوْ لِي فَطُلُقْ بِسَبَبِهِ مِنْ وَالِدٍ وَلَمْ يُزِدْ سَتْرَهُ
 إِذْ سَالِ الشَّيْخُ يَلْمُزُ ابْنَ وَمِنْ خَلَاتِ حَتَّى مِنْ يُبَسِّدُ
 وَمِنْ خَمْتِوَقِ اللَّهِ حَقُّ الْوَالِدِ وَشُكْرُهُ لَشُكْرٍ رَيْتِ وَاحِدٍ
وَسَبِيلُ الْمُخْتَارِ أَيْ مَاءُ عَمَلٍ أَفْضَلُ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَحْتَمَلُ
تَقَالِ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ مُطْلَقًا رِبْعُهُ أَجْهَادُ فَضْلًا الْكَلِفَتَا
 وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالْحَقِّ بَعْدَهُ وَالْأُمُّ أَوْ لِي النَّاسِ بِالْإِتَابِ
 فَغْنَى عَنْهُ قَدْ أَتَى مِنَ الْوَعِيدِ مَا يُؤَدِّبُ الْفَتَى
 تَالِ الْخَلِيمِ وَيُغْضِئُهُمْ يَسْدِي تَرْجِعْ بِرَّ وَالِدٍ وَأَنْكَرَدَا
 وَمِنْ جَرَحٍ وَحَدِيثِ الْفَارِصَا بِحُجْمِ الْبِرِّ لَخَلِ مِنْهُمْ
 وَمِنْ الْعَمَلِ الْبِرِّ الْكَبِيرِ لَعْنَةُ وَالِدَيْنِ الشَّيْخِ أَحْبَدُ
 وَالْوَالِدَانِ أَوْ سَطَا الْأَبْوَابِ لِحُجَّةِ الْفِرْدَوْسِ وَالْمَائِثِ

وَلِيَحْفَظَ مِنْهُ جَنَاحُ الدَّلِيلِ
 لَا يُبَوِّيه وَلَوْلَا ذَلِكَ
 لَا يُبَوِّيه وَلَوْلَا ذَلِكَ
 كَمَا هُمَا لِي رَحِيمًا صَعْبِيرًا
 وَمَنْ عَصَا فَبِالشَّقَاءِ يُبْعَدُ
 تَهْوِيكَاعِيَّةَ لَا صِيلَ أَنْصَلَ
 يَقُولُ لِهْ الْوَالِدَيْنِ حُسْنًا
 مِنْ وَالِدٍ وَلَمْ يُزِدْ سَتْرَهُ
 وَمِنْ خَلَاتِ حَتَّى مِنْ يُبَسِّدُ
 وَشُكْرُهُ لَشُكْرٍ رَيْتِ وَاحِدٍ
 أَفْضَلُ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَحْتَمَلُ
 رِبْعُهُ أَجْهَادُ فَضْلًا الْكَلِفَتَا
 وَالْأُمُّ أَوْ لِي النَّاسِ بِالْإِتَابِ
 تَرْجِعْ بِرَّ وَالِدٍ وَأَنْكَرَدَا
 بِحُجْمِ الْبِرِّ لَخَلِ مِنْهُمْ
 لَعْنَةُ وَالِدَيْنِ الشَّيْخِ أَحْبَدُ
 لِحُجَّةِ الْفِرْدَوْسِ وَالْمَائِثِ

ثم المراد قاهنا بالأسس في الفصل الأول فأنهم وأشباه
وأهل وذو الدين برة أشرير فاز من برة
وسخط الله تعالى والرهف مثله في الأيون فرصنا
ودعوات لا نرد أسدا دعوة والد على من ولد
ودعوة المسلم والذي ظلم في الترمذي عن تاتر مسلم
ومنيه لن تجزي والاولد إلا بعثيق بعد ملك ما حله
وانت مع ما لك في الحديث جاز شيخ وتاويل ووقف وحباز
ومنى الحديث المنذر المستند رك على الصبح ما يقول المندرك
ومنه من عفت ومن بتر الأصول يعف عنه وثب زه الفصول
وفيه أيضا في حديث الشاخر لما أنت لتوبة مسباره
فلم تتل حياة سيد البشر ما هو شاهد لحكم انفسد
ثم عقاب الوزر قد يؤخذ إلا الفقوق فله عجس
وكان كلن ابن حبيب يفتي مشيا على سبع أبيه المشفى
وتجل بحبي الفضل كان في الشيتا يسجن المالكو الدشتا
بجلده في الليل للكمهارة فهو بهد ابدل انفسد ااره
ومثل هذه الثرة قد اسمت في سلف الأمة قال ابن عميد
رايت في الطوائف انسانا حكما امثاله وهو يقول في الرمل

انها

ابن لها مطيعة لا ندع ر اذ الركاب نفرت لا تنفد
ما حملت وأرضعتني الشد الله ربي ذو الجلال اكره
وقال ما جزئتم الا في اريد علسر ما ارادت مي
وضربوا الامثال بالعمليين من البركة به البشون نائني
كان يح البنت كل عام بامه سقيا على الامتدام
تركب ظهرة على طول المدا تحملها مني طاو مضعدا
وهو قشيري ويدعي الصمته وكان في البرلام امته
والشيخ عز الدين قال لم اقف لهم على خد عقوق قد وصره
وغيره قال العقوق مطلق اذا هما بطل وصره اطلعت
وخلف امير لها قد اخلف من صور منه امته السدم
تحموا الطاعة في المشنتيه وكلها عنه لتنزيه ناي
كالل من مالها وهو يرك فيه اشتباها فب هذا امرا
فمنه عندا لا كثيرين ياكل حتما اذ الطاعة فيه تحمدا
ونسلح وجهاد منعا في الاباذن منها قد سمعنا
وطلب العلم وحج الفرص لا والجد والجدات كالذي شلي
في حالة الوجدان والفقدان وقيل بل محصا لشيان
وسفر المتجر قال الترافعي لا نقل منه عن نصوص الشافعي

بالعلمسي

وَالظَّاهِرُ الْمُسْتَعِ إِذَا حَالَ الْمَدَا أَوْ أَنْهَى سَفَرَهُ إِلَى الرَّدَا
وَالْأَلْتَرُونَ مَنَعُوا حَتَّى لَا يَصُولَ بَدَنٌ تَرْتَعُ بَارْتَابَهُ يَصُولُ
وَأَوْجِبُوا الْوَفَا لَا حَكَاةً وَتَدَبُّوا الْإِهْمَالَ وَالْإِهْمَالَ
فَكَلْبُ الْأَبْلِ الْأَبْسَدَا إِذَا حَلُّوا الدُّيُونَ لِلْأَبْسَدَا
لَا تَلْزَمُ الْأَبْسَدَا بِالْإِسْقَا وَفَعَلَهُ أُولَى الْأَخْبِيَا
وَالْكَفَّ عَنْ أَذَى أَصُولِهِ حَبَّ وَالْإِرْمَنْ أَصْلُهُ فَرَعَ مَا حَبَّ
وَحَبَّ الْأَثْقَاتُ وَالْإِعْقَافُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِهِ اخْتِلَافُ
وَالْأَمْرُ بِالْزَّوْجِ مِنْهُ وَالطَّلَاقُ لَا يَقْتَضِي تَحْتَمُّهُ بِالْإِعْتِلَاقِ
مَوْلَا الصِّدِّيقِ مَعَ أَبِيهِ لَهُ مِنْ مِثْلِهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ مَطْوُولُهُ
وَهَكَذَا مَذْهَبُ مَذْهَبٍ لَا يَقْتَضِي عَقُوقَ مَنْ لَمْ يَذْهَبْ
رَصِيدَةُ الْأَرْحَامِ عَمَّتْ وَاجِبُهُ وَضَدُهَا مِنْ دَلِ خَيْرِ جَابِهِ
وَالرَّجْمُ الْمُحْدَمُ وَالْقَرِيبُ وَابْنِي وَجُوبُ وَصَلِيهَا تَرْيَبُ
كِتَابُ حِكْمِ اللَّفْظَةِ الَّذِي لَفْظُهُ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ مِثْلِهِ شَيْءٌ سَقَطَ
ذَا الْفِطْرَةِ وَالْفِطْرَةُ رُفْقَةُ وَرُفْقَةُ أَشْمَرُ مَا يَنْدَلِرُنِي اخْتِلَافُهَا
وَالْأَزْهَرِيُّ قَالَ فَتَحَقَّقْهَا وَهَذِهِ عَنِ الْقِيَّاسِ خَرَجَتْ
وَأَنْ تَكُنْ عِنْدَ الْخَلِيلِ أَنْدَجَتْ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ
لِلْفَعْلِ وَالْمَلْثَرِ مِثْلُ فَعْلَةٍ

فيه

وَحَدَّثَهَا الشَّيْخُ أَخَذَ الْحَرْمَ مِنْ مَالِ غَيْرِهِ بِحِلٍّ أَوْ حَرَمٍ
وَحَصَّنَ مَا بَدَأَ حَرْبَ وَحَدَّه تَمَّ تَحْقُفُ مَوَاتٍ وَقِيَّتُ الْخَيْرِ
وَهَذِهِ مَدَّةُ الْحَرْمِ وَهَذِهِ وَمَا يَحْزَرُ مِنْهُ وَمَا يَصْنَعُ
وَمَا يَرِيبُ الْقَامَتَا عَاوَالُ التَّبَسُّرِ أَوْ دَارَتْ عَلَيْهِ إِرْثُهُ اخْتَبَسَ
بِسَبَبِ الرُّدَا بَعِ الْجَمْعُ مَعَهُ مِنْ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّنٍ مَعَهُ
وَعِنْدَ نَاقُولَانِ فِي الدِّيْ غُلَبَ فِيمَا مِنْ أَسْتِيْمَانِ أَوْ كَسِبَ سَلَبَ
وَالْأَصْلُ فِيمَا مَارَاةُ الشَّيْخِ مَحْمَدٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ
قَالَ زَيْدٌ وَهُوَ مَوْلَى الْمُنْبِيعِ شَالُ زَيْدٌ مِنْ بَرَحْمَةِ بُعِثَ
عَنْ لَفْظَةٍ وَجَدَهَا مُنْبِتَةً وَهُوَ حَدِيثٌ مَدْرُودٌ الْبِسْتِ
وَمِنْ أَنْزَحَتَانِ صَحِيحٌ وَابْنِي دَاوُدُ وَابْنُ مَاجَةٍ قَدْ أَجَبَنِي
حَدِيثٌ فَلَيْسَ بِهِ عَلَيْهَا بَايَمَاتُ رَفْعُهُ كَذَا عِيَاضُ ابْنِ جُمَارٍ
وَمِنْ ابْنِ دَاوُدَ لَعَزَى لِعَسَلِي قَضِيَّةُ الدِّيْنِ رَاذِلُهُ وَلِي
وَجَاءَ مِنْ أَسْتَدَةٍ نَائِمَةٍ بِرَدِّ دَسَارِ عَلَمٍ مِنْ أَمْسَرِهِ
وَاللَّهِ عَمَّا ضَلَّ مِنْ أَنْفُسَامِ كَحَصْنِ الْمَهَلَةِ الْأَمَوَالِجِ
وَمَنْ يَتَرَعَّى بَعِيرُ رَاغِبٍ نَافِذُهَا عَدَمُ الضَّبِّ غَرِ
وَلَحْنُهُ مُطَرِّفٌ نَمَامُصَا مُوَاضٍ مُغْنِيهِ بِالْبَسِيحِ مَضَى

فَكَانَ أَشْوَابُ الطَّيِّبِ بَاتِفَاتٍ قَدْ جَوَزُوا اللَّفْظَةَ لِإِثْرَانَا
وَمَا لَكَ وَاحِدٌ قَدْ كَرِهَ ذَلِكَ مَعَ جَوَازِهِ تَنْزِيهَا
وَعِنْدَنَا الَّذِي الْوُثُوقُ نُدِبَتْ وَقِيلَ بَلْ عَلَى الْأَمِينِ وَجَبَتْ
وَقِيلَ جَنَّمَ إِذَا ضَبَّاعًا رَجَّحَ وَالدُّبُّ فِي سِوَاهُ حَكْمُهُ أَنْفَعُ
وَرَأَيْتُ يَنْفِيهِمَا بِالْغَابِ بِهِ حِكْمَةٌ فِي الْوَسِيَّةِ وَالْبَيْتَانِ
وَلَسَوْكَ الْوَأَثَرُ لَا نَدَبٌ وَلَا يَبْعُدُ إِذْ مَنَّهُ الْوُجُوبُ نَعْلًا
وَأَمَّا جَوَزُ الْمَذْكُورِ تَنَاوُلُ اللَّفْظَةِ فِي الْمَشْهُورِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْتَكِبًا مَفْسُوقًا بَلْ خَافَ فِيهِ مَا لَهُ أَنْ يَفْسُقَ
أَوْ يَصْلَحَ نَفْسُهُ لَنْ يَتَّقِيَ أَوْ مِنْ خَافَ وَلِبَقْدَرٍ مِنَ التَّقِي
وَالْأَخْذُ لِلْفَاسِقِ قِتِيلٌ تَحْرُمُ وَكَرَاهَةٌ لَهُ عَلَيْهِ الْمَفْسُخُ
وَمِنَ الْوَسِيَّةِ أَخْذُهُ لَهَا أَمْتَنُ وَهُوَ مُؤْتَلٌّ إِذَا التَّقَى مَنَعَ
وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْوُجُوبِ فَتَرَكَ عَصَى وَالضَّمَانِ إِذَا تَلَا الدَّارُ
كَوَأَجِدَ الطَّعَامَ إِذَا يَنْظُرُ مِنْ ثَمُوتٍ جَوَى بِأَصْطِحَارٍ وَكُنْ
يَلْزِمُهُ إِتْقَانُ مَالٍ مِنْ حَرَقٍ لَغَيْرِهِ لَا يَغْنَمُ الَّذِي أَحْتَرَقَ
وَالْكَزَالِمَةُ قَالُوا يَنْدَبُ إِسْتَهْأَذِي اللَّفْظَةِ وَمَا لَمْ يَلْزَمْ
وَلِعَضِّهِمْ كَالْمُزَيْنِ حَتْمًا إِذْ صَحَّحُوا إِلَى سَائِلٍ تَحْتَمُّهُ
بِالرَّفْعِ فِيهَا عَنْ عِيَانِ أَنْزَحَارٍ وَلَفْظَةُ الْعَدْلِ بِذَلِكَ أَعْتَبَارُ

لَيْسَ

لَيْسَتْ تَعْنِي بِهِ مَعَ الْيَمِينِ
وَلَيْسَ الْوَكِيلُ إِذَا تَحْتَضِرُهُ
وَلَا مَكْرُوعٌ مِثْلُكَ رُبُّهَا
وَسَيَّاهُ الْفَرْقُ مِثْلُ الْحَكْمِ
وَمِنَ الْبَيْتِ الْأَشْمَلُ الْإِجَابُ
فَالْمُسْتَلَمُ الْحَرُّ الْمَلِكُ الْأَمِينُ
وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ مِنْ
مِنْ دَارِنَا وَمِنْ الْأَصْحَاحِ تَشْرِعُ
وَالْأَخْذُ الْقَوْلَانِ لَيْسَ يُعْتَدُ
بَلْ يَرْفَعُ وَإِلَيْهِ يَنْتَزِعُ
وَرَأَيْتُ الْحَكْمَ فِي الْمَوْثِقِ
فَمِنْ إِذَا رَأَى لَهُ تَمَلُّكَ
وَصَاحِبُ الشَّامِ قَالَ مُطْلَقًا
وَمِنْ بَرَاءَةِ الْبَصْرِ عَمَّا كَانَ
وَمِنْ الْوَكِيلِ أَنْ قَصْدِي
وَأَمَّا يَعْتَبَرُ التَّعْرِيفُ لَهُ
وَكَالْقَبْرِ وَجُنُودٍ أَوْسَفُهُ
أَوْ هُوَ لَا غَلَامٌ وَالتَّيْبَانِ
وَاجِدُهُ مَعَ وَصْفِهِ سَبَبُهُ
يَبْرُكُ حَقُّهُ وَذَلِكَ لَهَا
مِنْ حَقِّ مَنْ غَابَ بِأَمْرِ حَكْمِي
إِذَا فَضَّلَهُ أَنْ يُحْفَظَ الْأَنْسَابُ
لَيْسَتْ تَعْنِي الْمَالُ الْخَفِيرُ وَالْثَمَانِ
ذِي فَشَقٍّ وَكَانَ مِنْ أَمْرِ
مِنْ نَاسِيقٍ وَعِنْدَ عَدْلٍ تَوْصِي
لِقَدْرَةٍ وَأَنْ لَا أَخْذَهَا اعْتَدُ
لِقُطْعَةٍ كَقِيلٍ نَلْتَعْرِفُ مَرْغُ
وَصَانٍ عَنْ تَعْرِيفِهَا مَوْثِقُ
حَيْثُ يَزُولُ الْأَقْبَرُ مِنْ مَلَكَةٍ
وَالشُّوْبِي رَدَّهُ قَدْ أَطْلَعْنَا
بِالْأَخْذِ خَلْفَهُ عَنْ الْغَضَبِ
تَرْجُحُ مِنَ الْقَبْرِ بَعْدَ التَّحْلُفِ
مِنْ الْوَلِيِّ إِذَا يَصْدُقُ قَعْدُهُ
لَكِنْ ذَا بَيْعٍ أَنْ يُعَسِّرَ وَهُ

والأظهر إليه كلاً من لفظ الرقيق
وقيل قطعاً أن مولا رصده
أما إذا قال متى وجب دثها
فيل على القولين والامام قال
إذا نهاه عنه قال النشوي
وما يتغير به رقيقه أعتبار
فتلفت والعبد ذواً بتمان
وان رأى من عبده الخيانة
أما إذا أهل أمراً ملكت ط
فعلقا بدين من الرقيق
وصاحب اللقطة ذوت ثقتهم
ثم إذا أخذها مولا
فببر العبد وقيل إن عتق
والمذهب الصفة لا لفظاً من
كربيعين وهي للمولى وله
فالأظهر الملك لرت ثوبته
من كسب أو من مؤمن لا أرش
حيث لا أمر ولا نهى حقيق
وقيل لا قطعاً إذا النفس قصد
خذوا يثني بظاها ذلها انتهى
يصح قطعاً ومنعه يفتال
رأى أبو سعيد ذاهباً موتي
وان أقرت عنده الاختيار
قال راجح الأشقاء للضم
فذا عليه أوجبوا ضمائه
فلا لثرون صمته مالم يسط
وملك مولا إذا به حقيق
في فليس وموت عبد قد سني
كان النفاط منه قد ولاه
وتملك فمضى في راسف
صحت له كتابة إذ يؤمن
فان يكن لها يؤد جفلة
ولذا دركه من جوبته
جناية قبا تفاقهم سفي

اجمل

وجعل المبعثر ابن سلمه
وكالرقيق هاهنا من علفه
رفعت السيد ما ياترهما
وعند نفي العلم من ذمتها
وبعضهم غلطه وزيفه
فصل قولي الحيوان الممتنع
كفرس وكبير قد سبي
أو خيران كالحمام في الفلاة
وهذا على الأصح لسواه
وجاز في القرية للملك
أما الذي بذاته لا تمتنع
كذا الكيسر سابر الحيوان
وخير والأخذ من معارزه
للنمير الماخود والتعريف له
إن ظهر المالك **الشافعي**
ياكلها من غير تعريف ولا
وأوجب الحسنيين تعريف البديل
كالقرب في جميع ما شئ له
وأمر مخرج والمدة بالتص
وقال من الأم إذا يعلمها
ولسبوا ألوههم إلى منيتهم
وبعضهم أوله وأشتت صفه
من السباع إذ بقوة منيع
أوباشيتان كالخبي والأرشي
ياخذة القاص لحفظ بولا
يؤخذ والمملك شرعاً نفاه
وقربها على خلاف قد حكي
كالسنة والفحل فشرعاً مانع
وقيل لا يؤخذ في العمارة
بمن ابتاع العين والجيازه
وغرم قيمة إذا ما الكله
والسنة في هلكة أو شراع
عمران الثالث عندها يقتضي
والأظهر الجواز حيث يستدل

وَبَرَجُهُ الْمُنْفِقُ بِالْإِذْنِ إِلَيْهِ وَبَشِيرُهُ الْفَاجِرُ عَنْ قَائِرِ عَلَيْهِ
 وَالْبَيْعُ حَيْثُ لَا يَكُونُ قَائِرُ لَعَا وَخَصَّرَ الْخَلْفَ بِأَعْتَرَا مِنْ
 وَجَازِيَتِهِ لِعَقْبِهِ لِلنَّفَقَةِ عِنْدَ الْأَمَامِ وَسِوَاهُ أَتَخَلَّفَ هـ
 وَهَآ هَآ نَفَقَهُ إِذَا أَتَزَمَتْ وَهَرَبَ الْجَمَالَ مِنْهُ تَفَرَّصَتْ هـ
 عَرَسَتْ رَبِّ بَعِيرٍ تَرَكَهُ لِعُجْزِهِ فَمَا بَخَّافَ الْهَلَكَةَ هـ
 مَحَى شَخْصٌ بَعْدَهُ وَالْطَّمَعُ وَسَاسَهُ حَتَّى أَزَالَ أَلَمَهُ هـ
 فَعَادَ لِلصَّيْثَةِ قَالَ **مَالِكٌ** لَا تَحْصُلُ الْمَلَائِكَةُ لَهُ بَذَلُ الشَّيْءِ هـ
 وَبَرَجُ الْمُجْبِيِّ لَهُ بِالنَّفَقَةِ وَأَجْزَمَتْ لَهُ عَلَى مَنْ أَكَلَتْ هـ
 وَعِنْدَ **أَحْمَدَ** وَاسْتَحَقَّ أَنْ تَلَبَّ مَلَائِكَةُ أَحْيَاةٍ بَعْدَ الْمَقْلُوبِ هـ
 وَالْحَسَنُ ابْنُ صَاحِبٍ وَالْبَيْتُ قَالَا الَّذِي أُعْزِمَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَقَدْ هـ
 الْأَمْرُ إِذَا تَوَلَّى رُجُوعَهُ إِلَيْهِ إِذَا اسْتِطَاعَ فَلَهُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ هـ
 وَالْمَلَائِكَةُ فِيهِ **الشَّيْءُ** اسْتَبْقَاه وَلَا رُجُوعَ لِعَرْبٍ أَبْقَاه هـ
 كُنْفِقُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ مَا لَقِيَ وَمُخْرِجٌ مِنْ قَعْرِ خَيْرٍ مَا سَمِعَ هـ
 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي الْخَيْرِ أَنْفَرَدَ مَدْهُبٌ عَمَّشَ سِوَاهُ مَا وَرَدَ هـ
 إِذَا قَالَ مَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ مَا وَقَعَ مَلَائِكُهُ وَفَتِيلٌ عَنْ هَذَا رَجَعَ هـ
 لِأَنَّهُ الْخُرْقُ لِلْأَجْمَاعِ وَالْعَتَبَةُ الْمَوْجُودُ دَاخِلُهَا هـ
 فِي حَتَبَاتِ الْبَحْرِ إِذْ يُعْتَادُ مِنْهُ مَلِكٌ لَوْ أَجِدَ كُتُوبَ بَصْرَةَ فِيهِ هـ

وَمِنْ سِوَى الْمَقْلُوبِ فِيهَا مَعَا بِجَعْلِ لُقْطَةٍ لِفَيْضٍ لَعَا هـ
 كَذَلِكَ الْجَوْهَرُ فِي غَيْرِ الصَّدَفِ وَلَا يَلْزَمُ مِمَّنْ عَنِ الْقَبْرِ صَدَفُ هـ
 رَجُوزُ وَالْفَتْحُ الْمُهْمِلُ الرَّفِيقُ كَذَا مُمِيزٌ إِذَا الْغَنَبُ كَمِيقُ هـ
 وَمَلِكُ الْعَبْدِ وَأَنْتَ حَرَمْتَ عَلَيْهِ وَالْعَلَسُ كَقَرْنٍ مِنْ عُلْمَتِ هـ
 وَمُؤَنُ السُّبُوبِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَغَيْرُهُ دَالِغٌ فِي أَحْسَنِ سَائِهِ هـ
 وَلَقَطُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ لَيْسَتْ رَعُ فَنَ بَلَنُ لَهُ الْفَسَادُ لِيُسْرِعُ هـ
 مِثْلُ هَرَبِ سَةِ شَبَاعٍ وَالْمُتَنُّ بِمَلِكٍ إِنْ عَرَّفَهُ بَعْدَ الزَّمَنِ هـ
 وَأَنْ رَأَى فِي خَالَةٍ مِثْلَهُ وَامْلَأَهُ فَبَاخْتِيَارٍ مِثْلَهُ هـ
 وَقَبِيلٌ إِذْ يُؤْخَذُ مِنَ الْعَمَارَةِ يَلْزَمُ بَيْعُهُ بِالْأَسْكَارَةِ هـ
 أَمَّا الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُعَالِمَهُ كَرُحِبٍ كَيْفَ حَيْثُ عَالِمُهُ هـ
 فَإِنْ رَأَى الْغَنَبَةَ فِي الْبَيْعِ أَيْبَعُ أَوْ مِنْ سِوَاهُ يَتَّبِعُ أَذْيَبُ هـ
 جَقْفُهُ أَوْ لَا يَبِيعُ بَعْضُهُ رَجَفَتْ الْقَائِي لِيَقْفِي قَرَصُهُ هـ
 وَمُقْتَنَى الْكَلَابِ مِنْ بَعْدِ سَنَةِ خَصْرِهِ وَمُتَلَفٌ لَنْ يَضْمَنَهُ هـ
 وَفِيهِ وَالنَّايِضُ مِنْ نَجَاسَتِهِ كَحَثٌ لَذِي الْمُتَكَلِّبِ دُونَ قَاسَتِهِ هـ
 وَمَا لِحَفِظٍ أَخَذَتْ أَمَانَتَهُ وَآخِذٌ قَائِمٌ قَدْ نَقَى ضَمَانَتَهُ هـ
 إِذَا قَرَضَهُ قَبُولُهَا إِنْ دَفِيعَتْ وَلَا عَلَى الْأَصْحَ عَيْنٍ أَوْ دَعَتْ هـ
 وَيَلْزَمُ الْقَبُولُ أَيْضًا إِنْ بَدَا لَذِي غَدَاكَ رَدُّوْا أَبَدًا هـ

قال الفقيه اذا لم يدخل وقت تلك غن الغرم خيلي
 وهذه الحالة فيما لا شر لم يوجبوا التعريف فيما يذكر
 وأوجب الامام والحجة اذا وشرح مسلم الحشوية اذا
 فإن اراد بعدة خيانه مالا لثرون قد نفقوا صماته
 فلا تضمنية الحيد بعه في بابي اللقطية والوديعه
 وان يقارب قصده الاخذ من لانه في اللقط شرا عما ائتمن
 ومن يظير هائم المودع وقد خص بوجهين اذا الشؤ اعتقد
 وبعدة ليس له في المذهب تعريفة ولا تلك حبي
 ومن بهذه رأي تلك منه امام الكرمين استند زلة
 اذ هي كالمستأفر الذي عصى وبعدة في سفير قد اخلص
 ويجوابين اجابة التعريف ونارغ الفقيه لفظه اوجبه
 والاخذ للتعريف والتلك امانة مدة تعريف حكي
 وبعدة اذا لم تحضر تلتا على الاصح الا شهيد
 ويعرف الجش وقد راو صفه مع عفاص ووجا وصفه
 لم عليه بعد ان يعرفه ان قصد الملك لنوع عرفه
 في باب مستجد وفي الاشواق والموضع المقصود باستحقاق
 لا مستجد سوى الحرام متعلق كذا الاشياء في هذا الخلف

والظاهر

والظاهر اخضا صه بالموسم ولم يقيد به الذي سمي
 ومقتضى الوسيط والتمس به والشرح والروضة والكفايه
 تحريم الشايد بكل مستحي والمذهب اللزوم بلا تردد
 والنقل في المجموع في الحجاب به وندبوا للسامع الاجابة
 يقول لا زده الله عليه وان يكون سفيط منها في يديه
 ومن القري والتبلي الصغير بها تحضه لا تعبير
 والفلوات والبراري تعبير من امر او يقرب في الممر
 ويقل نزوح للقريب الدالجب حتما بغير قصده وحوال
 قال النوادي الاصح يند في تليفه بالعود للمثقف
 كالمع في الاصح ما وصفه تسليمه للغير كى يعرفه
 والاباذن حاتم اذ اتاه يضمنه من غير خلف قد حواه
والشرط في المعروف الصيانة والعقل لا العفة والامانة
 والمناجى الخلية ليس يكتفى بقوله كاجبي عسفا
ومدة التعريف فيما اختلفوا فيقتل اعواما لا تعرف
 اذ عن أبي في البخاري زوي وفيه اتمام اشل منطوى
 وقد أتى القول بهذا عن عمر وانه في لقطه به امر
 لكنه مخصص بواقعه وما رأينا بعده من تابعه

وأجمعوا من بعده على سنه
 فان لغير الملك نأدى فحررا
 والعرف من رقت ووصف معتبر
 لم يصح ثم كل جمع
 ثم السيد ارفع لغيره نذب
تمت على يكتفى في المشترك
 لحسنه القاضى ونظر المقدسى
 والشعخ نجم الدين في الحكم اعتمد
 وليسر تلى سنة مفروقة
 امامنا والراى يعنى بنصفه
 عن العراقيين والى فرحسين
 ويذكر الاوصاف لا مستنقضا
 واوجبوا مؤنة التعريف له
 ومن سواه مارة الشىء من
 أو يبيع بعض او باذن قد حصل
 ثم الحيفير اختيار المعظم
 بلزمتا يعلم ان صاحب
 ومن الأقال قوله مؤلفه
 قصد فيا سنيبانه قد أمرا
 فحرقا التماريد ابغش
 حيث لا ينسأه شخص ضيعة
 وقيل من ناصد ملدة تحب
 ليستة او عدد الذى استترك
 ورجح السبيلى عما فقيس
 لقدد العام وهذا المعتمد
 من احسن الوجوه مما اطلقه
 والنقودى بالثقل منصفه
 وقيل يلحق كونها من سنتين
 وضمنوا مبالغا معشريا
 على مرئيد الملك فما فعله
 من بيت مال او الاقتران
 لذي الشقا منته بالذي اتصل
 تعريفه ليس بعام ملزم
 لم يترك الاعتراف من صاحبه

٢١٠
 ب

ثم الحيفير قيل دينار وقيل
 وقيل درهم وقيل دونه
 بل الذى يقبل فيه الأسف
 لا يحول عنده التأسف
 لغير الفاروق من شار الحجاب
 والعام عند الأكثرين ذواتها
 فترك الاستيفاضا في اقوالهم
 تجعل العموم في احوالهم
 وقال في الاصطاح لا تعريف في
 مما قل اذ فيه حدث ما نفي
 عن جابر من الشاير المشهوره
 للنة مضعفت في الشوره
تدنب الشىء الحيفير كونه
 ولستفظ التعريف عن النقط
 وفيه للفاروق قول انطب
 لما رأى فغيره فزيد
 فقال ذا الشخص ارى تاديبه
 بدرى اذ في عموم السورع
 ما هو معدود من التسلط
 وكان منع سيد الأسم
 من اهلها الحشية الاثام
 لا يقال حاله الاسلام
 ياخذ ماضع بلام لام
 فذاك في الذى عليه الأسف
 يعظم لامافاته التأسف
قلت وقد أفاد عبد المؤمن
 الحافظ النونى ذوالفقش
 عن حاله الاسلام نابع الدين
 فيه سؤالا فحكم النبيين
 وبالذى فترته عنه الحجاب
 فالحبر حقا من اجاب واستجاب

تحقيق اللقطة للسنايل
 فلائى الرد إلى المدكور
 ونقل الكاوى عن الأوزاع
 في الحصد والمحش بالفتاف
 ومن غريب بابيس مسكين
فصل اذا عثرتم على ملك
 مثل ملكك وقتب ليل
 وارت الوكيل مضمي سنبت
 ولغده ان ظهر المالك له
 ومن الأصح واجب قبل الطلب
 قالوا ولا خلاف ان الملك
 والمجرد الظهور الأظهر
 زواله في شأته المعسلة
تميم القليل منها والكثير
 بالانفاق عندنا ومالك
 وتبلغ الفقير والنعمان
 عمن عليه يحرم النصديق
 يجوز اذا بينا الرد عن ملك
 وصية بالعلم المشهور
 ان الذي يسقط من زراعي
 ملك لمن لم يرضى في
 وليس للمالك ذي القليلين
 إلا بخبرة بلفظ قد حكي
 فتصد وقل بالمضي استلغى
 تحلم بالملك لوت لقطته
 وأنفق على رد ودفع له
 لعدم الابدال ان رد غلب
 لو رد ها يغتبل ختامها
 لا يرفع الملك وهم قد فرروا
 ورد بالفساد ما تقبله
 باخذه الغني جرما والفقير
 بخير للغير ملك ذلك
 قد قال ملك هذه مبان
 وتحفظ الغني اذ يصدق

عزير

وعن أبي ابن كعب عني
 وابن ابن طالب قال الشاعري
 وموون الرد على من ملكه
 ويهمل المثلث رب لقطته
 وسبق حكمه ان أنلفه
 وعن أبي اسحق وابن سلمه
 مع اعتبار زمن الملك
 مضي رد ودبدل او مبدل
 وتأخذ الأرس مع المعيب
 فان أراد المالك الرجوعا
 وخضه اراد منهم بدله
 ويتبع الزوايد المتصلة
 ومدعى العين بغير يده
 إليه لا تدفع قال الشافعي
 وجوزوا الدفع له ان وضعه
 من غير الحيا على ذي اللقطة
 لو اصف ودبوع لا يعلم
 قد صح أخذها وهذا مكي
 عنه الزكاة انجزت من دفع
 وهي على ملتفت قللكه
 لمثله وغيره بقمته
 وقيل من قبل الظهور اخلفه
 مقالة ليست هنا مسلمه
 ثم اللدايشي عنه قد حكي
 بعد ذلك لتغيرت ولي
 والارش قد ناهى التمدب
 لبدل ياخذ جميعا
 عن ارشيه اجيب دون اوله
 للعين لا التي غدت منفصلة
 وغيره لرصفة مبدته
 إلا انصدق من المدافع
 وطن صدقه بتخصيص الصفة
 اذ هو مدعى بالابتداء
 مالكها وهو بائع مشهم

ووافق النعمان وهو المذهب وقيل ان ذاعليه لجب
 ومالك واحمد والشاهر قد اوجب الدفع بوضيف طاهر
 والشافعي ان ينفذ المالك بوصف منضبط
 لمن نطق صدقته فما اعتمد من الوكاو والعناصر والعرف
 وشاهد الوصف عند الحجة يلفظه لا في خاتم قد حجب
 ويسمى الملتقط الشهادة وحال اذ وافق اجتهاده
 فان اقاما فاسقين عنده فلذلك ادعاه لن برودة
 والشع خضري زوده النقي بشاهد معدل ان حلفا
 ويقدر معها لصاحب البيان تحوّل العين اذ امع الفهمان
 لمن رأى شاف والملتقط من لا يظن منه بلا علم سقط
 ياخذة الأول عالم على وفي ميو ذلك وجه قد حكي
 وان زبد القدر واعطى ذال الشئ ما حلف على القصد في
 ان قصد الادب نفسه فله اولافو جان لشخصه وكله
 والنووي مع الشوق في ذال الباب جز ما فادلة واعرف
 وحرم اللقطة بالتعقبات تملك في البلد الاثبات
 على الأصح وكذا اهل الحرم وواجب تغيرها اذ حترم
 وحرم الصلاة الأثمة فيما وصفت بانفس الحرمه

خاتمة

خاتمة روى أبو داود في الحاقنا بالحكم في أم القري
 ولقطة الحجب منها قد ورد وفي اللسان المستند المعرف
 يترك قد استند ذال أي عرفه وقيل بلمستندها الذي طلب
حرر هذا القاسم ابن سلام **كتاب احكام اللقيط** وهو
 ولو تمير الاجل التريبه وبالذم ومنبوذ ووصف
 وتبذره من أفع المعاصي **والأصل فيه** وتعا ونواعلي
وفي الحديث المؤمنون كلهم والمؤمنون كلهم اهل ولا
 هموا من الظلم وتغري وحسد والراحمون من حريم رجموا
 جميع خلق الله جل وعلا والائمة خضرتا ركا قد علمه
 خوفا من الافراط والتفريط

المعالم

عَادَ بِسِوَاهُ تَنْتَرَفِي الْحَصَانَهُ
 وَإِنَّمَا يَلْتَقِظُ الْمَدَامُ
قَابِلَةٌ أَنَا شَرْيُزُ الْعَزْ
 فَقَالَ أَنْتَ يَا أَبَا جَمِيلٍ
 عَمِي الْغَوِيْرُ ابْنُ سَافَاثِي
 فَتَرَكُ الْمَنْبُودَ بَعْدَ فَيْدِيهِ
 وَارْتَبَهُ وَقَالَ مَتَى التَّفَقُّهَ
 فَابْهَمْتَنِي **وَالسَّنَاءُ فَعِي وَمَالِكُ**
 وَيَلْتَقِي بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ
 لَا مِنْ مَسَافِرٍ بَلْ فَطَرَهُ الْكَفَيُّ
 أَمَّا إِذَا عِلِمَهُ مَنْ مَلَكَ بِهِ
 فَالْسَيِّدُ الَّذِي كَحَقِّ وَلِيهِ
 وَكَالْرَفِيقِ ذُو تَنَابُغٍ عَمَرَتْ
 عَلَى الْأَصْحَ كَسْبُوعٍ فَيَا
 وَأَنْ يَسْتَوِيَةً مَبْعُوضُ لَفْطِ
 وَكَالْقَتَقِ أَمْ فَرْعِهِ وَمَبْنٍ
 وَشَرْعُ اللَّفْطِ بِاتِّفَاقِهِمْ
 مِنْ ذِي الْبَحْثِ وَالْجَرِّ أَوْ سَفَاقِهِمْ

وَسَلَامٌ

وَمُسْلِمٌ مِنْ كَلَامِ الْفَقْرِ لَا
 وَقَدْ تَمَّ السَّابِقُ وَالَّذِي يَرْكَبُ
 وَهَذَا هُنَا الْغَنَى دُورُ فَحْصَانِ
 كَلَّ النَّوَاوِي الْأَصْحَ الْأَسْتَوَا
قُلْتُ الشَّرِيفُ بِالْشَّرِيفِ
 كَمَا يَلِ الْمُسْلِمُ وَيُنَافِي الْحَسِيدُ
 وَقَدْ تَمَّ الْعَدْلُ عَلَى الْمُسْتَوِي
 وَلَيْسَ فِي تَفَاوُتِ الْعَدَالَةِ
 وَالْحَرَاوِي مِنْ ضَمَائِنِ أُولَى
 وَعِنْدَ الْأَشْيَاءِ وَالْمُسْتَوَا
 وَمَنْ أَرَى عَلَى بَنِي حَرْمَانَ
 وَحُجَّةُ الْأَسْقَلَامِ عَمْرُ بْنُ هَلِي
 وَلَا خَيْرَ اللَّفْطِ إِذَا تَمَّ
 عَلَى الْأَصْحَ الْأَسْتَوِيَا وَالْمَبْلَدِي
 فَإِنْ تَفَارَقَتْ بَحْثُ لَيْسَ هَلِ
نَعْمَ لَهُ لِبَلَدٍ سِيَوَاهَا
 وَقِيلَ مِمَّنْوعٍ لِحَفْظِ نَسَبِهِ
 يُوجِبُ فِيهَا صَحْحُ أَنْ يُنْقَلَا
 حَالَهُ مَوْضِعُ أَرْدَحَامِ أَنْ حَرَكِ
 وَمِنْ تَفَاوُتِ الْغَنَى وَجْهَانِ
 لَشَرَفِ الدَّائِي وَمَنْ عِلْمُ حَاوِي
 وَالْقِرْنُ بِالْقِرْنِ يَنْقُشُ دِي
 فَلْيَقِفْ لَا يُعْتَبَرُ الْوَصْفُ الْمَزِيدُ
 وَمَنْ ثَلَاثُ بِلَدٍ سِيَوَاهَا
 مَا مَرَّ مِنَ الْغَنَى مِنْ الْمَقَاتِلِ
 لَا أَمْرًا وَإِنْ تَوَالَتْ مِنْ جُحُشِنِ
 تَحْلِفُ فِي التَّقْدِيمِ بِالْأَقْدَارِ
 بَحْثُهُ إِلَى بَنِي لَوْشِدِ الْحَيْرَانِ
 فَرَعَ هَرَبُ حَكَاةٍ فَاعْدِلْ
 وَمُسْلِمٌ وَهَذَا فَرَفِيمٌ كَعْدِ
 تَمْنَعُ تَلَهُ لِبَدُو السَّوَادِ
 مَرَادُهُمْ مِنْهَا غَيْرُهُ سَهْلًا
 إِنْ تَرَبَّتْ مَسَافَةً حَوَاهَا
 فَرَمَاضِ الْفَنَى بِسَبَبِهِ

لَا الْعَمَلُ

وللغريب في الأصح نفسه له
 أمّا الذي التفتحه من حيله
 من القوافل التي من
 وإن يكن منجى إذ نجح
والشافعي قدّم الحزم المقتم
 وفصل الأصحاب كالذي سبق
 والقروى في التفتيح فريته
 عند ابن حبان وأرتضاة الثوري
 ثم على اللقب حتماً ينفق
 منه ما يعمه بحمته
 واستبعد العزيزة الهبة
ثم المحضو عن بالفتيح
 له وماله به نقول
 كالغريبين والمالك والبيهم
 برّك حيا به أو الزلّوب
 ولك أن تقول هذا يشك
 على الأصح ملته لراكبته

ومملكه من غير خليف جارك
 يستزك الاغتراد لكن سكتوا
 عن اشتراكه لمن حلت معه
 أمّا التي بقربه تسيبت
 عند سليم والامام ابطاله
 والملك في القرية والبستان
 وطرد الوجهين في المشتخر
 أمّا الدفين تحتة فليس له
 فيها بقربه يكون من ثياب
 وابن ابرهيرة قد ملكه
 وحجة الاسلام ايضا في الدين
 فلا كثرون الغوا الكتاب
 وزج الشك في أن البائع
 من دفع من نازع لاق الحكم له
 وجبت لمال له تحققت
 من المعد لمصالح الأسماء
 وقيل بل للقطا بقية من
 في خيمة مضروبة وداري
 فيما اذا كان سواه يثبت
 بها وعن مقامه ما منع
 ثم عن هذه اليه تسببت
 فيها لم يوطئ بعد عطله
 من البحر والكاوي اتا وجهان
 في كل ضيقه وذالم يظهر
 وصاحب الكاوي الكبير نقله
 وغيره في الفرق من غير ارتياح
 وشركا فيها أنتق التركة
 بحكم بالتعيين فيه كالسفين
 مثل كبريا شير كتابه
 يكون قوله بهذا سائغا
 بالملك وهو في الدعوى يشكله
 من مال بنت المسلمين ينفقه
 اي خمس الخمس فعنه لا منام
 ثم على غني قوطير يفسد من

الشركة

وَيَرْجِعُونَ بِالَّذِي نَفَعْنَاهُمْ
وَعِنْدَ نَفْعِ الْجَهَةِ الْمَعِينَةِ
فَرَضًا وَجَوْنًا وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ
وَالْقَيْدَ لَا يَنْتَهِى بِرَأْيِهَا نَفْعُهُ
وَهَاهُنَا الَّذِي يَنْتَفِرُهُ قُضِيَ
تَذَنُّبٌ الَّذِي لَطِيفُ التَّفْطِطِ
وَمِثْلُ كَيْفِ الْإِثْنِ الْمَشْأَلِ
قَالَ التَّوَارُوتُ وَمِنْ الْإِنْفِاقِ
وَهُوَ غَرِيبٌ إِذْ حَلِيَ فِي السِّلْسَلَةِ
وَدُوْعُهُ عَنِ الْمُرَاجَعَةِ
مِنْ بَعْدِ مَا لَا خَافَ أَوْ الْإِفْرَاضِ
فَصْلٌ إِذَا وَجَدَ مَشْنُودٌ
أَهْلَ كِتَابٍ أَوْ جَمْعٍ مُسْتَقَرٍّ
وَجَلَّ فِيهَا مَسْأَلَةٌ فَيَنْتَفِضُ
وَمَا عَلَيْهِمُ الْإِفْرَاضُ وَتَعَلُّبُهَا
فَوْضُهَا الْمَاضِي عَلَيْهِ كَمَا مَضَى
لِقَبْلِهَا يَتَّبِعُ فِي الْأَسْأَلِ
وَعِنْدَ تَالَاذُونَ الْأَسْأَلِ

لَمْ يَدْرِ الْكُفْرَ إِذَا لَا يُسْأَلُ
وَاحْتَارَ فِيهِ صَاحِبُ الْإِبَاحَةِ
فَإِنْ نَفَاهُ الْمَسْأَلُ الْمَعْنَى
وَمَنْ لَهُ تَحْكُمُ بِالْإِسْمِ
يَتَّبَعُهُ إِذَا اتَّيَبَتْ
وَوَصْفُهُ الْكُفْرَ لِقَرَأَتِهِ
وَالْوَلَدُ الْمُنْسُوبُ بِالْأَجْمَاعِ
وَيَتَّبَعُ الْأَشْرَفُ فَالْإِسْلَامُ
وَإِحْقُقُ لِلْبَاطِلِ حَتْمًا دُونَ
بِالْإِسْقَاقِ رَدَّةً وَمُسْأَلَةً
وَسَائِرُ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ
وَمِنْ الْحَبَاةِ مِنَ الْأَصْحَاءِ الْمُفْتَرِ
وَمَا لَكَ لَا تَتَّبِعُ الْأُمَّ السَّوْلَةَ
وَقَالَ تَقْضِ الْعُلَمَاءُ تَتَّبَعُهُ
وَالْحَبَشَانِ زَامَانُ التَّفْطِطِ
ثُمَّ أَيْسَرَ حَزْمٌ قَدْ كَانَهُ مَذْهَبًا
وَقَالَ مَنْ زَنَتْ مِنْ أَهْلِ الدَّمَةِ
وَلَمْ يَدْرِ الْمُسْأَلُ لَا يُسْأَلُ
أَنَّ الْمُرُورَ مَقْصُودًا
فَمُسْأَلٌ وَلَا أَنْفَسَابٌ عَيَّنُوا
بِالَّذِي رَفَعُوا دَعَاؤَهُ ذَوَاتِ
لَا يَجْرُدُ أَدْعَا عَيْنَهُ
وَقِيلَ رَدَّةً لَهُ بِالْوَصْلِ
كَأَصْلِهِ الْمُخْصُوصُ بِالسُّنْبَاعِ
يَعْلَمُوا وَلَا يَعْلَمُ وَتُسْتَدَامُ
وَوَصْفُهُ هَذَا الْكُفْرَ حِينَ يَمْلُغُ
مِنْ أَصْلِهِ ثَبَلُ الْبُتُوعِ يَسْأَلُ
كَأَيُّ سَوْءٍ حَالُهُ الْمُنَاسِبَةُ
يَتَّبِعُ مَنْ أَسْأَلَ فِي كُلِّ الصُّورِ
إِلَّا الْيَعْنِي فَلَوْ أَلَدَ السَّوْلَةَ
تَحْصُرُهَا الْأَبُ لَيْسَ يَتَّبَعُهُ
مَنْ سَرَّحَهُ عَلَى الْوَسِيَّةِ نَقْلُهُ
عَمَّنْ إِلَى طَبِيبَةٍ عَمْرٍ أَدَّهَا
إِسْلَامٌ قَدْ عَمِلَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ

ح
الاحسن

وفي المحل العم في استنباح كوالدين مذهب الأوزاعي
 وينبغي الجنين بالاجتماع وإذا انتفى مانع الاستنباح
واحمد قال إذا مات الأب فالحمل مسلم وعنه بنسب
نظرة في الطفل ثم ان وصف ذالكفر فهو بارئ اذا تصرف
 وشرطه ان لا يكون قد انا بعد البلوغ من ان لم يكن
 كان لم يرد وحكم الشاخي عليه في جميع حال ما صح
 او لا فلا اعتبار بالذي سبق منه ولست أدرك ما منه استنبق
 حتى يرد ارثه من مسلم ويرث الا في اذ به سمي
 وقبل ان يعطى بالشهادتين بعد احتلام فثله بالصفتين
 لا يوجب القضاء لكن الدية على الصواب وهي في النقص مائة
 وان كان خالفا للأصحاب فيه ومن فوايد الخلاف يسطر فيه
 تكليف قادر على النطق بما به يصير اهل كفر مسلم
 قال الحليم وتابع الأصول بومر بالشهادتين والخصم
 فان شهي عن ذاك او لم يعلم من والى الدين القويم يثبت
 لا تقتل المسلم حين قتله والكفر منه بعد ذالن ثقله
 قوله المسلم بالتحديد بلزمة بكلمة التوحيده
 الله باجتهاد السنين باق على حقيقته الا ان

وتركه التجديده وموسوس من غير كفر ردة اذ بؤس
 وما ادعاه اخر امتنع ولم يرد ذلك في الامصار
 وقد عوا على خلاف سبقا وتبعه دين السابري
تمت قال النواوير هنا المهذب
 اذ فيه وجهاً ونحوه
 وذاك وهم فاحسن ملجئ
قلت وقد حل الخلاف البعوي
والشرط فيه بانفاق المذهب
 ويلتقي من هذه المعية
 ولا يضره اختلاف الملك
 لا صلبه المنبوع حيث نسبوه
 بسبب القوة من الانسا
 قال الحليم اذا كان السؤلا
 جميع اهل الشبهة في كل الصور
فلم قلتم انه اذا انفرد
 من غير كفر ردة اذ بؤس
 وما ادعاه اخر امتنع
 عن علماء سائر الأعصار
 تقريره كجزية فاستدركا
 طفل حكاة سائر الأصحاب
 في الثقل والتفحيم ما تذهب
 ما قاله الأصحاب فاحذر ما روي
 والأمر في بيان مثله وجب
 والبيروالي في فقات التووي
 ان لا يكون معونة أصلاً سبي
 يكونه في جيش أو سرية
 ولا يزوج بعده بالملك
 وليس كالحج إذا مات أبوه
 والصنف في التابع بالأسباب
 لمن سباه فهو ثابت على
 اذا الولا منتصف من كفر
 يتبعه ومع أصله يرد

ثم أجاب عنه بالذي مضى من قوة الاستجاب فيما فرصنا
 أما إذا سبناه ذبيحاً فلا يحكم بالسلام فيه إلا ولا
 على الأصح والأصح يحكم وإن شارك الذي فيه مسلم
 وحكمه بالكفران شككهم كمن لا يؤمن أسسه لم
 وفيه وجه أنه فيما ظهر للمسلمين دون أمر استثمر
 فيلحقان ببلاد الحرب بوصف كفر لعظيم الكذب
 وإن أراد جزية أقر من غير تابع لما استقر
 أما إذا سبنا بالاعتصام بعد بلوغ واختصاص لا
 ففيه كالمسلم من أموات في الغسل والتكفين والصلاة
 والدفن في مقابر الإسلام يحق كذا العقل عن الإمام
 قال الثواري وقد اختار بل القواب فيه إذ كثر
لغير صغير أبواه أسلم ما والتكفل في الإسلام لن يتبعهما
صورته طفلاً سبناه ذبي ثم تلى سبني أب وأُم
 وأسلم ما أو بسواه ملكاً فينتفي كذا الجليلي
 قال غير الآن على ذي المذهب لعدم استنباع فرع قد سبني
حقيق الذي حيث أسلم هل ما سبناه فهو أيضاً مسلم
 ومثل ما وصفته خبره من طفلاً وبالإسلام كل أشد هدر

لا تغفل فيها

لا تغفل فيها وماك السبب كل يصير مسلماً بغير سب
وقل على هذا صغير مسلم أصوله على المذاهب أسلموا
مجدبة من مات من قال القبي فيه اختلاف والفقه المحبيني
 اللهم في البعد والأكس دام فيما يخصهم على أنفسهم
 قول النبي في أعلى الجبان وولد الذي فيه بأميتان
 وقيل خسر دايع وقت وسوي هذين قيل من الجنان قد أوى
 وقيل من الأعراف يسكنونا وقيل من المحمد يسألونا
 وقيل من النار وهذا الصنعها والقول بالفوز لهم استدركها
وهذه مسألة مهملة فيها النصوص اختلفت لا مذهب
 وعلمنا الشرع والحقيقة في حكمنا قد بينوا الحقيقة
 فلا الإمام كان شلح يذكرون أن أبا اسحق كان يفتكر
 خصوص الفقيه المترقي الأقوال في الحكم فمسئلة الأطفال
 رولد المتردد والمتردد عند الثواري تابع في الردة
 ومسلم عند الإمام الرافعي والفرع لا يضره للشافعي
ذنايتان الشافعي لا يترك الإسلام غير بالغ معتبراً
 إذا عقله قبل البلوغ ما حكم ولنا ليق الرجال ما أحتمل
 فالعقل أعلى رتب العالم وفي القبي نوع من الامتثال

في حكمها

وَعُقْدَةُ الْإِسْلَامِ أَشْنَى كُلِّهِ فَلَا تَصُحُّ مَعَ نَقْصِ النَّسَمِ هـ
 وَلَفْظَةُ التَّوْحِيدِ إِنِّ شَأْنٌ خَيْرٌ وَذَانِ مِنْهُ الْغَيْبُ إِذَا لُحِثَ بِهِ
 وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا لِمَنْ زَامُ بِالْإِغْفَاقِ فَلِذَا الْإِسْنُ الْإِسْلَامُ
 وَتَتَّبِعُ الْأَصْلَ إِذَا مَا اسْلَمْنَا فَلَا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا مُسْتَلَمًا
 وَاجْمَعُوا عَلَى رُجُوعِ الْغُرَّةِ بِاللَّهِ بِالْبُلُوعِ وَالْعَقْلُ صِفَتُهُ
وَاحِدٌ رَأَى الْحَسَنِيَّ خَيْرِي عَلَيْهِ ذَا الْفَتْحِ وَالْأَمْرُ خَيْرِي
 وَالرُّقْفَةُ رَأَى ابْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا لَعَنَ وَقَوْلُهُ تَقَرَّبَ بِهِ كَرَهُ
 وَكُلُّ ذَا الْأَنْ وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَقَوْلُهُ الْأَشْتَادُ مِنْهَا سَابِغُهُ
 إِنْ أَصْمَرَ الْإِسْلَامُ فِي آخِرَةِ نَارٍ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْفَقْدِ الْعَيْنُ الْمَفَارِ
 وَاسْتَشْكَى الْأَمَامُ ذَاوَالرَّحْمَنِ أَحَابَ وَالْفَقِيهَةُ كَالْمَسَاكِينِ
ثَانِيهَا بِالْفَتْحَةِ الشَّهَادَتَيْنِ خَالِ يَنْ وَلَدٍ وَوَالِ السَّادَتَيْنِ
 نَدْبًا وَقِيلَ وَاجِبًا وَكَالْمُؤُولِ كُلِّ مَرْتَبٍ انْتَهَى عَنْهُ الْكَسُولُ
 مَنْ أَصْبَرَ بِالْعَانَةِ فَدَّهْ نَانَ ابْنِ مُوَاتِرٍ خَيْرٌ دَّهْ
 وَمَنْ رَأَى إِسْلَامَهُ فِي صَغَرِهِ خَيْرِي عَلَيْهِ حَلْمُهُ فِي كِبَرِهِ
 قُلْ لَا رَيْبَ وَالنَّجَاحُ لَا فِي الرَّدَّةِ وَغَيْرِ هَذَا التَّوَكُّلِ رَدَّهْ
فَقِيلَ ذَا الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَغْتَرْ بِالرَّقِ خُرْدُونَ أَرْقَاقِ عُرْفِ
 وَالْأَمَامُ هَا هُنَا تَوَسَّطَ اجْرَاهُ فِي كُلِّ صَغِيرٍ يَلْفَ ط

اذن قال

إِذَا قَالَ إِنْ أَلَّ إِلَى سِوَاهُ تَبْلُغُ التَّرَدُّدِ مِنْهُمْ سَاهُ
 وَمَا عَلَيْهِ أَمْرُهُ قَدْ اسْتَقْدَرُ فَالْحَكْمُ مِنْهُ نَابِتٌ وَإِنْ أَمْرُهُ
 بِالرَّقِ لَا مَرَدٍّ وَفِيهِ صَدَقَتْهُ يُقْبَلُ إِلَّا إِذَا بَصُرَ سَبْعَةً
 وَلَا يَصْرُقُ قَبْلَهُ الَّذِي أَقْتَصَا حُرِيَّةً مِنْ فَعْلِهِ الَّذِي مَصَا
 كَالْبَيْعِ وَالنَّجَاحُ كَلَّ رَيْبُ تَقْبَلُهُ مِنْ أَصْلِ رِقِّ وَالَّذِي لَسْتَقْبَلُهُ
 مِنْ حَلْمِهِ لَا مَا مَصَا إِذَا الصُّورُ تَخَصَّرَ غَيْرُهُ عَلَى الَّذِي طَهَّرَ
 وَقِيلَ مَقْبُولٌ مَا يَصْرُقُ بِهِ وَقِيلَ مُطْلَقًا وَلَيْسَ لَشَيْئِهِ
 مَفْرُوعٌ إِلَّا أَنْ الْمَدِينِ الْمَوْسِرَا عَلَيْهِ إِذَا تَقَصَّنَ عَلَى مَا طَهَّرَ
 وَلَيْسَ كَحَقِّ الْجِدِّ مِنَ الْجَنَابِ وَحَدَهُ وَالْقَدَفُ عِنْدَ الْغَايَةِ
مُلَغَزَةٌ لَقَبْتُهَا أَقْرَبَتْ بِالرَّقِ لَمْ يَنْزَوِاجُ قَرَّتْ
 مَقْرَعُهَا السَّابِقُ لِلْأَمْرِ دَارُ تَجْعَلُهُ مِنْ جَمَلَةِ الْآخِرِ دَارُ
 وَالْوَلَدُ الْحَادِثُ بَعْدَ رَقَّتْهَا لَيْسَ لَهُ حَقٌّ يُرَى فِي عَشْرَتِهَا
 لَدَيْهَا تَعْنِدُ لِلتَّكَلُّافِ لَعْنَةُ الْحُرِّ بِالْإِكْلَافِ
 وَنَمَاتِ الزَّوْجِ كَالرَّقِ قَبْلَهُ وَإِنْ تَلَّنَ مِنْ عَدَّةٍ حَقِيقَتُهُ
 وَقِيلَ لَعْنَةُ مَوْتِ خَيْرِي لَدَيْهَا سِنْ وَطَيْهِ لَشَيْئِي
 وَحَلْمُهَا فِي الْقَسْمِ وَالنَّشْمِ وَسَقَرُ كَرَّةٍ نَلْبَعُ
وَهَذِهِ ابْنُهَا تَدُ الْغَزْوَا وَقَصْدُ وَاقِي شَانِهَا وَرَجَزُوا

ان

قالوا ودعوى الترق ليس سمع
 من أخبر وعلى ذا أجمعوا
 إلا بتبيين كذا في الظاهر
 إن ادعاءه ذوالنفاق محذور
 ولو راسا في يد الشبان
 من يسترقه مدى الأزمان
 وبالنفاق في ماعده
 يستهد بالرق إذا تعترفه
 فالحكم بالملك عليه قد جري
 بالامعاض له فاعترضه
 وخصه الشرح أبو اسحاق
 بمكر مثير في الإرفاق
 ثم الأصح أنه إذا ادعى
 بعد البلوغ صده أن يشفع
 من غير تبين وكالبدعي
 ثم سنة رأي صغيرا يشرق
 في يد غير ما ذرى هل منه رق
 أو بالنفاق في رقه قضى
 ونفيه بعد البلوغ ما أرى
 إلا بتبين لمن قامها
 بشرطها تعرض لسببه
 وتيل تلمن مطلق لأربه
 تدنّب اللقب حيث استلحه
 حر ولو ذوالنفاق لحقه
 من مسلم أو كافر ممن كفر
 ومن رشيد وسفيه يعتبر
 ومالك منعه ممن لفتك
 ونحن بشر نسله مات ففك
 وخص الاستحقاق بالمدكور
 ويلحق العبد على المستسور
 أم إذا استلحه شخصان
 فالحكم لا يختص بالرحم

المدكور

سعرها

كذلك المسلم والذمي في
 ذي النفر الأيمان ما شفي
 والحكم فيه عند فقد البينة
 يرجع للقاييف فيما عتبه
 وعند فقد قافة أو جهلها
 بما يطبع تنقيح لأهلها
 قال طبع ميثال إلى القرين
 وقيل بالتميز بالتقرب
 خامسة بعد انشباب اللقبا
 لا قبل الرجوع عما مضى
 ونفقان قبله لمن رجع
 عنه انشبابه ما اعطى الرجوع
 وإن كان بالأذن عليه انفق
 وألبد نجي نقا وأحلفه
 فإن ذلك بين أمرأتين
 فلا رجوع بائنا للجهتين
 لأن دعوى الوضع منها مكنته
 من شأنه القطع فداما ضمنه
 وإن إلى غيرهما قد انشبت
 وذلك ادعاء يثبت النسب
 وفي تعارض البيان يقتضي
 على الأصح بالسقوط فرضا
 وقيل من وافق قول القافة
 معتبر واستفكوا خلافة
 كتاب احكام الجحالة الطرد
 تشبيه جهم وجعيلة ورد
 وهي من المعاملات الجارية
 ليست لاحكام العقود حايمة
 واستأنسوا الباب بالصواع
 وخبر الرقية والاحكام
 وهي كقول مطلق التصرف
 من رد الباقي إلى تصرفي
 له كذا من توقيت له
 وشروطها لفظ حوى عملها

يَعْزِزُ مُلْتَزِمٌ فَلَوْ عَمِلَ بِغَيْرِهِ أَوْ غَيْرَ مَنْ لَهُ حُجْرٌ
 غَلَمًا لَأَسْتَأْذِنَ الْأَعْمَدَ مَنْ سَمِعَ إِذْ عَلِيَ الرُّدُّ وَدُبُورُهُ
 وَقَالَ فِي الرُّدِّ وَنَدَى سَرَطُ الْعَالَمِ بِنِ الْكُفْلِ أَهْلِيَّةُ أَنْ يُعَالِمَ
 وَالْعَبْدُ دُونَ الْأَذْنِ وَالْقَبْرِ سِيرَ حَاوِ حَقِّ كُلِّ شَيْءٍ
 وَفِي اللَّفِيطِ عَمَلُهُ قَالَ الْفَقِيهَ الْعَبْدُ لَا أَوْ أَجْرَةَ الْمِثْلِ تَحْتَهُ
 وَذُو الْقَبْرِ أَوْ أَكْثَرُونَ فِيهِمَا تَفْصِيلٌ مَقُولٌ عَسْرًا أَنْ تُنْظَمَ
 وَحَلَمَ الشُّبَّانُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ لَمْ يَنْقُصْ هَاهُنَا تَسْمَعُ
 وَالْأَلْتِزَامُ أَنْ تَكُنْ مِنْ أَجْزَائِي عَلَيْهِ لِيَشْفِقَ ذُو رَدِّ حَبِي
 وَاسْتَشْرَكَ الْفَقِيهَ ذَا **وَصُورَتِهِ** أَنْ يَأْذَنَ الْمَوْلَى وَذَلِكَ يُثَبِّتُهُ
 قَالَ لَيْدًا لَمْ يَدُلُّ وَلَا تَشَقُّ فَلَكَفَ انْتَبَهُوا عَلَيْهِ حَقًّا
 وَأَنْ تَعْلَمَ قَالَ يُلَانُ كَاذِبًا مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ ذَا آيَةٍ
 لَمْ يَسْتَحَقْ مِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَا لَكَ أَنْتُمْ إِلَهٌ
وَصِبْغَةُ الْقَبُولِ حَيْثُ أَتَاهَا لَيْسَ شَرْطٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ
 وَفِي الْمُعَيَّنِ الْأَمَامِ قَدْ حَكَمِي فِي السَّبْقِ وَجَعَلُوا هِيَ مُسْتَدْرَكًا
 ثُمَّ عَلَى الصَّحِيحِ هَلْ سَرَدَ بِالرَّدِّ كَالْوَكِيلِ إِذْ يَرُدُّ
 قَالَ الْفَقِيهَ مِرَّةً فِي الْقَبْرِ رَدُّ هَا وَهَلَاكَ ذُو الْبَيَّاسِ
 إِذَا الْأَمَامُ قَالَ فِي الْخُلْعِ مَاتِي جَعَلَ مَبْلَغًا لَشَيْءٍ أَنْ

بَعْدَهُ فَمَا لَمْ يَنْصِفْ أَسْتَحَقْ جَمِيعُهُ تَطْعَامًا إِذَا الرُّجُوعُ حَقٌّ
 ثُمَّ قَبُولُ عَامِلٍ لَا يَشُرُّ طَرَا قَطْعًا وَأَنْ عَيْتَهُ الَّذِي سَرَّطَا
 وَهِيَ عَلَى الْمُجْمُولِ وَالْمَعْمُولِ مِنْ عَمَلٍ صَحَّتْ بِأَلَا لَمْ يَزِدْ
وَقَوْلُهُ أَنْ رَدَّهَ زَيْدٌ فَلَهُ لَدَا فَرَدَّ جَاهِلًا مَا جَعَلَهُ
 لَا يَسْتَحِقُّهُ وَفِي مَقْدَرِ الْعَوْنِ يَكُونُ كَالْفَسَّالِ مِنْ خِلَافِ عَرَضٍ
وَالشَّرْطُ فِي عَمَلِهِ أَنْ لَا يَحِبَّ مَعَ وَجُودِ كَلْفَةٍ لَا يَحْتَاجُ
 وَآيَةٌ مِنْ رَدِّ وَآيَةُ النَّاسِ يَتِمُّ وَصْفًا سَائِرًا لَا تَأْسِي
 مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَعَبْدٌ وَبِالْغِ وَصَالِحٍ وَصِيْدٌ
 وَهَاهُنَا **الْحَنْفِي** التَّفْصِيلُ مِنْ آيَةٍ مَذْدُومَةٌ بِرَقْدِهِ
وَاحِدٌ مَنْ رَدَّ كَلِمَةً مِنْ آيَةٍ يُوجِبُ دَيْنًا رَأَى مَنْ لَهُ اسْتَبَقَ
وَقَوْلُهُ مَنْ رَدَّ عَبْدِي كَانَ لَهُ عَلَى الْفَقْرِ قَبْلَ أَنْ يُوصِيَّ لَهُ
 أَبْطَلَهُ الْحُجَّةُ فِي الدَّوْرِ وَفِي مَنْ رَدَّتْ بِي يَدِي لَا تَكْتَفِي
 وَشَرْطُ جَعْلِ صِفَةِ الْعِلْمِ وَمَشْدُ سَبَقَ فِي الْحُكْمِ فَتَقَدَّرَ
 فَإِنْ يَنْقُلُ أَرْضِيهِ أَوَّلُهُ ثَوَابٌ يُفْسِدُ مَا وَاجِبُهُ الثَّوَابُ
 وَحَقْرُ مَنَّهُ كَأَنَّهُ رَدَّ عَلَى حِصْنٍ بِقِيَّةٍ وَفِي الْمَنْصُورِ لَا
 وَالتَّحْزِيرُ بِإِلَّا كَلَامًا يَفْسُدُ وَالْمَقْصُودُ كَالْقَدْرِ
 وَأَنْ آيَةٍ بِهِ فَنَصَفَ الْعَبْدُ لَهُ فَأَلْتَوَى لَا الشَّرَّ خَيْرِي بِكُلِّهِ

قال الفقيه ذاك فما جملته
 غير من يخرج على الرضا عنه
 وان يقال ان رده يخرج منه
 بحسب الشقة اذ منه
 كالموت قبله بالانقار
 ولا كمنع جاعل بعد الشروع
 وليس كمنع من التعليم
 اذ لا يتحقق ذاك على المعلم
 كذا احتراق الثوب في الجارة
 او جعله ثيابا او سلبه
 اذ نقل فيه عن التمسك
 او بالذي يعني علمه وصفه
 وقد مضى في البيع والاحرازه
 على الوجه لا يقوم الوصف فيه
ثم التعليق بالاجبار
 لعدم الخلقة فانفق العوض
 اتى به القفال ثم قال الخبر
 مع انتفاء صدقه لا يعثر به
 رجع عند عالم قد حمله
 ببعض كليل رأي امتناعه
 قد وثها بالفتش مما عرفت
 وسقط استحقاقه اذا هرب
 وليس كل على الاطلاقات
 فذاك لا يتحقق قسما بالرجوع
 بموت بعد جزئية المقتل
 بالفتش اذ علمه مسكلم
 بصفة التمسك المختاره
 من رده في ذلك الامر استنبه
 ان كان معلوما الشفيع امته
 ولا اجر مثل ان يصفه
 ان الذي يعلم حيث اختاره
 مقام زوية ملكه يصفه
 بقاوم يتكلم كالانكار
 وقيل مع ان نكث غرضه
 مع انتفاء صدقه لا يعثر به

منهم

ومن يعلم في البيت اذا فاشتركا
 واستشرك الامام فانما عثر
 من غير تزني وكل من صرف
 وللم اذ اذ رده درهم
 ومن لدى التعيين جعل لا التزم
 ان قصد العون فللمعان
حاشية ما تعلق بالسوي
 وهي استنباط الامام الثاني
 من سبغ او تدريس او اعادته
 من غير غرض منع المباشرة
من هذا السبغ يخرج الجواز
 والسبغ غير الدين والنواوي
 ومنع استحقاق كل منهما
 وزاد ذاك اذ باذن اشتتاب
 وجعل القام بالامام
 فان بشرط ما يولي فسدت
 قال وكم من ذي علوم وفقيه
 فبالاؤس الجعل قد مستركا
 اعطوه درهما لكل لغت
 بفعله والجمع بالرد وصرف
 فرده بعرض بفتش بغيرهم
 وغيره شاركة في المصلحة
 او ما كانا لفتش وانفق مزايا
 واشتمرت في علماء الفتوى
 او الخطيب او ذوي المراتب
 او حفظ او تعلم او امتداد
 هل يستحق الربيع او من يشره
 بشرط مثله وخير اذ يجاز
 قد منع بالحيز والمساوي
 معلومها او بعرضه منهما
 ياخذ منه من شوب الامتياز
 بالاذن ليس فرع من اقامه
 وهي على شقور كما قد عهدت
 قد انتفى عن حمة الثواب فيه

فَصَلَ سَعْيًا وَعَلَيْهِ يُنْفَعُ إِذْ تُحْسِبُونَ تُحْسِنُونَ صُنْعًا
 قَالَ اللَّهُ لَا تُخَفَى عَلَيَّ خَافِيَهُ فَتَسْأَلُ اللَّهَ عَمُومَ الْعَافِيَةِ
تَدْنِبُ الْخِلَافُ فِي التَّغْيِيرِ إِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِي الرَّدِّ مَعَ التَّيْمَانِيَةِ
 يُوحِثُ عِنْدَ الْأَجْمَاعِ الْفِتْنَةَ كَمَا مِمَّا لَمْ يَسْتَحْضِرْ صَبْرَهُ كَمَا
وَالسَّامِعِي نَصْرُهُ فَلْيُعْرِضْ وَبِالْمَثَالِ حُكْمُهُ لَا تُخَفَى
 وَقَوْلُهُ الْأَخْرَجِي لَأَعْلَى لَنْ مَعْتَبَرٍ فِي الْقُدْرَةِ وَالْحُرْمَانِ
 نَكَتُ أَنْ الْعَبْدُ يَنْفَعُ وَلَا يَأْخُذُ مَا عَلَى الرَّدِّ وَدَجِيمًا لَا
 وَمَنْ أَنْ يَذْكُرَ فَيَسُدُّ الْمَدَدَ وَرَدُّهُ أَثْنَانِ اسْتَحَقَّ بِالْعَدَدِ
 مِنْ أَجْرَةِ الْمَثَلِ لَذَا الثَّلَاثَةِ يَقْتَسِمُونَ بَيْنَهُمْ أَنْ لَا يَشْهَدَ
 وَجَوَزُوا الْجَاعِلُ الرَّبَّ يَأْخُذُ وَالشَّقَرُ قَبْلَ رَدِّ مَا أَرَادَهُ
 وَفَعَلَهُ بَعْدَ الشَّرْعِ يَقْتَضِي وَجُوبُ الْجَرَامِ شَرَفِي رَدِّ قَضَى
 وَأَنْ يَهْدِي فَلَا خَلْسَ لَهُ بِهِ لِيَجْعَلَ إِذْ تَسْلِمُهُ حَقُّ عَلَيْهِ
 وَأَنْ يَهْدِي قَدْرَهُ خُتَابُ لَوْ أَوْصَفِيهِ كَأَجْرَةِ خِيَالِهَا
 وَجَدَّ قَوْمًا لَمْ يَمُفِّدُوا نَلَزَا سَرَّهَا وَرَدَّ أَحْيَتْ مَا تَقَرَّرَا
 وَمِنْ السَّمَاعِ مَنْ يَزِدُّهُ قَبِيلَ لَأَنَّهُ بِالْأَمْرِ مِنْهُ مَقْتَبِلَ
 وَفِيهِ مِنْ عَالِمٍ إِذَا أُنْكِسَ بَعْدَ الشَّرْعِ مَا يَنْبَغُ مَا ثَبَتَا
 وَخَصَّ مِنْهُ مَنْ يَزِدُّ عَمَلًا وَقَدْ أَبَى الْمَالِكُ ذَلِكَ أَوَّلًا

أو لغير

أَوْ تَقْصِرَ الْمَالُ كَمَا ذَكَرَهُ تَحْصِلُ الْفَتْحُ بِأَمْرٍ أَسْكَرَهُ
 نَيْسَانِي حَقُّ هَاهُنَا الْعِلْمُ بِشَيْءٍ الْمُسْتَعْمِلُ لَا تَقْطَعُ خَلْبَهُ
خَالِصَةٌ تَرْتَفِعُ تَرَا فَنَافَتَا فَمِنْ الرُّوَاحِدِ إِذَا تَوَافَقَتْ
 يَوْمُ رَدِّ الْقُوَّةِ بِالْمَلِكِ مَعَهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَلْدَةً أَوْ مُصْبَفَةً
 وَأَنْ لَهُ أَقَامَ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَمَالُهُ لَوَارِثُ أَنْ يَحْمِلَهُ
 إِذَا هُوَ لَمْ يَمُوتْ بِهِ كَالْفَتْكَةِ بِأَخْذِهِ حَقِّهِ مِنْ صَبْرِهِ
قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ وَالْعَبِيدُ الْأَبْنَاءُ إِذَا رُوِيَ وَيَلْدُ لَا يُطْلَقُونَ
 بَلْ يُحْسِنُونَ لَا يَتَخَارُ السَّادَةَ ثُمَّ يُبَاعُونَ بِحُكْمِ الْعَادَةِ
 وَتَحْفَظُ الْحَاكِمُ ذَلِكَ التَّمَنِّيَ الْحُضُورَ مَا لَكَ أَوْ مَوْمِنٍ
 وَكَمَا يَحْتَاجُ فِي الرَّدِّ مِنْ مُؤَنٍ تَخْصُرُ بِالْمَسْرُودِ
مَا كَالْإِمَامِ الرَّافِعِي أَجْلًا تَقْلًا يَخْصُرُ الْعَالَمَ الَّذِي يَحْدُ
 وَمَوْثِقِيهِ هَرَبِ الْجَمْعِ وَحَازَ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَثَالِ
 يَنْفَعُهَا عَامِلُهَا وَرَدَّ جَعُ وَذَلِكَ مِنْ الْقَضَايَا الْمَرْجُوعِ
قَالَ التَّوَارُكُ وَذَا الْبَحْثُ عَجَبٌ قَالَتُ لِي مِنَ التَّجَرُّدِ عَنْهُمْ أَحَقُّ
 وَمَوْثِقُ التَّقَلُّبِ عَنْهُ مَطْلَقٌ وَفِيهِ لَا رُجُوعَ حَيْثُ اتَّفَقَا
خَالِصَةٌ أُخْرَى إِذَا دَاخَلَ مِنْ الْعُقُورِ إِذَا يَدْرِي لَدُنْهُ الْحُجَّةُ
 مِنْ قَالٍ مَنْ يَزِدُّ أَيْتِي قَلْبَهُ دَرَجَةً مَبْلُوكَةً أَتَقْضَى أَنْ يُبْطَلَهُ

مثل له عندي إذا التفت رأيت ألف في عنده شجرة كن شجرة
لأنه علقه على زمان وليست ضاحكة له كذا القبان

على معاني

اسم الحيز والثاني من المنكحونه في الفقه للبحر العلامة قال الدين
الدمري ان شافعي ينفذه الله تعالى برحمته لمجد والحمد لله

سأله ان ثنا الله تعالى

كتاب احكام الفرائض التي خست بتصرف العلم اي في الميت

واحمد لله رب العالمين

والسلام والسلام الامان الان لان على اسرف الكل وسد

محمد بن الحسين وعلى الله وحده والحمد لله

مع الله وسواي

9

اسم كتابه ان هذا الجوز وما قبله على نحو علمت من خط المصنف رحمه الله تعالى وموليت
على نسخة المسند والمسنود والسنة المعامل عليها هذه السنة بخط الفراء الى سنة 1000
ابو الهيثم بن سمير الزمزمي اعاد له ما ركب من كتابه وروايات علمونه معه ولم يكمل له
لم يولد ايضا هذا الجوز وما قبله على سنة كبيت من خط الموفد وموليت عليه
والسنة اله لوره المعامل عليها الكرو وما قبل عليها كتابه للبحر العلامة شمس
محمد الكروي ليعرف من له يد كتابه ومنع علومه ورواياته علمه وصالحه

